



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة

كلية الحقوق و العلوم السياسية



الثورات العربية و أزمة بناء الدولة (دراسة مقارنة بين تونس و مصر)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية-تخصص حوكمة وتنمية

تحت إشراف:

الدكتور: عبد الله راقيدي

إعداد الطالبة

جليلة العبادوي

لجنة المناقشة و التحكيم:

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. زياني صالح	استاذ التعليم العالي	جامعة لحاج لخضر-باتنة-	رئيسا
د. راقيدي عبد الله	استاذ محاضر-أ-	جامعة لحاج لخضر-باتنة-	مشرفا و مقورا
د. مرزوقي عمر	استاذ محاضر -أ-	جامعة لحاج لخضر-باتنة-	مناقشا
د. بحري طروب	استاذة محاضرة-أ-	جامعة لحاج لخضر-باتنة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2013-2014

باسم الله الرحمن الرحيم

"أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله و رضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار
فأنهار به في نار جهنم و الله لا يهدي القوم الظالمين(109) لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في
قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم و الله عليم حكيم (110)

سورة التوبة

من يضرب عميقا في الصخور، يصب قرار النبع
أما حافروا نصف الطريق، فهم على طرف الخيار
يواصلون الحفر حتى النبع
أم يموتون مختنقين بالدم و الغبار

اهداء

إلى كل شهداء الوطن العربي

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال في عمريهما

إلى زوجي الحبيب: سعيد حريقة

إلى إبني: يوسف

إلى جميع أفراد أسرتي:

فؤاد و زوجته آسيا، إيمان و زوجها منير، موسى، عيسى، محمد، مليك و زوجته، سمرة

، سماح، وسيلة

إلى صديقاتي هدى كبور و هدى شبوط

إلى زملائي في دفعة حوكمة و تنمية

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

شكر

الشكر و الحمد لله أول العمل وآخره

أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور عبد الله راقيدي على صبره و حلمه و اشرافه على هذا العمل. و أن ما ظهر من نقص-و الكمال لله- فهو تقصير مني

الشكر موصول إلى كل الأساتذة الذين تشرفنا بالدراسة على أيديهم خلال السنة النظرية و كل أساتذة قسم العلوم السياسية -باتنة-

كما أتوجه بالشكر و العرفان إلى الأساتذة الأفاضل الذين سوف يناقشون هذه المذكرة و يحكمونها

يحتم علي واجب الوفاء و الامتنان أن أخص بالشكر الدكتور صالح زياي الذي لم يبخل علي بالمشورة و المساعدة المعرفية

و شكر خاص أيضا لزوجي الذي وقف إلى جانبي طوال فترة انجاز هذا العمل

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري لمسألتي الثورة و بناء الدولة

المبحث الأول: الثورة :مقاربة أيتيمومعرفية

المطلب الأول: مفهوم الثورة

المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة للثورة

المبحث الثاني: بناء الدولة: مقاربة أيتيمومعرفية

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

المطلب الثاني: تصنيف الدول من حيث النجاح أو الإخفاق في بناء الدولة

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لبناء الدولة

الفصل الثاني: ثورتا تونس و مصر: هل تؤسس الحالة الثورية لبناء دولة ديموقراطية؟

المبحث الأول: طبيعة الحالة الثورية في تونس و مصر

المطلب الأول: استراتيجيات اللاعنف في ثورتي تونس و مصر

المطلب الثاني: عوامل قيام الثورة في تونس و مصر: من أجل تنمية انسانية متكاملة

المطلب الثالث : مخرجات الثورة في تونس و مصر

المبحث الثاني: اعادة بناء الدولة في تونس و مصر

المطلب الأول : بناء المؤسسات: الإنتخابات و مسألة العدالة الانتقالية

المطلب الثاني: بناء الإقتصاد: الاصلاح الاقتصادي و مشكلة النموذج الناجح

المطلب الثالث: المعضلات البنيوية لبناء دولة مابعد الثورة في تونس و مصر

الفصل الثالث: واقع و آفاق بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر

المبحث الأول: واقع بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر

المطلب الأول : الخروج من الدائرة المغلقة في تونس: تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية

المطلب الثاني: مفرزات الانقلاب في مصر: امكانية تفعيل سيناريو الحرب الأهلية بين الجيش و انصار الرئيس المعزول

المبحث الثاني: آفاق بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر

المطلب الأول: بناء الدستور كمخرج تأسيسي لبناء الدولة في تونس و مصر

المطلب الثاني : مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس و مصر

الخاتمة

المقدمة

1. التعريف بالموضوع :

منذ ثلاث سنوات، شهدت المنطقة العربية حراكا اجتماعيا اختلفت الآراء و الأفكار حول ماهيته، في كونه ثورة أم انتفاضة، أو أنه مجرد حركات احتجاجية بمطالب اجتماعية و اقتصادية محددة. غير أن المهم في هذا الاطار هو أن هذا الحراك يعد الأول من نوعه، سواء من حيث طبيعته أو مدى انتشاره أو القوى التي قادته، و ذلك منذ عقود من الزمن (منذ الثورات التحريرية)، حيث عرفت معظم الدول العربية حالة من الاستقرار السياسي -ما عدا الجزائر خلال العشرية السوداء- تحت حكم نظم تسلطية وديكتاتورية عملت على تأمين حكمها من خلال تعزيز أجهزتها الأمنية و التحالف مع القوى الخارجية المؤثرة في سياسة المنطقة.

لقد عملت النخب الحاكمة على اعتماد سياسة اقصائية اتجاها معارضيها و ضبط الحريات و توجيه الرأي العام الداخلي بما يخدم ديمومة وجودها و استمرارية حكمها من خلال آلتها الاعلامية و الأمنية و كذا القضائية، و استمالة الرأي العام العالمي من خلال تبني خطابات الديمقراطية و حماية الحقوق و الحريات وتحقيق التنمية و الأمن الانسانيين. يضاف الى ذلك كله اعتمادها على سياسات اقتصادية لم تكن ذات فعالية في تحقيق التنمية الانسانية المستدامة لمجتمعاتها، خاصة و أنها تعرف طفرة شبابية ذات مستوى تعليمي عال زادت من التحديات التي تواجهها هاته النخب و ذلك بتفاقم ظاهرة البطالة و البطالة بين الشباب. هذا الأخير الذي وجد في شبكات التواصل الاجتماعي و غيرها من وسائل الاعلام الجديد البديل لافراغ شحنات التذمر من أوضاعه التي تزداد سوءا يوما بعد يوم. فكانت هاته الشبكات نقطة تحول بالنسبة لهاته الفئة التي انتظمت في اطار افتراضي بتشكيل مجموعات شبكية من الشباب تدارسوا أوضاع بلدانهم و امكانية التغيير بها، و كانت المبادرة بالتغيير من العالم الافتراضي ومن ثم النزول عمليا إلى الواقع فكانت الانطلاقة من الدولة التونسية التي استثمر شبابها حادثة احراق شاب "البوعزيزي" جسده بالنار لتكون أولى المؤشرات نحو التغيير لتنتشر بعدها عبر كافة البلاد، بل و تتعدى حدود تونس إلى مصر ومن ثم إلى باقي البلدان التي عُرفت بدول "الربيع العربي".

في هذا الاطار، تعد تونس و مصر الدول التي أحدثت السابقة في تاريخ المنطقة العربية في الألفية الثالثة من حيث سرعة انتشار الثورة بها و نجاحها في زمن قياسي بالنظر إلى باقي الدول التي عرفت و لا تزال تعيش تداعيات هذه الظاهرة. حيث أنتجت هاتين التجربتين أوضاعا جديدة خاصة بعد نجاحها في اسقاط النخب الحاكمة . غير أن مسار كلا التجربتين -و إن حمل الكثير من نقاط التقاطع- إلا أن ادارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة أفرزت العديد من الفروقات التي شكلت مظاهر الاختلاف بين التجربتين.

2. أهمية الموضوع:

يمكن ابراز أهمية دراسة موضوع الثورات العربية و أزمة بناء الدولة على مستويين:

أولاً: المستوى العلمي: تكمن أهمية الموضوع في محاولة ايجاد اطار نظري يمكن من خلاله تفسير الثورات العربية، خاصة و أن حدوثها شكل تحديا لمختلف الأطر النظرية الغربية المفسرة لظاهرة

الثورة ، بل و تسبب في الكشف عن عجز مختلف المقاربات الغربية عن التنبؤ بمثل هاته الثورات. يضاف إلى ذلك أن البحث في عملية بناء الدولة بعد الثورات، أي دراسة المرحلة الانتقالية تعد اضافة علمية بالنظر إلى تركيز مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الثورة على الظاهرة و مسبباتها و نتائجها دون البحث في مخرجات الثورة و تحليلها و تقييم نجاح أو فشل القوى السياسية و المدنية في بناء دولة ما بعد الثورة.

ثانيا: المستوى العملي: إن دراسة هذا الموضوع بالمقارنة بين تجربتين تاريخيتين شهدت الثورة و تعيش تفاصيل المرحلة الانتقالية (تونس و مصر) يمكّن الباحث من فهم كيفية ادارة المرحلة الانتقالية و مختلف الميكانيزمات المتبعة لبناء دولة ما بعد الثورة و كذا تأثير خصوصية المنطقة و مسألة الديمقراطية في العالم العربي، اضافة إلى أن الدراسة المقارنة تعطي فرصة لفهم، تفسير و تقييم الثورات العربية على ضوء تجربتي تونس و مصر.

3. أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي: فأما الأسباب الذاتية: فتتعلق برغبة الباحث في التخصص في مجال الدراسات السياسية العربية، وتكوين رصيد معرفي حول المنظومة المعرفية لعملية بناء دولة ما بعد الثورات. اضافة إلى تبني الباحث لمختلف قضايا تحرير العقل العربي من النظرة الأحادية التي أطالت أمد النظم التسلطية وزادت من معاناة الشعوب العربية . و كذا اثر اطر المعرفة التي من شأنها ايجاد حلول منطقية لمشاكل المجتمعات العربية فيما تعلق ليس فقط ببناء الدول بل ببناء المجتمعات على أسس حضارية تستمد قوتها من تاريخها و حضارتها الاسلامية.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل فيمايلي:

- حالة الفراغ المعرفي الذي نشأ من عجز الأطر المعرفية الغربية في تفسير الثورات العربية ، خاصة و أن مختلف المقاربات لم تدرس الثورة كمدخل لتحقيق التحول الديمقراطي من جهة، و لم تتطرق أيضا لامكانية ظهور فواعل جديدة تكون مؤشرات موضوعية لعملية التغيير، يتعلق الأمر بدور الشباب و دور الاعلام الجديد. و هو ما دفع بالباحث إلى دراسة الموضوع للبحث في هاته الدوار الجديدة و امكانية انطلاق عملية بناء الدولة من فكرة الثورة.
- تنامي السجال على المستوى الفكري حول ماهية الظاهرة التي عرفتھا الدول العربية، وتضارب الأفكار و الآراء حولها، مما دفع بالباحث إلى دراسة الموضوع للكشف عن مختلف الفروقات الجوهرية بين الصيغ التوصيفية للظاهرة مع تبني مصطلح الثورة في اطار جدلي نقدي يتم في نهاية البحث تبيان حقيقة الحراك الذي عرفتھ الدول العربية من كونه ثورة أم مجرد حركات احتجاجية مطلبية.
- تداعيات المشهد السياسي في كل من تونس ومصر بعد الثورة و ما شابه من تناقضات و طول المدة الزمنية للمرحلة الانتقالية والعودة إلى مشكلة أزمة بناء الدولة التي لطالما كانت ملازمة

للدولة العربية في مختلف أطوارها التاريخية، طرح العديد من الاشكالات التي شككت في كينونة الثورة و خاصة في التجربة المصرية التي عرفت ثورة مضادة، و هو الأمر الذي استدعى دراسة مختلف الأسباب و العوامل التي أنتجت هذا الوضع المأزوم في كل من تونس و مصر .

4. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** ترتبط الدراسة بفترة زمنية محددة تبدأ ببداية الثورة في كل من تونس و مصر مرورا بالمراحل الانتقالية التي شهدتها التجربتين إلى غاية أفريل 2014.

- **الحدود المكانية:** من الصعوبة بما كان دراسة الثورات العربية بشكل شامل و في اطار مقارن، لذلك تم التركيز في هذا البحث على التجربة التونسية و مثلتها المصرية.

5. اشكالية الدراسة:

يتجه هذا البحث لدراسة الثورات العربية و أزمة بناء الدولة بعد هذه الثورات انطلاقا من تجربتي تونس و مصر، للنظر في حقيقة هاته الثورات و مآلاتها. خاصة و أن القوى السياسية و مختلف الفواعل المدنية في كلا البلدين واجهت تحديات عميقة مرتبطة أساسا بتحقيق المطالب الثورية، التي طرحت العديد من القضايا المتعلقة بشكل دولة ما بعد الثورة. و هو ما دفع بالباحث إلى طرح الاشكالية التالية:

- **على ضوء تجربتي تونس و مصر: هل تؤسس الثورات العربية قاعدة جوهريّة لبناء دولة ديموقراطية؟**

6. فرضيات الدراسة:

ينطلق الباحث كاجابة أولية عن الاشكالية المطروحة من فرضيتين هما:

- تشكل الثورات العربية مسار تحولاتيا يعزز من امكانية بناء دولة ديموقراطية في المنطقة العربية.

- نجاح ثورتي تونس و مصر في تأسيس دولة ديموقراطية مرهون بتطبيق العدالة الانتقالية كمحور أساسي في بناء دولة ما بعد الثورة.

7. منهجية الدراسة:

تفترض طبيعة موضوع البحث الاعتماد على منهجية معينة، و بالنسبة لهذا البحث تم الاعتماد على توليفة منهجية متكاملة ضمت العديد من الاقتربات و المناهج و الأساليب

أ. **المنهج المقارن:** يستهدف المنهج المقارن دراسة الظواهر السياسية للكشف عن مختلف المتغيرات التي تتحكم في الظواهر المتشابهة و امكانية تعميم النتائج بعد ذلك على الظواهر المشابهة للحالة المدروسة، و هو ما ساعد الباحث على دراسة

- تجربتي تونس و مصر الثوريتين و كذا عملية بناء الدولة ، حيث تم الكشف عن مختلف المتغيرات التي شكلت عوامل تقاطع أو اختلاف بين التجربتين.
- ب. **الاقترب الابستيمولوجي:** يستهدف هذا الاقترب التعامل مع البنى الفكرية بالدراسة النقدية و التحليل المتعدد للكشف عن مدى موضوعية هاته البنى أو قدرتها على تفسير الظواهر السياسية. لذا تم الاعتماد على هذا الاقترب في الفصل الأول لدراسة مختلف الأطر النظرية التي جاءت في تفسير الثورات و عملية بناء الدولة.
- ت. **الاقترب التفكيكي التركيبي :** والذي يفيد في تفكيك العلاقة بين متغيرين فأكثر لمعرفة طبيعة كل منهما و من ثم اعادة تركيبهما لفهم و كشف العلاقات التي تربط بينهما و هو ما تم اعتماده في دراسة الفصل الثاني الذي ركز على تفكيك البنية العلائقية بين الثورة و أزمة بناء الدولة في كل من تونس و مصر لمعرفة تأثيرات تلك العلاقة على المرحلة الانتقالية في كل من الدولتين محل الدراسة المقارنة.
- ث. **الاقترب النسقي:** يستخدم هذا الاقترب لدراسة العديد من الظواهر السياسية كالنظم السياسية و الأحزاب و المؤسسات السياسية من خلال تحليل مدخلات النظام السياسي و مخرجاته . وقد تم الاعتماد عليه في دراسة عوامل قيام الثورة في كل من تونس و مصر التي تشكل مدخلات لم تلق الاستجابة المطلوبة من "العلبة السوداء" ما أدى إلى افراز مخرجات شكلتها الحالة الثورية و نواتجها.
- ج. **اقترب النخبة:** يعتبر اقترب النخبة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي ولأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود **أقلية حاكمة**، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، ويبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام .من رواد هاته النظرية، و التي تتصل آراؤه بما تستوجبه متطلبات البحث الذي نحن بصدد معالجته، الأمريكي " **رايت ملز** " الذي ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، وقد وجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وهي المؤسسة العسكرية و المؤسسة السياسية والشركات الكبرى، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات .وعليه تم اعتماد هذا الاقترب لتحليل تأثير كل من النخبة العسكرية و النخبة الاسلامية في المسار الثوري و المسار الانتقالي في كل من تونس و مصر.

8. صعوبات الدراسة:

إن كل باحث تعترضه خلال قيامه بعملية البحث العديد من الصعوبات، و بالنسبة لهاته الدراسة فإن التحدي الكبير الذي واجه الباحث هو حركية المشهد السياسي في كل من تونس و مصر و صعوبة التحكم في الظاهرة بالنظر إلى التغيرات المستمرة على مدار ثلاث سنوات في البلدان محل الدراسة مما صعب من عملية المقارنة بينهما.

9. خطة الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، يتناول الفصل الأول التأصيل المفاهيمي و النظري لمسألتي الثورة و بناء الدولة، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول مقارنة أيتيمومعرفية للثورة، استهدف الباحث من خلاله تبيان مختلف الفوارق بين مصطلح الثورة و المصطلحات ذات الصلة للتحقق من كون الحراك الذي عرفته الدول العربية ثورة أم لا، و كذا دراسة الأطر التفسيرية لظاهرة الثورة سواء في الفكر السياسي الغربي أو الفكر السياسي الاسلامي للكشف عن مدى قابليتها للاسقاط على التجربة الثورية العربية بما تحمله من خصوصية. أما المبحث الثاني، فتناول المقاربة الأيتيمومعرفية لبناء الدولة، من خلال عرض مختلف التعاريف لمفهوم بناء الدولة و التطور التاريخي لهذا المفهوم في المطلب الأول، ثم التطرق في المطلب الثاني إلى تصنيف الدول من حيث بناء الدولة، بين الدولة القوية و الضعيفة و الفاشلة، و ذلك حتى يتسنى للباحث تصنيف الدولتين محل الدراسة من خلال عملية بناء الدولة بهما. فيما عالج المطلب الثالث مختلف المقاربات النظرية الغربية و الاسلامية لبناء الدولة.

اما الفصل الثاني، فقد عالج ثورتي تونس و مصر انطلاقا من سؤال جوهري يتعلق بإمكانية تأسيس الحالة الثورية في كل من تونس و مصر لبناء دولة ديموقراطية، حيث تناول المبحث الأول في أربعة مطالب طبيعة الحالة الثورية في كل من تونس و مصر من خلال دراسة استراتيجية اللاعنف التي اعتمدتها كل من الثورتين في المطلب الأول و مختلف العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المؤدية إلى الثورة التي تشكل في مجموعها أزمة بناء دولة ما بعد الاستعمار في الدول محل الدراسة. هذا في المطلب الثاني، فيما عالج المطلب الثالث الفواعل المحركة للثورة في كل من تونس و مصر بالتركيز على دور كل من: الشباب، المرأة، الأحزاب السياسية و النقابات العمالية، الاعلام، المؤسسة العسكرية، الحركات الاسلامية. و القوى الأجنبية. و يستهدف هذا المطلب تبيان أدوار الفواعل الجدد(الشباب و الاعلام الجديد) في قيادة الثورة و انجاحها من جهة و مستويات دور الفواعل المذكورة و حدوده و تأثيراته على مجريات الثورة. أما المطلب الرابع فركز على مخرجات الثورة في كل من تونس مصر و التي ارتبطت بثلاث نتائج أساسية: اسقاط نظام الحكم، ظهور التيارات الاسلامية على الواجهة السياسية و هندسة العلاقات الدولية بعد الثورات وذلك للوقوف على تداعيات هاته النتائج و تأثيرها على المرحلة الانتقالية و بناء الدولة بعد الثورة.

أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة اعادة بناء الدولة في كل من تونس و مصر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، عالج الأول منها مسألة بناء المؤسسات بجزئها الانتخابات و العدالة الانتقالية، أين ركز هذا العنصر على الخريطة الحزبية الجديدة في كل من التجربتين محل الدراسة و ظاهرة صعود التيارات الاسلامية إلى الحكم، حيث استهدف تحليل هاته الظاهرة لابرار الفروقات الجوهرية بين تجربة الاسلاميين في كل من تونس و مصر و خصوصية تأثير

هاته الظاهرة على المشهد السياسي في كلا الحالتين، ليتم التطرق في ذات المطلب إلى مسألة العدالة الانتقالية لمعرفة مدى تطبيقها و نجاحها أو فشلها في بناء الدولة في كلا التجربتين.

أما المطلب الثاني فنتناول مسألة بناء الاقتصاد من خلال التطرق في المطلب الأول إلى الوضعية الاقتصادية خلال المسار الانتقالي في تونس و مصر و ذلك لمعرفة النموذج الذي تم اعتماده من قبل الدولتين محل الدراسة و كذا أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها المسارين ثم التركيز على احد أبرز هاته التحديات و المتمثل في تراجع الاستثمارات الأجنبية التي كانت تشكل المصدر الأهم لتمويل الاقتصاد الوطني في كلا البلدين.

أما المطلب الثالث فنتناول بالدراسة و التحليل مسألة العضلات البنيوية التي تواجهها الدولتين محل الدراسة بالتركيز على معضلتين أساسيتين هما المعضلة الأمنية و التي استهدفت تحليل الأزمة السياسية و تداعياتها الأمنية في كل من تونس و مصر و المعضلة الطائفية و التي ركزت على قضية السلفيين في تونس و الاخوان المسلمين في مصر.

أما الفصل الثالث فيعالج واقع و آفاق بناء دولة ما بعد الثورة في كل من تونس و مصر، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين: تناول الأول منهما واقع عملية بناء الدولة في كل من تونس و مصر من خلال دراسة مسألة بناء الدستور كمخرج تأسيسي لبناء الدولة في كلا الحالتين و الذي كشف عن أهمية بناء دستور توافقي مرن يمكّن الدولتين من تجاوز التحديات الراهنة، فيما تطرق المطلب الثاني إلى مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس و مصر من خلال قراءة في الدستور الجديد التونسي المؤسس للجمهورية الثانية والتركيز على السيناريوهات المحتملة في التجربة المصرية بعد اقضاء الاخوان المسلمين و شرعنة الانقلاب العسكري، طبعاً من خلال الدستور المصري الجديد أيضاً. و في الأخير خاتمة تناولت خلاصة عامة و الاجابة عن الاشكالية و التأكد من صحة أو خطأ الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث و صولاً لأهم النتائج التي تم التوصل اليها خلال دراسة هذا الموضوع.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي و النظري لمسألة الثورة وبناء الدولة

في غضون السنوات الثلاث الماضية، عرفت المنطقة العربية حراكا شعبيا واسع النطاق فاجأ معظم المهتمين بدراسة هاته المنطقة بالنظر إلى أن معظم الدراسات الاستشرافية الغربية لم تتنبأ بمثل هذا الحراك. هذا الأخير الذي سيق له العديد من المسميات التي اختلفت باختلاف مصادرها، ومنها: الثورات العربية، الربيع العربي¹، الحركات الاحتجاجية، الانتفاضات العربية، حركات تمرد، الثورات الالكترونية...إلخ. غير أنه - و إن اختلفت التسمية- فإن الواقع أثبت أن هناك حراك شعبي حركته حاجيات المواطن البسيط من تحسين مستوى المعيشة ليتطور مسار هاته المطالب إلى الدعوة إلى تغيير الأنظمة و تحقيق الحرية و العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

في هاته الدراسة النقدية المقارنة تم تبني الثورة للتعبير عن الحراك الذي حدث في العديد من الدول العربية، وذلك لدراسة هاته الظاهرة و تأكيد أو نفي ما إذا كان ما حصل في البلدان العربية ثورة نابعة من ارادة شعوب المنطقة لنيل الحرية و تحقيق العدالة الاجتماعية، أم أن ما حصل هو مجرد اعادة ترتيب للعبة السياسية و اعادة تشكيل و رسم خريطة سياسية جديدة في المنطقة مصدرها القوى الكبرى.

على هذا الأساس سيتم المقاربة لهذا الموضوع بدراسة ظاهرة الثورة و مختلف الإشكالات التي طرحها مفهومها، كما سيتم التنظير لهذه الظاهرة من خلال العرض التاريخي لمختلف المقاربات والنظريات التي حاولت تحليل الظاهرة وتفسير مسبباتها و نتائجها.

في القسم الثاني من هذا الفصل سيتم دراسة اشكالية بناء الدولة، باعتبار أن النتيجة الأهم التي أفرزتها الثورات العربية هي اسقاط أنظمة الحكم الإستبدادية، ما تطلب التفكير في عملية اعادة بناء الدولة وفقا لأهداف الثورة. و بالتالي سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال التطرق لمفهوم بناء الدولة و أهم النظريات التي قاربت لهاته العملية.

المبحث الأول: الثورة: مقارنة أيتيمومعرفية

¹ - مصطلح الربيع العربي شاع استخدامه في وسائل الاعلام منذ مطلع عام 2011 و يعني تلك الثورات و الاحتجاجات السلمية التي قامت لأسباب عديدة أبرزها الركود الاقتصادي و سوء الأحوال المعيشية، اضافة إلى التضييق السياسي و الظلم و الاستبداد، و اندلعت هاته الثورات لتنادي باسقاط الأنظمة القائمة بعد أن أشعلتها نار المواطن التونسي محمد البوعزيزي في جمهورية تونس و أسقطت رئيسها زين العابدين بن علي، ثم في جمهورية مصر العربية و أسقطت رئيسها حسني مبارك كما أسقط الليبيون معمر القذافي في ليبيا، و اندلعت كذلك في اليمن و سورية بشكل رئيسي، و عدد من الدول العربية كالعراق و عمان و المغرب و الأردن بدرجة أقل من الدول الخمس الأولى. للمزيد أنظر: منتدى الأعمال الفلسطيني، "الربيع العربي...سيناريوهات المستقبل"، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011، ص 4.

كما أن مصطلح "الربيع" تم نقله من تجارب ثورية و اصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها و حيثياتها عما يحدث في عموم الوطن العربي. فقاموس أوكسفورد يذكر كلا من الربيع البولندي عام 1956 و 1982. و ربيع سيوول الكوري 1979، و ربيع براغ 1968، لكن مصطلح الربيع العربي يوحى بأمر إيجابية أبرزها انتهاء مرحلة البيات والركود و عودة الحياة و النهضة و اليقظة و الازدهار. و هناك كتاب مهم للدكتور عبد الرحمن بدوي بعنوان "ربيع الفكر اليوناني" كناية ازدهاره و تفتح و انتشاره، و كتاب آخر بعنوان "خريف الفكر اليوناني" كناية عن أفول الحضارة اليونانية و تراجعها و اضمحلالها. و مهما كان الأمر بالنسبة إلى دلالات الربيع العربي، فإن أول ذكر له جاء في مقالة لمارك لينش نشرت في مجلة "فورن بوليسي" نشرت له في 6 جانفي 2011، ثم انتشر تداوله سريعا في وسائل الاعلام عرييا و عالميا. كما استحسن البعض مفهوم الربيع العربي لاحتوائه على دلالات إيجابية. أنظر: عبد الخالق عبد الله، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي" سلسلة دراسات، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أبريل 2012، ص 1.

تمركزت ظاهرة الثورة في مقدمة القضايا السياسية و الإجتماعية التي لاقى اهتماما واسعا ضمن أجندة الأولويات في العديد من الدراسات العلمية (سياسية، اجتماعية، اقتصادية... إلخ)، وذلك عقب اندلاع ما عرف بالثورات العربية. غير أن "الثورة" كلفظ تعتبر كلمة كثيرة الاستعمال والتداول اليومي، ما جعل مسألة التحديد العلمي الدقيق لمفهومها أمرا صعبا بالنظر إلى مختلف الاشكالات التي يطرحها هذا الأخير.

و بالتالي، سيتم التطرق في هذا المبحث لمختلف الاشكالات التي يطرحها مفهوم الثورة و كذا الأطر النظرية المفسرة لهاته الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم الثورة

إن المتتبع لمفهوم الثورة عبر سياقه الجينالوجي ، خاصة السياق العربي منه، يجد أن مصطلح الثورة قد شابه الكثير من الغموض ، و قلة الدقة و الضبط من حيث التعريف، إذ تتقاطع معظم التعاريف الواردة في هذا المفهوم مع العديد من المصطلحات الأخرى كالحركات الاحتجاجية، الانتفاضات الشعبية، الحركات الاجتماعية، الحراك السياسي، الانقلابات... إلخ. الأمر الذي طرح اشكاليتين أساسيتين هما:

- اشكالية التعريف.
- اشكالية التشابه (الحدود الفارقة)

الفرع الأول: اشكالية التعريف: مصطلح واحد بدلالات متعددة

أولا: التعريف اللغوي

في اللغة العربية، ورد مصطلح الثورة في قاموس لسان العرب كمصدر من فعل "ثار يثور ثؤورا و ثوراناً، و ثورَ: هاج... و ثور الغضب: حدته، والثائر: الغضبان، و يقال للغضبان أهيج مايكون: قد ثار ثائره و فار فائره، إذا غضب و هاج غضبه. ثار اليه ثورا و ثؤورا و ثوراناً: وثب و الماثورة: الموائية، و يقال انتظر حتى تسكن هذه الثورة: و هي الهيجُ. و ثار يثور ثوراناً: إذا انتشر في الأفق و ارتفع"¹.

إن مفردة "الثورة" في سياقها اللغوي العربي حملت دلالات كثيرة منها الهيج و الغضب والانتشار و الانبعاث، ما جعل معناها يشير إلى الحركة السريعة المشحونة بالكثير من الانفعالات.

تجدر الإشارة في هذا المقام أن العرب القدامى لم يستخدموا كلمة ثورة، واستخدموا مصطلحات أخرى تشير إلى الثورة بمعناها الحالي، ككلمة "الخروج" في التاريخ الاسلامي و التي تعني الخروج لطلب الحق ، و بالتالي الخروج من مجال خاص إلى مجال عام بهدف رفع المظالم أو البحث عن الحقوق الضائعة. و الخروج بهذا المعنى له بعدين: الأول هو "خروج من البيت الى الشارع أو الميدان و هذا يعني مغادرة الصبر و الشكوى و التذمر و حالة عدم الرضا، و حملها إلى الحيز العام"² فتصبح

¹-عزمي بشارة، "في الثورة و القابلية للثورة"، سلسلة دراسات و أوراق بحثية ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أوت 2011، ص8.

²-عزمي بشارة، نفس المرجع، ص8.

فعلا سياسيا، أما البعد الثاني فيتعلق بـ "خروج على قواعد اللعبة و على القوانين السارية، و على الشرعية القائمة"¹.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

تراوح مفهوم الثورة في تعريفه الاصلاحي بين من يعتبر الثورة ظاهرة سلبية تحمل معنى الفتنة و الفوضى و الخطر المحدق بالدول و الشعوب و بين اعتبارها آلية تغيير تحمل دلالات التحرر من الظلم و الاستبداد. و فيمايلي عرض لبعض التعاريف التي جاءت لتوضيح هذه الظاهرة.

- يرجع أصل استخدام مصطلح الثورة في اللغة اللاتينية ² Revolution إلى علم الفلك على يد العالم الفلكي البولندي "نيكولاس كوبر نيكوس"، أين استخدم لفظ "Revolution" للدلالة على "مظاهرة الحركة الدائرية للنجوم"، هذا المعنى لا يحمل معنى العنف و إنما يشير ببساطة إلى الحركة الدائرية المتكررة للنجوم. و بالتالي فإن علماء السياسة خلال القرن التاسع عشر اقتبسوا المصطلح و استخدموه في السياسة للدلالة على الاضطرابات الشعبية. وبقي هذا المفهوم حتى اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789.

ما يمكن استخلاصه من هذا التعريف هو أن أصل التسمية Revolution³ يشير بوضوح إلى أن التغيير الذي تحدثه الثورة بهذا المعنى هو استبدال نظام معين بنظام آخر دون أن يضيفي هذا التغيير أحداث جديدة في سلسلة التاريخ الانساني، و بالتالي، فالثورة تعبر عن دورة أو حركة دائرية مستمرة تحكمها حتمية الرجوع إلى نقطة البداية، شأنها في ذلك شأن الحركة الدائرية للنجوم حول الشمس.

- ورد في الموسوعة السياسية لابراهيم الكيالي تعريف الثورة على أنها ³: "تغييرات فجائية و جذرية، تتم في الظروف الاجتماعية و السياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم- و النظام الاجتماعي و القانوني- المصاحب له- بصورة فجائية و أحيانا بصورة عنيفة".

- أما في موسوعة علم الاجتماع، فقد عرفت الثورة على أنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا و جوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ و قيم أيديولوجية و أهداف الثورة، و قد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، و تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"⁴.

¹ - نفس المرجع ، ص8.

² - وفاء علي داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية ، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.06.2013، على الرابط التالي: <http://democracy.ahram.org.eg/News/422/%A9-.aspx>

³ - ابراهيم الكيالي، موسوعة السياسة، لبنان : بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، (ع.ذ.س)، الجزء الأول، ص 870.

⁴ - شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي و الثورة، مصر: القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، 2003، ص46.

- عرّف "كرين برينتون" الثورة في كتابه "تشريح الثورة" على أنها: "عملية قلب السلطة مما يؤدي إلى تولي متطرفين السلطة ثم تهدأ الأمور"¹. و قد استعان برينتون في تشخيصه للثورة بعلم الأمراض، أين شبه الثورة بالحمى التي ترتفع بسبب تزايد شكاوى و مطالب الشعب، و من أعراضها انهيار النظام القائم. يقول برينتون في هذا الصدد: "نستطيع القول أن حمى الثورة قد بدأت، و تتصاعد هذه الحمى، ليس على نحو منتظم بل بالتقدم و التراجع، إلى أزمة مصحوبة غالباً بالهذيان و حكم الثوريين الأكثر عنفاً، عهد الإرهاب. وبعد الأزمة تحل فترة النقاهة و تشهد عادة انتكاسة أو اثنتين. و أخيراً تزول الحمى و يستعيد المريض عافيته و ربما تزيده التجربة قوة و تكسبه مناعة لفترة ما... إلا أنها لا تجعل منه رجلاً جديداً تماماً"².

من خلال هذا التعريف الواضح أن برينتون يرى في الثورة ظاهرة سلبية، كما أنها عملية لا تأتي بجديد، و هو المعنى الذي يتقارب و دلالات كلمة الثورة في الفكر السياسي القديم، عند أفلاطون و أرسطو كذا المؤرخ اليوناني بوليبيوس.

- تعريف روبرت م. ماكيفر للثورة: في كتابه "تكوين الدولة" اعتبر ماكيفر الثورة ذات مدلول خاص في حقل السياسة، "ويقترن هذا المفهوم بمدلول عنفي، لأن الثورة تعني انفجار حركة عنفية ترمي إلى قلب النظام القائم و استبداله بنظام جديد، و ينطوي هذا الانفجار على تحدٍ لوظيفة الحكومة الرئيسية، لأن الحكومة هي القيمة على القوة المنظمة في المجتمع، و الثورة تحرمها و لو لفترة مؤقتة من هذه الوظيفة"³. يدخل هذا المفهوم للثورة عند ماكيفر في إطار عمليات التغيير الثورية السريعة و الديناميكية التي تؤثر في شكل النظام القائم.

و الثورة عند ماكيفر ذات مدلول عنفي أكثر منه سلمي، حيث يعتبر أنها تشير في الأساس إلى انفجار قوي يستهدف تقويض الوضع القائم و استبداله بآخر يختلف كلياً عن سابقه، غير أنه قد تقع الثورة دون أن تغير في الوضع القائم شيئاً و هو الأمر الذي عبر عنه ماكيفر بـ "انفجارات ثورية أجهازية"⁴، و هي التي يستغل رافضوها أو معارضوها أمر فشلها و ينعتونها بحركات التمرد أو العصيان.

بالنسبة لحنة أرندت صاحبة كتاب "في الثورة" اعتبرت أن الثورات هي: الأحداث السياسية الوحيدة التي تواجهنا مباشرة و بشكل لا مناص منه بمسألة البداية. ذلك أن الثورات مهما حاولنا تعريفها ليست مجرد تغييرات"⁵. بالتالي فاستخدام أرندت لكلمة الثورة يتضمن معنى القفزة النوعية التي تحدث تغييرات جوهرية سريعة لا تحتل التدرج، تتعدى استبدال نظام سياسي قائم بنظام آخر لتشمل مختلف المناحي الاجتماعية و الاقتصادية و كذا الثقافية. لذلك فاللغة الانجليزية تميز بين التطور المتصل و المتدرج Evolution و بين القفزة النوعية Revolution⁶، هاته الأخيرة التي

¹- كرين برينتون، تشريح الثورة، ترجمة سمير الجلي، ردمك: دار الفرابي للنشر و هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث، الطبعة الأولى، 2009، ص39.

²- نفس المرجع، ص39.

³- روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، لبنان: بيروت، دار العلم للملايين للتأليف و الترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1984، ص336.

⁴- نفس المرجع، ص 336

⁵- حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، لبنان: بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2008، ص26.

⁶- عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 30.

عبرت عنها الثورات بداية بثورات القرن التاسع عشر (الثورة الفرنسية، الثورة الأمريكية)، إلى غاية الثورات الأخيرة- إن أمكن تسميتها بالثورات- للألفية الثالثة (الثورات العربية).

من خلال عرض مختلف التعاريف التي جاءت لتوضيح معنى "الثورة"، الملاحظ أن التعاريف على اختلاف مصادرها و تعدد انتماءاتها و تخصصاتها الفكرية إلا أنها أجمعت على اعتبار الثورة:

- ✓ ظاهرة حركية تغييرية.
- ✓ عملية فجائية.
- ✓ عملية قد تستهدف التغيير الجذري و الكلي لكل المنظومة القائمة و استبدالها بمنظومة سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية جديدة. أو الاكتفاء بالتغيير السياسي فقط.
- ✓ قد تكون عنيفة أو سلمية.
- ✓ الشعب و الجماهير هي المحرك الأساسي لمجريات الثورة.
- ✓ طول أو قصر المدى الزمني للثورة مرتبط بمدى تحقيقها للأهداف التي قامت لأجلها.

من خلال هاته الخصائص يمكن تعريف الثورة على أنها :

تحرك شعبي مفاجئ واسع النطاق، يشمل مختلف الأطياف الاجتماعية و السياسية و الثقافية الموجودة داخل المجتمع، قد يكون سلمي أو عنيف، يستهدف تغيير نظام الحكم القائم في الدولة و استبداله بنظام جديد يحترم المبادئ و القيم التي جاءت بها الثورة.

نقطة أخرى تثيرها هاته التعاريف، تتمثل في التقارب الكبير من حيث المعنى و الدلالة للبعض منها، و التي وُضعت لايضاح معنى مصطلح "ثورة" مع عدد كبير من المصطلحات ذات الصلة، كالانتفاضات الشعبية، الحركات الاحتجاجية، الحراك السياسي، الانقلابات، الإصلاحات، الحركات الاجتماعية... إلخ، و غيرها من المصطلحات التي تتقاطع تراسيم معانيها مع مصطلح الثورة. و هي الاشكالية الثانية التي يطرحها مفهوم "الثورة".

الفرع الثاني: اشكالية التشابه (الحدود الفارقة): الفروقات الجوهرية بين الثورة، الانتفاضة ، الانقلاب و الإصلاح

كما تم ذكره سابقا، فإن مسألة ضبط مفهوم الثورة أمر صعب، بالنظر لاختلاف وجهات نظر المفكرين و توجهاتهم الأيديولوجية و الفكرية من جهة، و تشابه خصائص الثورة مع العديد من الظواهر ذات الصلة ، لذا كان لزاما على الباحث التفريق بين مصطلح الثورة و بعض المصطلحات التي تنقاسمه بعض أو جل الدلالات.

1 - الثورة و الانتفاضة (Revolution & Insurrection)

يقصد بمصطلح الانتفاضة، النتيجة المباشرة و الحتمية للتناقضات الحاصلة بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة، و بتزايد حدة هاته التناقضات و تصاعدها، فإنها تنعكس في السلوك الاجتماعي

الذي يطغى عليه الفكر الثوري و عدم الرضا على الأوضاع القائمة، مما يؤدي في النهاية إلى تحريك الجماهير للعمل الثوري المباشر¹.

أما الانتفاضة المسلحة فتعني "الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف، الذي ينشأ من بلوغ التناقضات الاقتصادية/الاجتماعية أو القومية ذروتها و توفر وضع ثوري كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة أو ضد المستعمر. فالانتفاضة تحدث بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه إلى نقطة "الغليان" التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة. و لهذا يستحيل التنبؤ بموعد و ماهية الانتفاضة المسلحة"².

من خلال هذه التعاريف، الملاحظ أن الثورة تلتقي في كثير من النقاط مع الانتفاضة و كذا الانتفاضة المسلحة ، من حيث السلمية و العنف، من حيث الفاعل باعتبار أن الشعوب او الجماهير هي المحرك الأساسي للثورة أو الانتفاضة. غير أن الاختلاف يكمن في درجة التغيير التي يصبو اليها الشعب في كلا العمليتين، إذ تكون الثورة في مفهومها الشامل أوسع من الانتفاضة باعتبارها تغييرا راديكالي يتعدى تغيير النظام السياسي، فيما تستهدف الانتفاضة تغيير النظام السياسي دون أن يصاحب ذلك التغيير البنية الاجتماعية و الاقتصادية و كذا الثقافية القائمة. يضاف إلى ما سبق من اختلاف المدى الزمني الذي تحتاجه الثورة و الانتفاضة، فالثورة قد تستغرق فترة زمنية قصيرة بمجرد تحقيقها لأهدافها المنشودة، فيما تكون الفترة الزمنية للانتفاضة أطول.

على الرغم من هاته الاختلافات، إلا أن الحدود الفارقة بين كلا المصطلحين غير واضحة المعالم، بالنظر إلى استخدام المفكرين لكلا المصطلحين للدلالة ذاتها.

2 - الثورة و الإصلاح (Revolution & Reform)

الإصلاح مصطلح يستخدم للدلالة على " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، و الإصلاح-خلافاً- للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"³. و بالتالي فإن الفرق بين الثورة و الإصلاح يكمن في أربع ثنائيات جوهرية هي:

✓ التغيير الجذري/التعديل المحدد

✓ العنف/السلمية

✓ الفجائية/الترتيب و التنظيم المسبق

✓ الشعب/ النظام السياسي نفسه

3 - الثورة و الانقلاب (Revolution & Putsh)

¹- ابراهيم الكيالي، مرجع سابق، ص 346.

²- نفس المرجع، ص 346.

³- المرجع نفسه، ص 206.

يقصد بمصطلح الانقلاب "العمل المفاجئ و العنيف الذي تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها و تستولي على الحكم. وذلك وفقا لخطة موضوعة مسبقاً"¹. معنى ذلك أن الانقلاب و الثورة يختلفان من حيث:

- ✓ الفاعل (الجيش/الشعب)
- ✓ درجة التغيير(تغيير الطبقة السياسية الحاكمة/تغيير كلي)
- ✓ المدى الزمني(قصير/طويل)

ومع ذلك، فإن المصطلحين قد يكون أحد أشكال الثورة، في كون أن الانقلاب قد يشكل ثورة مضادة للثورة الأصلية. كما أن نجاح انقلاب معين قد يمكن القائمين عليه من اعتباره ثورة، غير أن الواقع يبين أن هذا الانقلاب لم يحدث تغيرات سوى نقل السلطة من النخبة الحاكمة القائمة إلى نخبة جديدة تنتمي إلى نفس النظام، و هو الأمر الذي عبر عنه روبرت.م. ماكيفر بـ " ثورات القصر ، التي تكثر في أمريكا اللاتينية، و التي تنزع السلطة من ديكتاتور، و تضعها في يد ديكتاتور آخر، دون أن تحدث أي تغيير في شكل الدولة أو سياستها"²

بناءً على ما سبق يمكن تجاوز اشكالية التشابه من خلال تبيان الفروقات الجوهرية بين مختلف المصطلحات ذات الصلة مع الثورة.و فيما يلي جدول يوضح هذه الفروقات.

الفاعل	المدى الزمني	الدرجة	النتيجة	التسمية
+	+			ثورة مضادة
		+	+	ثورة
+		+	+	ثورة
	+	+		ثورة
ثورة مضادة	ثورة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة
ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة	ثورة مضادة

01: الثورة المضادة هي التي تحدث عندما تقوم فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة بتغيير السلطة الحاكمة أو تغيير النظام السياسي.

¹- نفس المرجع، ص 372.

²- روبرت.م.ماكيفر، مرجع سابق، ص 337.

المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة لمفهوم الثورة

تعتبر ظاهرة الثورة ظاهرة معقدة بالنظر لتشابك العديد من الأسباب و المظاهر و العوامل المشكلة لها و كذا انعكاساتها على الدولة و المجتمع معاً، وهو الأمر الذي أدى إلى اهتمام المفكرين بهاته الظاهرة منذ القدم مع اختلافهم من حيث طبيعة الظاهرة بحد ذاتها و كذا مسبباتها ، فواعلها ونتائجها. كل بحسب خلفيته الأيديولوجية و الفكرية. و فيمايلي سيتم عرض بعض الأطر الفكرية التي تطرقت لموضوع الثورة من خلال تتبع هاته الظاهرة عبر تطور الفكر السياسي.

الفرع الأول: المقاربات الغربية لمفهوم الثورة

1. الثورة في الفكر السياسي الغربي الكلاسيكي: الثورة مفهوم مناقض لبناء الدولة

تعامل الفكر الكلاسيكي في البداية مع مفهوم الثورة على أنه مفهوم مناقض لمفهوم الدولة، باعتبار أن العمل الثوري يشكل خطراً محدقاً بأركان الدولة و يحتاج إلى معالجة. و بالتالي فالعصور التليدة كانت على اطلاع بعملية التغيير و ما يصاحبها من عنف، غير أنها لم تر في ذلك التغيير جدوى أو منفعة، بالنظر إلى نتائجها التي لم تأت بالجديد ، "فالتغييرات لم تقطع مجرى التاريخ كما سماه العصر الحديث، ذلك التاريخ الذي كان ينظر إليه على أنه بداية جديدة إنما يعود إلى مرحلة مختلفة من مراحل دورته، واضعاً مساراً تقضي به طبيعة الشؤون الإنسانية ذاتها والتي هي بدورها غير قابلة للتغيير"¹.

في هذا السياق يعد أفلاطون من المفكرين الأوائل الذين تطرقوا بالدراسة و التحليل للتغيرات التي قد تحدث للبناء السياسي. فقد أشار في كتابه "الجمهورية" إلى أن الثورة هي استيلاء الكثرة على الحكم، حيث شبهها بتمرد البحارة على القبطان و يشتد التصادم و الاقتتال، إذ يدعي كلا الطرفين أحقية القيادة، دون أن يتعلم هذا الفن ، ثم بعد نجاح المتمردين تنفذ المؤن و ينحرف مسار السفينة².

من خلال ما سبق ، فإن الثورة عند أفلاطون تعبر عن التحول الشبه طبيعي في نظام الحكم، هذا التحول الذي يستهدف تغيير شكل الحكومة بآخر مختلف عنه.

بالنسبة لأرسطو، فمن الواضح أنه عمل على تفسير التعريف الذي أعطاه أفلاطون في مفهوم الثورة، بحيث أعطى الأهمية للمسألة الإقتصادية باعتبار أن سبب تمرد الأغنياء هو قلب الحكومة لأقامة نظام أوليغارشي يخدم مصالحهم، أو تمرد الفقراء لأقامة نظام ديموقراطي يحضون فيه بفرصة لتحقيق العدالة الاجتماعية. و بالتالي فإن شكل الحكم مرتبط بالأساس بقضية توزيع الثروة داخل الدولة³.

في نفس السياق، فقد خصص أرسطو فصلاً كاملاً من كتابه "السياسة" لدراسة و تحليل أسباب الثورات في النظم السياسية المختلفة، حيث اعتبر أن الثورة شرّ لابد من الاحتراس من بدايتها، فالأخطاء تكمن

¹ - حنة أرندت، مرجع سابق، ص 28.

² - ، أفلاطون ، الجمهورية، تر: شوقي داوود تمارز بيروت: الأهلية للنشر و التوزيع، 1994، ص93.

³ - تقول حنة أرندت في هذا السياق: "...كان من المعروف جيداً في العصور القديمة أن الطغاة إنما يصلون إلى السلطة بدعم من الناس أو الفقراء، و إن فرصتهم الكبرى في الاحتفاظ بالسلطة تكمن في رغبة الناس بالمساواة في الظروف. إن العلاقة بين الثروة و الحكم في أي قطر من الأقطار، و إن الإدراك بأن أشكال الحكم مرتبطة بتوزيع الثروة، و إن الشبهة بأن السلطة السياسية قد تتبع ببساطة السلطة الاقتصادية، و أخيراً فإن الاستنتاج بأن المصلحة قد تكون هي القوة الدافعة وراء الخصام السياسي بكل أشكاله... أرسطو كان أول من قال: إن المصلحة التي هي مفيدة لشخص أو لمجموعة من الناس، هي الحاكم الأعلى في الأمور السياسية، و ينبغي أن تكون كذلك". أنظر حنة أرندت، في الثورة، مرجع سابق، ص 29.

دائماً في البدايات التي يؤدي التهاون معها إلى انفلات الأمور¹. هذا يعني أن انتشار الأفكار الخاطئة تؤدي إلى تفشي عدم الرضا في الأوساط الشعبية ما يفرز تحركات اجتماعية يترجمها الإنقلاب السياسي، الذي قد يعمل على تغيير شكل الدولة بما يترتب عن ذلك من نتائج سياسية. و هو الأمر الذي جعل أرسطو يعتبر أن الثورة هي ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لاجتماع التغيير الذي قد يؤدي إلى استبدال الجماعات الاجتماعية. يقول أرسطو بهذا الصدد: "إن أنماط الحكم كلها معرضة للثورات بما في ذلك نمط الحكم الأساسي و هما الأوليغارشية والديموقراطية... كلاهما معرض لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب من الحكم مع تصورهم المسبق عنه"².

في هذا الإطار، يشير أرسطو إلى أن هناك نوعين من الثورة، الأول يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فيتغير بذلك شكل الحكم، أما الثاني فيمس التغيير النخبة الحاكمة دون أن يغير في بنية النظام القائم³.

من خلال ما سبق ذكره، الملاحظ أن الفكر السياسي الكلاسيكي جعل من الثورة مفهوما مرفوضا ذو دلالات سلبية تعيق بناء الدولة و استقرارها، و كذا استمرارها، لذلك جاءت معظم الدراسات تحذر من التغيير الثوري و ما ينتج عنه من مخاطر تهدد أسس الدولة.

2. الثورة في الفكر السياسي الغربي الحديث: الثورة أداة للتغيير

بعد اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789، عرف مفهوم الثورة دلالات جديدة و ايجابية، أين اعتبرت الثورة مرحلة من مراحل التطور التاريخي في الكثير من الأدبيات التي عاصرت الثورة الفرنسية ككتابات "سان سيمون" و "تيكولا ميكيايلي" و غيرهما وصولاً إلى "كارل ماركس"⁴، و الذي أسست كتاباته للفكر الثوري الجديد، حيث جعل من العالم البشري و صيرورته التاريخية محل الصيرورة الطبيعية، فتحقيق الحكم الأمثل عند ماركس هو عملية آلية و حتمية، و بالتالي فقد أعطى ماركس مفهوم الثورة معاني جديدة كشرعية الثورة و اعتبارها منهجا للحركة السياسية تستهدف تغيير الأوضاع القائمة لاقامة نظام مثالي سيتحقق حتما في الواقع⁵.

إن الثورة عند ماركس تكون محصلة للتباينات الشديدة الواقعة بين علاقات ملكية وسائل الانتاج و قوى الانتاج، أين "يعايش المجتمع حالة استقطاب حادة بين الطبقة الحاكمة للمجتمع بسبب ملكيتها لوسائل الانتاج، و تلك الطبقة المحكومة التي تشكل أغلبية المجتمع و تتحمل كافة التناقضات الطبقيّة، فيتولد في هذه الطبقة المقهورة و عي بضرورة قيام ثورة جذرية"⁶. و بالتالي فحتمية الثورة في هذا السياق تستمد شرعيتها من كون أن العمل الثوري هو المسار الواقعي الذي يمكن الطبقة المحكومة من تحقيق حريتها بالاطاحة بالنظام القائم و بناء نظام يتسق و أهدافها الثورية.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مسألة طبيعة الثورة من حيث سلميتها أو استخدامها للعنف مرتبطة بمدى تحقيقها لأهدافها، إذ تحدد الشروط الاجتماعية و التاريخية في مكان و زمان معينين الأساليب التي

¹ - أرسطو، السياسات، تر أوغسطينوس بربرارة البولسي، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، 1957، ص ص 195-196.

² - نفس المرجع، ص 196.

³ - وفاء علي داود، مرجع سابق.

⁴ - نفس المرجع.

⁵ - محمد صفار، "ادارة مرحلة ما بعد الثورة..حالة مصر"، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 84، أبريل 2011، ص 19.

⁶ - نفس المرجع، ص 19.

يتعين استخدامها ، وإن لم يسقط ماركس امكانية استعمال العنف، لاعتقاده أن الطبقات الحاكمة من غير المتوقع تخليها عن السلطة دون وجود مقاومة مسلحة¹.

من الواضح أن الأدبيات الماركسية أضافت نقلة نوعية لمفهوم الثورة التي أضحت أداة مشروعة في يد المجتمع لتحقيق التغيير المنشود. غير أن التحليل الماركسي للثورة بين أن النتيجة الوحيدة المبتغاة من قيام الثورة هي الإطاحة بالنظام الرأسمالي و بناء نظام البروليتاريا .هذا الأخير الذي شابه الكثير من الغموض، وبالتالي فإن النظرية الماركسية لم تفسر مرحلة ما بعد الثورة، بل بقيت على حالها إلى أن ظهرت أفكار "لينين" التي فسرت وفصلت في التعاليم الماركسية.

بالنسبة للينين، فإن المسألة الثورية تشكل القاعدة الأساسية في الفكر الاشتراكي، وقد ركز لينين في هذا الإطار على البعد الطبقي الذي تبناه و نظر له كارل ماركس، حيث اعتبر أن على البروليتاريا- باعتبارها الطبقة المستغلة و المظلومة من قبل الطبقة البرجوازية- أن تخطو نحو سيادتها كطبقة واسعة و مالكة لكل وسائل الانتاج و كذا القمع. غير أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال الثورة التي تستهدف تحقيق حكم ديكتاتورية البروليتاريا فتصبح طبقة سائدة². و يعتبر لينين أن البروليتاريا تكون نتيجة لظروف اقتصادية أوجدتها، ذلك أن " البروليتاريا بحكم دورها الاقتصادي في الانتاج الضخم، هي الوحيدة الكفاء لتكون زعيما لجميع جماهير الشغيلة و المستثمرين الذين تستثمرهم البرجوازية و تظلمهم و تضغط عليهم..."³

بناء على ما سبق، يمكن الوصول إلى استنتاج مفاده أن الفكر الماركسي بالغ في الاعتماد على البعد المادي الاقتصادي في تفسيره لقيام الثورات و حتميتها بل و حتى أهدافها، و هو الأمر الذي جعل نظريته غير كافية لتحليل ظاهرة الثورة بكل تداعياتها و مفرزاتها المتعددة. فبالنسبة للطبقة المحكومة أو البروليتاريا -كما يسميها- لا يمكن بأي حال من الأحوال التعامل معها على أنها كتلة واحدة موحدة، بل بالعكس، إذ تحوي هذه الطبقة العديد من الاختلافات الدينية و العرقية و الثقافية وحتى الطائفية، و بالتالي لا يمكن التعامل معها ككل غير قابل للتجزئة. يضاف إلى ذلك أن الفكر الماركسي أغفل الجوانب الاجتماعية التي قد تشكل في غالب الأحيان البنية القاعدية التي تنطلق منها الثورات. يظهر ذلك في مسألة غياب المساواة في الفرص و المشاركة في اتخاذ القرار، اضافة إلى حرمان الطبقات الضعيفة من حريتها في التعبير و العمل، في الوقت الذي تستأثر بكل هاته الامتيازات فئات نخوية قد لا تمتلك الكفاءة و القدرة على الابداع و الانتاج. و هو الأمر الذي يوجب مظاهر الاحتجاجات و المشاحنات التي تتطور مع الزمن لتفجر الثورة.

من جهة أخرى، بين روبرت . ماكيفر في كتابه: تكوين الدولة، أن الصراع الطبقي غير كافي لوحده في تحريك المجتمع نحو الثورة، فهناك العديد من العوامل و المتغيرات الاجتماعية الأخرى التي أغفلها الفكر الماركسي كان من الواجب الأخذ بأهميتها و التعاطي معها بجديّة، يقول ماكيفر في هذا الصدد: "...فلا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التصادمات الناتجة عن الصراع على السلطة، كما تأخذ بعين الاعتبار التصادمات الناتجة عن اختلاف المصالح الاقتصادية. ثم إن العلاقات بين الناس، أفرادا أو فئات، ولا تتوقف

¹ -Starous,Leo,What Can We Learn From Political Theory ?,The Review Of Politics, Vol 69, No 4 ;Fall 2007,P522.

² - فلاديمير لينين، الدولة و الثورة، موسكو: دار جيزن أي زنايبه للطباعة و النشر، الطبعة الأولى 1918، ص 14.

³ - نفس المرجع، ص 15.

على أوضاعهم الطبقيّة فحسب، وما يحدث بينهم من اتفاقات كبيرة و انقسامات كبيرة لا يعود للاعتبارات المادية وحدها¹.

وقد أشار ماكيفر إلى اغفال الفكر الماركسي لمسألة امكانية تحقيق التغيير بطرق سلمية دون الحاجة إلى استخدام العنف، من خلال اقرار مبدأ التنافس بدل الصراع بين مختلف التوليفات الموجودة داخل وبين الطبقات المجتمعية².

مع كل الانتقادات التي وجهت للفكر الماركسي، إلا أن ذلك لا ينفي أهميته التي أعطت بعداً آخر لمفهوم الثورة باعتبارها القوة المحركة للتاريخ و الدلالات الايجابية التي حملها المفهوم بعد ظهور هذا التيار الفكري.

3. الثورة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: تنوع المقاربات و قصور المعالجة

مع ولوج العالم إلى القرن العشرين، عرفت ظاهرة الثورة اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين في مختلف العلوم الانسانية، أين قام هؤلاء بتقسيم النظريات المفسرة للثورة إلى أربعة اجيال:

- 1 - **الجيل الأول (1900-1940)**³: تميّزت التفسيرات التي قدّمها هذا الجيل بالطابع الوصفي، حيث اهتم الدارسون بتحديد المراحل الرئيسية لعملية الثورة أو وصف التغيّرات الناتجة عنها، لكن تلك الدراسات افتقرت إلى العمق النظري الذي يمكنها من الوصول لفهم واضح و عميق للظاهرة من حيث السباب و النتائج.
- 2 - **الجيل الثاني (1940-1945)**⁴: في هذه المرحلة عرفت النظريات المفسرة للثورة تطوراً ملحوظاً، من خلال اهتمام المفكرين بتطوير أطر نظرية واضحة تفسر أسباب وتوقيت اندلاع الثورات. يتقاسم هذا الجيل ثلاث مقاربات نظرية، أولها المقاربات النفسية المتعلقة بمفهومى الاحباط و الحرمان كأساس لتفسير ظاهرة الثورة، و المقاربات السوسيولوجية التي اعتمدت على عدم التوازن أو الخلل الوظيفي كمستويين لتحليل الظاهرة (الاطار البنائي - الوظيفي)، و مقاربات العلوم السياسية التي استخدمت نظريات التعددية و جماعات المصالح و الصراع لفهم أسباب الثورة و تكييف طبيعة الحدث الثوري.
- 3 - **الجيل الثالث (1975-1995)**⁵: اعتمد هذا الجيل على منطلقات تحليلية جديدة، من بينها اعتبار الدولة كفاعل مستقل و ليس مجرد أرضية تتصارع فيها القوى الاجتماعية و السياسية المختلفة، يضاف إلى ذلك مسألة الضغوط الدولية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تأثيرها على مختلف التغيرات الاجتماعية في المجتمعات محل الدراسة. زيادة على ذلك، تركيز دراسات هذا الجيل على التركيب البنوي للمجتمعات الفلاحية التي يشوب مشاركتها في الثورة الكثير من الغموض، و كذا مدى تماسك المؤسسة العسكرية، و درجة

¹ - روبرت.م.ماكيفر، مرجع سابق، ص 350.

² - نفس المرجع، ص 349.

³ - محمد صفار، مرجع سابق، ص 20.

⁴ - نفس المرجع، ص 20.

⁵ - ابراهيم الكيالي، مرجع سابق، ص 871.

وجود عوائق بنيوية على استخدام الأنظمة الحاكمة لتلك المؤسسة في معالجة الأزمات الداخلية

4 - الجيل الرابع (الألفية الثالثة)¹: تخطت دراسات هذا الجيل عهد الثنائيات خاصة ثنائية (البنية/الفاعل)، إذ أصبح الفاعل مرتبط بمستويين، المستوى الأول تمثله القوى والتحالفات القائمة على أرض الواقع. أما المستوى الثاني فيتعلق بالأفكار و الثقافة و القيم و المعتقدات التي تحفز الفواعل على الحركة.

إن نظريات الجيل الرابع حاولت في مجمل أفكارها إبراز مدى تعقد البنية الاجتماعية و تبيان مختلف الأدوار التي تقوم بها الجماعات الإثنية و العرقية وكذا والدينية، ما يعني أن المفكرين الذين مثلوا هذا الجيل ركزوا على أهمية العوامل الثقافية والأيدولوجية و دورها في أحداث الثورة.

الفرع الثاني: المقاربة الاسلامية لمفهوم الثورة: التحليل الخلدوني للثورة

سينصب الحديث في هذا العنصر على اسهامات الفكر الثوري عند ابن خلدون، من خلال التعرف على مفهوم الثورة كما وردت في مقدمة ابن خلدون و مختلف المفاهيم التي لها دلالات توصيفية مشابهة كالانقلاب و الحرب. يضاف إلى ذلك معرفة أشكال الثورة في الفكر الخلدوني واسبابها و كذا غاياتها، وصولاً إلى نواتجها.

بداية، يعتبر ابن خلدون الحروب و الثورات أمر طبيعي و هي موجودة و سببها انتقام البشر من بعضهم البعض، و تعصب كل واحد لجماعته². ما يمكن ملاحظته أيضاً أن ابن خلدون قد نسب سبب الثورات و الخراب و الدمار في الأوطان إلى "العرب" أو أعراب البادية، و سبب ذلك الميولات النفسية للشخصية الأعرابية للتمرد و اصطناع الثورات من خلال الغزو بهدف تأمين المأوى و المأكل في ظل الظروف الصحراوية القاسية التي يعيشونها³.

بالنسبة لمفهوم الثورة عند ابن خلدون، فبالرغم من عدم تخصيص ابن خلدون لفصل معين يتحدث فيه عن الثورات و كيفية قيامها و نتائجها، إلا أن الحالة الثورية عند تظهر من خلال ظهور العصبية المتنافسة على السلطة في ظل آخر مراحل الدولة التي يصفها بالهرم و الانهيار، و ما يميزها من ضعف سياسي و اقتصادي مصحوب بتردي الأوضاع الاجتماعية. و ازاء هذا الوضع تكون الغلبة للعصبية الأقوى التي تتمكن من تحقيق النصر و السيطرة على الدولة، و قد تستخدم العنف في مرحلة معينة. كما يبين ابن خلدون لوجود أنصار لعصبية الغالبة و هم الفئة المقهورة في زمن النظام السابق⁴.

¹ - محمد صفار، مرجع سابق، ص 20.

² - عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار صادر، 2000، ص ص 281.

³ - نفس المرجع، ص 116.

⁴ - نفس المرجع، ص 114.

في نفس السياق، فإن بداية الثورة تكون نقطة فارقة بين دولتين: دولة ضعيفة و دولة قوية. و يمكن استقصاء ذلك من خلال المراحل التي وضعها ابن خلدون لتطور الدولة، هاته العملية (التطور) تكون على ثلاث مستويات¹:

أولها: باعتبار الدولة ملوكا متعاقبين على الحكم: و هي تنتقل على خمسة أطوار هي²:

1. **طور الظفر بالبغيّة** و غلب المدافع و الممانع و الاستيلاء على الملك و انتزاعه من أيدي الدولة السالفة قبلها. و يكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد... لا ينفرد دونهم بشيء منه، لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب و هي لم تزل بعد بحالها".
2. **طور الاستبداد على قومه و الانفراد دونهم بالملك** و كبجهم عن التناول للمساهمة والمشاركة. و يكون صاحب الدولة في هذا الطور معيناً باصطناع الرجال و اتخاذ الموالي و الصنائع، و الاستكثار من ذلك لجذع أنوف عصبية و عشيرته المقاسمين له في نسبه، الضاربين معه في الملك بمثل سهمه".
3. **طور الفراغ و الدعة لتحصيل ثمرات الملك** مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار و بعد الصيت، فيستفرغ (صاحب الدولة) و سعه في الجباية... و تشييد المباني.. و اجازة الوفود.. و اعتراض (استعراض) جنوده و ادرار أرزاقهم.. فيباهي بهم الدول المسالمة و يرهب الدول المحاربة".
4. **طور القنوع و المسالمة** و يكون صاحب الدولة في هذا قانعا بما بنى أولوه، سلما لأنظاره، من الملوك و أمثاله، مقلدا للماضين من سلفه".
5. **طور الاسراف و التبذير**، و يكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات و الملاذ و الكرم على بطانته و في مجالسه.. مستفسدا لكبار الولياء من قومه و صنائع سلفه.. فيكون مخربا لما كان سلفه يؤسسون، و هادما لما كانوا يبنون. و في هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم و يستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه و لا يكون لها منه برء، إلى أن تنقرض.

يشكل الطور الأخير القاعدة الجوهرية التي تبلور أسباب الثورة و قيامها على هاته الدولة التي كثر فيها الفساد و الاستبداد.

ثانيها: تطور الدولة باعتبارها جماعة تحكم، و تطور الدولة في هذا المستوى مرتبط بحال العصبية في هاته الجماعة، "أي إلى أي مدى تدرج العصبية في أهل الدولة من القوة إلى الضعف، من الالتحام والتعاضد إلى الانحلال و التخاذل"³.

في نفس التوجه، يحدد ابن خلدون عمر الدولة (المرتبط بحال العصبية) في هذا الإطار إلى ثلاثة أجيال¹:

¹ - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، 1994، ص 217.

² - نفس المرجع، ص 133-134.

³ - محمد العابد الجابري، المرجع نفسه، ص 219.

الجيل الأول: من العصبية الحاكمة، هو ذلك الجيل الذي قام بالثورة، و هو جيل البداوة الذي تميزه قوة العصبية و تجذرهما في فكر الجماعة.

الجيل الثاني: هو الجيل الذي استفاد من الثورة و الملك و الرئاسة، يتصف بالتحضر، و تبدأ العصبية في هذا الجيل بالانكسار نسبيا ، غير أنه جيل وسط –على حد تعبير ابن خلدون- "لم يغرق في الحضارة الى الدرجة التي ينسى معها خلق البداوة بالمرّة".

الجيل الثالث: و هو الجيل ١ الذي ينقطع معه أفراد الجماعة مع ماضيهم البدوي، و تنكسر عصبيتهم بصفة نهائيا، أين يتطبع هذا الجيل بطبائع الترف و الفساد الذي كون سببا في نهايته.

من خلال ما سبق من أفكار لابن خلدون، يمكن القول أن الثورة في الفكر الخلدوني –و المرتبطة في جوهرها بالعصبية سواء بقوتها أو ضعفها – تستهدف إقامة دولة قوية (في حالة قوة العصبية) تنعكس ايجابا على الأوضاع الاقتصادية (نمو اقتصادي)، و الاجتماعية (عدالة اجتماعية)، فيما يكون هدفها في حالة ضعف العصبية بمختلف مظهراته من فساد الحكم و تداعيات ذلك على المعطيات الاقتصادية (تلف و فساد) و الاجتماعية (الظلم و القهر) هو اسقاط هذا الحكم و إعادة بناء دولة جديدة يمتلك قادتها قوة العصبية.

من جانب آخر، فإن هناك أسباب عديدة تؤدي إلى قيام الثورة في الفكر الخلدوني، يمكن اجمالها في مايلي²:

أ - أسباب سياسية:

- ضعف الجيش و قلة عدده و عتاده، و هذا يرتبط بالأوضاع الاقتصادية بسبب الترف و زيادة الضرائب على الناس.
- ظلم الملك و تسلطيته. و فساد بطانته.
- التنوع بين القبائل و العصبيات احد الأسباب في الثورات المتلاحقة بسبب الاختلاف في الآراء و الأهواء، حيث لكل طرف عصبية يدافع عنها، ما يؤدي الى انتشار ظاهرة الانقلابات و الثورات.

ب - أسباب اقتصادية:

- زيادة النفقات لتغطية ضعف السلطان ، واهمال نفقات الجيش و الدولة.
- كثرة الضرائب و الغرامات (لتغطية النفقات) التي مما يولد حالة من الاستياء لدى الالفئات البسيطة التي قد تكون النواة الأولى للثورة.

ت - أسباب اجتماعية:

- التدهور الأخلاقي و كثرة الفساد بمختلف أشكاله.
- انهيار العصبية التي كانت سببا في قوة المجتمع و الدولة.

¹ - نفس المرجع، ص ص 219-220، أنظر أيضا: عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص 130-131.

² - علاء زهير الرواشدة، "سوسيولوجيا الثورة في الفكر الخلدوني: دراسة معاصرة للربيع العربي في ضوء مقدمة ابن خلدون"، كان التاريخية، الكويت، دار ناشري للنشر الالكتروني، العدد 19، مارس 2013، ص ص 143-144.

➤ تدني مستوى معيشة الناس و انتشار الفقر

في سياق آخر، و يرتبط بأشكال الثورة التي حلها الفكر الخلدوني في مقدمته، حيث حدد ابن خلدون طريقتين للوصول إلى السلطة ، و هي¹:

1. **الثورة من الداخل**: تتميز بسلاميتها نسبيا، و تكون بحركة التمرد بين الولاة ، أين داخل السلطة الحاكمة، فالصراع هنا يكون بين الولاة و الدولة الضعيفة التي لا تقوى على مجابهتهم أو الحد من انتشار ظاهرة التمرد. و يشير ابن خلدون إلى انقساک الدولة الى دويلات أو ما يعرف اليوم بالحركات الانفصالية. و هو الحال بالنسبة للعراق و السودان، وبعض القبائل في ليبيا بعد زوال أنظمة الحكم الاستبدادية.

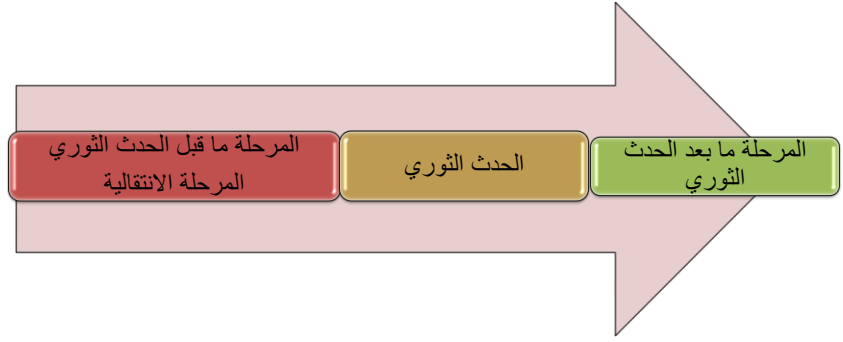
2. **الثورة من الخارج**: و تكون من الدول و القبائل و الأمم المجاورة، و يكون قائدها صاحب عصبية في قومه، فيقودهم إلى الملك.

أما فيما يتعلق بنتائج الثورة، فإن الفكر الخلدوني أشار إلى عملية توزيع المناصب و تفرد جماعة العصبية الجديدة بالحكم، و تبدأ الدورة الخلدونية لتطور الدولة من القوة الى الضعف و جوهر هاته الدورة هو العصبية.

تأسيسا على ما سلف ذكره، فإن الفكر الخلدوني -و إن لم يذكر مصطلح الثورة صراحة في مقدمته- إلا أنه وضع تفسيراً موضوعياً للحالة الثورية من خلال دراسته لتطور الدولة، و ارتباط ذلك التطور بقوة العصبية و ضعفها و انعكاساته على الحالة الثورية بانتاجها أو اعادة صياغة منطلقاتها الدلالية في كل دورة حياتية للدولة.

من خلال ما سبق من معطيات في هذا المطلب، الملاحظ أن النظريات بمختلف توجهاتها الفكرية و الأيديولوجية قد تناولت ظاهرة الثورة من حيث أسبابها و نتائجها، غير أنها أهملت مرحلة بغاية الأهمية في مسار الظاهرة، يتعلق الأمر بالمرحلة ما بعد قيام الثورة، بمعنى أن النظرية المفسرة للثورة لابد أن تعالج ثلاث مراحل: الحدث الثوري(الثورة)، الأسباب(المرحلة ما قبل الحدث الثوري أو المرحلة الانتقالية)، والعمليات(المرحلة ما بعد الحدث الثوري)(أنظر الشكل رقم 01). فالنظريات التي عالجت ظاهرة الثورة ركزت معظم جهودها على الأسباب، و بدرجة أقل النتائج، فيما غابت الدراسات التي تعالج مرحلة ما بعد الحدث الثوري، مما جعل هذه المرحلة تفتقر للتنظير و تفسير المتغيرات التي تحتويها. باستثناء الفكر الخلدوني الذي جعل من هاته المرحلة احدى اطوار التطور الذي تمر به الدولة بعد الثورة.

¹ - نفس المرجع، ص 145.



الشكل رقم 01: مراحل ظاهرة الثورة.
المصدر: الشكل من اعداد الطالبة

المبحث الثاني: بناء الدولة: مقارنة أيتيمومعرفية

يعد موضوع الدولة بكل ما يحمله الموضوع من جدل و اختلاف حول طبيعة الدولة و أدوارها و وظائفها و مختلف أشكالها من كبريات الظواهر و أهمها و أكثرها اثارة في حقل العلوم السياسية، بالنظر إلى مختلف التغيرات و التحولات التي عرفتھا الدولة منذ العهد الوستفالي وحتى يومنا هذا. هذه التحولات أثرت بشكل أو بآخر على الكينونة الدولتية باعتبارھا من أكثر المواضيع تعقيدا، سواء من حيث اختلاف أشكالها أو تعدد المسائل المرتبطة بها، حتى أضحت قاعدة فكرية جديرة بالدراسة و التحليل في مختلف العلوم الانسانية.

و مسألة بناء الدولة تعد أحد القضايا الجوهرية التي تتدرج ضمن الأدبيات الدولتية، و التي عرفت مراجعات تتعلق بالأساس بأطر تحليل عملية بناء الدولة، ذلك أن معظم الدراسات التي جاءت في هذا الإطار كانت ترجمة حرفية للتجارب الأوروبية، مما استدعى ضرورة توسيع مجال الدراسة ليشمل غيرها من الدول النامية.

و موضوع بناء الدولة يندرج ضمن سلسلة تشابكية من العلوم و التخصصات المختلفة كالعلوم الإجتماعية والإقتصادية و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، وكذا التنمية الدولية، اضافة إلى الدراسات الأمنية. كل هاته التخصصات تشكل بناء هندسيا مشتركا لتحليل بناء الدولة.

على هذا الأساس، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم بناء الدولة و كل ما يرتبط به من قضايا أيتيمولوجية و نظرية.

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

يتضمن مفهوم بناء الدولة متغيرين جوهريين هما البناء و الدولة، لذا سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بكلا المصطلحين و من ثم الخروج بمفهوم بناء الدولة.

الفرع الأول: تعريف البناء: تعزيز قدرات الدولة

في موسوعة السياسة لبراهيم الكيالي ذكر أن مصطلح البناء له دلالات كثيرة و مختلفة باختلاف اتجاهات المدراس التي تستخدمه، فقد استخدمه التيار الاشتراكي للدلالة على ضبط الأبعاد والعلاقات الدائمة بصفة نسبية ضمن البناء التحتي و البناء الفوقي¹. فأما البناء التحتي فيقصد به الاشتراكيون "مجموع الأبعاد و العلاقات الموجودة في المستوى الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بنوعية البعد و العلاقة القائمة بين المنتج المباشر و وسائل الانتاج و التبادل و التوزيع"². أما البناء الفوقي فيقصد به "مجموع الأبعاد و العلاقات الموجودة في المستوى السياسي والفكري للمجتمع سواء أكان ذلك من زاوية شكل الدولة و مؤسساتها وأجهزتها أو من زاوية نوعية الأفكار والأيدولوجيات المتحركة في المجتمع و المحركة له"³.

يرجع استخدام مصطلح البناء إلى علم البيولوجيا، فهو نمط من الخصائص و المحددات، يكون وحدة بينها علاقات معينة و قياسا على البيولوجيا رأى "راد كليف براون" "R . Rdcliffe Brown" أن الذي يقاوم لبقاء المجتمع حيا . مستمرا ليس فردا أو أفراد معينين، و إنما هو من الخصائص و التفاعلات و العلاقات بين الأفراد هو ما أطلق عليه "البناء" "Structural"⁴.

تجدر الإشارة إلى أن " راد كليف براون " هو أول من اقتبس مصطلح البناء و استعمله في علم الأنثروبولوجيا لدلالة على "البناء الاجتماعي.و الذي يقصد به مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل و تتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي، و تتحد بالأشخاص و الزمر و الجماعات و ما ينتج عنها من علاقات، وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل، و هو البناء الاجتماعي"⁵.

في سياق آخر، يشير مصطلح البناء في اطار السياسات المقارنة إلى عملية التأسيس السياسي التي يعرفها "هيليو جاكورايبي" " Helio Jaguaribe " بأنها عملية تطوير متغيرات المشاركة في الدولة، وقد وضع ثلاث عوامل لتنمية هاته العملية هي: التعبئة السياسية، التكامل السياسي، والتمثيل السياسي. و يقسم كل متغير إلى متغيرات فرعية تحدد مقاييس الاختلافات، و توضح المتغيرات الناتجة في النظام السياسي عن الزيادة في عامل المشاركة. فعلى سبيل المثال يجوزاً مفهوم التعبئة السياسية إلى عملية

¹ - ابراهيم الكيالي، مرجع سابق، ص 576.

² - نفس المرجع، ص 576.

³ - نفس المرجع، ص 576.

⁴ - R . Rdcliffe Brown, " On Social Structure ", The Journal Of The Royal Anthropological Institute Of Great Britain And Ireland, Vol.70, No. 1 (1940), Pp. 1-12

⁵ - عبدالباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت، علم المعرفة، 1998، العدد 44، ص 104.
- للمزيد حول الموضوع أنظر: نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002، ص 270.

التنشئة السياسية، التي تقاس بدرجة و دقة توافق مشاركة الجماعة في الثقافة السياسية، و هذا يؤدي إلى زيادة التأسيس في النظام السياسي¹.

يمكن الخروج من هذا التعريف بفكرة مفادها أن عملية البناء تتضمن تعزيز قدرات المؤسسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية من أجل تحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: تعريف الدولة: من البعد القانوني المؤسسي إلى البعد الوظيفي

يمكن تعريف الدولة على أنها: " الكيان السياسي و الإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع و الناظم لحياته الجماعية و موضع السيادة فيه، بحيث تعلو ارادة الدولة شرعا فوق ارادات الأفراد و الجماعات الأخرى من المجتمع وذلك من خلال امتلاك سلطة اصدار اقوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه و حق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم و النظام وتحقيق التقدم في الداخل و الأمن من العدوان في الخارج"².

هذا التعريف وغيره من التعاريف التي جاءت في تفسير معنى الدولة ، ارتبطت أغلبيتها بالمعنى الفيبيري الذي اعتبر الدولة الكيان الذي يحتكر ملكية الإستخدام الشرعي للقوة.و قد أشار في هذا الإطار الدكتور جويل ميجدال إلى تركيز التعاريف على خصائص الدولة كمنظمة أو مجموعة من المؤسسات التي تكون مهمتها الأساسية تنظيم وضع القواعد و القوانين³. مع الإشارة إلى أن هناك من التعاريف من وجد في الدولة النتيجة المنطقية لعملية تجاوز المنظمات التقليدية في المجتمعات، وهو ما أطلق عليه: الدولة القومية،و الذي تبلور بشكل جوهري مع بناء الجيوش الحربية والبيروقراطيات الضخمة ووضع القوانين.

في نفس التوجه، انتقد جويل ميجدال هذه التعاريف التي ركزت معظمها على أحد مزايا الدولة وخاصيتها المنفردة في الالتزام القانوني و البيروقراطية، فيما همشت الخصائص و الأدوار والوظائف وكذا الارتباطات العلانية التي تجمع الدولة بمختلف الكيانات الجزئية و الكلية داخل وخارج المجال الدولي ، والتي تعتبر من صميم الدلالة الأيتيمولوجية للدولة. يتعلق الأمر بـ " عملية تكوين وتحول وظائف الدولة، وطبيعة المقاومة التي تتعرض لها من جانب القوي الإجتماعية المختلفة، فضلاً عن كيفية اندماج بعض الجماعات والقوي الإجتماعية داخل الدولة، كما أن أنصار هذا الاتجاه لم يوضحوا طريقة فرض سيطرة الدولة علي المجتمع، خاصة وأن الأهداف الطموحة للدولة والمتعلقة بتحقيق النفاذية الكاملة إلي المجتمع، وتنظيم التفاصيل الجوهرية للعلاقات الإجتماعية، أصبحت من الأمور نادرة الحدوث مع وجود قيود حقيقية علي سلطتها"⁴.

في سياق آخر، تعرض مفهوم الدولة إلى الكثير من التحولات و التمهصلات التي حدثت جراء التحولات السياسية العالمية الكبرى كالأزمات الاقتصادية و انهيار الاتحاد السوفياتي و ولوج العالم إلى

¹ - محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة إستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص السياسات المقارنة، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 34.

² - ابراهيم الكيالي، مرجع سابق، ص 702.

³ - Joel Migdal, State In Society :Stadying How States And Societies Trensform And Constitute One Another ,UK,Combridge University Press,2001,P 32.

⁴ -Ibid, p 32.

مرحلة العولمة و ما صاحبها من بروز لكيانات جديدة تنافس الدولة في أهم أدوارها و تزامنها في مختلف و وظائفها الجوهرية.

هذه التحولات مست بشكل بالغ التأثير أركان الدولة، المتمثلة في الإقليم و السيادة، هاته الأخيرة التي تم اختراقها بمبررات عديدة كالتدخل العسكري أو التدخل الانساني قصد حماية الأقلية... وغيرها من المبررات التي أدت في النهاية إلى اضعاف الدولة، و انتشار الفساد فيها بمختلف أشكاله ، ما أثر بشكل سلبي على طبيعة عمل مؤسساتها و مختلف الهياكل التابعة لها. وأدى في نهاية المطاف إلى ظهور الدول الضعيفة، الدول المخترقة، الدول المنهارة، الدول الرخوة... إلخ.

على العموم، فقد عرفت الأدبيات السياسية التي جعلت من الدولة موضوعا لها توليفات و توجهات عديدة، يمكن اجمالها في الجدول التالي:

الثلاثيات			الجدول رقم 02	
analitical/تحليلي	empirical/امبريقي	قيمي/معياري normative	1	الجدول رقم 01
relational/علائقي (علاقة الدولة بالداخل والخارج)	funtional/وظيفي (وظائف الدولة)	structural/البنائي (الدولة كمؤسسة)	2	الجدول رقم 02
الغرامشية	الماركسية	الفيدرالية	3	الجدول رقم 03
المؤسستيين	الماركسيين	الليبراليين التعدديين	4	الجدول رقم 04
الدولة المتمحورة حول نفسها	الدولة الرأسمالية	الدولة المستجيبة للمواطن	5	الجدول رقم 05
التكيف الرأسمالي للدولة/ تكيف الصراع الطبقي	مركزية الدولة/مركزية المجتمع	الذرائعية/الهيكالية	6	الجدول رقم 06
الرسمي/غير الرسمي (المدني)	الاقتصاد/السياسة	الداخل/الخارج	7	الجدول رقم 07
الهيكلين/structularists	الرشديون/rationalists	الثقافيون/culturalists	8	الجدول رقم 08 (70/80) %
الاهتمام بالدولة و الفواعل الأخرى	تتميش الدولة و الاهتمام بالفواعل الأخرى	الاهتمام بالدولة	9	الجدول رقم 09

الجدول رقم 02: ثلاثيات مفهوم الدولة
المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للمعلومات الواردة في مقال صلاح سالم زرنوقة، الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة: الجوانب
البنائية، دراسات، ص ص 4-6.

الفرع الثالث: تعريف بناء الدولة: ثنائية(الدولة/الأمة)

من خلال التطرق لتعريف مصطلحي البناء و الدولة يمكن الخروج بتعريف يجمع بين المصطلحين،
فبناء الدولة يعبر عن " عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام

بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي¹.

في هذا الإطار يعرف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة على أنه: "تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة و قادرة على البقاء و الإكتفاء الذاتي...مدى الدولة و أفق مجالاتها و أنشطتها ووظائفها المختلفة بدءاً بتوفير الأمن و النظام و المرافق و الخدمات العامة في الداخل، و الدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير التعليم و حماية البيئة و انتهاء بوضع السياسات الصناعية و الإجتماعية و اعادة توزيع الثروة"².

يشير تعريف فوكوياما إلى أن بناء الدولة تضمن استغلالها لكل طاقتها و امكاناتها المادية و البشرية و قدراتها الذاتية لتحقيق التنمية و الاستمرارية.

في نفس السياق، نجد أن معظم المنظرين في أدبيات بناء الدولة قد استخدموا مصطلح بناء الدولة للدلالة على استراتيجيات التدخل لاستعادة و اعادة بناء مؤسسات و اجهزة الدولة³.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى مسألة جوهرية تتعلق بالخلط الحاصل في استخدام مصطلحي "بناء الدولة" و "بناء الأمة" للدلالة ذاتها، على الرغم من وجود فروق واضحة بينهما.

فمصطلح "بناء الأمة" يدل على خلق هوية ثقافية تتعلق باقليم معين داخل الدولة، وأن العمل الجيد للدولة هو شرط ضروري لتطوير الأمة، و بالتالي فالكل يتفق على أن بناء الدولة عنصر ضروري لبناء الأمة⁴.

بهذا المعنى، فإن بناء الدولة يركز على انشاء دولة قومية متجانسة، فيما يؤكد مفهوم بناء الأمة على مسألة بناء الهوية الثقافية التي قد تؤدي في النهاية إلى تنامي الدعوات من أجل تقرير المصير⁵، وهو الأمر الذي يهدد كينونة الدولة.

هناك تعريف آخر لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية، و التي اعتبرت بناء الدولة عملية تستهدف تنمية قدرات و مؤسسات و شرعية الدولة، يضاف إلى ذلك تفعيل العملية السياسية بين الدولة و مختلف تكوينات المجتمع⁶.

كما أرجعت المنظمة نجاح بناء الدولة في أي دولة يكون محصلة للجهود المحلية، غير أن ذلك لا ينفي أهمية الأخذ بتوجيهات ومساعدات المجتمع الدولي، يضاف إلى ذلك أهمية فهم الدولة لاستراتيجيات بناء

¹ - C.Lsaak,Alan, Scope And Methods Of Political Scince, Darsey Press, Illiois, 1969,P110.

² - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين، ترجمة مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية: ردمك، مكتبة العبيكان، 2007، ص 11.

³ - Zoe Scott ,Litirature Riview On State-Building,Governance And Social Department Resource Centre,University Of Bermingham ,International Development Department ,May 2007,P 3.

⁴ - Zoe Scott , Op Cit,P3.

⁵ -Ibid, P P 3-4.

⁶ -OECD,Concepts And Delimmas Of State Building In Fragile Situations: From Fragility To Resilience, Off-Print Of The Journal On Development 2008,Volume 9, No. 3,P 14.

الدولة و التي لا تقتصر على بناء المؤسسات فحسب، بل تتطلب فهم الدولة لمختلف الحركات و الفترات التي تشكلها¹.

الفرع الرابع: التطور التاريخي لمفهوم بناء الدولة: أولوية بناء الدولة على بناء الأمة ضمن الأجندة الدولية

دارت النقاشات² خلال خمسينيات القرن الماضي و إلى غاية الستينيات بشكل كبير حول مصطلح بناء الأمة، برز ذلك بشكل جلي في نظريات التنمية و التحديث، و خلال الحرب الباردة، استخدمت كل من الولايات الأمريكية المتحدة و الإتحاد السوفياتي "بناء الأمة" كتكتيك للحد من امتداد كليهما على حساب الآخر. بقي الأمر كذلك على غاية 1970 ، أين انخفض استخدام المصطلح بعد تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام.

خلال الثمانينيات، تم تحديد "بناء الدولة و بناء الأمة" خارج جدول الأعمال الدولي، يأتي ذلك مع تحول التركيز نحو تقليص دور الدولة و الدعوة لحرية السوق، و ظل الأمر كذلك إلى غاية 1990 أين عاود مفهوم "بناء الدولة" الظهور من جديد في اطار أدبيات "الحكم الراشد" ، هذا الأخير الذي عرفت النقاشات حوله تزايداً مستمراً في اطار محدودية التقدم التنموي الذي عرفته العديد من دول الجنوب، وقد ركز جدول أعمال "الحكم الراشد" على قدرات و هياكل الدولة في البلدان النامية.

في الوقت الحاضر، و بعد أحداث 11 سبتمبر تم الربط من جديد بين الأمن و التنمية مثلما كان عليه الحال ابان الحرب الباردة، ذلك أن أمن الدول الغنية مهدد من قبل الدول الفقيرة، ما يعني أن موضوع بناء الدولة سيظل ضمن أولويات المجتمع الدولي مستقبلاً.

يتضح من خلال ما سبق أن موضوع بناء الدولة أخذ أهمية كبيرة في اطار البرامج و الأجندات الدولية الموجهة نحو البلدان النامية بهدف تحقيق الحكم الراشد و التنمية المستدامة و في وقت لاحق، تحقيق الأمن الإنساني، خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب العابرة للقارات و المهددة للأمن العالمي ككل. يضاف إلى ذلك النزاعات و الحروب التي اتخذت من داخل الدول أرضية خصبة لنشوبها، بعدما تحول مستوى النزاع من الخارج (ما بين الدول) إلى الداخل (النزاعات العرقية والطائفية في نفس الدولة).

المطلب الثاني: تصنيف الدول من حيث النجاح أو الاخفاق في البناء

أسست الأدبيات السياسية التي خاضت في قضايا الدولة أرضية أيتيمولوجية لوصف و تحليل معنى الدولة، وذلك وفقاً لمؤشرات دلالية معينة، فقد استخدمت مؤشر أدوار الدولة، فاستخدمت مصطلح الدولة الحارسة، الدولة الحامية، الدولة المتدخلة، الدولة المهيمنة... إلخ، كما اعتمدت من جانب آخر على المؤشرات الاقتصادية، فاستخدمت مصطلح دولة الرفاه الاجتماعي، الدولة التنموية، دولة الحد الأدنى.

¹ -Ibid,P14.

² - Zoe Scott ,Op Cit,P4

غير أن التطورات التي عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، و ظهور موجة من التحولات الديمقراطية، أوجدت مؤشرات جديدة، تهتم بدراسة دول العالم الثالث و طبيعتها سبل تنميتها، فتم استخدام مصطلحات جديدة وفقا لتصنيف الدول من حيث القوة و الضعف، فظهرت الدولة القوية، الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة... الخ. وهو التصنيف الذي سيتم دراسته بشيء من التحليل و التفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: الدولة القوية: أصغر مدى و أقوى قدرة مؤسسية

1 - تعريف الدولة القوية:

عرف روبرت روتبورغ (Robert I. Rotberg) في كتابه "الدول الفاشلة و الدول الضعيفة في زمن الإرهاب" **Failed States And Weakness States In Time Of Tirror** من خلال مفهوم السلع السياسية التي تعبر عن مدخلات البيئة الداخلية و الخارجية للنظام السياسي، حيث عرف الدولة القوية على أنها الدولة التي توفر الطريقة اللامركزية في تقديم السلع السياسية (العامة) لمواطنيها، هي الدولة التي تتكفل بمختلف انشغالات شعبها و تقوم بتنظيم و توجيه مصالح مواطنيها، اضافة إلى تعزيزها للأهداف و القيم الوطنية، و حماية أراضيها من أي تأثير للقوى الخارجية، و هي بذلك تتوسط القيود و التحديات على المستوى الداخلي و الخارجي.¹

و الدولة القوية أيضا هي الدولة التي تحقق مراتب جيدة في مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفرد و كذا مؤشر التنمية الإنسانية (التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة)، اضافة إلى انخفاض مؤشرات الفساد بها (منظمة الشفافية العالمية).²

من ناحية أخرى، نجد أن هناك من استخدم أبعاد أخرى لدراسة قوة الدولة، فقد درس **فرانسييس فوكوياما** في كتابه: "بناء الدولة" مسألة قوة الدولة من خلال "المدى و القدرة"، حيث أن الدولة لا بد أن تكون أصغر مدى و أقوى قدرة مؤسسية.³

¹ -Robert I. Rotberg, Failed States And Weakness States In Time Of Tirror, Washington D.C. 20036, World Peace Foundation, Brookings Institution Press 1775 Massachusetts Avenue, 2003, P2.

² -Ibid, P4.

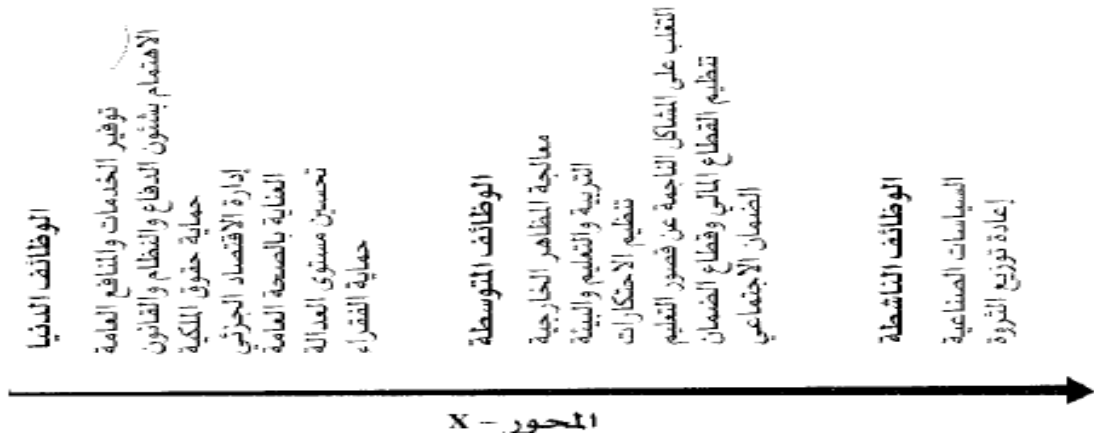
- يقول روبرت روتبورغ في تحليله للسلع السياسية، أن هناك تسلسل هرمي للسلع السياسية، خاصة منها تحقيق المن للأفراد و المجموعات، ومسألة الأمن هي في الحقيقة من صميم وظائف الدولة، التي يستوجب دورها الأمني حماية الأفراد و الجماعات من الغزوات عبر الحدود مثلا أو التسلسل أو خسارة أقلية تابع للدولة، كما يعني المن القضاء على التهديدات المحلية (تحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده)، كذلك تمكين الأفراد و الجماعات من حل نزاعاتهم سواء مع الدولة أو فيما بينهم دون اللجوء إلى السلاح أو غيره من أشكال الإكراه البدني.

هناك سلع سياسية أخرى يمكن ان تقدمها الدولة القوية ، يتعلق الأمر بمختلف العمليات التنظيمية و القانونية التي تمكن الدولة من الفصل في المنازعات و تنظيم معايير الأعراف السائدة في المجتمع أو في النظام السياسي، و لعل جوهر السلع السياسية هو وجود نظام قضائي ذو كفاءة عالية .
نوع آخر من السلع السياسية التي يمكن تحقيقها في إطار الدولة القوية ، يتعلق الأمر بتمكين المواطنين من المشاركة السياسية، معنى ذلك أن هذا النوع من السلع السياسية يشمل الحريات الأساسية، الحق في التنافس على المناصب، احترام ودعم المؤسسات السياسية الوطنية و الإقليمية، الإختلاف أو التقارب مع المعارضة. يضاف إلى هذا النوع، نوع آخر من السلع السياسية التي تشمل الرعاية الطبية و الصحية، التعليم و ترقية المعرفة العلمية (تشجيع المدارس و الجامعات، مراكز البحث...)، النقل (انشاء السكك الحديدية و الموانئ)، و غيرها من البنى التحتية المادية كالتجارة، الاتصالات، النظام المالي و الخدمات المصرفية، تعزيز المجتمع المدني... كل هاته السلع تعبر في حقيقة الأمر عن المعايير التي يمكن من خلالها تحديد طبيعة الدولة أكانت قوية، ضعيفة، فاشلة

أو في طريقها للإفلاس. بنصر من: Robert I. Rotberg, Failed States And Weakness States In Time Of Tirror, P P 3-4.

³ - فرانسييس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الواحد و العشرين، مرجع سابق، ص ص 202-204.

في هذا الإطار ، بين فوكوياما أن التمييز بين مدى الدولة (أنظر الشكل رقم 02) و قدرتها يمكن من التفريق بين درجات قوة الدولة في مختلف أنحاء العالم، فمدى عند فوكوياما يشمل "الوظائف و الأهداف المختلفة التي تظطلع بها الحكومات"¹.



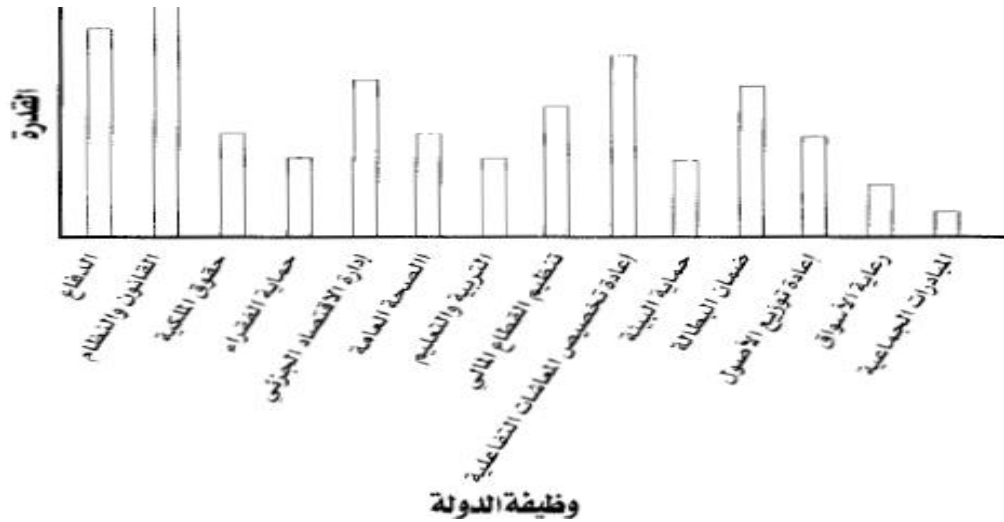
الشكل رقم 02: مدى الدولة عند فوكوياما

المصدر: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الواحد و العشرين، ترجمة مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007، ص 52.

أما القدرة أو القوة (أنظر الشكل 03)، فيعرفها فوكوياما على أنها "قدرة الدولة على صياغة و تنفيذ السياسات و سن القوانين المختلفة، و على الإدارة الكفؤة بحد أدنى من البيروقراطية، و على محاربة الفساد و الإبتزاز و الرشوة و على الحفاظ على مستوى عال من الشفافية و المحاسبة في المؤسسات الحكومية و قبل كل شيء آخر فرض و تنفيذ القوانين"².

¹- نفس المرجع، ص 50.

²- نفس المرجع، ص 52.



الشكل رقم 03: قوة الدولة عند فوكوياما

المصدر: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الواحد و العشرين، ترجمة مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، 2007، ص 53.

مما سبق، يمكن الخروج بنتيجتين، الأولى تؤكد على أن قوة الدولة في قوة مؤسساتها و قدرتها على التكيف الجيد و الفعال مع معطيات بيئتها الداخلية و الخارجية. أما النتيجة الثانية، فتتعلق بأدلجة النظريات و مختلف الأفكار التي جاءت للتعريف بالدولة القوية، و التي كانت في معظمها تروج للدولة القومية على شاكلة الدول الغربية المتقدمة، هاته الدول التي احتاجت لقراءة ستة قرون للوصول إلى التركيبة المثالية للدولة القوية، فيما يُطالب الدول النامية بضرورة الوصول إلى مثل هاته التركيبة في أقل من سنتين عامًا. وربما أقل!

الفرع الثاني: الدولة الضعيفة (weak state): اختلالات بنيوية

1 - تعريف الدولة الضعيفة:

يشير مصطلح الدولة الضعيفة إلى البلدان التي تواجه تحديات التطوير مثل ضعف القدرة المؤسسية، الحكم السيء، انعدام الاستقرار السياسي، العنف المستمر، و تأثير النزاعات الموروثة من الماضي¹... إلخ.

هناك تعريف آخر ورد ضمن أدبيات التنمية، و التي استخدمت مصطلح الدول الضعيفة للتعبير عن "البيئات الصعبة"، التي أثبتت عجزها في القيام بدور الدولة التنموي و التطويري². و البيئات الصعبة هنا تشير إلى المناطق التي تفتقد فيها الدولة القدرة على تسخير مواردها المختلفة لتخفيض حدة الفقر³.

¹ - World Bank, "Fragile States-Good Practice: Country Assistance Strategies", Operations Policy Andcountry Services, December 2005, P V. p p 1-2.

² - Magüi Morino Tores And Mechael Anderson, "Fragile States: Defining Difficult Environments For Poverty Reduction", Uk Department For International Development, Poverty Reduction In Difficult Environments Team, Prde Working Paper 1 - August 2004, P 3.

³ - Ibid, P 3.

بالنسبة لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية "تكون الدولة ضعيفة عندما تفتقد مؤسسات الدولة الارادة السياسية و /أو القدرة على أداء الوظائف الأساسية المطلوبة للحد من الفقر، التنمية و حماية الأمن و حقوق الإنسان لمواطنيها"¹

من خلال التعريفات السابقين ، يتضح أن للدول الضعيفة خصائص و إن اختلفت أشكالها و تعريفاتها- مشتركة، أهمها²:

- ضعف سياسات و مؤسسات الدولة بهذه البلدان، مما يجعلها غير قادرة على تلبية متطلبات مواطنيها، اضافة إلى عجزها في السيطرة على الفساد .
- تواجه هاته البلدان مخاطر النزاع و عدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثالث: الدولة الفاشلة failed state: فقدان السلطة الشرعية لادارة شؤون الدولة و المجتمع

أ -تعريف الدولة الفاشلة:

مع زوال المعسكر الشرقي بانهيار الاتحاد السوفياتي، برز مفهوم الدولة الفاشلة ضمن أجندة الأدبيات الاستراتيجية، و التي بينت أن هناك انتقال لبؤرة النزاع من بين الدول إلى داخل الدول. وهنا أطلق مفهوم الدولة الفاشلة على العديد من الحالات كان في مقدمتها الصومال، تليها حالات شبيهة كرواندا، سيراليون، هاييتي، ليبيريا، كمبوديا...إلخ. وقد أثر هاته الحالات على وضع اطار مفاهيمي مضبوط بشأن الدولة الفاشلة، ما جعل تعريفها يختلف في محدداته من منظر إلى آخر.

فقد عرفها رونالد زيمرمان **Roland Zimmerman** على أنها الدولة التي تفتقد للقوة أو السلطة الشرعية على اقليمها، وهي الدولة التي لا تستطيع أداء وظائفها الأساسية، خاصة منها احترام القانون³.

أما وليام أولستون **William Olson** فاعتبر أن الدولة الفاشلة هي تلك التي تواجه مشاكل حقيقية تعترض وحدتها و بقائها واستمرارها للخطر⁴.

اضافة إلى ما سبق، فقد أشار تقرير مجلة السياسة الخارجية " **Foreign Policy** " و صندوق دعم السلام " **The Fund For Peace** " إلى أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي فقدت حكومتها المركزية السيطرة على أراضيها. فبحسب هذا التقرير، هناك مقدمات حادة للفشل، تختلف بحسب الحالات المدروسة:

¹ - OECD, Concepts And Delimmas Of State Building In Fragile Situations: From Fragility To Resilience, P 16.

² - International Development Association, "Operational Approaches And Fininng In Fragile States", Operational Policy And Country Services (Opacs) And Resource Mobilization Department (Frm), June 2007, P2.

³ - Robert Schutte, La Sécurité Humaine Et l'Etat Fragile, (Traduction : Antonia C. Durnsteiner), Human Security- Journale- Issu. Feb 2007 Pp 92-94. 92-94 , Obtenu En Parcourant http://Www.Peacecenter.Sciences-Po.Fr/Journal/Issue3pdf/Issue3_FF_Robert-Schutte.Pdf.

⁴ - Daniel Lévine , Autre , Etats Défaillants Et Terrorisme, Obtenu En Parcourant: <http://Www.Idedn.Fr/Portail/Rapports/57-Rapportc6.Pdf>

- دول مسلوقة الحكم ، من خلال افتقارها للقدرة على احتكار واستخدام للقوة، مما يجعلها مسرحا للاضطرابات الداخلية.
 - دول وجود أنظمة تنقصها السلطة الكافية لاتخاذ القرارات الجمعية، أو القدرة على تقديم الخدمات اللازمة لمواطنيها.
 - دول أخرى يلجأ فيها المواطنون إلى السوق السوداء لتفادي دفع الضرائب، و البعض الآخر منهم يلتحق بالعصيان المدني.
 - دول تكون سيادتها مختزقة من خلال العقوبات الإقتصادية و السياسية المفروضة عليها، وكذا تواجد قواعد عسكرية خارجية على أراضيها، أو بعض القيود الأخرى كالحظر الجوي و غيره¹.
- ب - مؤشرات قياس فشل الدولة:

وضعت تقرير مجلة السياسة الخارجية و كذا صندوق دعم السلام 12 مؤشرا للدلالة على مدى فشل الدولة، و منها:

1 - المؤشرات الإجتماعية و الإقتصادية²:

- ❖ الضغوط الديموغرافية، و التي تجعل عملية حماية المواطنين من قبل الحكومة من الأمور الصعبة بالنظر لقلّة امكاناتها أو ضعف قدراتها ، و تتضمن: الكوارث الطبيعية، المرض، البيئة، التلوث، ندرة الغذاء، سوء التغذية، ندرة المياه، نمو السكان، نتوء الشباب، الموت(الفناء)
- ❖ ضغوط اللاجئين المرتبطة بنزوح السكان، و التي تؤثر على الخدمات العامة كما تشكل تهديدا للأمن، و تشمل: مخيمات اللاجئين، الأمراض المتعلقة بالنزوح...الخ.
- ❖ غياب التنمية الإقتصادية لدى الجماعات المتباينة(عدم المساواة في التعليم و الوظائف والدخل، ومستويات الفقر، و تزايد النزاعات الإثنية نتيجة لهذه الأسباب...).
- ❖ الفقر والانهطاط الإقتصادي (العجز الإقتصادي، الدين الحكومي، البطالة، توظيف الشباب، القدرة الشرائية، الناتج المحلي لإجمالي لكل فرد، نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم).
- ❖ هجرة الأدمغة و استنزاف العقول، و تكون بسبب قلة الفرص ما يؤدي إلى ترك فراغ في رأس المال البشري. و تتضمن: الإغتراب، هجرة الأدمغة...إلخ.
- ❖ الجماعات المظلومة، عند تواجد التوتر و العنف بين الجماعات يؤدي ذلك إلى تفويض قدرة الدولة على توفير الأمن و ما ينجر عنه من انتشار للخوف و العنف(التمييز ،انعدام القوة، العنف العرقي، العنف العمومي، العنف الطائفي، العنف الديني).

2 - المؤشرات السياسية و العسكرية³:

¹ -Foreign Policy,Found For Peace,Failed States Index Ix 2013, The Repport Have Seen In 25.09.2013 On The Web Site: <http://Library.Fundforpeace.Org/Library/Cfsir1306-Failedstatesindex2013-06l.Pdf>

² -Ibid, p 10.

³ -Ibid,10.

- ❖ شرعية الدولة ،الفساد و انعدام الشفافية في الحكومة يقوض العقد الإجتماعي .و يتضمن: الفساد، فعالية الحكومة،المشاركة السياسية، العملية الانتخابية، مستوى الديمقراطية، اقتصاد محصور،تجارة المخدرات، المظاهرات و الاحتجاجات، الصراع على السلطة .
- ❖ التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (عدم تأدية الدولة لوظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، و الصحة و التعليم و التوظيف، و تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة و قوات الأمن و البنك المركزي و العمل الدبلوماسي).
- ❖ الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون و انتشار انتهاكات حقوق الانسان (الحكم العسكري، قوانين الطوارئ، و الاعتقال السياسي، و العنف المدني، و غياب القانون، و تقييد الصحافة، و خوف الناس من السياسة).
- ❖ تشتت الأمن الذي يؤدي إلى وجود دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش و هيمنة النخب العسكرية، و ظهور النزاعات المسلحة، و ظهور قوة امنية توازي القوة الأمنية للدولة...)
- ❖ تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة و مؤسسات الدولة، و استخدام النخبة الحاكمة للخطاب القومي تذكر بالتجارب الوحشية القومية مثل صربيا الكبرى و التطهير الإثني...)
- ❖ تدخل دول أخرى او فاعلين سياسيين خارجيين(التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، و تدخل قوات حفظ السلام و القوات الدولية).
- من ناحية أخرى، أظهرت النتائج التي توصل إليها التقرير سنة 2013 من خلال دراسة مقارنة بين 178 دولة، أن هناك 20 دولة تقع تحت خط الدولة الفاشلة¹.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لبناء الدولة

في البداية لابد من التنويه لمسألة جوهرية، تتعلق أساسا بأن السياق الذي ظهرت فيه أدبيات بناء الدولة كان ضمن المراجعات النظرية و المنهجية لأطر تحليل بنية الدولة، حيث اهتمت الدراسات السابقة بشيء من التركيز و التدقيق على النماذج الأوروبية، ما دفع هذه المراجعة إلى توسيع بؤرة الإهتمام لتشمل الدول النامية، يضاف إلى ذلك، اهتمام هاته المراجعة بفهم طبيعة العلاقة التي تجمع بين عملية بناء الدولة من جهة و التحديات التي تواجهها هاته العملية من بيئتها الداخلية و الخارجية.

¹ - For More About The Failed States See : Robert I Rotberg, State Failure And State Weakness In A Time Of Terror, Washington D.C. 20036, World Peace Foundation, Brookings Institution Press 1775 Massachusetts Avenue, 2003.

-Robert I Rotberg, When States Fail : Causes And Consequences,U.S.A, New Jersey 08540, Princeton University Press, 2004.p 201.

وعليه، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بعض المقاربات النظرية التي درست عملية بناء الدولة ، وهي اقتراب الدولة المفترسة (State predators)، اقتراب العقد الاجتماعي، و اقتراب العلاقة بين الدولة و المجتمع.

الفرع الأول: بناء الدولة في الفكر السياسي الغربي

أولاً: مقارنة الدولة المهيمنة (State predators) : عملية اختراق الدولة للمجتمع

تنطلق افتراضات هذا الإقتراب من كون الدولة الفاعل الوحيد الذي له القدرة على استخراج العوائد من المجتمع الذي تسيطر عليه، و بناء الدولة من هذا المنظور هو في الحقيقة ترجمة فعلية لعملية اختراق الدولة للمجتمع من خلال فرضها للضرائب و جمعها على اعتبار أن هذه العملية تعد من أهم أولويات الدولة لبسط نفوذها وسيطرتها¹.

من ناحية أخرى، اهتم هذا الإقتراب بمختلف الفواعل الداخلية و الخارجية التي تقع ضمن الدائرة المقابلة للدولة أو المنافسة لها في عملية الاستخراج. في هذا السياق نجد دراسة لشارلز تيلي "Charles Tilly" بعنوان "صناعة الحرب و صناعة الدولة كجريمة منظمة " War Making and State Making as Organized Crime"، هاته الأخير التي قدم فيها تحليلاً متكاملًا حول ضرورة الحرب لبناء الدولة.

بالنسبة لتيلي، يتعلق بناء الدولة باهتمام القيادات السياسية بالنشاطات الأربعة المتعددة التالية²:

- "صنع الحرب: ازاحة أو تحييد منافسيهم خراج الأراضي التي تشكل أولوية واضحة ومستمرة كمصدر للقوة.
- صنع الدولة: ازاحة أو تحييد المنافسين لهم داخل الدولة.
- الحماية: ازاحة أو تحييد أعداء زبائنهم.
- الإستخراج: اكتساب وسائل لتنفيذ النشاطات الثلاثة الأولى: صنع الحرب، صنع الدولة والحماية".

في نفس الإطار يبين تيلي أن هناك نشاط من بين كل هاته الأنشطة يشكل الدافع الأكبر لزيادة موارد القيادات السياسية، سواء أكانت في شكل ضرائب أو استدانة من الخارج، يتعلق الأمر بصنع الحرب، ذلك أن عند تنفيذها لمختلف الأنشطة المذكورة خاصة استئصال منافسيها في الداخل أو الخارج و حمايتها لمؤيديها ستري أن قدرتها الإستخراجية في تزايد مستمر و نادراً ما تتعرض للتراجع³، و بالتالي فإن صنع الحرب يزيد من قوة الدولة على فرض الضرائب و جمعها، كما يشكل المبرر المنطقي الذي يمكن لها من خلاله الذهاب للإستدانة.

¹- صلاح سالم زرنوقة، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة: الجوانب البنوية"، مصر: مركز الدراسات المستقبلية، 2010، ص20.

²- Charles Tilly, "War Making And State Making As Organized Crime, Cambridge University Press", 1985, P 181.

³- Ibid, P 181.

إن التهديدات الداخلية و الخارجية تشكل عائقا كبيرا أمام استخراج الحكام للموارد الموجودة بالدولة، خاصة إذا ما مست هاته التهديدات مكانة الحكام أنفسهم .

"...عندما تمثل التهديدات خطورة على الحاكم ، بما يعني أن احتمال استبداله قد بات وشيكا ، تقل قدرته على استقطار العوائد من المجتمع، و لذلك سوف يحتفظ المجتمع ككل بنسبة أكبر من الدخل، لك هذه النسبة سوف تختلف من جماعة لأخرى، فالجماعات التي تعيش في مناطق الحدود-مثلا- تزداد قوتها النسبية في مواجهة الحاكم، و بالتالي تزداد نسبة ما تحتفظ به من موارد، إذ تساوم بالتهديدات الخارجية على تخفيض ما يستقطره الحاكم من مواردها. أيضا تستطيع بعض الجماعات -القادرة على إثارة العنف و القلاقل- الضغط على الحاكم من أجل تخفيف العبء الضريبي عليها حتى و لو لم تكن من قاطني الحدود، و هذه المساومات سوف تفرز نظما و قواعد للملكية تعوزها الكفاءة، وهذه النظم سوف تفرض تهديدا على قدرة الدولة على استقطار العوائد شأنها في ذلك شأن القوى المنافسة لها"¹.

من خلال ما سبق، من الواضح أن استغلال القيادات السياسية لموارد المجتمع و احتكارهم لها لخدمة مصالحهم الخاصة، وغيرها من التصرفات هي في الحقيقة عملية تأسيسية لنظام زبوني قائم على شخصنة السلطة ، ما يؤدي في الأخير إلى بناء دولة تسلطية يكون المجتمع هو الخاسر الأكبر فيها.

هناك من اعتبر أن المقارنة بين التجربة الأوروبية و تجربة البلدان النامية في عملية بناء الدولة تشترك في كثير من النقاط خاصة ما تعلق منها بمسألة التهديدات الداخلية و الخارجية. فقد بين يوسف كوهين "Youssef Cohen" و زملاؤه في مقالة لهم بعنوان: الحالة المتناقضة لصنع الدولة: العنف يخلق النظام "The Paradoxical Nature Of State Making: The Violent Creation Of Order" ، أن هناك العديد من الدول الجديدة التي استخدمت نفس منطق الدول الأوروبية في تركيزها على تراكم القوة الرسمية المركزية كبداية لبناء دولة قوية، و بالتالي فإن اندفاع هاته الدول لتحقيق هيمنتها على المجتمع و سيطرتها على موارده سوف يدخلها في صراع مع بقية الجماعات الموجودة داخل هذا المجتمع أو خارجه حول تلك الموارد.

نفس الإتجاه تبناه العديد من المنظرين لعملية بناء الدولة في الدول النامية و مطابقة هاته العملية لمثيلتها في النموذج الأوروبي القديم خاصة ما تعلق بعملية استخراج الموارد ³. غير أن التهديدات الخارجية و الحروب لا تدفع إلى اختراق المجتمع من قبل الدولة فقط، بل أن هناك بعدا آخر بالغ التأثير يكون من نواتج هاته التهديدات، يتعلق الأمر ببناء مشاعر النحوية (we-ness)، و كذا تطوير الهوية القومية ⁴. ففي الوقت الذي ركزت معظم الدراسات حول أثر التهديدات الخارجية وكذا الحروب بين الدول، اهتم

¹-صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص 22. استقطار الموارد هنا يعني القدرة على استخراجها.

²-Youssef Cohen, And Others, "The Paradoxical Nature Of State Making: The Violent Creation Of Order"

, University Of Michigan, American Political Science Association Review, Vol 75, N 4, 1981, P 902.

³-صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص 22. للمزيد أنظر:

-Theis Cameroun G, « State Building Inter-State And Intrastate Rivalry :A Study Of Post Colonial Developing Countries Extractive Efforts, 1975 -2000 », International Studies Quarterly, Vol 48, N 1, 2008, Pp 53-72.

⁴- نفس المرجع، ص 22.

بعض المنظرين بإمكانية حدوث حروب أهلية و مدى تأثيرها على بناء مختلف مؤسسات الدولة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية. وهي النتيجة التي توصل لها المفكر ستوبس¹ في دراسة له بعنوان: "الحرب و التنمية الإقتصادية: التصدير الموجه للصناعة في شرق و جنوب آسيا"، " War And Economic Development :Export-Oriented Industrialization In East And Southeast Asia"

نتيجة أخرى توصل إليها ستوبس من خلال دراسته هاته، و تتمثل في أن ولادة الدول القوية في آسيا كانت بسبب قيام الحروب او احتمال حدوثها ، ما أدى إلى تعزيز قدراتها العسكرية و السياسية و الإقتصادية من خلال قدرتها الإستخراجية لمجابهة تهديدات الحرب بمختلف مفرزاتها المحتملة².

من هذه الزاوية، تم التنظير لعملية بناء الدولة في الدول النامية و بخاصة الدول الإفريقية على أساس أن هاته الأخيرة لم تتعرض لمثل التهديدات التي خبرتها الدول الأوروبية خلال تاريخ بنائها ، و بالتالي أرجعت العديد من الدراسات سبب فشل الدول النامية في عملية بناء الدولة بمختلف مراحلها و مؤسساتها و أبنيتها إلى غياب التهديد الخارجي كمحفز جوهري لهاته العملية³.

من زاوية أخرى، هناك من الدراسات من أرجأ سبب ضعف أو فشل الدول النامية في عملية بناء الدولة إلى أسباب أخرى غير غياب التهديدات الخارجية ، ومنها⁴:

- فرض النظام الدولي لأطر محددة في عملية بناء الدولة من خلال اعادة صياغة العلاقة بين الحاكم و المحكوم.
- غياب مقومات الدولة في الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الدول و فشلها في بناء الدولة، ذلك أن هاته الأخيرة يحكمها منطق الاختلافات الإثنية و العقائدية و كذا اللغوية، مما يقوض الشعور بالمواطنة و الانتماء إلى الدولة الأمة.
- مزاحمة العديد من البنى التقليدية (القبيلة، العشيرة، العائلة...) للدولة خاصة فيما يخص مسألة ولاء الفرد، فغالبا ما يكون الولاء من الفرد لهاته البنى على حساب روح الانتماء للدولة (الشعور بالمواطنة). و النتيجة هي اضعاف الدولة و تقلص دورها في حياة الأفراد أمام مجموعات فرعية يجمعها العرق أو اللغة أو الدين الواحد.
- ظهور تفاعلات علائقية بين الاختلافات الإثنية و الثقافية و بين بناء القدرات المؤسسية للدولة، مما أفرز دول تسلطية استبدادية تحكم بمنطق الزعامة بدل القانون.

ثانيا: مقارنة علاقة الدولة بالمجتمع

¹ -Stubss.R, « War And Economic Development :Export-Oriented Industrialization In East And Southeast Asia »,Comparative Politics, Vol 31,1999,P 338.

² -Ibid,P 338.

³ -Dutsch. M. C, « War And Strong States, Peace And Weak States? »,International Organization,Vol.50,1996, Pp 237-242.

⁴ - صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ص 24-25.

ينطلق هذا الإقتراب من فكرة الضبط الاجتماعي أين تجد الدولة نفسها أمام منافسين كثر داخل المجتمع يزاومونها على أهم أدوارها، و المتعلقة أساسا باحتكار السيطرة و الضبط الاجتماعي. هذا الأخير الذي تستهدف الدولة من خلاله بسط نفوذها "لتحقيق الطاعة و الإنقياد و تحقيق المشاركة السياسية و الحصول على الشرعية"¹.

لقد جاء اقتراب العلاقة بين الدولة و المجتمع كردة فعل فكرية على الدراسات السياسية التي سبقتها، و التي ركزت على "الدولة" كوحدة جوهريّة للتحليل تدور مختلف النظريات و المقتربات حول أهميتها في عملية البناء، هاته الدراسات أهملت التأثير الذي يمكن أن تحدثه تكوينات المجتمع في هذه العملية-بناء الدولة- كما أنها همشت مختلف الأدوار التي يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لانجاح مثل هذه العملية، و بالتالي جاء هذا الإقتراب ليسد الفراغ التحليلي الذي أحدثته مختلف الأطر التحليلية التي خاضت في موضوع بناء الدولة.

في هذا الإطار، يعتبر جويل ميجدال "Joel Migdal" مؤسس اقتراب الدولة في المجتمع، و الذي حاول من خلاله التنظير للتفاعلات العلائقية بين الدولة و المجتمع، حيث بنى اقترابه بدءا بانتقاد الدراسات التي تناولت مسألة التغير في دول العالم الثالث، يتعلق الأمر بنظريات التحديث و التنمية، والنظرية المراكسية، و نظرية التبعية، أين اعتبر أن هاته النظريات قد شابها الكثير من القصور نظرا لتجاهلها لمختلف التظاهرات و التفاعلات التي تميز مجتمعات العالم الثالث². من هنا دعا ميجدال إلى صياغة اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة و المجتمع، و يهتم بالتفاعل بينهما³، و بالتالي فقد بنى ميجدال اطارا ابستمولوجيا يفسر بالدراسة و التحليل التجاذبات العلائقية الجامعة بين الدولة و المجتمع في سبيل معرفة أثر تلك العلاقة على عملية بناء الدولة و نجاحها.

يرى جويل ميجدال أن العملية السياسية هي نتاج اتفاق مسبق بين الدولة و المجتمع حول قواعد و أطر وضع الضوابط الإلزامية و مصدرها، ما يعني أن علاقة الدولة بالمجتمع هي في حقيقة الأمر علاقة قدرتها على النفوذ داخل المجتمع و بسط سيطرتها و احكام قبضتها. الأمر الذي يجعل الدولة في حالة

¹ - عبد العالي عبد القادر، "محاضرات في النظم السياسية المقارنة"، سعيدة: جامعة مولاي الطاهر-سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 32.

- في هذا الصدد، "نبه ميجدال إلى فداحة الأخطاء التي وقعت فيها الدراسات السابقة بتناولها النمطي لمفهوم الدولة، و تصويرها المثالي لها، و كأنها فاعل موحد مستقل تماما يقف فوق المجتمع، أو بمعزل عنه، و تفصله عنه حواجز وحدود صارمة، دون بيان كيف استطاع هذا الفاعل، رغم انفصاله عن المجتمع، أن يكتسب طاعته؟ أو يؤسس روابط للتحالف أو الإئتلاف مع بعض جماعاته؟ و هو ما أضفى غموضا على حقيقة ما تمتلكه الدول من موارد، وما تحوزه من امكانات للقوة و القدرة على التأثير، كما أدى إلى تصنيفها حسب ثنائية "إما قوية أو ضعيفة" بخلاف الواقع الموضوعي. فقد احتلت الدولة في هذا الاقتراب مكان الصدارة بين محددات عملية التنمية، و ما تنطوي عليه من سياسات، و ارتبط ذلك بسيادة منظور يضفي على جهازها سمات التماسك و التجانس، و يصوره وكأنه كيان موحد مؤسس على شبكة ثابتة من التحالفات الإستراتيجية. مع التأكيد على انه هو الذي يحدد مضمون "المصلحة الوطنية"، و يتكفل وحده برسم السياسات، بصفته خير من يعبر عن الصالح العام، و يجسد مصلحة المجتمع ككل. كما وصف هذا الإقتراب جهاز الدولة بأنه القائد المحوري للتحول، الذي يصيغ السياسات، و يعدل مسارها، وفق ما يرتئيه القائمون عليه من خيارات، و أولويات. و في نفس الإطار، لاحظ ميجدال أن ثمة تباينا و تفاوتا واضحا في أنماط و مستويات الضبط الاجتماعي عبر المجتمعات المختلفة. ففي الدول القوية، يرتفع مستوى الضبط، و يتمركز في قمة هرم السلطة. و العكس صحيح في الدول الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط متدنيا. و بناء على تلك المحاور، قدم تصنيفا رباعيا بحسب معياري القوة و الضعف في كل من الدولة و المجتمع معا. و لما كان جهاز الدولة، حسبما يرى هذا الاتجاه، هو المحدد الرئيس و العامل المفسر لمصير سياسات التنمية و حظها من النجاح، فإن النتيجة هي إما انكار احتمال تعرض تلك السياسات أصلا للإخفاق، أو رده، في حالة حدوثه إلى عوامل ترتفع بدور الدولة، أو بخصائص النخبة الحاكمة، كغياب أو ضعف الإلتزام بأهداف التنمية، أو الإفقار إلى الموارد، أو العجز عن استخدامها و توظيفها على نحو فعال. و انصرف ميجدال إلى أن تصحيح كل هذه الأخطاء لابد من أن ينطلق من تبني نظرة جديدة للدولة، باعتبارها "مقيدة"، بحيث تحل "علاقة التفاعل المتبادل بين الدولة ومجتمعها" كعملية مستمرة، مكان "الدولة" في بؤرة التحليل. و تعد طبيعة العلاقة هي المحدد الرئيس لاحراز الدولة النجاح في بلوغايتها المنشودة، ولاسيما بالنسبة للتحول المجتمعي". للمزيد أنظر: ناهد عز الدين، "اقترابات الدولة: من الدولة المتدخل إلى التمكين المتبادل"، مجلة النهضة، 2006، ص 86-87.

² - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات، الجزائر: 97، ص 217.

³ - نفس المرجع، ص 217.

من الصراع و التنافس الدائمين مع القوى المجتمعية حول أحقية الضبط الإجتماعي، " فقد يكون صراع الدولة مع الأسر فيما يتعلق بقواعد التربية و التنشئة، و يمكن أن تكون مع الجماعات الإثنية على الوحدة الإقليمية و تكون مع المنظمات الدينية على العادات اليومية...¹.

إن المسألة هنا ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديد الفاعل المركزي الذي لديه القدرة على اقامة القوانين وتنفيذها من ناحية و بسط السيطرة على المجتمع تعزيز القدرة الإستخراجية من ناحية أخرى، " فالمستوى العالي من الضبط الإجتماعي الذي تمارسه الدولة يمكنها من تجنيد شعوبها بفاعلية من أجل الحصول على قوة عظيمة لمواجهة الخصوم في الخارج، كما تسعى الدولة إلى تحقيق السيطرة على التنظيمات الإجتماعية الداخلية و من ثم تستطيع الحصول على الموارد اللازمة لتنظيم شؤونها"².

في نفس السياق، حدد ميجدال في كتابه: نموذج علاقات الدولة و المجتمع " **Amodal Of State- Society Relations** مؤشرات معينة يمكن من خلالها قياس مستويات الضبط الإجتماعي و التي على أساسها يمكن التمييز بين مختلف البلدان، ويمكن اجمالها فيمايلي³:

- الإذعان
- المشاركة
- الحصول على الشرعية

وقد درس ميجدال عينات من الدول وفقا لهاته المؤشرات، و استنتج أن قوة الدولة أو ضعفها يتحدد مسبقا بقدرة الدولة على تحقيق الضبط الإجتماعي، معنى ذلك أن الدولة القوية هي الدولة التي تمتلك امكانات ضبطية عالية لتحقيق التغيير المنشود في المجتمع، أما الدولة الضعيفة فهي الدولة التي تغيب فيها كل الوسائل و المحددات الضبطية التي تمكنها من فرض و بسط سيطرتها.

يضاف على ماسبق، أن دراسة ميجدال أثبتت أن الدولة لها النصيب الأكبر من القدرات الضبطية مقارنة بنصيب باقي القوى المجتمعية، و مع ذلك فإن هاته القدرات تتأثر بشكل أو بآخر بطبيعة المجتمع، ما يعني أن هناك علاقة تأثيرية تبادلية تتجاذبها الدولة و المجتمع ليس كطرفين متضادين بل أن كل منهما يكمل الآخر.

إن فكرة الضبط الإجتماعي⁴ التي أسس ميجدال من خلالها اقترابه علاقة الدولة بالمجتمع مكنته من ايجاد تصنيفات جديدة فيما تعلق بعلاقة الدولة و المجتمع، حيث أرجع اختلاف الدول من حيث القوة و

¹- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 218.

²- المرجع نفسه، ص 218.

³ - Joel Migdal, " strong societies and weak states :states-society relations and state capabilities in the third world", New jersey08540 : princeton uneversity press,1988, p p 52-53.

⁴ - يعتبر الضبط الإجتماعي مفهوم سوسيولوجي، و قد تعددت التعاريف التي جاءت لتفسير مفهوم الضبط الإجتماعي، فهناك من جعله مرادفا للتنظيم الإجتماعي على أساس أن التنظيم الإجتماعي يشير إلى القيود و الأنماط كافة، التي يتولد منها الانضباط و النظام الإجتماعي. من هؤلاء نذكر **ماكيفر (1961)** الذي عرف الضبط الإجتماعي على أنه: "وظيفة للحفاظ على البناء الإجتماعي، و من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الإجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال احترام معتقدات المجتمع و عاداته و تقاليده وقيمه و معاييرها". وهناك من ربط الضبط الاجتماعي بثقافة المجتمع كعالم الاجتماع **جورفيتش** الذي عرف الضبط الاجتماعي على أنه: "مجموع الأنماط الثقافية، التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر و الصراع". أما **قاموس علم الاجتماع** فتبنى مفهوم الضبط الاجتماعي من منظور ثقافة المجتمع، و اعتبره: "وسائل اجتماعية و ثقافية تنظم و تقيد سلوك الفرد، و تدفعه إلى الامتثال و أنماط السلوك الهامة التي لها وظيفة اجتماعية للجماعة و المجتمع". فيما اعتبرته بعض الدراسات مقترنا بالقوة و القسر، إذ ورد مفهوم الضبط الاجتماعي في **قاموس الأنثروبولوجيا** على أنه: "كل أنماط القوة و القسر التي تتضمن الامتثال للمعيار و الأعراف في المجتمع البشري". فيما اتخذت تعاريف أخرى منحى آخر بربط مفهوم الضبط الاجتماعي بالوسائل و الآليات التي يستخدمها

الضعف، التقدم و التخلف إلى اختلاف أشكال الضبط الاجتماعي، " ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط (اي أعلى تمركزاً و انتشاراً)، حيث إن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عالياً في هذه المجتمعات، كما يتمركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة، بينما في الضبط الاجتماعي الآخر، ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم. وهذه الأشكال تختلف عن أشكال المجتمعات الضعيفة التي تعرف مستويات متدنية في القدرة الضبطية.

على أساس هذا التحليل قام ميجدال بوضع مصفوفة رباعية بين فيها طرق توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة و المجتمع وفقاً لمعاري القوة و الضعف (أنظر الشكل رقم 04).

الدولة		المجتمع
ضعيف	قوي	
منتشر (سيراليون)	-	قوي
فوضوي (أنارشي) (الصين، 1945-1939) المكسيك، 1920-1910)	هرمي (فرنسا، إسرائيل)	ضعيف

الشكل رقم 04: طرق توزيع الضبط الاجتماعي عند جويل ميجدال

Source : Joel Migdal, " strong societies and weak states :states-society relations and state capabilities in the third world " ,New jersey08540 : princeton uneversity press,1988, p35.

من خلال الشكل رقم 04، استخرج جويل ميجدال من خلال مصفوفته هاته أربعة أشكال ضبطية توصيفية لعلاقة الدولة والمجتمع هي:

- وجود دولة قوية و مجتمع قوي، و يعتبر هذا الشكل حالة مثالية لا توجد في الواقع.
- دولة ضعيفة و مجتمع قوي، هذا الشكل استمد ميجدال من دراسته لحالة سيراليون، لبنان.
- دولة ضعيفة و مجتمع ضعيف، و هو الشكل الثالث الذي استنتجه من خلال دراسته لفترة الحرب الأهلية في كل من الصين (1945-1939) و المكسيك (1920-1910).
- دولة قوية و مجتمع ضعيف، هذا الصنف استنتجه من دراسته لفرنسا و الكيان الصهيوني (إسرائيل).

المجتمع. من بينها تعريف لجيري الذي اعتبر الضبط الاجتماعي مجموعة من " الآليات أو الوسائل التي يستخدمها المجتمع للسيطرة على أفراده حيث يوجد بينهم نوعاً من التوافق مع الآخرين". للمزيد أنظر: نايف فرحان بن خزيم الرشدي، "فاعلية دور رؤساء مراكز الامارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، 2010، ص ص 15-17.

تأسيساً لما سبق، الملاحظ أن ميجدال حاول سد الفراغ التحليلي الذي ساد لفترة من الزمن في الدراسات السياسية الدولية، من خلال دعوته لضرورة الأخذ بعين الاعتبار علاقة الدولة بالمجتمع بمختلف تمفصلاتها و تفاعلاتها ، و كل ما تتضمنه هاته العلاقة من تكامل يحتمل الإستمرارية و الديمومة و ليس التناقض و القطيعة، و هي العلاقة التي يمكن اعتمادها كمعيار جوهري في معرفة مدى نجاح أو فشل الدول في عملية بناء الدولة.

الفرع الثاني: بناء الدولة في الفكر السياسي الاسلامي: سلسلة بتور تاريخية في البنى الفكرية

1. بناء الدولة في الفكر السياسي الاسلامي القديم: بناء دولة اسلامية من منطلق المسؤولية السياسية (الملك/السلطانية /الامارة)

حصل اجماع بين مختلف المفكرين الاسلاميين الأوائل حول غايات بناء الدولة و المرتبطة في جوهرها بتطبيق الرسالة الاسلامية و نشرها لتصل إلى العالمية، غير أن الاختلاف بينهم كان حول أساس بناء هاته الدولة.

فبحسب العالم الاسلامي (أبو الحسن الماوردي 364-540 هـ/970-1058م) تتم عملية بناء الدولة أو -تأسيسها على حد تعبيره- على الأسس الست التالية: اتباع الدين، قوة الحاكم ، العدل، الأمن، تنمية القدرات و الموارد المادية و البشرية و استدامتها، تحقيق التنمية المستدامة¹.

يطابق الماوردي بين السلطان القاهر و الحكومة القوية، أو ما يعرف بهيبة الدولة، و قد حدد وظائفها بالتفصيل، و من ناحية أخرى يحدد وظائف للعدل الشامل من خلال دعوته للألفة و بعثه على الطاعة، و اعمار البلاد و تنمية الأموال، كما يشير إلى انكار العدالة وانتشار الظلم يؤدي إلى انهيار الدولة

في نفس الإطار، يقول الماوردي في كتابه "تسهيل النظر و تعجيل الظفر في اخلاق الملك و سياسة الملك": "...إن قواعد الملك مستقرة على أمرين، سياسة و تأسيس، فأما تأسيس الملك فيكون بثبوت أوائله و مبادئه، و ارساء قواعده و مبانيه، و تنقسم إلى ثلاثة أقسام: تأسيس دين، و تأسيس قوة، و تأسيس مال و ثروة" ... فأما القسم الأول -وهو تأسيس الدين- فهو أثبتها قاعدة و أدومها مدة و أخلصها طاعة ... و أما القسم الثاني، و هو تأسيس القوة، فهو أن يحل نظام الملك إما بالاهمال و العجز و إما بالظلم و الجور، فينتدب لطلب الملك أولوا القوة و يتوثب عليه ذوو القدوة، إما طمعاً في الملك حين يضعف و إما دفعا للظلم حين استمر ... و أما القسم الثالث فهو تأسيس المال و الثروة ، فهو أن يكثر المال في قومه فيحدث لهم

¹ - أبو الحسن الماوردي، أدب الدنيا و الدين، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987، ص ص 111-121. يقول الماوردي بهذا الصدد: "اعلم أن ما به تصلح الدنيا، حتى تصير أحوالها منتظمة، و أمورها ملتزمة، ستة أشياء ، في قواعدها و إن تفرعت و هي: دين متبع و سلطان قاهر، و عدل شامل، و أمن عام ، و خصب دائم و أمل فسيح".

بعلو الهمة طمعا في الملك و قل أن يكون هذا الأمر إلا فيمن له بالسلطنة اختلاط و بأعوان الملك امتزاج فيبعث مطامع الراغبين فيه على طاعته وتسليم الأمر إلى زعامته¹.

توضيحا لما سبق، فإن دراسة الماوردي لمفهوم استقرار السلطات من هذا الجانب تُعنى بقدرة السلطان على البقاء و الاستقرار في مواجهة التحديات المتعددة، سواء أكانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثروة المختلفة أو الفكرية تتعلق بالقيم الفاسدة، أو كانت تحديات سياسية داخلية كفساد الحاكم و حاشيته أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة².

و بالتالي، و استقراء لأفكار الماوردي فإن بناء الدولة يقوم على البناء الديني المرتبط بالبنية الاجتماعية ككل، و بناء المؤسسات التي يتم من خلالها إدارة شؤون الدولة، و كذا بناء الاقتصاد الذي تستمد منه الدولة قوتها في الداخل و الخارج ، هاته العملية تأتي بعد ثورة تقودها قوى لها القدرة على إسقاط النظام القديم الذي يكون في أضعف مراحل بسبب تفشي الفساد و الظلم و الاستبداد.

من المفكرين الاسلاميين الذين خاضوا في مسألة بناء الدولة نجد (أبو حامد الغزالي: 450-505هـ/1058-1111م)، و الذي أكد على أهمية الدولة ووجوبها، لكنه اختلف مع غيره في الشرعية التأسيسية و طرق ادارتها. يقول الغزالي في هذا الاطار: " أن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، و نظام الدنيا لا يحصل إلا بامام مطاع"³.

غير أن الغزالي كشف عن وجود تعارض بين الضروري(الخلافة) و سلطة القدرة، أي بين الطاعة المعتمدة على الشرع و الطاعة المعتمدة على مبدأ الضرورة، ما يعني وجوب طاعة المحكومين لحاكم قاهر تكريسا للاستقرار و تحقيقا للأمن، ذلك أن بناء الدولة كان له أهمية في تنظيم الأفراد و الجماعات تحت سلطة قاهرة و مطاعة، و حجتة في مركزية السلطة و توحيدها هي اجتنابا للفوضى التي تسببها الاختلافات الفكرية و تعددية الآراء و الأهواء⁴.

أما ما تعلق بانهياء الدولة فيعتبر الغزالي أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى ذلك و منها⁵: الاستبداد بالرأي و اهمال المشورة و سوء التدبير، و انتشار الجهل و الغرور في الطبقة الحاكمة، مما يجعلهم لا يشعرون بمواطن الضعف و الخلل في الدولة، و بالتالي لا يسارعون بالاصلاح مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع و ينتهي الأمر بزوال الدولة، و أيضا تسلم المر لغير أهله، و انتشار الفساد و الظلم مما يؤدي إلى تدمير الأفراد و خروجهم على السلطان و الدولة.

من خلال ما سلف، فإن عملية بناء الدولة عند الغزالي مرتبطة بفكرة السياسة السلطانية عنده، بحيث أن نجاح عملية البناء مرتبطة بقوة الحاكم و سيطرته و تحقيقه للأمن و الاستقرار.

¹ - أبو الحسن الماوردي، تهليل النظر و تعجيل الظفر في أخلاق الملك و سياسة الملك، تحقيق: محيي هلال السرحان بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص ص 151- 255.

² - محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة استيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة المقارنة، جامعة أبي بكر بلقادر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 159.

³ - أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق انصاف رمضان، لبنان، بيروت، دار قتيبة للطباعة و النشر و التوزيع، 2003، ص 148.

⁴ - محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص 161.

⁵ - نفس المرجع، ص 161.

بخلاف الغزالي، بنى (ابن تيمية 661-728هـ/1263-1328م) عملية بناء الدولة أو (قيام الامارة)، على ضرورة الاجتماع البشري، لأنه لا تتم مصلحة بني آدم في الدنيا و الآخرة إلا بالاجتماع و التعاون و التناصر، باعتبار أن الانسان مدني بطبعه. ما يستلزم بناء الدولة (الامارة) يحكمها نظام. و ان أساس السلطة مستمد من القوة و الأمانة، و هو يعني بذلك علم الحاكم و عدله و قدرته على تنفيذ الأحكام، أما الأمانة فمرجعها إلى خشية الله، و ترك خشية البشر.

و فيما يلي جدول يبين أهم الفروقات الفكرية المرتبطة بعملية بناء الدولة بين المفكرين الثلاثة:

المفكرين	الماوردي	الغزالي	بن تيمية
التوافق بين المفكرين	بناء دولة اسلامية من منطلق	المسؤولية السياسية	
بناء الدولة	تأسيس دين + تأسيس قوة + تأسيس مال و ثروة	تأسيس سلطة مركزية في يد سلطان قاهر و مطاع (الاستبداد السياسي مقابل الاستقرار)	تأسيس سلطة قائمة على القوة و الأمانة
الدين و الدولة	عدم استقلالية الدين عن الدولة	استقلالية الدين عن الدولة	عدم استقلالية الدين عن الدولة

الجدول رقم (03): الفروقات الفكرية حول بناء الدولة بين الماوردي و الغزالي و بن تيمية

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة

2. بناء الدولة في الفكر السياسي النهضوي: الانفتاح على الدولة الأوروبية و مسألة فصل الدين عن الدولة

و يمتد زمنيا ما بين ثلاثينيات القرن التاسع عشر و عشرينيات القرن العشرين، تميز ببعده الفكري عن مسألة الخلافة و فصل الدين عن الدولة و ما شابه ذلك من قضايا طُرحت لعقود من الزمن في الفكر السياسي الاسلامي، ليتحول المفكرون الجدد نحو تبني فكرة بناء الدولة على شاكلة الدولة الأوروبية، بالنظر إلى الظروف التاريخية التي أوجدت الدولة في تاريخ العرب الحديث في اطار الاستعمار.

و فيما يلي عرض لبعض الطروحات الفكرية لعملية بناء الدولة عند مفكري النهضة.

أولاً: أطروحة رفاعة الطهطاوي¹: تقوم هاته الأطروحة على أساسين هما القوة الحاكمة و القوى المحكومة، فأما الأساس الأول، فيمكن من تحقيق الاستقرار و انتظام العلاقات الاجتماعية، أما الأساس الثاني فيتعلق بالمجتمع المدني، و يجمع بين هذين الأساسين و ينظم العلاقة بينهم الدستور.

¹ سمير الشريف، " الجذور التغريبية في فكر رفاعة الطهطاوي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.03.2013 على الرابط التالي:

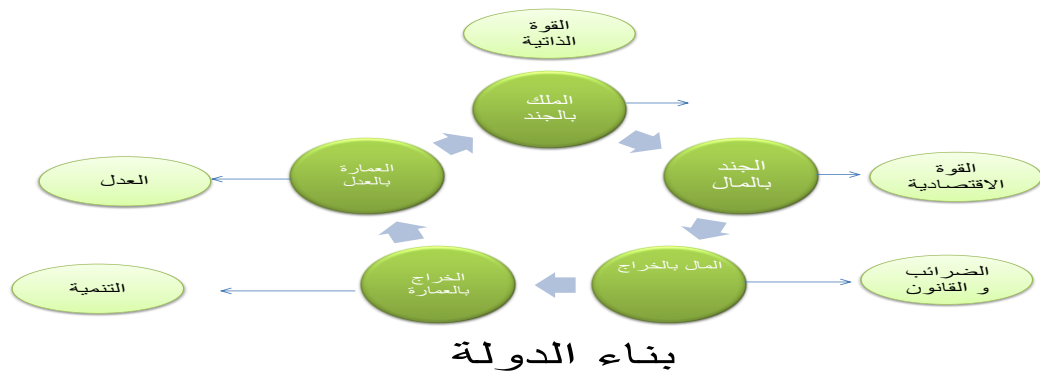
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66919>

من اهم الأفكار التي جاء بها الطهطاوي مسألة الصالح العام التي استوحاها من معرفته بالدستور و النظام السياسي الفرنسي، و هي الفكرة التي يرمي من ورائها اصفاء الصبغة الشرعية على حكم محمد علي في مجال الدولة، لكن فكرة الطهطاوي تجاوزت بفعل حركيتها دولة محمد علي للدخول في قضايا الدستور و الحرية و بناء النظام السياسي البعيد عن الدين و الشريعة داعيا إلى اعتماد التشريعات الوضعية(العقل) بدل التشريعات الدينية(النقل)، ما جعل العديد من النقاد يعتبره من أوائل التغريبيين .

ثانيا: أطروحة خير الدين التونسي¹: و تنطلق اطروحته من فكرة المؤسسة، حيث حاول تجسيد هاته الفكرة ليقوم دولة المؤسسات، المرتبط ببناء الدستور و النظام السياسي، مبينا في الوقت ذاته أن مرد فشل الدولة الاسلامية هو غياب القوانين النازمة لشؤونها و التي تعتبر -بحسبه- مصدرا لقوة الدولة. غير أنه -و بخلاف الطهطاوي- لم يكن داعيا لنموذج الدولة القومية الأوروبية ، بل تناول بناء الدولة وتطيرها من منظرو دولة الخلافة الاسلامية.

ثالثا: أطروحة جمال الدين الأفغاني²: ترتبط أفكار الافغاني في هذا الاطار بمكونات الدولة و المرتكزة على قوة الجيش(القائمة على المغالبة و العصبية)، و قوة الدين (القائمة على التوحيد). ولعل التحليل الخلدوني لا يزال حاضرا في مختلف دراسات الأفغاني، خاصة ما تعلق بالعصبية و الدين مع اعطاء الأولوية للدين.و بالتالي فبناء الدولة عنده مرتبط أساسا بقوة العصبية و الدين، مبينا أن ضعف الدولة الالسامية كان بسبب الاعتماد على الأجانب ما ادى إلى فقدانها لقوة الدين و قوة الجيش.

تجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن التحليل الخلدوني قد أعطى نموذجا متكاملا لبناء الدولة التي قوامها الدين و العصبية-كما ذكرنا آنفا- و قد اختصر هذا النموذج بقوله : "... الملك بالجند و الجند بالمال و المال بالخراج و الخراج بالعمارة و العمارة بالعدل ..."³. فأما قوله الملك بالجند فيقصد بها القوة الذاتية للدولة من موارد مادية و بشرية، و أما الجند بالمال فيقصد بها القوة الاقتصادية، أما المال بالخراج فتعني دفع الضرائب، و أما الخراج بالعمارة فتعني تحقيق التنمية، و أما العمارة بالعدل، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود عدل سواء من الناحية السياسية (حاكم عادل)أو الاجتماعية (عدالة اجتماعية)أو الاقتصادية(توزيع الثروة).(أنظر الشكل رقم 05).



¹ محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص164، أنظر أيضا: زكي ميلاد، الاسلام و المدنية: تقدم و تراجع فكرة المدنية في مرحلتي الفكر الاسلامي الحديث و المعاصر"، مجلة الكلمة، الرياض، ثقافتنا للدراسات و البحوث ن المجلد 5، العدد 20، 2010.

² محمد عمارة، جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج2، 1979، ص362.

³ عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص37.

الشكل رقم 05: بناء الدولة عند ابن خلدون

المصدر: الشكل من اعداد الطالبة وفقا لما طرحه ابن خلدون في مقدمته.

رابعا: أطروحة محمد عبده : ترتبط عملية بناء الدولة عند محمد عبده بانتظام العلاقة بين الحاكم و المحكوم و العمل على اصلاحها من خلال الدعوة إلى نشر الثقافة المدنية التي تتم من خلالها معرفة الأفراد لحقوقهم. كما ركز على مسألة الشورى و ضرورتها كأساس لتحقيق التقدم و النهوض . يضاف إلى ذلك مقاومة الاستبداد الذي يشكل مصدرا للتخلف الحضاري¹.

يبين محمد عبده أن سبب تخلف المسلمين كان نتيجة للجمود الديني و ليس الجمع بين السلطتين الدينية و السياسية، مما يعني تأكيده على مدنية الدولة في الاسلام.

يُستخلص مما سبق أن الفكر الاسلامي الاصلاحى انطلق من انتقاده للاستبداد و الدعوة للحرية، حيث كان المفكرون الاصلاحيون و النهضويون مثل رفاعة الطهطاوي و خير الدين التونسي يرون أن العدل و الحرية يتحققان بالدولة الوطنية، ليأتي بعد ذلك الأفغانى و بعده تلميذه محمد عبده ليوجها الفكر الاصلاحى نحو اصلاح الدولة العثمانية على أساس الشورى و اللامركزية و مقاومة الاستبداد، ليستكمل محمد عبده التنظير لفكرة الاصلاح من خلال نظام مدني يفصل بين الدين و السلطان، ذلك أن الاسلام في فكره: نظام مدني² لأن الفكر النهضوي في عمومه، ارتبط بمدخل ثقافى اصلاحى لتحقيق النجاح في عملية بناء الدولة، بالتركيز على التربية و التعليم وتجديد الخطاب الدينى و الثقافى كأساس لهاته العملية.

ثالثا: بناء الدولة في الفكر الاسلامى الراديكالى: ظهور الفكر الاخوانى و اعادة طرح فكرة الخلافة الاسلامية

وتمتد من عشرينيات القرن العشرين و إلى غاية ثمانينيات القرن ذاته، حيث عرف الفكر الاسلامى السياسى عودة فكرة الخلافة بعد اعلان كمال أتاتورك الغاء الخلافة، فكان ردة الفعل من المفكرين الاسلاميين بالتخلي عن فكرة الدولة الوطنية التي أرستها الاصلاحية الاسلامية لتتحول إلى الحديث عن الدولة الاسلامية، انطلاقا من أفكار رشيد رضا تلميذ محمد عبده.

في هذا الاطار، اتسم فكر رشيد رضا باعادته لانتاج فكرة الخلافة الاسلامية انطلاقا من³:

- خطاب استرجاعى لنصوص الماوردي و ابن تيمية و ابن القيم.
- قطع الصلة بالقراءات الاصلاحية لمختلف مفاهيم بناء الدولة.
- التأسيس لخطاب ستبنى عليه لاحقا فكرة الدولة الاسلامية التي صاغها حسن البنا و مفكرو الاخوان المسلمين.

¹ - محمد عمارة، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، القاهرة، دار الشروق، ج3، 1993، ص 335.

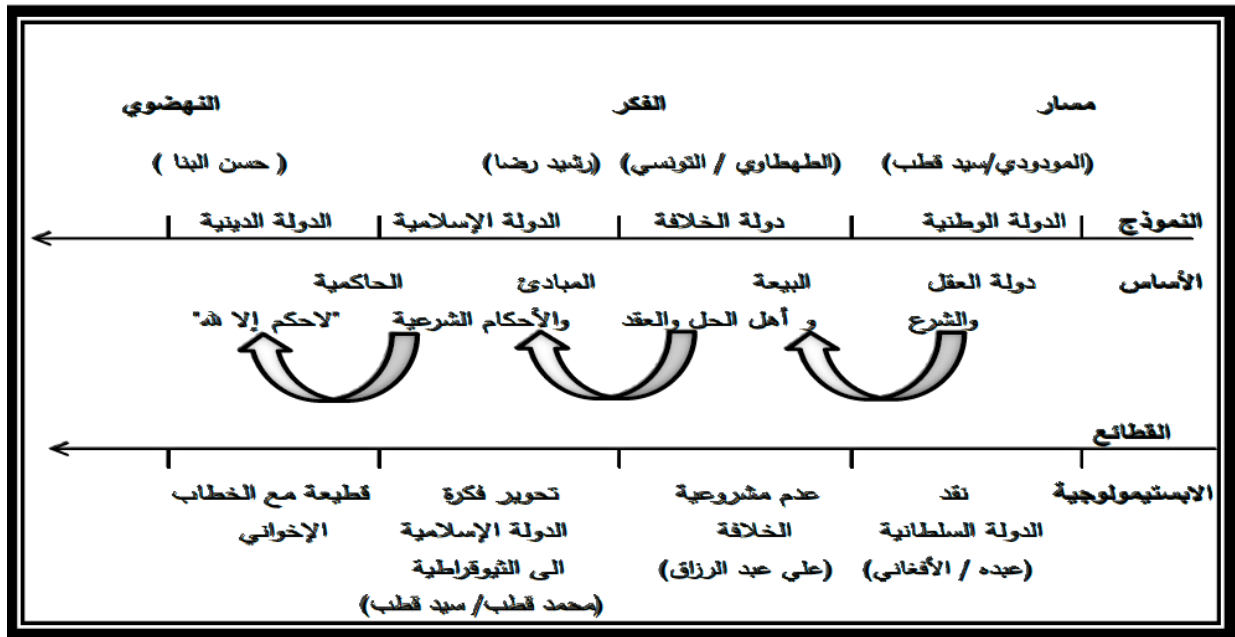
² - جهاد عودة، تصورات عبد الاله بلقيز: العلاقة بين الدين و الدولة و المجتمع، بيروت، دار السلام للنشر، 2011، ص 8.

³ - نفس المرجع، ص 9.

في نفس التوجه، طالب الفكر الإخواني بعد ذلك باعادة بناء الدولة الاسلامية استنادا إلى الشريعة الاسلامية التي يتعدى الاسلام فيها كنيته الدينية إلى كونه نظام اجتماعي و سياسي يحتاج إلى دولة تعبر عنه¹. و هذا لا يعني بناء دولة دينية(ثيوقراطية) بمفهومها الغربي، و إنما بناء دولة قوامها الاسلام منهاجا و منهاجا.

غير أن فكرة الدولة الدينية جاءت بعد ذلك في الفكر الإخواني اللاحق، و التي تُرجمت في أفكار سيد قطب الذي تبنى مفهوم الدولة الدينية و دعا لبناء دولة دينية تكون الحاكمة فيها لله، وعليه أنتج سيد قطب خطابا سياسيا مبني على ثنائية حادة هي المجتمع الجاهلي و المجتمع المسلم.. و بهذا أسقطت الدولة الاسلامية من الفكر السياسي الاسلامي لتحل محلها بناء الدولة الثيوقراطية الاسلامية. غير أن المنظرين لهاته الدولة لم يتمكنوا من توصيف دقيق للبناء السياسي المفترض لهاته الدولة²

ما يمكن استنتاجه في هذا الصدد هو أن الفكر السياسي الاسلامي تشكل من سلسلة من البتور التاريخية(القطيعة)، حيث يشكل كل بناء فكري جديد قطيعة مع الأبنية الفكرية السابقة(أنظر الشكل رقم 08)



الشكل رقم 08: مسارات الفكر النهضوي

المصدر: محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة استيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة المقارنة، جامعة أبي بكر بلقادر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 169.

¹ حمدان رمضان محمد، محمد محمود محمد، " الفكر الاجتماعي و السياسي للإمام الشهيد حسن البنا : دراسة تحليلية في علم الاجتماع الاسلامي"، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العراق، المجلد 6، العدد 12، 2012، ص 14.

² محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص 168.

الفصل الثاني

ثورتا تونس و مصر: هل تؤسس الحالة
الثورية لبناء دولة ديمقراطية؟

على الرغم من تعدد الدراسات و الأبحاث حول الثورات و كيفية قيامها و شكل الدول التي تفرزها الثورات في تاريخ التجارب العالمية الثورية، إلا أنها عجزت عن توصيف و تفسير الحراك الذي شهدته المنطقة العربية، خاصة ما تعلق منها بالوضع التونسي و المصري منذ 2010 و 2011. بين من وصفها بالثورات العربية، و من اعتبرها انتفاضات شعبية ، أو احتجاجات سياسية أو اجتماعية، و غيرها من التوصيفات التي -و إن تعددت- فإنها تعبر عن واقع جديد ينبؤ بتطورات و تغييرات قد تكون جذرية لتشمل مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. أو تكتفي بالتغيير السياسي فقط، أو تواجه ثورة مضادة تعيد انتاج الوضع القديم بمختلف تجلياته.

مسألة أخرى يطرحها الوضع في كلا البلدين التونسي و المصري، يتعلق الأمر بقضية بناء الدولة ما بعد هذا الحراك، خاصة في ظل التحديات السياسية و الأمنية و الاقتصادية التي أفرزتها الحالة الثورية في كلا البلدين.

على هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى طبيعة الحالة الثورية في كل من تونس و مصر، و ما حملته من سلبيات و ايجابيات، ثم دراسة بناء الدولة خلال المراحل الانتقالية التي شهدتها الدولتين ، في دراسة مقارنة لاستقصاء مدى التوافق أو الاختلاف بين التجربتين، سواء من الناحية الثورية أو الناحية البنائية.

المبحث الأول: طبيعة الحالة الثورية في تونس و مصر

اختلفت الثورات العربية في مساراتها و تمفصلاتها المتباينة عن سابقتها في التاريخ الثوري العربي، فالتباينات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و كذا الثقافية شكلت خصوصية لكل دولة كانت موقعا للثورة.

يقول ناصيف حتي في هذا المقام: "في تاريخ النظام الاقليمي العربي يمكن اعتبار الثورة التونسية الحدث الأساسي المؤشر الى موت نظام كان يحتضر ، و إلى انطلاق المسار التحولي في مختلف جوانبه لتأسيس نظام عربي جديد لم تتضح معالمه بعد، و تشهد هذه العملية التحولية ظاهرتين اساسيتين استقرتا في المشهد الاقليمي العربي: الأولى ظاهرة سقوط الجمهوريات الوراثية... الثانية عملية دسرة بالتدريج للملكيات..."¹

بداية في تونس، شكلت مدن الوسط القاعدة الأساسية لقيام الثورة، كما ساعد انتشارها إلى مدن الجنوب و كذا الشمال و اتساع نطاق الحركات الاحتجاجية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة تطالب باسقاط نظام الحكم، و قد تمكنت من ذلك فور وصول الثورة إلى العاصمة التونسية.

خلافًا لحالة تونس، كانت العاصمة المصرية "القاهرة" نقطة انطلاقًا للثورة المصرية، و من ثم انتشرت عبر كافة المدن المصرية. غير أن النتيجة كانت في كل من تونس و مصر واحدة، وهي اسقاط نظام الحكم. و إن كان الأول بالهروب و الثاني باعلان التنحي.

المطلب الأول: استراتيجية اللاعنف في ثورتى تونس و مصر

شكلت تونس القاعدة الأساسية لبداية الثورات العربية، حيث كانت الانطلاقة من مدينة سيدي بوزيد في 17 ديسمبر 2010 أين قام احد الشباب² باضرام النار في جسده احتجاجا على أوضاعه المعيشية و سوء المعاملة من قبل الشرطة. هاته الحادثة مكنت من حشد الآلاف من المتظاهرين المتعاطفين مع حالة الشاب و المطالبين باعادة الاعتبار لكرامته، لتتحول هاته المطالب إلى توليفة مطلبية تتقاسمها الأوضاع الاجتماعية المزرية و الاقتصادية و كذا السياسية. لتنتهي بهروب رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي³.

في نفس السياق، تمكن شباب مصر في 25 جانفي 2011 -وفقا لعامل المحاكاة- من التجمهر و الاحتشاد للإعلان عن اندلاع ثورة جديدة في مصر التي أختير يومها لرمزيته كعيد للشرطة في مصر احتجاجا على الانتهاكات الجسيمة للحقوق الانسانية من قبل هذا الجهاز. فقد كان لأشرطة الفيديو

¹ - ناصيف حتي، "المسار التحولي للنظام العربي الجديد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 93، 2013، ص 23.

² - هو محمد البوعزيزي، منحدر من مدينة سيدي بوزيد.

³ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الثورة التونسية"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 10.06.2013، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

المسربة عبر موقع اليوتيوب و التي اشتملت عل ممارسات لا انسانية لشرطة مصر الأثر البالغ في المجتمع المصري¹.

من جهة أخرى، تميّزت ثورتي تونس و مصر في بدايتها بسلمية المظاهرات و شموليتها و انتشارها الواسع الذي عبر حدود الدولة الواحدة.

ميزة أخرى جمعت بين ثورتي تونس و مصر و هي عنصر المفاجأة، فمعظم المهتمين بدراسة الشرق الوسط و شمال افريقيا لم يكن لهم القدرة التنبئية لمثل هذا الحراك، بالنظر إلى حالة الاغتراب التي مسّت مختلف فئات المجتمع العربي، الأمر الذي استحال معه التنبؤ بإمكانية وقوع مثل هاته الثورات.

في سياق آخر، فإن ثورتي تونس و مصر أكدتا أن "الشعب و القوة المجتمعية هي المحرك الأساسي لهذه الثورات، و أن نجاحها مرتبط أساسا بما حققت من نتائج ايجابية على الصعيد السياسي(اسقاط الأنظمة التسلطية) و المضي قدما لاستكمال اهداف الثورة المتعلقة بتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و ضمان الحريات للفرد البسيط و تحقيق المواطنة الحقة"².

انتهج ثوار تونس و مصر سياسة اللاعنف من أجل تحقيق التغيير ، حيث بينت مختلف الدراسات أن ثورتي تونس و مصر لم تكن عفوية كلية، بمعنى أن هناك مجموعات شبانية تم تدريبها في دورات تكوينية استهدفت بالأساس كيفية صناعة ثورة و انجاحها بطرق سلمية.

في هذا الاطار، بين شباب 6 ابريل³ في مصر أن الثورة كانت حدثا مخططا له بطريقة استراتيجية⁴ بمساعدة خبراء محترفين أشرفوا على تنظيم ورش عمل في ضواحي القاهرة، أين تم تدريب الشباب على فن المقاومة السلمية(مدرسة للتدريب على الثورات، مركز استراتيجيات المقاومة غير العنيفة" كاتفاس"⁵).

نفس الشيء بالنسبة لتونس، فقد أكد نشطاء تونسيون ينتمون إلى مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية أن التخطيط للثورة كان عن طريق اقامة ورش و ندوات و اجتماعات تستهدف تدريب المشاركين على

¹ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "ثورة 25 يناير"، تم الاطلاع على المقال في يوم 10.06.2013، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

² - كيف تسقط الديكتاتورية، ص 24.

³ - حركة شباب 6 أبريل هي حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت سنة 2008 أنشأها بعض الشباب المصري. ظهرت في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي شهدته مصر في 6 أبريل 2008 بدعوة من عمال المحلة الكبرى وتضامن القوى السياسية فتنه الشباب وبدؤوا في الدعوة إليه كإضراب عام لشعب مصر. أغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أحزاب سياسي معين وتحرص الحركة على عدم تبنيها لأيدولوجية معينة حفاظا على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة ولما تفرضه ظروف مصر من ضرورة التوحد والائتلاف ونبذ الخلاف. حركة شباب 6 أبريل من الأوائل في الدعوة إلى ثورة 25 يناير. وفي سبتمبر 2011 ترشحت الحركة لجائزة نوبل في السلام ولكنها تهدي الترشح للشعب المصري مشيرة إلى إنها أقل بكثير من الشعب المصري الذي ضرب المثل في تحضره بثورته وعلم العالم كله كيف تكون الثورة السلمية. أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "حركة شباب 6 أبريل"، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_6_%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84

⁴ - هذه الاستراتيجية وضعتها منظمة أتور الصربية.

⁵ - Journeyman.Tv، "مهنة صناعة الثورات...الحقيقة كاملة"، مرجع سابق.

استراتيجيات التغيير السلمي، غير أن هاته الورش و الندوات كانت تقام خارج تونس(في المغرب، بلغراد...) ¹.

في ذات السياق، اعتمدت ثورتي تونس و مصر على العديد من الأدوات و التقنيات السلمية. و فيما يلي دراسة لبعض هذه الأدوات بشيء من التفصيل.

انطلقت ثورتي تونس و مصر بفارق زمني بسيط و بعامل المحاكاة، إذ اعتمدت في البداية على التظاهر السلمي الذي تجاوز شكله التقليدي، " بحيث لم يعد مجرد حشود جماهيرية تجمعها هتافات معينة للمطالبة ببعض الحقوق أو الاعتراض على بعض المواقف، و إنما أصبح علما له قواعده و نظرياته و أدواته الحسابية أيضا، فالغرب الذي لا يتوقف عن توظيف البحث العلمي للبحث عن حلول لمشاكله، لا يتوقف أيضا عن توظيف العلم لهندسة المجتمعات المناهضة لنفوذه و إعادة هيكلتها" ².

غير أن المظاهرات في تونس كما في مصر قوبلت بالعنف الشديد على مدار الأيام التي ثارت فيها، أين استخدم النظامين الحاكمين في كل من تونس و مصر الآلة القمعية من خلال استغلال الشرطة لقمع المتظاهرين بالغازات المسيلة للدموع و المياه الساخنة و حتى اطلاق الرصاص الحي، الأمر الذي خلف العديد من القتلى و الجرحى.

إن اعتماد المنتفضين في تونس و مصر على الطرق السلمية في التظاهر لم يمنع من وجود ممارسات عنيفة على أرض الواقع. و من مظاهر ذلك في مصر يمكن ذكر ³:

➤ الهجوم على أقسام الشرطة و ممتلكاتها و احراقها و اقتحام وزارة الداخلية.
➤ انضمام ما عرف ب"البطجية في مصر" و أطفال الشوارع للمحتجين و المشاركة في مهاجمة الأمن.

➤ الاحتجاج ضد أحكام القضاء و الاعتداء على القضاء و المحاكم.

أما في تونس، فكانت المظاهرات سلمية في بدايتها إلا أنها ما فتئت أن تحولت إلى العنف كردة فعل على سياسة القمع التي استخدمتها الشرطة ضد المتظاهرين. و من مظاهر هذا العنف :

➤ مهاجمة أقسام الشرطة(المعتمدية) في بعض المدن التونسية من قبل مشاغبين.
➤ احراق الاطارات و قطع الشوارع.
➤ محاولة خلق الفوضى و اعمال الشغب من مجهولين.

¹ - نفس المرجع.

-تجدر الإشارة في هذا المقام، إلى أن المنظمات الشبابية التي أطلقت حملات الترويج للثورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ضد الأوضاع المزرية التي يعيشها المواطنون في كل من تونس و مصر قد اعتمدت بشكل كبير على أساليب العمل اللاعنفي و مختلف الاستراتيجيات السلمية لتحقيق التغيير التي شملها كتاب "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" لصاحبه جين شارب. للاطلاع على الكتاب يمكن التوجه إلى الرابط التالي:

<http://www.4shared.com/office/-zBWbCv / - .html>

² - نشرة الإدارة بالمعلومات، "25 يناير صناعة مصرية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 16.10.2013 على الرابط التالي:

<http://www.analysthome.com/NewsLetter6.htm#19>

³ - نفس المرجع.

يضاف إلى ما سبق هو تطور مظاهر العنف، حيث أصبحت تستهدف الأحزاب السياسية و المثقفين و الصحافيين. و قد تفاقمت ظاهرة العنف في تونس لتتحول إلى العنف السياسي.¹

كل هذه الممارسات و إن دلت على شيء فإنما تدل على انفلات زمام الثورة من قبضة محركيها (الحركات الشبابية)، بالنظر إلى تزايد انخراط العديد من الجهات و الفئات الشعبية للمظاهرات و تبنيها للثورة.

من الأدوات التي المشتركة التي استخدمها ثوار تونس و مصر أيضا يمكن ذكر²:

- الاعتماد على نفس الشعارات و الرموز و النداءات في مختلف المظاهرات .
- اعتصامات و تنظيم المظاهرات في كل يوم جمعة مع اثاره مشاعر المارة و محاولة استقطابهم.
- تجدر الإشارة، إلى أن الشباب-سواء في تونس أو في مصر- الذي خرج للتظاهر لا يعبر عنه قائد و ليس له مشروع سياسي أو مجتمعي و لا أيديولوجية تحركه أو رؤية موضوعية تؤسس لخريطة طريق يمكن تبنيها بعد اسقاط النظام و كان ذلك مؤشرا على غياب التخطيط الاستراتيجي للثورة ، بالنظر إلى أن تبعات تفجير الثورة لم تكن متوقعة حتى من الداعين إليها و هي الحالة التي ظلت ملازمة للثورة فيما بعد.

المطلب الثاني:عوامل قيام الثورة في تونس و مصر: من أجل تنمية انسانية متكاملة

إن الدارس لأوضاع الثورة في كل من تونس و مصر يجد أنها كانت وليدة مجموعة من العوامل التي تشكلت و تبلورت لتوجه المجتمع نحو السياق الثوري كمخرج أساسي من هاته الأوضاع، بالنظر إلى استنفاد جميع الأدوات التغييرية غير الثورية.

إن هذه المتغيرات و المتمثلة أساسا في الأوضاع الإقتصادية المتدنية التي تترجمها معدلات النمو الإقتصادي المنخفضة و البطالة وغيرها من المؤشرات، و كذا الأوضاع السياسية التي تؤكد على التسلطية و تغييب الإرادة الشعبية .يضاف إلى ذلك الوضعية الإجتماعية المزرية من غياب للعدالة الإجتماعية أمام تزايد معدلات النمو الديموغرافي للمجتمعين التونسي و المصري- و لو بنسب متفاوتة- لتشكل في النهاية النواة الجوهرية لاندلاع الثورة في كلا الدولتين.

من خلال هذا المطلب سيتم دراسة هاته العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورة في كل من تونس و مصر لمعرفة الأسباب من جهة و كذا استنتاج نقاط التوافق و الاختلاف بين التجربتين الثورتين.

¹ - الخبر، " العنف السياسي ينفش في تونس"، تم الاطلاع على المقال في يوم 02.01.2014، على الرابط التالي:

<http://alkhabar.info/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/13/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/1>

² -نشرة الادارة بالمعلومات، مرجع سابق.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية: ارتفاع معدلات الفقر، البطالة و تراجع النمو الاقتصادي

بداية، لابد من التنويه إلى أن الحالة الاقتصادية لتونس لا تشبه مثيلتها في مصر، بالنظر للاختلافات العديدة، سواء من حيث التركيبة الديموغرافية، أو النموذج الاقتصادي، أو التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدين.

ففي الحالة التونسية، عادة ما يروج للاقتصاد التونسي على أنه نموذج للنجاحة و الفعالية مقارنة بغيره من الدول العربية، و يستدل الكثيرون بالمعدلات و الأرقام التي تقدمها التقارير الدولية، أين تتصدر تونس قائمة الدول العربية في مجالات التنمية البشرية و التنافسية و الجاهزية التكنولوجية¹. ما جعلها توصف بـ "المعجزة الاقتصادية" في الكثير من تقارير المؤسسات الاقتصادية العالمية.

في نفس التوجه، لطالما عمد الشركاء الماليين و مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) إلى جانب الاتحاد الأوروبي على الترويج للنظام التونسي على أنه خلق "المعجزة الاقتصادية". هذا الترويج الذي ساهم في اثرائه الخطاب الاقتصادي الرسمي في تونس، و الذي ارتكز على مدى النمو الاقتصادي و التنوع الاقتصادي و قدرة خلق فرص عمل و زيادة الصادرات و جلب الاستثمارات الأجنبية و التمويل و تحسين المستوى المعيشي للسكان من جهة ثم قدرة اصلاح و استقرار البلاد من حيث الاقتصاد الكلي و الشروع في الليبرالية فضلا عن اعادة هيكلة القطاعات المختلفة، و أخيرا اختيار ليبرالية تأخذ في عين الاعتبار المسألة الاجتماعية².

في دراسة لمحمود محمد داغر بعنوان: "الاقتصاد السياسي لتدافع النمو و التوزيع: مصر و تونس"، بين الباحث أن الاقتصاد التونسي قد حقق زيادات متتالية في ناتجه المحلي الإجمالي كتعبير عن النمو الكمي في نشاطه الكلي، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 قرابة 29.094 مليون دولار، بعد أن بلغت 19.435 مليون دولار سنة 2000، ليصل إلى 40.885 مليون دولار عام 2008، و هي زيادات تحقق نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة بلغت 4.6% عام 2008 مقارنة بالفترة الممتدة بين 2000 / 2005، و التي قاربت 5%³.

في نفس السياق، يتبين أن الإقتصاد التونسي حقق تطورا ملحوظا سنة 2008 بمعدل 5.1%، ثم انخفض سنة 2009 ليصل إلى 3.2%، و مع ذلك فقد كان النمو الاقتصادي التونسي يحقق نموا ايجابيا خلافا للدول النامية التي تأثرت سلبا بالأزمة المالية⁴. و بحسب تقارير التنمية البشرية، فإن النمو الاقتصادي الذي حققه الاقتصاد التونسي انعكس ايجابا على النمو الكلي في متوسط نصيب الفرد من الناتج

¹ - الحسن عاشي: "البطالة في تونس و مضاعفات المماثلة في معالجتها"، تم الاطلاع على المقال في يوم 16.07.2013، على الرابط التالي:

www.infos-banks.net/article-63802791.html

² - الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، "تونس بعد 14 يناير/كانون الثاني و اقتصادها السياسي و الاجتماعي: رهانات اعادة تشكيل السياسة الاوروبية"، الدنمارك، كوبنهاجن، 2011، ص 13.

³ - محمود محمد داغر، "الاقتصاد السياسي لتدافع النمو و التوزيع: مصر و تونس"، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، ص 128.

⁴ - نفس المرجع، ص 128.

المحلي الإجمالي، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من 2055 دولار عام 1998، ليلبلغ 2244 دولار عام 2000، ليواصل تزايداً إلى نحو 2316 دولاراً عام 2005، ليتجاوز حاجز 4000 دولار عام 2008¹.

بالنسبة لمصر، فواقع الاقتصاد خلال العشرين سنة الماضية عرف تطورات تدريجية -بالرغم من بطئها- خاصة بعد تبني النظام للانفتاح الاقتصادي منذ 1974، أين تم تطبيق برامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برؤوس الأموال العربية والأجنبية في التنمية، مما رفع من معدل النمو السنوي حتى وصل إلى 9.8%، ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الانتاجية²، خاصة في إطار الخطة الخماسية للفترة ما بين 2007/2012، أين شهد بدايات تنفيذ هذه الخطة ارتفاع الإيرادات العامة والمنح بنسبة 19.1% لتصل إلى 180.2 مليار جنيه، وتراجع العجز الكلي للموازنة من 9.2% إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق ارتفاع متوال في التحويلات المصريين بالخارج، وتحقيق قطاع السياحة نموا ملحوظا في أعداد السياح، فضلا عن تحقيق تقدم في معدلات نمو الإيرادات بقطاعات الاتصالات والصادرات البترولية ودخل قناة السويس³.

من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، وصل الناتج المحلي الإجمالي في مصر قيمة 422 مليار دولار، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي 1991 دولار، أي نسبة 2.3%⁴. إلى جانب ما سلف، فإن طبيعة الاقتصاد المصري من كونه اقتصاد خدماتي، جعلته يحتل المرتبة الأولى بين الاقتصاديات العربية من حيث الانتاج السلعي والخدمي، إضافة إلى عملية الاستخراج، ويعبر عن التنوع الاقتصادي الأوسع ما بين الاقتصادات العربية، فضلا عن الحجم السكاني الأكبر، وهي خصائص شكلت بدورها قيودا معنوية أمام إدارة السياسة الاقتصادية⁵.

إن تحقيق كل من تونس ومصر لمعدلات نمو اقتصادي مقبولة خلال سنة قبل اندلاع الثورات بها لم يترجم إيجابا على المستوى المعيشي للمجتمع.

ففي تونس، بين الحراك المجتمعي الذي تطور إلى ثورة شملت معظم المناطق التونسية أن هناك تناقض كبير بين معدلات النمو الاقتصادي الموجودة في التقارير الرسمية وبين حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب التونسي خاصة منها: البطالة، اقضاء الشباب، التفاوتات الإقليمية وعدم الاستقرار الوظيفي، الفساد، وهيمنة النخبة الحاكمة على المجال الاقتصادي⁶.

¹ - نفس المرجع، ص 128.

² - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "اقتصاد مصر"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 22.09.2013، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D8%B5%D8%B

³ -

الهيئة العامة للاستعلامات، " نظرة على التاريخ الحديث للاقتصاد المصري"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.09.2013، على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=410#>

⁴ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 212.

⁵ - محمود محمد داغر، مرجع سابق، ص 129.

⁶ - الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، مرجع سابق، ص 13.

نفس الشيء بالنسبة لمصر، فقد كشفت الحركات الاحتجاجية المتكررة منذ 2008 و إلى غاية ثورة 2011 الأوضاع الاقتصادية المزرية التي يعيشها المجتمع المصري من ارتفاع لمعدلات البطالة وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و كذا انتشار الفساد، خاصة مع تبني نظام الخصخصة و الذي" أفاد وزراء و أعضاء برلمان و فتح المجال للفساد¹ على نطاق واسع و غير مسبوق² في مصر. يمكن تحليل هذا التناقض بين معدلات النمو الاقتصادي و تباينات توزيعه من خلال مجموعة من الأبعاد وهي: البطالة، الفقر، التباينات الإقليمية.

1 - البطالة:

بحسب الشبكة الأوروبية المتوسطية، فإن معدل البطالة بين الشباب التونسي الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (18-29) قد قارب 30% سنة 2009، منهم 45% من حاملي شهادة التعليم العالي، في حين أن التقارير الرسمية التونسية أعلنت على نسبة 22.5% بالنسبة للخريجين العاطلين³. معنى ذلك أن عدد الوافدين على سوق العمل يتزايد سنوياً، إذ قدر العدد بـ 140.000 مقابل توفير 60.000 إلى 65.000 منصب شغل فقط معظمها متركز في العاصمة تونس الكبرى و الساحل⁴، ما يدل على تهميش مناطق الوسط و الجنوب.

أرقام أخرى طرحتها مؤسسات بريتن وودز حول معدل البطالة في تونس، فقد بين البنك الدولي في تقرير له بعنوان: "استراتيجية التعاون: الجمهورية التونسية"، أن معدل البطالة وصل إلى 37% بالنسبة للفئة العمرية (15-17)، 32% بالنسبة للفئة (17-19)، و 29% بالنسبة للفئة (20-24)، و 22% بالنسبة للفئة (24-29)، بينما تصل النسبة إلى 40% بالنسبة لذوي التعليم العالي⁵.

بالنسبة لمصر، على الرغم من التطور التدريجي الذي عرفه النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة قبل الثورة، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على حياة الأفراد، فقد استمر ارتفاع أسعار السلع و الخدمات⁶ و تناقص فرص العمل، ما أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة خاصة في الأوساط الشبابية، فقد وصلت نسبة البطالة في مصر سنة 2009 ما يعادل 9.4% مقارنة بسنة 2008 أين بلغت النسبة 8.4% و كان نصيب الشباب منها ما يعادل 23.2% بين الشباب

¹ - هناك أسباب عديدة للفساد في مصر يمكن تقسيمها إلى أسباب تتعلق بالقانون و الردع العقابي و الأسباب المتعلقة ب الإدارة العامة، و الأسباب التي تتعلق بالمالية العامة، و أسباب تتعلق بالإطار القانوني و أسباب تتعلق بالإطار المؤسسي، و أسباب تتعلق بالعلاقات الهيكلية بين سلطات الدولة. و أخيراً أسباب تتعلق بالثقافة المجتمعية. للمزيد من التفاصيل أنظر: حسين محمود حسن، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل الثورة 25 يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع و مكافحة الظاهرة، مصر، مركز العقد الاجتماعي، 2011، ص 3-5.

² - بهجت قرني، "الربيع العربي في مصر: الثورة و ما بعدها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 404، 2013، ص 76.

³ - الشبكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص 32.

⁴ - نفس المرجع، ص 32.

⁵ - البنك الدولي، "استراتيجية التعاون، الجمهورية التونسية"، واشنطن، 2005، ص 11.

⁶ - الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق.

و 18.2% بين الشباب، معظمهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى¹ و الفقيرة .

تعود أسباب انتشار البطالة في مصر إلى تزايد عدد الخريجين من الجامعة و المدارس العليا، و تصفية معظم شركات و مؤسسات القطاع العام بسبب الخصخصة و تسريح العمال. ففي تقرير للتنمية الانسانية العربية بعنوان: "الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية" ، بين أن كل من تونس و مصر سجلتا معدلات بطالة مرتفعة في المنطقة العربية (أنظر الجدول رقم 04).

البطالة البلد	اجمالي البطالة (2011)	البطالة بين الشباب (2011)
مصر	11.9%	30.7%
تونس	18.9%	30%

الجدول رقم 04: اجمالي البطالة و البطالة بين الشباب في كل من تونس و مصر 2011

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة وفقا للمعطيات الموجودة بتقرير التنمية الانسانية العربية ، " الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية" ، سلسلة أوراق بحثية، 2013، ص 21.

بحسب هذا التقرير، فإن سبب ارتفاع معدلات البطالة في كلا البلدين يعود إلى ضعف أسواق العمل و قلة فرص العمل، وكذا عدم ملائمة المناخ العام للاستثمار و محدودية النمو (الأزمة المالية 2008)، بالإضافة إلى طبيعة القطاع الخاص و خضوعه لسيطرة محكمة. و تأثر البطالة على ذوي مستويات التعليم العالي والأدنى والدخل بنفس القدر، فبالإضافة إلى ما سبق لا تتوفر عادة تغطية الضمان الإجتماعي لهذه الفئات، بما في ذلك أنظمة المعاشات التقاعدية والبطالة².

في تونس يتلقى الشباب تعليما أفضل بكثير مما يتلقاه شباب مصر، كما استطاعت تونس تجاوز مسألة التمييز ضد المرأة في سوق العمل، بحيث حققت تقدما أكبر مما حققته مصر .

بحسب نفس التقرير فإن هناك تمايز ملحوظ في حجم القطاع الخاص، ففي مصر يتم إنشاء معظم الوظائف الجديدة في هذا القطاع من الإقتصاد، في حين أنه يلعب دورا أقل في تونس، وبالرغم من هذه الفروق فالملاحظ أن مستوى البطالة هو نفسه تقريبا في كلا البلدين، أي ما يقارب ثلث الشباب³. كما أن إمكانية حصول الشباب على وظائف معينة في تونس أو مصر ترافقها ظروف عمل سيئة مثل انخفاض الأجور، قلة الحماية الإجتماعية، يضاف إلى ذلك عدم وجود عقود مستقرة.

¹ - علي ليلة، "لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة و المجتمع"، ورد المقال في كتاب الثورة المصرية، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 35.

² - تقرير التنمية الانسانية العربية، مرجع سابق، ص 24.

³ - نفس المرجع، ص 24.

تجدر الإشارة إلى أنّ تنامي الطفرة الديموغرافية¹، خاصة في مصر، من خلال تزايد معدلات النمو السكاني خلال ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي، انعكس بشكل كبير على حجم التحديات التي تواجهها الأنظمة العربية، وهو نفس السبب الذي أدى إلى زيادة عدد الشباب وارتفاع نسبة البطالة.

تأسيساً لما سبق، فإن ظاهرة البطالة في كل من تونس و مصر شكلت أحد أهم التحديات التي واجهتها الحكومات في هاتين الدولتين، خاصة مع وجود موارد بشرية ذات كفاءات عالية من جهة و غياب أو انعدام الاستراتيجية و البرامج الجيدة لاستغلال هاته الطاقات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ما جعل من هاته الموارد (خاصة مع تنامي الطغوط الاجتماعية و الاقتصادية و تقلص مساحة الحريات) مصدراً مهدداً لاستقرار الانظمة في كل من تونس و مصر.

2 - الفقر:

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة و التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. و مما لا شك فيه أن تقليل الفقر أو الحد منه وضع ضمن أولويات أجندة مختلف الدول والمجتمعات عبر العالم.

في هذا الإطار، تجاوز قياس الفقر في مختلف التقارير العالمية مسألة قياس نسبة الفقر من خلال مستويات الدخل، حيث أصبح يعتمد على سلسلة من المتغيرات المتعلقة بالفقر البشري و الفقر المتعدد الأوجه. هاته الأخيرة التي تقاس بمجموعة من المؤشرات الدلالية كمظاهر الحرمان واللامساواة، و انعدام الرفاه.

بالنسبة لظاهرة الفقر في تونس، فإن تجليات هاته الظاهرة توضحّت أكثر بعد اندلاع الثورة، حيث بينت المطالب التي رفعتها الثورة التناقض الكبير بين الأرقام الواردة في التقارير الرسمية² عن الفقر و الواقع الحقيقي للظاهرة في تونس. فقد بينت تقارير البنك الدولي أن وضعية الفقر البشري في تونس متدنية، كما أكدت بعض تقارير الأمم المتحدة أن تراجع مستويات الفقر المطلق في تونس لم يكن يعكس تراجعاً في واقع عدم التوازن و اللامساواة بين الأفراد و الشرائح و المناطق، حيث يمكن لمستويات الفقر أن تتراجع في ظل تبلور احساس عميق لدى المجموعات الاجتماعية بتزدي الأوضاع المعيشية³، و هو الأمر الذي شكل بعد ذلك ركيزة من الركائز المطلوبة للثورة.

¹ - للمزيد حول الموضوع أنظر : باري ميركن، تقرير التنمية الانسانية العربية: الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية، واشنطن، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013.

² - أكدت الاحصاءات الرسمية ارتفاع الدخل الفردي إلى ما يفوق 4000 دينار تونسي سنة 2006 مقابل 960 دينار سنة 1987، و يكون بذلك قد تضاعف أكثر من أربع مرات مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً للقدرة الشرائية، مع تطور في حجم التحويلات الاجتماعية بنسق تضاعف فيه أكثر من 7 مرات منذ الثمانينيات ليصل إلى ما يعادل 280 دينار في الشهر للأسرة. كما تشير الأرقام المعهد الوطني للإحصاء إلى انخفاض عدد الفقراء من 823000 شخص في 1980 إلى 376000 في 2005، حيث تراجع مظاهر الفقر الذي لم يعد يشمل سوى 3.8% من مجموع السكان سنة 2007، مقابل قرابة 7.7% سنة 1986. و قد توسعت دائرة الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي بحسب الاحصائيات نفسها لتبلغ قرابة 80% من مجموع السكان. و تضاعف حجم نفقات الدولة على الرعاية الصحية قرابة الخمس مرات خلال العشرين سنة المنقضية، كما ارتفع مؤمل الحياة إلى حدود 74 سنة عام 2007. للمزيد أنظر: امحمد مالكي و آخرون، ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، فيفري 2012، ص 63.

³ - نفس المرجع، ص 66.

في مقال لفرانثيسكو رودرغز و إيمان سمان بعنوان : "معجزة شمال افريقيا "، أجمع خبراء الاقتصاد الانمائي أن المرتبة التي حققتها تونس في دليل التنمية البشرية (السابعة من حيث سرعة التقدم في دليل التنمية البشرية¹ خلال الفترة الممتدة بين 2010/1970)، كانت بسبب الأداء الجيد في الصحة و التعليم، لكن ذلك لا يعني تحقيقها لنمو اقتصادي عالي، " فاللافت أن الأداء الجيد في الصحة و التعليم لم ينطبق على النمو الاقتصادي، إذ بقي متوسط دخل الفرد 2.1%، أي يتجاوز بقليل المعدل العالمي (1.7%)...وهذا يوضح نقطة هامة و هي ضعف علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي و التحسن في الصحة و التعليم"².

من جهة أخرى، فإن واقع الفقر في تونس تبين بشكل واضح مع اندلاع الثورة، حيث أكدت التقارير أن نسبة الفقر في تونس كانت تقدر ب 3.8%، لتصل بعد ذلك حدود 10% كمعدل وطني. غير أن نسبة الفقر في الوسط الغربي وصلت إلى 30%³.

بالنسبة لمصر⁴ فقد شهدت السنوات الأخيرة قبل الثورة اتساعا كبيرا في دائرة الفقر، حيث تصاعد معدل الفقر بخلاف الإحصاءات الرسمية⁵ - في المجتمع ليصل عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر نحو 35 مليون نسمة، أي بنسبة 43% تتركز في ريف الوجه البحري و صعيد مصر. و بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو 6% من عدد السكان، أي نحو 4.56 مليون نسمة، و يعمل 47% من جملة الفقراء في مجال الزراعة⁶.

في هذا الإطار، كانت الفئة الشبابية الأكثر تأثرا بظاهرة الفقر في مصر، إذ تصل بنسبة الفقر بين الشباب إلى 85% من العدد الكلي للفقراء⁷، و هو الأمر الذي يعزى إلى تفشي البطالة بين الشباب و انعدام فرص العمل.

تعود أسباب تفشي ظاهرة الفقر و البطالة في مصر إلى الأزمة العالمية للغذاء 2008، و التي كان لها آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية في مصر، و من أهمها الفقر و الأمن الغذائي، حيث زادت أعباء الدخل على الأسر محدودة الدخل التي لجأت إلى تحويل المزيد من انفاقها على البنود غير الغذائية إلى

¹ - يعتمد تقرير 2010 تعريفاً محدداً للنجاح، وهو معدل التغير الفعلي في دليل التنمية البشرية نسبة إلى النقطة التي انطلق منها البلد. وبحسب هذا المعدل بمقدار الفارق بين القيمة الأصلية والقيمة الحالية لدليل التنمية البشرية. ويقاس أداء البلدان مقارنة ببلدان أخرى بدأت من مستويات متقاربة على صعيد دليل التنمية البشرية. غير أن الأداء الاستثنائي الذي سجلته هذه البلدان الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) ليس حصيلة هذا التعريف الجديد للنجاح فحسب. فكيفما قيس هذا الأداء يبدو مصدر تألقه النجاح الذي حققته البلدان الثلاثة في مؤشرات الصحة والتعليم التي تكون دليل التنمية البشرية إضافة إلى دخل الفرد (ولكن هذا لا يعني أن هذا الأداء الجيد قد شمل جوانب أخرى من التنمية البشرية لا يشملها الدليل). للمزيد أنظر: فرانثيسكو رودرغز و إيمان سمان، "معجزة شمال افريقيا"، تم الإطلاع على المقال في يوم 08.01.2014، على الرابط التالي: <http://www.turess.com/echaab/12341>

² - نفس المرجع.

³ - الشبكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص 33.

⁴ - للمزيد أنظر: اليوم السابع، "مصر تقرير التنمية البشرية"، تم الإطلاع على المقال في يوم على الرابط التالي:

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=245965&#.Us1Y7fTuJVY>

⁵ - نسبة الفقر في مصر بحسب تقرير المعهد القومي للتخطيط ارتفعت خلال الفترة 2010/2008 من 19.6% إلى 21.6%. للمزيد أنظر: معهد التخطيط القومي بمصر، "تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2010، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010، ص 20.

⁶ - علي ليلة، "لماذا قامت الثورة"، مرجع سابق، ص 34

⁷ - نفس المرجع، ص 34.

الانفاق الغذائي. أما الأزمة الاقتصادية فقد تهاوت في ظلها الأسعار العالمية و تبعها في ذلك الأسعار المحلية للغذاء.

في ذات السياق، أدى ارتفاع معدلات التضخم في مصر إلى زيادة معدلات الفقر المطلق و زيادة التفاوت في توزيع الدخل في آن واحد. فقد ارتفعت تكلفة أرخص حزمة من السلع الغذائية الأساسية فيما بين فيفري 2005 و 2008 بنحو 48% و هي نسبة أعلى بكثير من الزيادة في معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و الذي بلغ 31% تقريبا، و قد أدت هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع خطر التعرض للفقر (أي عدم القدرة على اشباع الحاجيات الغذائية الضرورية) بحوالي 20%، بما يقدر بنحو مليون فرد، و تأثر بها بالفعل حوالي 6% من سكان مصر -كما ذكرنا آنفا- حيث انتقلوا إلى شريحة الفقر المطلق في فيفري 2008¹. كما أنها نسبة غير مسبقة منذ 1990.، و من ثم، فإن الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء خلال هذه الفترة قد لعب دورا سلبيا مؤثرا في الحد من آثار الايجابية للنمو الاقتصادي على مستويات المعيشة. و هو ما أوضحته دراسة للبنك الدولي أن أثر ارتفاع الأسعار الغذاء وحده سيؤدي الى ارتفاع معدل الفقر بنحو 4%².

يضاف الى ما سبق، مسألة انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي و التي عرفت هبوطا من نحو 3.6% خلال الربع الأول من أوت 2009 ليصل نحو 0.9% خلال الربع الرابع من 2009، مقارنة بنحو 4.4% خلال الربع الرابع من 2008، أما في عام 2010 فقد ارتفع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي لنحو 3.2% خلال الربع الرابع من 2010. أما معدل نمو الادخار السنوي فقد بلغ نحو 1.2% خلال الربع الرابع من 2009/8، مقابل نحو 5.5% في الربع المقابل من العام 2008، بينما نحو 10.4% خلال الربع الرابع من عام 2009³.

من خلال ما تم طرحه آنفا، فإن اندلاع الثورة في مصر لم يكن وليد الساعة، بل نتيجة لعقود من الممارسات الاقتصادية الخاطئة التي تسببت بها الحكومات المصرية منذ ثورة الضباط الأحرار فالتحول الصعب في الاقتصاد المصري، من اشتراكية ناصرية إلى نوع من النيوليبرالية على أيام السادات و مبارك، ترك أثارا سلبية على نوع حياة المصريين، جاعلا أكثر من 20% من الشعب المصري يعيشون حالة الفقر المدقع، كما دفع بعديد من الشباب المصري الى الهجرة سعيا وراء لقمة العيش. تلك السياسات الاقتصادية أضرت أيضا بالمزارعين (الذين يشكلون 30% من القوة العاملة) الذين كانوا يستفيدون من الإصلاح أيام عبد الناصر حيث أنه أعاد توزيع الأراضي على المزارعين (14% من الأراضي الى نحو 10% من الزارعين⁴).

الفرع الثاني: العوامل السياسية: فساد النظام و أزمة المواطنة

¹ - جمال صيام، هنادي عبد الراضي، "أثر أزمة الغذاء العالمية و الأزمة الاقتصادية على الفقر في مصر"، هذه الورقة مقدمة في إطار مؤتمر افتتاح سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات و اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري، عقد بالقاهرة يوم الأحد 28 مارس 2010، ص 7.

² - نفس المرجع، ص 7.

³ - نفس المرجع، ص 8.

⁴ -إلي فواز، "الخبز قبل الحرية: الحراك الشعبي انحرف عن مساره الأساسي في مطالبه الثورية"، مجلة المجلة، المملكة العربية السعودية: الرياض، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، العدد 1591، جانفي 2014، ص 30.

بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية التي كانت إحدى الأبعاد المفجرة للثورة، فإن الأسباب السياسية لا تقل أهمية كبعد جوهري من الأبعاد المسببة للثورة في كل من تونس و مصر .

في هذا الفرع سيتم التطرق إلى مؤشرين هامين شكلا أزمة علاقة بين الدولة و المجتمع في كلا الدولتين: تونس و مصر. يتعلق الأمر بفساد النظام و أزمة المواطنة.

1 - فساد أنظمة الحكم في تونس و مصر:

يرجع العديد من المحللين الفارق بين تونس و مصر الى اختلاف الوضع السياسي، ففي الوقت الذي يسمح فيه النظام المصري بهامش من الحرية التي تعطي لباقي الفواعل المجتمعية القدرة على النشاط، نجد أن النظام التونسي قد أغلق اللعبة السياسية، بحيث أنه أصبح الفاعل الوحيد على الساحة السياسية التونسية، لدرجة جعلت من بعض النشاطات الحقوقية يطلقون على "بن علي" بأنه "بيونشييه" العرب و أن هذا الكبت يؤدي إلى الانفجار و هو ما حدث في تونس¹. فالنظام التونسي نظام تسلطي تقليدي بينما النظام المصري تميز بكونه نظاما تسلطيا انتخابي، بحيث يوفر مجالا للتحرك من خلال تعددية و لو "شكلية"، فهو يقول باستقلالية القضاء، لكن يتم الضغط عليه، هناك هامش من الحرية الاعلامية لكن بخطوط حمراء لا يجب تجاوزها، خاصة فيما يتعلق بالنظام. يضاف إلى ذلك فتح المجال للمعارضة داخل البرلمان، لكن تظل الغالبية المتحكمة في يد الحزب الحاكم².

لقد استهدفت الأنظمة السياسية في كل من تونس و مصر تعزيز سيطرتها من خلال اعتماد خطط واستراتيجيات ممنهجة هدفها ليس اقضاء المعارضة وإنما محاولة احتوائها عن طريق الانفتاح السياسي المقيد بشروط معينة.

في دراسة للباحث مهند مصطفى بعنوان "مقاربات نظرية للثورات العربية، الحالة المصرية والتونسية"، بين الباحث أن صعود ما أسماه الجيل الثاني من الأنظمة التسلطية في مصر و تونس، صاحبه خطابات سياسية انفتاحية تنادي بالديموقراطية و الإصلاح السياسي، كنية الترشح لعهدتين رئاسيتين فقط، و تعديل الدستور لفتح المجال السياسي في النظام السلطوي.

ففي تونس وضع بن علي ميثاقا وطنيا الغى من خلاله البند المتعلق بالرئاسة مدى الحياة و حددها بعهدتين فقط، كما أقيمت أول انتخابات في عهده سنة 1988، شاركت فيها تشكيلة من الأحزاب السياسية بما فيها الحركات الإسلامية ممثلة في حزب النهضة، حيث تحصلت على حوالي 15% من الأصوات³.

¹ - منتدى البدائل العربي للدراسات، المعهد البولندي للشؤون الدولية، " الثورة المصرية و التجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، مصر: الجيزة، 2011، ص 4.

² - نفس المرجع، ص 4.

³ - نفس المرجع، ص 8.

في المقابل قام مبارك بإجراء أول انتخابات مفتوحة في مصر سنة 1984، شاركت فيها الأحزاب المصرية الجديدة، و القديمة كحزب الوفد، حركة الإخوان و استمر هذا الانفتاح بإجراء انتخابات أخرى سنة 1987¹.

في نفس السياق، اتجهت النخبة الحاكمة في كل من مصر و تونس نحو محاولة احتواء التيار الاسلامي، بهدف عزل هذا التيار عن التيار الجهادي. و قد صاحب هذا التغيير تحولات أخرى مست الاقتصاد (التحول عن النهج الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي)، كان هدفها تحسين المستوى المعيشي للسكان و تحقيق التنمية من جهة، و محاولة تعزيز شرعيتها من جهة أخرى،².

غير أن هذا الإنفتاح ما فتأ أن تراجع عنه النظامين التونسي و المصري، و إن كان في النظام التونسي أكبر حجماً. بحيث تم تقويض المجتمع السياسي و شل حركة الأحزاب السياسية و مختلف منظمات المجتمع المدني³.

من ناحية أخرى، أصبح حزب التجمع الدستوري الحزب الوحيد المسموح له بمزاولة النشاط السياسي في تونس، كما قامت النخبة الحاكمة بتوسيع صلاحيات الرئيس من خلال التعديلات الدستورية، و التي كان آخرها سنة 2002، نص على إلغاء بند تولي الرئاسة الجمهورية لثلاث دورات كما رفع سن الترشح للرئاسيات من 70 إلى 75 سنة، ليس ذلك فقط و إنما تعدتها إلى شروط تعجيزية كالعضوية في مجلس قيادة أحد الأحزاب القانونية لمدة عامين على الأقل. يضاف إلى ذلك التضييق على حرية الاعلام و قمع الصحافة⁴.

يقول عزمي بشارة: "ما ميز النظام في تونس هو أنه أسس لنظام سلطوي بوليسي غير كاريزمي، و بلا قضية، وقد اختلف بذلك عن ديكتاتوريات عربية اكتسبت شرعيتها الجماهيرية لفترة ما من الزعم أن لديها رسالة أيديولوجية. أو مهمة قومية تاريخية. كان نظام بن علي يعبر عن ديكتاتورية رمادية لا صلة لها بمزاج الشارع و الرأي العام. وقد تطر استبداده من وعد بالاصلاح و تحديد مدة الرئاسة إلى بناء نظام بوليسي و طغمة حاكمة"⁵.

لم تقتصر التسلطية في تونس على فئة معينة كالاسلاميين مثلاً، بل اتسعت دائرة القمع لتشمل الفئات العلمانية أيضاً، و إن كان التيار الاسلامي اكبر ضحايا النظام السابق، "ففي مرحلة التلويح بالخطر الاسلامي لكسب ود الغرب و الطبقات الوسطى و المتعلمة في أن واحد، نشأ ما يمكن تسميته "سياسة الاحتواء المزدوج" من قبل الأنظمة: احتواء النقد العالمي و احتواء النقد الديموقراطي في الداخل، و ذلك بواسطة التخويف من الخطر الاسلامي"⁶

¹ - نفس المرجع، ص 8.

² - نفس المرجع، ص 9.

³ - السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير.. يوميات من مشهد متواصل، لبنان: بيروت، جداول للنشر و التوزيع، 2011، ص 17.

⁴ - شاكر أنصاري، " تأملات في الثورة التونسية و أسبابها و مستقبلها"، تم الإطلاع على المقال في يوم: 03.012.2013، على الرابط التالي:

<http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1294&artid=140134>

⁵ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 28.

⁶ - نفس المرجع، ص 29.

بالنسبة لمصر، تراجع الإنفتاح السياسي للنظام خلال السنوات العشر الأخيرة قبل الثورة، بحيث تم تهيش القضاء بإبعاده عن الاشراف على الانتخابات و ابتكار أساليب قانونية لايقافه تنفيذ الأحكام. أما الاعلام ، فقد عاد الاعلام الرسمي بتوجيهاته الى دور الناطق الرسمي للحكومة المصرية و المدافع عنها و حجب الأصوات المعارضة لها.فيما تعرض الاعلام الخاص إلى سياسة قمعية ممنهجة تعتمد على الضغط على المالكين لتحديد الخطوط الحمراء ،وكذا تحويل رؤساء تحرير العديد من الصحف إلى محاكمات قضائية¹.

إن هاته التجليات و المؤشرات السياسية تدل على وجود أزمة هيكلية في النظامين التونسي والمصري، و لعل من أبرز دلالات هذه الأزمة في مصر مايلي²:

- هشاشة القاعدة المجتمعية للنظام ، و الذي استبدل القاعدة الإجتماعية بجهاز أمن قمعي.
 - مشروع التوريث: استهدف النظام المصري في هذه الفترة تهيئة الرأي العام المصري لتقبل فكرة نقل السلطة إلى نجل الرئيس المصري(جمال مبارك). ما أعتبر تقويضاً من النظام السياسي المصري للمنجزات الدستورية و السياسية التي حققتها مصر .
يضاف الى ذلك:³
 - استبدادية الحكم و محاولة التوريث ، من خلال ضم جمال مبارك في الحزب الوطني و اظهاره بالمقدمة في المؤتمرات و الندوات، و سعت لتطبيق ذلك، من خلال وضع القيود على الأحزاب ووضع شروط تعجيزية للحصول على ترخيص أي حزب، و اللجنة مسؤولة عن قبول أي حزب أو رفضه، غالباً ما يشغلها مسؤول من الحزب الوطني.
 - قانون الطوارئ و سياسة القمع الدائمة للمواطنين من قبل الشرطة و اجهزة الأمن — وقد شهدت مصر حالات تعذيب للمواطنين.
 - هيمنة الدولة و الحزب الوطني على مؤسسات الدولة و خاصة الاعلام الذي اصبح اداة في يد النظام مما ادى الى فقدان مصداقيته بالنسبة للمواطنين.
 - عدم توفر احزاب معارضة حقيقية في مصر، فقد كانت عبارة عن احزاب صورية و هشة أمام قوة الحزب الحاكم.
 - تزوير الانتخابات و عدم توفير قنوات سليمة للمشاركة السياسية، وما يدل على مدى التزوير هو فوز الحزب الوطني بأغلبية ساحقة بنسبة 90% في انتخابات 2010
- أما في تونس فتتمثل أبعاد هاته الأزمة في⁴:

➤ أزمة المشاركة السياسية، و شكلية الانتخابات.

¹- نفس المرجع، ص ص 5-6.

²- وحيد عبد المجيد، "نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر"، مجلة السياسة الدولية، مصر، القاهرة، مؤسسة الأهرام(العدد 184، افريل 2011)، ص 62.

³- ياسر محمد علي، " دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011"، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط- كلية الآداب و العلوم الانسانية بجامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 84.

⁴- احمد مالكي و آخرون، مرجع سابق، ص 39.

➤ أزمة حكم كنتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع الحركات الإسلامية و الاحتجاجية، و مع ملفات الحريات العامة و حقوق الانسان.

2 - أزمة المواطنة في تونس و مصر

تعتبر المواطنة في جوهرها عن الممارسة الفعلية للحياة المدنية انطلاقا من مبادئ الديمقراطية التي تكفل الحقوق المدنية و السياسية و الإقتصادية والإجتماعية، و الثقافية. وعليه كان لزاما على المواطن معرفة هاته الحقوق و التمتع بها و الدفاع عنها من جهة، و المشاركة في خدمة مجتمعه بالقيام بكل واجباته اتجاهه من جهة اخرى، ليكون بذلك كينونته الإنتمايية للوطن.

و الحديث عن المواطنة في سياق ثورتي تونس و مصر يبين أن هناك أزمة حقيقية مست المواطنة في كلا البلدين، وإن كان بدرجات متفاوتة، إذ عبرت هذه الأزمة عن الاختلالات الموجودة في علاقة الدولة بالمجتمع. بالنظر الى سياسة الاقصاء و التهميش التي انتهجتها الأنظمة الحاكمة في كلا البلدين. و قد تعددت اشكال هاته السياسة، فلم تقتصر على الشكل السياسي فحسب، بل تعدته الى الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الثقافية.

ففي تونس عملت النخبة الحاكمة بزعامة الرئيس التونسي بن علي منذ توليه السلطة بعد "انقلاب أبيض" على الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" في 7 نوفمبر 1987 على تضيق الحريات السياسية، اذا كانت حالة تونس أشبه بحالة بوليسية¹ لم يتح فيها أي مجال لحرية الاعلام، كما قيدت التعددية الحزبية، و كذا عدم احترام النظام لحقوق الانسان،² لم يترك النظام في تونس أي مجال او هامش لفئات وسيطة بين الدولة و الشعب أو حتى لمعارضة نصف فعلية يمكنها ان تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما تفعل الاحزاب المصرية مثلا³.

يضاف الى ذلك اختراق الدولة لمنظمات المجتمع المدني، و بالتالي فانتهاج السلطة السياسية للتوجه التسلسلي الديكتاتوري من خلال هيمنتها على كل مظاهر الحياة السياسية و مجمل النشاط المدني و النقابي و الحقوقي مع وجود دعم شكلي لبعض المؤسسات المؤطرة لمختلف النشاطات الاجتماعية، هاته الأخيرة التي كانت تقوم بدور رقابي يوفر المعلومات اللازمة للنظام عن التوجهات العامة للشعب، يضاف الى ذلك تموضعها كوسيط إجتماعي لاستيعاب أي مستجدات مجتمعية ممكن وقوعها. كل ذلك وقف حاجزا أمام التونسيين لتكوين منظومة مدنية مأسسة للمجتمع المدني، و ضبط تصور لها يحدد امكانيات نشاطها و حدود تدخلها بما يستجيب للخصوصية المجتمعية التونسية، ما أدى إلى ارتباط بنيوي (الشخصنة) بين النشاط الجمعي و بين الأفراد المؤسسة له، وهو الأمر الذي أثر سلبا على الأهداف و التوجهات المسطرة⁴.

يضاف الى واقع القمع و الانغلاق و التضيق على النشاط الحقوقي و المدني الذي مارسه النظام التسلسلي في تونس منذ الاستقلال، سعي هذا الأخير " إلى ضمان ولاء المنظمات الناشطة في المجال

¹ - عزمي بشارة، " بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، جانفي 2011، ص4.

² - نفس المرجع، ص4.

³ - محمد نجيب وهبي، " المجتمع المدني التونسي: خصائصه و آفاق تطوره (محاولة للتفكير)"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.08.2013، على

الرابط التالي: <http://www.arabjo.net/index.php?>

الشبابي و التلمذي (الكشافة و الشبيبة المدرسية و الهلال الأحمر) لتحويلها الى مدافع رسمي عن سياسات السلطة، ما جعل منها وسيلة مرنة لتشكيل أو إعادة تشكيل الرأي العام في الداخل أو توجيهه بحسب ما تقتضيه مصلحة النظام الحاكم¹.

من ناحية أخرى ، شكل مفهوم الدولة في التصورات الجمعية لدى الشعب التونسي ميزة فريدة ، بالنظر الى خصوصية العلاقة بين الدولة و المجتمع في تونس و التي كانت الدولة الموجه الأول والمستفيد من هذه العلاقة. حيث "تمكنت من اكتساب نوعا من القداسة في اللاوعي الجماعي للمجتمع، هذه القدسية هي التي حصنت الدولة من السقوط. ففي عهد بورقيبة تمكن هذا الأخير من دمج شخصيته المادية كرئيس دولة بالشخصية المعنوية للدولة، ما اكسبه قدسيته و أضفاها على شخصيته أولا و على مؤسسة رئاسة الدولة ثانيا². معنى ذلك أن الممارسة السياسية للنظام في تونس أسست لممارسات سياسية قوامها شخصنة الدولة و الهيمنة على جل الحياة السياسية بمختلف مظهراتها.

مع وصول بن علي للحكم، ورث قدسية منصب رئيس الدولة، و عمل على دعم الشخصنة واستغلال السلطة لتكوين الثروة و الجاه. و بالتالي فاستغلال النخبة الحاكمة للشعب المعروف بأنه من أكثر الشعوب مسالمة و نبذا للعنف، و تشبثا بالمعنى العصري للسياسة كتدافع سلمي و ليس في تاريخ حراكه الاجتماعي و السياسي أي مظهر من مظاهر العنف إلا ما كان من قبل السلطة وأجهزتها الأمنية القمعية³، أدى في النهاية إلى تشكيل وعي اغترابي داخل المجتمع، كان سببا في حالة من العزوف السياسي.

بالنسبة لمصر، فقد تراجعت قيمة المواطنة كعلاقة سياسية في الادراك المجتمعي، بحيث قايض المجتمع حريته السياسية بالعدالة الاجتماعية منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حيث انه في " الفترة التي تلت قيام ثورة 23 جوان 1952، اهتم النظام السياسي الناصري بتحقيق المواطنة في اطار المشروع الاجتماعي للثورة، و الذي ساوى بين الجميع في فرص التعليم و العمل، واستفاد الأقباط من هذه الفرص الا أنه تم تجاهل الجانب السياسي للمواطنة، وضعفت المشاركة السياسية، بحيث تم مقايضة العدالة الاجتماعية بالحرية السياسية⁴.

إن تسلطية النظام الحاكم في مصر كانت أحد الأسباب التي قامت على أساسها ثورة 25 جانفي، حيث عمد هذا النظام إلى توليد حالة من السلبية على مستوى المشاركة السياسية من خلال اعتماده على دعم حالة الإغتراب التي يعيشها المجتمع من خلال نتائج الانتخابات التي تكرر الوضع القائم من جهة، و السيطرة على السلطة التشريعية مما يفقدها قيمتها لدى المواطنين من جهة أخرى⁵.

يمكن القول أن الحركة التغييرية التي تمثلها الثورات هي حركة ضد الأنظمة التسلطية بأشكالها المختلفة، "قد صادرت هذه الأنظمة حقوق المواطن الفرد ، و احتكرت مصادر القوة بمزاج السياسة

¹ نفس المرجع.

² صالح المازقي، "منهجية قراءة الثورات العربية: تونس مثلا تطبيقيا"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 23.08.2013، على الرابط التالي:

<http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4604>

³ نفس المرجع.

⁴ - مفاهيم، ص 33

⁵ - منتدى البدائل العربي للدراسات، مرجع سابق، ص 4.

والاقتصاد و النفوذ السياسي و الربح المالي، و استهلكت بناء الولاء السياسي للنظام على أساس علاقات وشائعية و أسرها الولاء بقرابة الدم أو العشائرية و الجهوية التي تتقاطع مع الطائفية و المذهبية¹.

يتضح من خلال ما سبق من معطيات في هذا العنصر هو أن تراجع الأنظمة السياسية في كل من تونس و مصر عن الإنفتاح السياسي الذي أوجد أوضاعا مجتمعية تؤسس لوعي سياسي و ثقافة سياسية مميزة مكنت القوى المجتمعية خاصة الشبابية منها من مواجهة هذه الأنظمة للدفاع عن مكتسباتها المدنية و السياسية، وقد ترجمت هذه المواجهة في ثورتي تونس و مصر.

الفرع الثالث: العوامل الإجتماعية: غياب العدالة الاجتماعية

يتفق الباحثون على استفحال أزمات هيكلية في المجتمع التونسي خلال الأعوام الماضية، بعضها ورثه بن علي من الاستعمار و ما قبله، و لكنه عمقها بسياساته، إذ أن المدن و القرى الساحلية التونسية و ما لحق بها من مناطق زراعية غنية و موانئ و تجمعات سكانية حضرية وصناعية حرفية كانت موطن الأغنياء و الطبقة الوسطى في عهد الدولة الحسينية التي حكمت تونس 1881-1970، في المقابل كانت نسب التهميش و البطالة و الفقر أكبر في الجهات الداخلية البعيدة عن البحر و عن المدن الكبرى، و التي يشكو أغلب سكانها من قسوة الطبيعة و شح المياه وندرة فرص العمل، و كثيرا ما كان هؤلاء ضحية الصراعات المسلحة الحدودية بين سلاطين تونس و جنودهم من جهة و الحكام العسكريين "الأتراك" في المناطق الحدودية بين تونس والجزائر و ليبيا من جهة أخرى².

ازداد التباين بين الجهات حدة بعد تمركز الغالبية الساحقة من المؤسسات السياسية و الادارية والتجارية و الاستثمارات السياحية في المناطق الساحلية بحكم رهان المستثمرين منذ الستينات القرن الماضي على السياحة الشاطئية، و اتسعت الهوة بعد أن تمركزت الغالبية الساحقة من الأقطاب الاقتصادية و المدن الصناعية في المدن الساحلية، خاصة في العاصمة تونس و عاصمة الجنوب صفاقس، ومدن الساحل المنيسير، المهدية، القيروان التي ينتمي إليها الرئيسان السابقان بورقيبة و بن علي، و جل وزرائهما ومستشاريهما.

نتيجة لهاته الاختلالات(اختلال التوازن بين الجهات، البطالة، الهجرة الداخلية)، لعبت المدن المهمشة دورا بارزا و حاسما في المظاهرات التي أطاحت بالنظام القائم، مثلما كان شبابها أول من قاد الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس خلال العقود الماضية، مما عقد الأوضاع أكثر هو استفحال الهوة في مستوى العيش بين السكان الأرياف و القوى و الأحياء الشعبية للمدن الكبرى من جهة، و الفئات و الطبقات الاجتماعية المقيمة في المدن الكبرى و أحيانا الراقية من جهة أخرى³.

في هذا الإطار، كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة التقليدية عام 2010 عن أن المقارنة بين مستوى المعيشة و الرفاه بين الفئتين الأرياف والمدن

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 30.

² - كمال بن يونس، " التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مطابع الأهرام التجارية(المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011)، ص 58.

³ - نفس المرجع، ص 58.

تترك انطبعا يجسد الفارق الشاسع بين الحالتين، حيث يعيش أغلب سكان الأرياف و الذين يمثلون ثلث سكان تقربا حياة أقرب منها لحياة الكفاف في حين زحف مجتمع الاستهلاك بما له من ايجابيات و سلبيات على قاطني المدن.

يضاف إلى ما سبق، وضعية السكان الأرياف و المناطق الداخلية خاصة محافظات مثل القصرين والكاف و جندوبة و مدنين و تطاوين أن مورد الرزق الرئيسي لغالبية العائلات كان "التجارة الموازية" مع ليبيا و الجزائر و المغرب و تركيا و الصين و أوروبا، بما في ذلك تهريب المخدرات و الكحول، و تحويلات أبنائهم الذين هاجروا إلى الشريط الساحلي و المدن الكبرى أو إلى أوروبا وبعض الدول العربية، إلى جانب النشاط الفلاحي و تربية المواشي، وهو قطاع هش و مهمش لأنه يشغل في تونس كلها سوى 15% من القوى العاملة، وقد عرف تراجعا كبيرا بسبب خيارات الحكومات المتعاقبة¹.

اجمالا، اصبح دخل النشاط الزراعي في المناطق الغربية و الجنوبية للبلاد ضعيفا و لا يساير نفقات الحياة، لاسيما بعد استفحال معضلات التضخم و الارتفاع المتزايد للأسعار و متطلبات أعباء التعليم و الصحة و النقل و السكن².

من مفرزات التفاوتات الاقليمية هو تضخم نسبة الفقر في الأحياء الشعبية التي بنيت بطريقة فوضوية و تضخمت بسرعة حول المدن الكبرى، و كانت سبب ثورة 14 جانفي³. فاندلاع الثورة في ولاية سيدي بوزيد و انتقالها فيما بعد إلى تالة ثم القصرين، قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس و صفاقس، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ و الفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف. فقد تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية و الخاصة في المناطق الساحلية الشمالية و الشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب و الجنوب نقص الاستثمارات و الخدمات و الوظائف ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلى 30% مقارنة بمتوسط الوطني الذي يتراوح -وفقا للأرقام الرسمية، بين 13% و 16%. كما شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار التنمية الاقتصادية⁴.

يقصد بالتفاوتات الاقليمية هو التباينات أو الاختلالات المتعددة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية و الريفية في كل من تونس و مصر.

في تونس ، تنقسم اداريا الى 24 محافظة غير متكافئة من حيث العدد السكاني و التنوع الجغرافي و المناخي، و بحسب التقسيم الجهوي، فتتكون تونس من ستة جهات: الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقي،الوسط الغربي، الجنوب الشرقي و الجنوب الغربي. غير أن واقع التنمية الجهوية في

¹ - نفس المرجع، ص 59.

² - نفس المرجع، ص 59.

³ - نفس المرجع، ص 60.

⁴ - دينا شحاتة، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مطابع الأهرام التجارية (المجلد 46، العدد 184، أفريل

2011). ص 14.

تونس و بخلاف ما يدعيه الخطاب الرسمي السابق يؤشّر إلى اختلال كبير بين الداخل و الجنوب من جهة، و العاصمة و المدن الساحلية من جهة أخرى¹.

يمكن حصر التباين في النقاط التالية²:

- تهميش سياسة الانفتاح الاقتصادي المنتهجة منذ السبعينات للمناطق الداخلية، "فخلال الفترة 1973-1981 لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي نسبة 5.8% من مجمل الاستثمارات الصناعية في البلاد".
- تمثل المدن الساحلية 60% من مجموع السكان في تونس، فإنها تستقطب 88.2% من مجموع الشركات و 95% من الاستثمار الاجنبي.
- يبلغ معدل استهلاك الفرد سنة 2005 في محافظة تونس الكبرى 2390 ديناراً بينما لا يتجاوز في الجهة الوسط الغربي 1138 ديناراً.
- في حين انخفضت معدلات الفقر في العاصمة و الشريط الساحلي بين سنتي 1980 و 2000، تركّز الفقر في الجهات الداخلية و لاسيما في الوسط الغربي و الجنوب الغربي.
- يمثل معدل ربط المدن بالشبكات الصحية مؤشراً إلى اختلال التوازن التتموي بين الساحل و الداخل، ففي حين يبلغ هذا المعدل 93.8% في تونس الكبرى، فإنه لا يتجاوز 49.4% في الجنوب الشرقي.

بحسب التحقيق الخمسي حول الاستهلاك و المستوى المعيشي للأسر للمعهد الوطني للاحصاء سنة 2005، فمعدل الفقر يصل في الوسط الغربي إلى 13% مقابل 7.1% سنة 2000، و 5.5% في الجنوب الغربي على اعتبار أن معدل الفقر قد أعيد تقييمه على المستوى الوطني إلى 10% و ليس 3.8%.

تتعلق التفاوتات الاقليمية أيضا بالقطاعات العمومية، فمنذ أكثر من عقدين من الخطابات حول "مناطق الظل" تم تقدير احتياجات هذه المناطق و عجزها و كذا نموها استناداً على معيار تبسيطي، ألا و هو التوفر على الماء و الكهرباء و الانفتاح عبر توسيع شبكة الطرقية. فيما اهتمت مشاكل الشغل، و الاستفادة من الخدمات الصحية و التعليم³.

يشكل التوزيع المقاتلتي بين المناطق أحد التباينات بين الأقاليم التونسية، فوجود شركة ل 20 نشط شرق البلاد لا نجد سوى شركة واحدة ل 170 نشط في غربها، و بالتالي تركّز الشركات في منطقة تونس الكبرى و الساحل. و هو ما يفسر الهجرة القروية (النزوح الريفي) للقوى العاملة من داخل البلاد نحو المنطقة الحيوية الوحيدة للبلاد⁴.

¹ - وليد حدّوق، "الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية-الاجتماعية"، من كتاب الثورة التونسية، ص 95.

² - وليد حدّوق، مرجع سابق، ص 95.

³ - الشبكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص 30.

⁴ - نفس المرجع، ص 31.

تحملت المناطق الريفية العبء الأكبر في تحول الاقتصاد التونسي، أولاً من حيث عصرنة الاقتصاد ثم من حيث المحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تسعير المنتجات الفلاحية دون استفادة القطاع من الإعانات والمنح التي كان من شأنها تحقيق تحدياته. وبحسب البيانات الرسمية فإن القطاع الذي يمثل 13% من الناتج المحلي ويشغل 16% من القوى العاملة سنة 2007 وهو آخذ في التردّي منذ عقدين على الأقل¹.

في مصر، ارتبط تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق العشوائية²، حيث نجد أن عدد سكان العشوائيات في مصر بلغ نحو 12.2% أي نحو 16.8% من إجمالي عدد السكان.

في هذا الإطار كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن عدد السكان المحرومين من خدمة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بلغ نحو 24.5 مليون نسمة، أي بنسبة 17.7% من إجمالي عدد السكان، معظمهم من سكان العشوائيات، يضاف إلى ذلك أن عدد القرى المحرومة من الخدمات الصرف الصحي إلى نحو 3728 قرية، أي ما يعادل 79.8% من إجمالي القرى³.

وباستخدام مؤشر نسبة الأسر التي تصلها المياه النقية، فإن نسبة التفاوت بين ريف و حضر مصر تبلغ نحو 84%. أما مؤشر نسبة الأسرة التي يصلها صرف صحي فيشير إلى نسبة التفاوت بلغت حوالي 79%. بينما يشير اعتماد نسبة الملمين بالكتابة والقراءة من عمر 15 سنة فأكثر إلى نسبة التفاوت انخفضت إلى نحو 68%. ويمكن تركيب رقم قياسي كمتوسط هندسي للقيم الثلاث يبلغ 77% (أنظر الجدول رقم 05)⁴

¹ - نفس المرجع، ص 31.

² - تعريف المناطق العشوائية: يطلق اسم المناطق اللا رسمية أو العشوائية على كل من المناطق التالية:

أ - مساكن الإيواء المؤقت: وهي مساكن شيدت بصورة مؤقتة من قبل الدولة أو السكان أنفسهم، وذلك لإيواء المهجرين من مدن القناة أثناء حرب 1967 م، بالإضافة إلى زيادة الهجرة من الريف للمدن.

ب - مساكن وضع اليد: مساكن مشيدة على أراضي مغتصبة سواء كانت عامة أو خاصة.

ج - مساكن شبه عشوائية: وهي تلك المساكن المشيدة على أراضي مملوكة بطريقة قانونية ولكن في تقاسيم غير معتمدة وبدون ترخيص قانوني. للمزيد أنظر: أيمن محمد نور عفيفي، خالد صلاح الدين علي، "الوسائل التكنولوجية في البناء كمحدد أساسي للارتقاء بالمناطق العشوائية بمصر". تم الاطلاع على الورقة البحثية في يوم 11.08.2013 على الرابط التالي

³ - علي ليلة، مرجع سابق، ص 37-38.

⁴ - أحمد قدرى مختار، محمد عبد الرحيم، "التنمية البشرية في القطاع الرفي في مصر"، تم تقديم الورقة البحثية في إطار المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، 24-25 سبتمبر 2003، ص 7.

المؤشر	وجه بحري			وجه قبلي			محافظات الحدود			مصر		
	ريف	حضر	نسبة التفاوت* (%)	ريف	حضر	نسبة التفاوت* (%)	ريف	حضر	نسبة التفاوت* (%)	ريف	حضر	نسبة التفاوت* (%)
نسبة الأسر التي يصلها مياه نقية (%)	٨٤,٧	٩٧,١	٨٧,٢	٧٥,٨	٩٦,٤	٧٨,٧	٨٥,٧	٩٦,٨	٨٨,٥	٨٢,١	٩٧,٥	٨٤,٢
نسبة الأسر التي يصلها صرف صحي (%)	٩٧,٨	٩٩,٥	٩٨,٣	٨١,١	٩٧,٩	٨٢,٨	٧٩,٧	٩٧,٣	٨١,٩	٧٨,٢	٩٩,٨	٧٨,٥
نسبة غير الأمنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر (%)	٥٨,٩	٧٧,٤	٧٦,١	٤٤,٨	٧٥,٧	٥٩,٢	٥٤,٨	٨٠,٠	٦٨,٦	٥٣,١	٧٨,٥	٦٧,٦

الجدول رقم 05: التفاوت بين القطاعين الريفي و الحضري في مصر.

المصدر: أحمد قدرى مختار، محمد عبد الرحيم، "التنمية البشرية في القطاع الريفي في مصر"، تم تقديم الورقة البحثية في اطار المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، 24-25 سبتمبر 2003، ص8

تعتبر مشكلة الفقر أو جغرافية الجوع على حد تعبير فرانز فانون أحد اهم التحديات التي واجهات النظام المصري منذ عقود، إذ تحيط بكافة المدن المصرية أطواق من المناطق العشوائية بسبب نمط التحضر العشوائي الذي سمح به النظام، يضاف الى ذلك تأثير العوامل الاقتصادية على الوضعية الاجتماعية كالخصخصة التي أدت إلى انسحاب الدولة من وظيفتها الاجتماعية. كما أن الثورة كانت نتاجا للصراع الطبقي و الهوة المتسعة بين الطبقات في مصر¹.

المطلب الثالث: الفواعل المحركة للثورة في تونس و مصر

الفرع الأول: دور الفواعل الداخلية: بين التجانس و الفعالية في تونس و التنوع و التصادم في مصر

أجمع معظم الباحثين في قضايا الثورات العربية أن هاته الأخيرة كان لها الفضل في احياء الرأي العام و عودة الفعالية للشارع و الساحات كفضاءات جوهرية لممارسة الحريات، " معيدة بذلك انتاج المجال العام العربي"²، كما انها أثبتت القدرات الثورية للشعوب، بمختلف التشكيلات والفئات المكونة للمجتمع العربي، و في مقدمتها فئة الشباب، بحيث أطلق على ثورتي تونس ومصر بالثورات الشبابية، سواء في بعدها الميداني أو السوسيولوجي، ذلك أن هؤلاء الفواعل الجدد طوروا طرق احتجاجهم و انتفاضتهم باستخدامهم لمختلف الوسائل و التقنيات التكنولوجية من أجل ادارة الثورات، و فرضها على المعارضات الأيديولوجية و التاريخية التي أثبتت هشاشتها واستسلامها للوضع القائم³.

¹ - محمد صفار، "ادارة مرحلة ما بعد الثورة..حالة مصر"، مرجع سابق، ص 26.

² - عبد الغني عماد، الثقافة وتكنولوجيا الاتصال: التغيرات و التحولات في عصر العولمة و الربيع العربي، بيروت: دار مجد، 2012، ص105.

³ - نفس المرجع، ص 105.

1. دور الشباب: الشباب كفاعل سياسي جديد و مشكلة القيادة الثورية

إن أخذ الشباب لزمam المبادرة الثورية كان على خلفية أسباب كثيرة منها¹:

- عدم ثقتهم بالاحزاب السياسية التي استخدمت في معظمها نفس الخطابات و الأساليب القمعية (قمع الحريات) اتجاه هذه الفئة المجتمعية.
 - هيمنة النظام الحاكم على المجال العام و مصادرتة لمختلف أشكال المشاركة السياسية من تظاهرات و احتجاجات، من خلال "حالة الطوارئ" و باسم الحفاظ على الأمن القومي. ما جعل كل حركة احتجاجية أو مظاهرات تنتهي بمصادرة مطالبها و زج المتظاهرين في السجون و محاكمتهم.
 - ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب، خاصة خريجي الجامعات و حاملي الشهادات العليا، و هو الأمر الذي أوجع الشعور الثوري لدى هؤلاء الشباب للتفكير في حتمية تغيير الأوضاع تغييرا جذريا يضمن لهم تحقيق مطالبهم الإقتصادية و السياسية و كذا الإجتماعية.
- من ناحية أخرى، تعد الطفرة الشبابية -في حد ذاتها- أحد العوامل التي أوجدت الثورة في كل من تونس و مصر -كما ذكرنا سابقا- بحيث قاد الشباب المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد و الاستبداد، أين لعب دورا مهما في ادارة وقيادة هاته الانتفاضات².
- ففي تونس، تسببت حالة الحصار التي عاشها الشباب في عهد بن علي في مختلف الميادين و المجالات في جعل هذه الفئة المحرك الجوهرى للثورة، خاصة و أن هذا الشباب استغل الجامعة التي كانت مجالا للنضال عبر حركتها الطلابية كالاتحاد العام للطلبة التونسيين و الذي صمد أمام قمع النظام له عبر العديد من الممارسات كحاكمة 1997 التي حاكت 18 فرد من القيادة الطلابية و الزج بهم في السجون.
- وليس من قبيل الصدفة أن تكون واقعة اشعال الشاب "محمد البوعزيزي" النار في جسده هي التي أطلقت شرارة الثورة في تونس و المنطقة العربية، حيث جسدت قصته مأساة فئة واسعة من الشباب المتعلم و المتعطل عن العمل في العالم العربي³.
- في مصر، ساهم الشباب بدور محوري في الدعوة الى ثورة 25 جانفي و التمهيد لها بجهود كبيرة في التظاهر و الاحتجاج خلال السنوات الست السابقة للثورة (2005-2011)، ظهر ذلك في مايلى⁴:

¹- المرجع نفسه، ص 106.

²- دينا شحاتة، مرجع سابق، ص 13.

³- نفس المرجع، ص 13.

⁴- محمد مختار قنديل، " دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"، الحوار المتمدين، تم الإطلاع على المقال في يوم 23.06.2013، على

الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267017>

➤ تحديد الشباب موعد 25 جانفي كي يواكب عيد الشرطة و يلفت الانظار إلى الدور السلبي الذي تمارسه قوات الشرطة ضد المتظاهرين.

➤ دعوة الشباب بل الشعب المصري كله ، إلى التظاهر في ظل نجاح التجربة التونسية ، التي دفعت الرئيس التونسي إلى الرحيل الذي تلاه سقوط النظام بالكامل، الأمر الذي كان له تداعيات نفسية ألغت مشاعر الخوف و الخروج إلى الشوارع للتظاهر المستمر حتى يتحقق التغيير.

➤ استخدام الشباب وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى التظاهر و الاحتجاج ضد الظلم و التزوير، وقد استثمر الشباب "الفيسبوك" و "التويتر" و "البريد الإلكتروني و المواقع الإلكترونية"، ما جعل الثورة المصرية تتعت بثورة الشباب و ثورة الفيسبوك. وقد ساعد استخدام أحدث وسائل الاتصال الجاذبة الشباب في الانتشار الأفقي للدعوة الى التظاهر و الاحتجاج في أنحاء مصر.

من خلال ما سبق، يمكن الاستدلال ببعض الجماعات الشبابية التي فجرت الثورة المصرية¹:

✓ حركة 6 أبريل

✓ حركة كلنا خالد سعيد

✓ حركة كفاية

ما ميز شباب الثورة المصرية عن غيرهم هو التحالفات التي جمعت بين مختلف الأضداد سواء في الأيديولوجيا أو الإنتماء السياسي و كذا الديني أو الطائفي، كل الشباب اتحدوا تحت إئتلاف شباب الثورة، و الذي نشأ كأول كيان شبابي تنسيقي يبرز في خضم الثورة المصرية كمحاولة لخلق توافق سياسي يعبر عن مطالب ثورة 25 جانفي، فقد جاءت الدعوة لهذه الأخيرة من قبل هؤلاء الشباب المطالبين بالتغيير و الحرية و العدالة الاجتماعية رغم اختلافاتهم من حيث التوجهات الأيديولوجية و الفكرية، فكان من الضروري تحقيق الوحدة بينهم كحتمية فرضتها الظروف. و كنتيجة لهاته الحتمية تم تكوين خلال الأيام الأولى من الثورة ائتلاف شباب الثورة ، حيث جمع في بدايته خمسة مجموعات شبابية رئيسية كانت ناشطة في الميدان في مصر، يتعلق الأمر بـ:

✓ حركة شباب 6 ابريل

✓ شباب الحركة المستقلة لدعم البرادعي و مطالب التغيير.

✓ شباب جماعة الإخوان المسلمين .

✓ منظمة الشباب الحر.

يضاف إلى هؤلاء الشباب المدونين على مختلف المواقع الإلكترونية و النشاط في مواقع شبكات التواصل الاجتماعي. كما عرف الإئتلاف انضمام مجموعات أخرى بعد تطور أحداث الثورة ومنها:

✓ شباب حزب الكرامة.

¹-نشرة الإدارة بالمعلومات، "25 يناير ثورة مصرية"، مرجع سابق.

✓ اتحاد الشباب التقدمي.

الملاحظ أنه وبالرغم من الاختلاف الفكري و الأيديولوجي بين هؤلاء الشباب ما بين اسلاميين وليبراليين و قوميين و ماركسيين و يساريين و ناصريين و شباب المستقبل، كل هاته الاختلافات توحدت ضمن توليفة مصلحية هدفها تحديد ملامح عقد اجتماعي جديد يتناسب والمرحلة الانتقالية و متطلباتها بما يضمن تحقيق كافة مطالب الثورة و يحقق الإرادة المجتمعية¹.

من بين المطالب التي دعا الشباب إلى تحقيقها مايلي²:

- ✓ الغاء الدستور القديم ووضع دستور جديد للبلاد عقب تشكيل مجلس الشعب الجديد على أن يكون طابع هذا الدستور ديموقراطيا شعبيا و يمهّد لجمهورية برلمانية بما يتضمنه ذلك من تقليص لصلاحيات رئيس الجمهورية و الفصل بين السلطات و قواعد محددة للعملية الإنتخابية.
- ✓ الغاء حالة الطوارئ و المحاكم الاستثنائية و الأحكام العرفية.
- ✓ اعادة تشكيل الحكومة و بحيث تكون حكومة تكنوقراط انتقالية ترأسها شخصية وطنية مدنية متوافق عليها، و تخفيض سن الترشح للبرلمان 25 سنة و للرئاسة إلى 35 سنة.
- ✓ اطلاق حق تكوين الجمعيات و النقابات و اصدار الصحف و انشاء وسائل الاعلام الخرى بلا قيود عدا اخطار الجهة القضائية المختصة.

لقد تمكن ائتلاف شباب الثورة خلال الفترة الأولى من الثورة من التوقيع كفاعل رئيسي ومحرك قوي لأحداث الثورة، من خلال مواقفه العديدة كرفضه للتفاوض مع ممثلي النظام قبل تنحي الرئيس مبارك، تحت شعار "لا تفاوض قبل الرحيل"، و كذا دعواته للمظاهرات المليونية التي استجاب إليها الشعب لاسقاط حكومة أحمد شفيق، ثم دعواته لاسقاط جهاز الأمن³.

2. دور المرأة: فاعلية الأداء الثوري أمام تحديات الدور السياسي النسوي

كان للعنصر النسوي حضورا قويا في ثورتي تونس و مصر، ففي تونس أكدت العديد من الناشطات في المجال النقابي و الحقوقي على أن المرأة شاركت بفاعلية في ثورة 17 ديسمبر من خلال تنظيمها للاضرابات و الاعتصامات و المسيرات و الاحتجاجات و كان لها دور فعال في انجاح هاته المظاهرات.

¹ - أحمد كامل البحيري، "ائتلاف شباب الثورة.. الأزمة البنوية و حتمية الحل"، تم الإطلاع على المقال في يوم 19.10.2013، على الرابط التالي: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=97>

² - نفس المرجع.

³ - المرجع نفسه.

بالنسبة للحالة التونسية، فقد لعبت المرأة التونسية دورا أساسيا في انجاح الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام بن علي و كانت عنصرا فاعلا و سندا قويا لكل مسيرات غضب الشارع التونسي و هو ما جعلها محل اهتمام من قبل الاعلام الأجنبي حيث تصدرت صورها كبرى الصحف العالمية¹

لم تمثل المرأة التونسية على الرغم من الحماية القانونية و الاجتماعية التي حظيت بها منذ فترة طويلة، سوى 25 في المائة من اليد العاملة في 2010، علاوة على أنهن كن و لازلن يمثلن نسبة متفاوتة من سكان الأكثر فقرا، و مع ذلك فإن النساء في تونس يتمتعن بسنوات من الخبرة في مجال حقوق المرأة²، وهو الأمر الذي دفع إلى اتجاهاهن نحو المطالبة بحقوقهن الاقتصادية و السياسية من خلال الإنخراط في الثورة.

بخلاف تونس، فإن وضعية المرأة المصرية تفتقد للكثير من الحقوق و الحصانة القانونية كما هو الأمر بالنسبة لحال المرأة في تونس، فبالرغم من اللوائح و القوانين و الآليات التي استهدفت تمكين المرأة المصرية منذ 1952 سياسيا، غير أن واقع تطبيق هاته القوانين وجد العديد من التحديات و العراقيل، تأتي في مقدمتها الثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع المصري³. الأمر الذي دفع إلى مشاركة المرأة المصرية و بقوة في الثورة و اكتساحها ميدان التحرير، حيث اعتبرت النساء اللاتي شاركن في الثورة أن مشاركتهن كانت ردا على المعاناة و التناقض بين الخطاب الاعلامي الحكومي الذي تحدث عن المكتسبات التي شكلتها انجازات النظام لصالح المرأة من جهة و حقيقة الوضعية التي تعيشها المرأة المصرية من جهة أخرى. "حيث تعامل النظام السابق مع حقوق المرأة كقضية تفاوضية بين الداخل و الخارج، يغذى المجتمع عبر الاعلام بقيم شديدة الرجعية حول أدوار النساء و ما يجب عليهن عمله في محاولة الى ايجاد حلول سطحية لمشكلات معقدة"⁴.

إن مشاركة المرأة المصرية في الثورة جعلتها محطة متابعة للاعلام العربي و كذا الأجنبي، حيث شكلت موضوع الساعة للعديد من الصحف و المجالات ذات الاهتمامات المختلفة، و التي تناولت الدور الذي لعبته المرأة المصرية في ميدان التحرير أثناء الثورة⁵

لعل الاختلاف بين دور المرأة في ثورتى تونس و مصر يرجع بالأساس إلى الأهداف التي دفعت نساء كلا البلدين للمشاركة في الثورة، ففي الوقت الذي خرجت فيه نساء مصر للمطالبة بتمكينهن من

¹ - منية غانمي، " المرأة و المشاركة السياسية"، تم الاطلاع على المقال في يوم على الرابط التالي:

http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/10/20/feature-02?change_locale=true

² - مركز التضامن العمالي، "محفزات التغيير تونس: النساء التونسيات مواصلة النضال من أجل المساواة في الحقوق"، تم الإطلاع على التقرير في يوم 18.01.2014، على الرابط التالي: www.solidaritycenter.org

³ - للمزيد عن وضعية المرأة قبل ثورة 25 جانفي يمكن الاطلاع على التقرير الذي أعده مركز ماعت للسلام و التنمية و حقوق الانسان بعنوان: "التمكين السياسي للمرأة المصرية: هل الكوتا هي الحل؟"، مصر، الجيزة، ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية، 2009.

⁴ - المركز المصري لحقوق المرأة، "مساهمة المرأة في الثورات العربية"، تم الاطلاع على المقال في يوم على الرابط التالي:

⁵ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، " المرأة و ثورة 25 يناير"، تم الاطلاع على المقال في يوم على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9_%D9%88%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

حقوقهن السياسية و الاقتصادية¹ و كذا الاجتماعية، خرجت نساء تونس للحفاظ على مكتسباتهن القديمة منذ العهد البورقيبي.

ما يدعم هذا الاتجاه هو ما نقلته الناشطة الحقوقية التونسية بشرى بلحاج حميدة (رئيسة سابقة لجمعية النساء الديموقراطيات) و التي نوهت بالتحديات التي تواجهها المرأة التونسية و العربية بصفة عامة بالنظر الى الوضع الثقافي و السياسي الذي تعيشه المنطقة العربية و الذي يعتبر المرأة مواطنة من الدرجة الثانية، مطالبة في ذات الوقت بضرورة تجنيد النساء من أجل الدفاع عن مكتسباتهن، بل و تطويرها و توسيعها².

في جانب آخر، تعددت اشكال المشاركة النسوية في ثورتى تونس و مصر، بحيث " لم تضطلع النساء بدور داعم لتلك التعبئة و حسب، بل خاضت فيها عملا تنظيميا.. إذ عمل بعضهن في التنظيم على مستويات القطاعات الانتاجية و النقابات، فيما شاركت أخريات عائلاتهن في النزول الى الشارع مع اطفالهن، فيما كان بعضهن اساسيا في المجموعات الشبابية بدفع العمل التعبوي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي³. و في مختلف مجموعات المجتمع المدني، قدمت المجموعات النسوية الدعم للاحتجاجات الشعبية بمختلف الاشكال⁴. وهو ما جعل الكثيرات منهن يعتقلن و يعذبن أثناء الثورة و منهن أيضا من استشهدن⁵.

3. دور الأحزاب السياسية و النقابات العمالية: تأسيس أرضية نضالية و تبعية المشاركة الثورية

بالنسبة للأحزاب و القوى السياسية، فقد أعلنت تضامنها و التحاقها بالثورة في بدايتها، لكن الملاحظ أنها لعبت دورا تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية في البداية، فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة لهذه الانتفاضة الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الاعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، كما حدث في الحالة المصرية و الحالة التونسية. لكن مع تصاعد الاحتجاجات و انضمام كتل اجتماعية مهمة إليها ، تراجعت الأحزاب السياسية عن حذرها، و أعلنت صراحة التحاقها بالحراك الشعبي، و قد رأى البعض في موقف الأحزاب و القوى السياسية محاولة استغلال الاحتجاجات الشعبية و توجيهها لمصالحها الخاصة⁶.

¹ - للمزيد حول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للنساء في مصر، أنظر: منى عزت، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للنساء في مصر"، لبنان، بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مؤسسة دياكونيا و الوكالة السويدية للتنمية في اطار برنامج "الدور الدفاعي لمنظمات المجتمع المدني في مجال صناعة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة العربية الطبعة الأولى، سبتمبر 2012، ص ص 44-67.

أنظر ايضا: منجية الهادفي، "الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للنساء في تونس"، لبنان، بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مؤسسة دياكونيا و الوكالة السويدية للتنمية في اطار برنامج "الدور الدفاعي لمنظمات المجتمع المدني في مجال صناعة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة العربية الطبعة الأولى، سبتمبر 2012، ص ص 69-96.

² - منية غانمي، مرجع سابق.

³ - للمزيد حول دور النساء في تعبئة الجماهير للثورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، انظر: شبكة أمين الاعلامية، دور المدونات النسوية في الثورة"، تم الاطلاع على المقال في يوم عالى الرابط التالي:

⁴ - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، "نصوص حول حقوق المرأة و العدالة الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة العربية: افكار في ظل ثورات الشعوب"، لبنان، بيروت، مؤسسة دياكونيا و الوكالة السويدية للتنمية في اطار برنامج "الدور الدفاعي لمنظمات المجتمع المدني في مجال صناعة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة العربية الطبعة الأولى، سبتمبر 2012، ص 37.

⁵ - نفس المرجع، ص 39.

⁶ - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 13.

لعبت القوى العمالية و المهنية دورا مهما في تأييد الثورات الشعبية في كل من تونس و مصر وتأجيجها، ففي الحالة التونسية، كان للاتحاد العام للشغل -و هو التنظيم العمالي الوحيد في تونس - دور رئيسي في انجاح الثورة، خاصة الكوادر الوسطى في الإتحاد والتي لعبت دورا محوريا في الثورة التي اندلعت منذ أواسط شهر ديسمبر 2010، و دفعت بعض قيادات النقابات القطاعية والجهوية و المركزية النقابية لاتخاذ مواقف مساندة لشباب الجهات المنفضة، و تميزت تلك المواقف باستقلالية أكثر مما كان عليه الأمر قبل الثورة. و تمكنت بعض النقابات القطاعية مثل نقابتي التعليم الأساسي و الثانوي التي تعتبر من أكثر النقابات استقلالية و أكثرها جرأة داخل الإتحاد، من المساعدة على تنظيم العمال العاطلين من العمل و من بينهم الكثير من حاملي الشهادات العليا، و بعد اندلاع الثورة بادرت نقابات التعليم للتجمع أمام المقر الرئيسي للاتحاد، كما نظم النقابيون أمام مقرات فروع الإتحاد في أهم المدن الداخلية تجمعات تضامنية مع سكان أولاد سيدي بوزيد و دعت مجموعة من النقابات العامة و الجامعات النقابية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل الى تجمع تضامني مع أهالي سيدي بوزيد¹.

تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد لم يكن من السهل عليه اتخاذ قرار بالإضراب العام احتجاجا على ما يحدث في البلاد من قتل و تدمير، فقد كانت قيادته المركزية تعمل على مهادنة السلطة، و قد كان هذا التصرف إما خوفا من النظام أو استجابة لاغراءاته، فمنذ 1989 تمكنت السلطة من اختراق القيادات المركزية للاتحاد، غير أنه و أمام الظرفية الصعبة و الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد و تحت الضغط المتواصل للأحداث و الكوادر الوسطى لم يكن أمام تلك القيادة إلا الإذعان للأمر الواقع، حيث أقر الإتحاد الاضراب العام في 12 جانفي 2011 تحت شعار الدفاع عن حق الأهالي في الشغل و الكرامة و العيش الكريم، و ضمت المسيرة أكثر من 130 ألف فرد. إن انضمام الإتحاد العام التونسي للشغل أسهم بشكل كبير في تغيير موازين القوى، و في تشجيع قوى سياسية و نقابية أخرى مثل الأحزاب و النقابات المهنية و منظمات حقوق الانسان على اعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الانشقاق عن الرئيس بن علي و اجباره على مغادرة البلاد².

في الحالة المصرية، كان الحراك العمالي و الفتوي الذي شهدته البلاد في 5 سنوات الأخيرة قبل الثورة من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لانضمام قوى عمالية و مهنية دورا مهما أيضا في دفع المؤسسة العسكرية للانشقاق على السلطة القائمة و ارغام الرئيس السابق على التخلي عن السلطة³.

استهدفت منظمات المجتمع المدني المصري قبل الثورة:

- العمل على ترشيد و اصلاح الحكم.
- القضاء على مشروع التوريث.
- التأكيد على حقوق الانسان و الحريات و ضرورة احترامها.

¹ - نفس المرجع، ص ص 234-235.

² - نفس المرجع، ص 14.

³ - نفس المرجع، ص 13.

أثناء الثورة أخذ المجتمع المدني دورا أكبر و انصب جل اسهامه في توجيه الدولة نحو التحول الديمقراطي.

إن دور المجتمع المدني في مصر قد سبق الثورة بسنوات من النضال ضد العديد من الممارسات التعسفية للنظام، و في مختلف المجالات و القطاعات، كما كان له العديد من الوظائف خلال الثورة كتوثيق يوميات الثورة و رصد حالات انتهاك حقوق الانسان و تشكيل لجان لتقصي الحقائق، اضافة إلى نضالهم من أجل الافراج عن معتقلي الثورة.

بالنسبة لتونس، فظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام الحاكم في الأسابيع الأخيرة ، فبالرغم من أن الثورة كانت في بدايتها انتفاضة على أرضية مطلبية من قبل الشباب البطل، فإن التناف الأحزاب السياسية و المنظمات الحقوقية معهم و انضمامهم الى انتفاضتهم ، كل ذلك أدى الى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق¹.

ما يلفت الانتباه في التجربة الثورية التونسية، هو أنها كانت تفتقر لقيادة سياسية تحرك الناس و توجههم نحو أهداف وطنية محددة، غير أن ذلك لا يمنع من القول أن الكثير من القواعد و الكوادر المنتمية لتلك الحزاب أو بعضها، ساهمت بتفاوت في الثورة و مختلف مساراتها. و هي الكوادر الناشطة في الاتحاد العام التونسي للشغل و في غيره من منظمات المجتمع المدني و خاصة في الأقاليم الداخلية.

كما يجب التأكيد على أن الثورة جاءت نتيجة تراكم نضالات سياسية و نقابية و حقوقية انطلقت بعد عدة اخفاقات رافقت بناء الدولة الوطنية، و ركزت على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و غيبت حقوق الشعب التونسي الأساسية و المدنية في الوقت الي تعمقت أزمتها².

عرفت ثورة تونس ثورة شعبية بدأت عفوية في سيدي بوزيد، غير أن القاعدة المجالية و الاجتماعية للثورة اتسعت، فانضم اليها النقابيون و الحقوقيون و الكوادر الوسطى و قواعد الأحزاب السياسية، و اتحادات الطلبة في القرى و المدن وصولا إلى الأحياء الشعبية في العاصمة. و ساهمت كل الفئات في انضاج اللحظة الثورية و تطور أشكالها الى أن حققت أهدافها³.

4. دور الاعلام : فعالية وسائل الاعلام الجديدة

كشفت الثورات العربية عن نوع جديد من الأدوات الاعلامية التي استغلت كأداة ثورية للاطاحة بالأنظمة السلطوية في المنطقة العربية، تمثلت أساسا في مواقع و شبكات التواصل الاجتماعي مثل البريد الإلكتروني و المدونات و الفيسبوك و التويتر، التي أثبتت فعاليتها في تحقيق التواصل بين مختلف الأشخاص، ليس فقط في بيئة اجتماعية واحدة بل تخطت حدود الدولة لتجمع بين العديد من الثقافات عبر العالم. كما أصبحت هذه الأدوات الجديدة وسائل فعالة لتبادل المعلومات و تبادل الآراء و

¹ - نفس المرجع، ص 14.

² - عبد اللطيف الحناشي، " الحزاب السياسية الوطنية التونسية و دورها في الثورة و مجراها، من كتاب الثورة التونسية، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، ص 184.

³ - نفس المرجع، ص 15.

الأفكار و نشر الدعوات الأيديولوجية، بل و النجاح في حشد الجماهير و الملايين من الناس لاجل قضية واحدة¹.

في هذا الصدد، أثارت أحداث ثورتي تونس ومصر سجالا في الأوساط السياسية و الاعلامية حول فرص التحول الديمقراطي في المنطقة العربية و طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الاعلام الجديدة، خاصة تلك التي يجري الحديث عن ارتباطها بتحريك الأحداث الخيرة في المشهد السياسي العربي².

تكمن أهمية تناول البعد الاعلامي للثورة في لقاء الضوء على الحركة الاجتماعية الجديدة التي أبدعت في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الجديد. و مهما بدا من عناصر التشابه بين ثورة الشعب التونسية و أي ثورة أخرى، فإن الثورة التونسية تظل ذات خصوصية تونسية. من أبرز وجوه هاته الخصوصية، طريقتها المتميزة في التعاطي مع ما أتاحتها لها ثورة الاتصالات من تكنولوجيا و وسائل اعلامية حديثة³.

بينت التغطية الاعلامية للثورة التونسية اختلافا جوهريا بين منظومتي الاعلام التقليدي و الاعلام الجديد. فالاعلام في تونس قبل الثورة، سواء المرئي منه أو الاذاعي أو المطبوع أو الالكتروني، كان خاضعا كليا لسياسة الحكومة و توجيهاتها المستمرة، و كانت ملكية وسائل الاعلام على اختلاف أنواعها تتوزع بين الدولة و الحزب الحاكم و عائلة الرئيس و القربين منهن و على الرغم من الامكانيات الهائلة المرصودة لوسائل الاعلام الرسمية لم تكن تحظى بتأثير واسع في أوساط الرأي العام، فقد أفقدتها سياسات الحكومة على أرض الواقع ثقة الناس بها و دفعها ارتباطها العضوي بالنظام الحاكم، و التزامها بالمشروط بأجندته السياسية إلى تجاهل الثورة تجاهلا كاملا، و كأنها كانت تحدث في بلد غير تونس، يضاف إلى ذلك ضعف أدائها و غياب حرفيتها و محدودية خبرتها الفنية في التغطيات الميدانية. ففي حين غابت عن التلفزيون التونسي الوطني مشاهد الاحتجاجات الشعبية التي كانت قاعدتها الشعبية تتسع يوميا، لتشمل مختلف المحافظات و الأقاليم و تدمج مسيراتها فئات اجتماعية متنوعة، حضرت مشاهد الحرق التي تعرضت لها بعض المؤسسات العامة و تحديدا مراكز الشرطة و مقرات الحزب الحاكم، كما ركزت كمرات التلفزيون على أعمال العنف و النهب المنظم في بعض الجهات التي كانت تقف وراءها عصابات مسلحة تبين لاحقا أنها مرتبطة بالحزب الحاكم و تعمل بتوجيه من بعض الأجهزة الأمنية⁴.

أما بالنسبة لما كان يوصف بالاعلام المستقل فيمثل عدد محدود من صحف المعارضة التي كان بقاؤها مرهونا بمجهودات مناضلي تلك الأحزاب، غير أنها كانت كثيرا ما كانت عرضة للايقاف المتكرر أو السحب كلما أقدمت على نشر ما يعتبر خطأ أحمر بالنسبة للنظام، و لم تكن مواقع تلك الصحف بمنأى

¹ - جمال علي زهران، "الاتجاهات المنطقية و علاقتها بالمركز ابان ثورة 25 يناير في مصر"، الثورة المصرية، مرجع سابق، ص 151.

² - نفس المرجع، ص 260.

³ - عز الدين عبد المولى، "الاعلام في ثورة الشعب في تونس"، من كتاب الثورة التونسية، مرجع سابق، ص ص 299-300.

⁴ - نفس المرجع، ص ص 308-309.

عن ملاحقة أجهزة المراقبة ومنع الدخول إليها¹. كل هاته الظروف غيّبت الاعلام الوطني في مرحلة ما قبل الثورة.

في تقرير الاتحاد الدولي للصحافة سنة ما بين سنتي 2010/2009، بين أن الصحافة التونسية واجهت أسوأ سنة على الصحافة منذ الاستقلال، من خلال الرقابة الصارمة و المضايقة التي لم يسبق لها مثيل، فصور الرئيس لم تفارق صفحاتها الاولى يوما واحدا، اضافة الى شراء الرئيس لدار النشر التي تنشر أربع صحف واحدة منها موقعها الالكتروني الذي ينشر باللغة الفرنسية².

في السياق المصري، عرفت الفترة ما بين 2010/2005 انتكاسة للفعل الاعلامي، حيث استخدم الاعلام الرسمي كأداة للترويج لاصلاحات الحكومة و الدفاع عنها، و حجب باقي الأصوات المعارضة لها، أما الاعلام الخاص، فقد تعرض للعديد من الهجمات، سواء مباشرة، بتحويل رؤساء التحرير بعض الصحف الى محاكمات، أو بالضغط على المالكين لتحديد خطوط حمراء للرأي تحدها الدولة. وأحيانا استخدام رأس المال لشراء الصحف و استبعاد من ترغب الحكومة في استبعاده عبر المالك الجديد، و هو ما حدث مع جريدة الدستور قبل الانتخابات النيابية الخيرة، كما تعرض الاعلام الخارجي و المتمثل في الفضائيات إلى حملات تشويه منظمة، خاصة قناتي الجزيرة و البي بي سي العربيتين. غير أن ما لم يتوقعه النظام هو ردة الفعل الشبابية لهاته الممارسات، حيث تحركت هاته الفئة كبديل للحركات التقليدية للمعارضة، و انطلقت الثورة المصرية نتيجة للحشد عبر مواقع التواصل الاجتماعي و الاعلام الجديد³.

غير أن هذا الوضع المتأزم للاعلام التقليدي في كل من تونس و مصر لم يمنع الشباب من البحث عن فضاءات أخرى يمكن أن تكون لها من الفعالية ما يحدث ثورة رقمية ترجمت نتائجها على أرض الواقع في كلا البلدين.

في دراسة لنرمين السيد بعنوان " الاعلام الجديد و فرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية "، أشارت نتائج الدراسة إلى أن تواصل الشباب في الساحات الافتراضية، كان مدفوعا- بالدرجة الأولى- بدوافع التوجيه السياسي و المراقبة العامة، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية قوية بين ممارسة النشاط السياسي بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي و ممارسته فعلا على أرض الواقع⁴.

ففي مصر، استخدمت تقنيات الاعلام الجديد في تعبئة الجماهير لتأييد الثورة، هاته الأخيرة التي كانت "حصيلة تفاعلات مركبة و تشبيكات معقدة، استمرت لفترة طويلة، و تضمنت انتقادات بالغة الحدة و العنف

¹ - نفس المرجع، ص 309.

-في هذا الاطار خصصت الدولة فرقة تابعة لجهاز أمن الدولة، متخصصة في تكنولوجيات الاتصال و أمن المعلومات أوكلت لها مهمة مراقبة استخدام الانترنت ومنع الدخول الى المواقع التي تعتبرها الحكومة خطرا على أمن النظام سواء أكانت مواقع شخصية أو مواقع تابعة لمؤسسات وطنية او عالمية. وكانت مواقع المؤسسات الاعلامية على الدوام في مقدمة المتضررين من تلك السياسة. للمزيد أنظر عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص 309

² - عبد الله ممدوح مبارك الرعود، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس و مصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، قدمت الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاعلام، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعلام، الفصل الأول 2012/2011، ص 64-65.

³ -- صفوت العالم، " دور وسائل الاعلام في مراحل التحول الديمقراطي: مصر نموذجا"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013، ص 6

⁴ - نرمين السيد، " الاعلام الجديد و فرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية"، الثورة المصرية، مرجع سابق، ص 260.

ضد النظام السلطوي المصري، و انتهت بالاتفاق على النزول الي ميدان التحرير يوم 25 جانفي الموافق لعيد الشرطة¹.

الشاهد أن ثورة 25 جانفي انطلقت من العالم الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الفيس بوك، و التويتر، الذي استخدمه الشباب المسيس و غير المسيس في نقل الأحداث بتغريداتهم، و ذلك في أثناء عمليات حجب لإنترنت و مواقع عدد من الصحف، التي بدأت منذ الساعات الأولى من الثورة، و استمرت حتى انقطاع الخدمة تماما في جميع المحافظات و المدن المصرية، كما انقطعت خدمة الهاتف النقال في ميدان التحرير أولا ثم امتدت الى باقي أنحاء مصر مدة 24 ساعة، أما خدمة الرسائل القصيرة، التي بلغ عدد مستخدميها أكثر من 60 مليون مستخدم فقد استمر حجبها الى ما يقرب ثلاثة عشرة يوما من اندلاع الثورة..، و ذلك كما أشارت جريدة الدستور المصرية و فقا لتعليمات أمنية صدرت الى شركات المحمول الثلاثة العاملة في مصر بوقف الخدمة، في محاولة لتضييق على المتظاهرين و قطع وسائل الاتصال بينهم، سعيًا لاحتواء الثورة بتقويض قنواتها².

لقد ساعدت شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل فاعل سياسي جديد عرف بالكيانات السياسية الفضفاضة (loose political networks)، و التي لعبت دورا محوريا في تحريك الثورة وتحويلها من الواقع الافتراضي إلى الواقع الميداني. فقد خرجت هاته الكيانات الى الواقع في عدد من المسيرات و المظاهرات التي انطلقت للاحتجاج على الممرسات الحكومية، و المطالبة بالاصلاح و تحقيق الديمقراطية منذ عام 2004 ، كما خرجت تظاهرات للاحتجاج على ممارسات أجهزة الأمن ضد المواطنين، التي تلت نشر مقاطع فيديو على موقع "اليوتيوب" لحالات التعذيب. إلا أن تلك الأحداث و غيرها قوبلت بالاستخفاف و التهميش من قبل النظام، و الذي اعتبر هؤلاء المتظاهرين مجرد كيانات افتراضية تتخذ من تلك المواقع ساحات للتفريغ الاجتماعي و اللهو السياسي³.

ويستطيع المدقق لجدلية الثورة و الاعلام أن يلحظ ذلك الارتباط المتبادل بين مقومات الثورة وحالة الاعلام في شروط زمكانية محددة، فالثورات كتجسيد مباشر لارادة الشعوب لا يمكن تصورها في غياب نظام اتصالي و معرفي قادر على حشد قوى الثورة و تنظيمها في اتجاه الهدف، و في الظروف التي تهيمن فيها الأنظمة الحاكمة على الآلة الاعلامية لا يجد الثوار بديلا لاستحداث طرق و بؤر اتصالية معينة داخل هذا النظام و احتلال مساحات مؤثرة في جنباته، أو العمل على ايجاد بدائل اتصالية معرفية جديدة لتجسيد رؤى الثورة و متطلباتها⁴.

بالنسبة لتونس، اتخذت شبكات التواصل الاجتماعي أربعة أدوار خلال الثورة التونسية و تمثلت في⁵:

1. نجاحها في تحشيد الجمهور و تحقيق الشعبية.
2. ساهمت في بروز المواطنة الفاعلة و الايجابية

¹ - نفس المرجع، ص 152.

² - نفس المرجع، ص 261.

³ - نفس المرجع، ص 262.

⁴ - نفس المرجع، ص 2..

⁵ - عبد الله ممدوح، مرجع سابق، ص ص 65-66.

3. كانت أدوات مضادة للدعاية و الاشاعات.

4. ساعدت الناس في تحليل البيانات التي تصدر عن الحكومة.

و في حين تجاهلت وسائل الاعلام الرسمية تغطية الحركات الاحتجاجية التونسية في أيامها الأولى، انتشر توزيع الصور و الفيديوها على نطاق واسع عبر الشبكات التواصل الاجتماعي، كما ساعدت وسائل الاعلام الرقمية في احتضان الحوارات المدنية.

لم تكن شبكات التواصل الاجتماعي مجرد ناقل لأحداث تونس، و إنما تحولت بطبيعتها التفاعلية، و اتساع نطاق استخدامها خاصة بين فئة الشباب إلى واحدة من المحركات الأساسية.

بحسب التقارير العالمية حول استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي، احتلت تونس المرتبة الأولى لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بالدول المجاورة لها، حيث بلغ عدد مستخدمي شبكة الفيس بوك في 26 أوت 2011 (2.641.060)، أي ما نسبته 24.94% من مجموع السكان، و بلغت نسبة الشباب مستخدمي الموقع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 - 40 سنة ما يقارب 65% من مجموع المستخدمين. كما وصل عدد مستخدمي "التويتر" 35.746 مستخدم في العام 2011¹.

بالنسبة لمصر، بلغ مستخدمي شبكة الفيس بوك (7.295.24) بنسبة 8.9% من عدد السكان، و أن قرابة 78% من مستخدمي الفيس بوك هم من الفئة العمرية 15-29 سنة و 22% فوق 30 سنة، فيما بلغ عدد مستخدمي "التويتر" 131.204 مستخدم مصري، كما يستعرض المستخدمون المصريون لشبكة الإنترنت 8.7 مليون صفحة على اليوتيوب².

كان استخدام المتظاهرين في مصر لشبكات التواصل الاجتماعي بطرق مختلفة، حيث خصص الفيس بوك لجدولة الاحتجاجات، و التويتر للتنسيق، و اليوتيوب لنقل ما يحدث الى العالم³.

لقد أثرت تكنولوجيات الاعلام الجديد على مسيرة الثورة المصرية في الداخل بطريقتين مختلفتين⁴:

✓ الأولى: أتاحت حرية التعبير عن معارضة النظام بصوت عال، و بما أن عدد الأصوات كبير و هائل لا يمكن التحكم بها.

✓ الثانية: سمحت بالانتشار الفوري للأخبار، فالمشاركة الجماعية في انتاج الخبر سهلت عملية التعبئة.

في تونس هناك، مجموعات ناشطة على الإنترنت تعرف باسم هكتيفست (hacktivists) وهو اي شخص بين التكنولوجيا و النشاط السياسي، و هي التي دعمت ويكيليكس و شنت عمليات قرصنة انتقامية ضد المواقع التي حجبت عنها خدمات الاستضافة و التمويل و من أبرز المجموعات مجموعة المجهولين (anonymous) و قد قامت هاته المجموعة بالتواصل مع من بدء بنشر أخبار (تويتات)

¹- نفس المرجع، ص 67.

²- نفس المرجع، ص 73.

³- نفس المرجع، ص 73.

⁴- نفس المرجع، ص 73.

الاحتجاجات في تونس عن طريق موقع التويتر. و لدى تكوين المجهولون فريق آخر في الخارج أطلق المجهولون عملية بعنوان (2.1.2011) تهدف إلى لفت أنظار الاعلام العالمي إلى ما يحدث داخل تونس وقد تضمنت العملية مهاجمة مواقع حكومية تونسية والعمل على نشر الصور و الفيديوهات المسربة من داخل تونس، بالإضافة الى رصد كافة وسائل الاعلام عن طريق موقع الكتريتي ينشر بيانات المجموعة و يؤرشف الخبر التي تكتبها الصحافة التونسية عن الأحداث الحاصلة في تونس، بالإضافة إلى قناة محادثة (دردشة IRC)، أين يتم الاجتماع فيها لمئات النشطاء¹.

مع نجاح هذه المجموعة في عملية تونس، بإيقاف 13 موقع حكومي بدأ خبرها و أخبار الاحتجاجات بتونس بالانتشار اعلاميا في القنوات الاخبارية العربية و كذا الغربية، ليتحول دور التواصل عبر الاعلام الجديد الى أداة ضغط على منظمات حقوق الانسان ووسائل الاعلام العالمية من خلال بث صور و فيديوهات لقمع أجهزة الأمن الحكومية للحركات الاحتجاجية في تونس من جهة، و دعم الثورة من خلال انضمام نقابات و اتحادات و أحزاب تونسية إلى الثورة و تنظيم وقفات احتجاجية في أنحاء العالم قرب السفارات التونسية بالخارج، و نشر بيانات لمنظمات دولية تنتقد مواقف الحكومة التونسية، كل ذلك أدى في النهاية إلى انفلات الأمور من زمام الحكومة و النظام التسليفي في تونس².

تجدد الإشارة إلى أن الشباب الإنترنت سواء في تونس أو مصر كانوا على يقين بإمكانية حجب شبكات التواصل من قبل النظام الحاكم، مما دفع بهؤلاء إلى الدخول إلى الشبكة بأساليب و آليات يصعب التصدي لها أو منعها ومنها³:

- ✓ كان التعامل مع حجب مواقع معينة بالانتقال الفوري لمواقع جديدة .
- ✓ قيام شباب عرب من مختلف المناطق بتبادل شيفرات و برمجيات تسمح للمحتجين بالوصول إلى الإنترنت رغم حجبها، و كان معظم النشطاء يعرفون جيدا كيفية التحايل على القيود من خلال جملة من برامج كسر (البروكسي) حتى بات الحجب غير مجدي، في ظل وجود طرق للتصدي له تكنولوجيا.
- ✓ إطلاق شركة جوجل خدمة تسمح بارسال الرسائل عبر التويتر باستخدام رقم الهاتف و ترك رسالة صوتية. وخلال ثورتي تونس و مصر شكل فريق لانتاج خدمة speak to tweet، يتمكن من خلاله النشطاء من طلب أرقام دولية معينة و معروفة و ترك رسالة صوتية، ثم يرسل الرابط الرسالة الصوتية إلى تويتر.
- ✓ قيام الهاكرز بالهجوم على مواقع التي تسيطر من خلالها حكومتا تونس و مصر على الإنترنت حيث دمروا مواقع الكترونية و نظام DNS، أي نظام النطاق أو "الدومين".
- ✓ قيام الكثير من المحطات الاخبارية العربية بتوظيف الهواتف و خدمات الإنترنت الفضائية من أجل ابقاء العالم على اتصال بما يجري في كل من تونس و مصر.

¹ - محمد شكو، "تونس نموذج لثورة الشباب و التكنولوجيا-دراسة تحليلية"، تم الاطلاع على المدونة في يوم 11.02.2014، على الرابط التالي:

<http://shackow.wordpress.com/2011/01/22/>

² - نفس المرجع.

³ - عبد الله ممدوح، مرجع سابق، ص ص 77-78.

✓ استخدام نظام الرجوع الى الخلف في الاتصالات، من خلال التلاعب بالهواتف و أجهزة الكمبيوتر للوصول الى ارقام دولية للمودم الهاتفي و هي طريقة ساعدت مستخدمي الهواتف المحمولة على التواصل من خلال modem pools، اضافة الى توفير خدمة البلوتوث في الهواتف المحمول، مكن النشاط من تأمين اتصال أجهزة الكمبيوتر في المنزل بالانترنت.

✓ استخدام النشاط بروتوكولات خاصة للتحويل على سياسة الحجب التي كانت تمارس ضدهم فمثلا يستخدمون بروتوكول "https" بدل "http" في كتابة عنوان الفيسبوك.

من الظواهر التي أتاحتها التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي في كلا الثورتين ظاهرة **المواطن الصحفي** و الذي تفوق في نقل الأخبار وسرعة وصولها من وسائل الاعلام التقليدية، والتي أصبحت تقتبس من شبكات التواصل الاجتماعي مواضيع الثورة فيما بعد. حيث إن صحافة المواطن بتطبيقاتها المختلفة قد عرفت مؤخرا حركة دؤوبة في الوطن العربي، و ذلك بالنظر إلى حالة الانغلاق التي شهدتها البيئة الاعلامية العربية، الأمر الذي جعل الأفراد يتجهون نحو تطبيقات جديدة كوسائل بديلة عن الوسائل التقليدية السائدة، من أجل التعبير بحرية عن أوضاعهم و نقل آرائهم الى العالم الداخلي و خاصة الخارجي حول مختلف القضايا السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و كذا الثقافية¹.

لقد ساهمت المدونات في تقديم الاخبار و اظهار واقع المواطن في الشارع العربي من دون قيود أو رقابة و هو ما أدى الى صدام بين أجهزة الدولة و المدونين خاصة في تونس و مصر، ككشف التجاوزات و الفضائح السياسية في مصر².

من جانب آخر، فإن مسألة تهويل و تحجيم محددات نجاح ثورتي تونس و مصر في استخدام الرقمنة و شبكات التواصل الاجتماعي تعد أمرا مبالغاً فيه. في هذا الصدد، بين المفكر العربي "عزمي بشارة" أن مواقع التواصل الاجتماعي كان لها تأثير كبير في ثورتي تونس و مصر، لكنه رفض التهويل من تأثيرها وقال "لو جلس الجميع على فيسبوك لما قامت الثورة.. لقد أصبح كل من لديه فيسبوك يظن أن له دورا كبيرا في صناعة التاريخ.. هذه المواقع قامت فقط بدور التعبئة الأيديولوجية في الثورات"³.

كما أشار مدير مركز بوليس للأبحاث في لندن عن أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تجميع الناشطين و التنسيق بينهم ولكنه رفض القور بأن تكون هي من خلقت الثورة⁴، كما بين أن مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت لا تخلق الثورات، بل يخلقها الفقر و الغضب و الحكام المستبدون، لكن في هذه الحالات شاهدنا كيف عملت مواقع التواصل الاجتماعي على تنظيم الناس.

5. دور المؤسسة العسكرية : الحسم لصالح قوى التغيير في كل من تونس و مصر

¹ - ابراهيم بعزیز، "دور وسائل الاعلام الجديدة في احداث التغيير السياسي في البلدان العربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2011، العدد 31، ص 183.

² - نفس النرجع، ص 185.

³ - عائشة التائب، "الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية"، من كتاب الثورة التونسية، مرجع سابق، ص 78.

⁴ - نفس المرجع، ص 78.

تتشابه الدول العربية في مسألة العلاقات المتشابكة والمعقدة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، إذ عرفت أغلب النظم السياسية العربية منذ الاستقلال تدخلا لمؤسساتها العسكرية في العملية السياسية، نظراً لأن الكثير من هذه الدول قد قامت من خلال أدوار بارزة للجيش أو من خلال انقلابات عسكرية. ولقد جاءت الثورات الشعبية التي شهدتها وتشهدها هذه الدول في المرحلة الحالية، والتي لعبت بعض الجيوش العربية دوراً محورياً في إنجاحها من عدمه، جاءت لتؤكد الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في معادلات السياسة العربية وفي توجيه مساراتها. وهذا ما أثار الكثير من التساؤلات التي تتعلق أساساً بأسباب اختلاف الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في الدول العربية إبان ثورات الربيع العربي، وكذا إمكانية تغير الدور التقليدي لتلك المؤسسات خلال المرحلة المقبلة، وتحولها إلى جيوش حارسة للعملية السياسية من دون التدخل في توجيه مساراتها¹.

في الحالة التونسية، ظهر الجيش التونسي عند اشتداد الأزمة و اشتعال الثورة الشعبية في جميع أرجاء تونس و كان جلياً في يوم 14 جانفي عند هروب رئيس الجمهورية ، وقد ساهم الجيش في الثورة من خلال رفضه التصدي للمظاهرات أو قمع الشعب.

بالنسبة للجيش المصري، البداية كانت بأوامر من الرئيس حسني مبارك بالنزول الى الشوارع وحماية الأماكن الحيوية مساء يوم 29 جانفي عندما فقدت أجهزة الأمن السيطرة على المتظاهرين، وكذا مداخل و مخارج ميدان التحرير أثناء و بعد سقوط النظام.

يطرح سلوك الجيوش العربية في ظل الثورات العربية الكثير من الأسئلة، فالجيش في كل من تونس و مصر حسم الموقف لصالح قوى التغيير. و هو ما أدى للقول بأن الجيش كان جزءاً من قوى الثورة ، لكن الجيش في كلا البلدين كان جزءاً من النظام القديم في ذات الوقت، ففي كل من تونس و مصر انقلب الجيش على النظام القديم في لحظة تاريخية و ساهم في انقاذ كل من تونس و مصر من كارثة وطنية².

الملاحظ أن الجيش في مصر لم يدعم الثورة و لكن كان محايداً و امتنع عن ممارسة العنف ضد المتظاهرين ، يرجع ذلك إلى الطبيعة المحافظة للجيوش عموماً و الجيش المصري على سبيل الخصوص في رفض الثورة و لكن لحظة الثورة المصرية كانت واقعا لزم التعامل معه بحسم خاصة مع ادراكه لدعم الفاعل الدولي لانتهاء حكم حسني مبارك³.

¹- لبنى بهولي، "الأدوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية" تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014، على الرابط التالي:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=62:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

²- شفيق ناظم الغبرا، " علاقة الجيوش بالسياسة في ظل الربيع العربي: ربيع الجيوش العربية.. و خريف الأنظمة الديكتاتورية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014، على الرابط التالي:

<http://ar.qantara.de/content/lqt-ljywsh-blsys-fy-zl-lrby-lrby-rby-ljywsh-lrby-wkhryf-lnzm-ldykttwry>

³- بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية"، تم الإطلاع على المقال في يوم 12.04.2014، على الرابط التالي:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1582/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85->

إن درجة الانضباط و المسؤولية التي مارستها المؤسسة العسكرية في الثورة المصرية مردها إلى جملة من الأسباب¹:

- ✓ الدور التاريخي للجيش المصري و النظر اليه باعتباره العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة.
- ✓ الموقف الايجابي للجيش من الثورة و تعهده باحترام مطالبها.
- ✓ سرعة بيانات الجيش التي أزالت الكثير من اللبس حول بعض القضايا و أبرزها الموقف من المعاهدات الدولية لمصر، مما أسهم في خلق درجة عالية من الثقة و الطمأنينة في الأوساط الدولية.
- ✓ موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي، و تعهده بانتقال سلس للسلطة إلى السلطة المدنية.
- ✓ تركيبة المجلس العلى للقوات المسلحة و التي تضم خبراء على قدر كبير من الكفاءة في كافة المجالات، مما أكسبهم القدرة على ادارة المرحلة الانتقالية.
- ✓ توظيف الجيش المصري لأدوات التواصل الالكتروني الحديثة خاصة الفيسبوك و الرسائل النصية مما أسهم في سرعة التواصل مع الداخل المصري ازاء العديد من القضايا المطروحة و تبين موقف الجيش ازاءها.

تكشف تطورات تلك الفترة، والتي تمتد من تاريخ 25 يناير، تاريخ اندلاع الثورة المصرية، حتى يوم الحادي عشر من فبراير، تاريخ تنحي الرئيس مبارك عن الحكم، إلى سلوك المؤسسة العسكرية المصرية أقصى درجات التعاطي الايجابي مع تطورات الأحداث على أرض الواقع، وذلك رغم الحساسية السياسية التي واجهت الجيش في ظل تواجد الرئيس السابق في الحكم، وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى موقف الجيش من القضايا التالية²:

1. الجيش المصري الضامن للديمقراطية والاستقرار: حيث توقفت العديد من التحليلات عند وصف الجيش المصري بأنه الضامن للديمقراطية والاستقرار، وأنه قادر على قيادة البلاد نحو الديمقراطية، رغم التحليلات التي كانت تحذر من الإطاحة بمبارك، ويمكن فهم هذا التحليل في ضوء ما تحظى به المؤسسة العسكرية من مصداقية كبيرة لدى الرأي العام المصري، مقارنة بالمؤسسات المدنية الأخرى، حيث يمثل الجيش الأمل الأخير للنشطاء السياسيين في مصر لمقاومة خطط التوريث. ما اكد ذلك هو ويمكن القول إن بيان الجيش رقم واحد، في 10 فبراير، ساهم في تكريس هذه النظرة تجاه دور الجيش، خاصة وأنه تحدث عن حماية تطلعات الشعب

<http://www.sis.gov.eg/Newvtr/34/4a.htm>
1- رمضان قرني محمد، "الجيش المصري و ثورة 25 يناير: نموذج المؤسسة الوطنية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014، على الرابط التالي:

2- نفس المرجع.

المصري، وكذلك ما ورد فيه من تأييد مطالب الشعب المشروعة وبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر العظيم، وبالتالي فقد قدم البيان الجيش المصري بأنه "الحارس" علي تنفيذ مطالب شباب الثورة المشروعة في إطار الشرعية.

2. الجيش المصري واحترام أهداف الثورة: يتعلق الأمر بالموقف الايجابي للجيش من المظاهرات و تعاطفه مع الشعب.

في هذا الاطار أعزى الكثير من المحللين الموقف الايجابي للجيش المصري من الثورة إلى مدى احترافية هذا الأخير، حيث أن تشكيلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة تضم خبراء قدر من الكفاءة العالية، كما أن جل قادة الجيش المصري الحالي هم من المشاركين في الحروب التي تم خوضها ضد إسرائيل سيما في حرب أكتوبر 1973، ولديهم سجل عملي حافل في مجال خدمتهم العسكرية، ويصنف الجيش المصري بأنه من كبريات الجيوش بالعالم، وتعد القوات البرية الأكبر بين أفرعه، وتعد الأكبر في إفريقيا والشرق الأوسط، ولديه نظاماً حديثاً للدفاع الجوي وأنظمة صواريخ مضادة للدبابات وتعتبر القوات البحرية أصغر أفرعه¹.

3. تأمين المتظاهرين: فقد أشادت العديد من التقارير الدولية الرسمية و الاعلامية بجهود المؤسسة العسكرية المصرية لتأمين المتظاهرين و رفضه لاستخدام العنف ضدهم. فقد نشرت بعض المصادر الأوروبية مقال العالم المصري د. أحمد زويل بعنوان: "أبناء الفيس بوك" حيث أشار إلي أن الجيش المصري اكتسب احترام الجماهير في هذه الأوقات الصعبة، لأدائه المهني عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على الأمن والاستقرار باعتباره حارس الشعب.

4. مواجهة الانفلات الأمني: حيث عمل الجيش على تكثيف جهوده لمواجهة حالة الانفلات الأمني بعد جمعة 28 جانفي، خاصة مع انسحاب أجهزة الأمن من مواقعها، ومن أمثلة ذلك:²

- ✓ التصدي لمحاولة اقتحام مطبعة البنك المركزي، فضلاً عن قيام الجيش بالعزل بين المتظاهرين ورجال الشرطة في محاولات لاقتحام وزارة الداخلية.
- ✓ قيام قوات الجيش بحراسة المنشآت الحيوية، حيث دفع الجيش المصري بتعزيزات إضافية إلى القاهرة، كما قامت القوات المسلحة بالقبض على 3113 خارج على القانون وتقديمهم للمحكمة العسكرية.

- ✓ تأمين المظاهرات والحفاظ علي سلميتها.
- ✓ تمكن الجيش بمساعدة الدفاع المدني من السيطرة على ألسنة اللهب الناتجة عن انفجار استهدف أنبوب الغاز بين مصر والأردن دون حدوث أي خسائر بشرية.

¹ - عصام الشيربيني، "الجيش: كلمة السر في الثورات المصرية"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 12.02.2014، على الرابط التالي:

<http://almesryoon.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/218539-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

² - نفس المرجع.

✓ قيام قوات الجيش بالانتشار في أحياء مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد ونجحت في السيطرة على الموقف، حيث شهدت المدينة انفلاتاً أمنياً غير مسبوق بعد انسحاب معظم القيادات الأمنية في المحافظة.

عملت المؤسسة العسكرية المصرية على التدخل في السياسة و إدارة الأزمة التي أوجدتها الحالة الثورية. وكان ذلك جلياً في الموقف الذي اتخذته الجيش منذ يوم 28 يناير، أى قبل إسبوعين من تنحي مبارك. وهنا حدث فراغ سلطة ملأه الجيش المصري، إذ حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة على قمة هيكل السلطة الشامل، وأصبح في يده سلطات إصدار الإعلانات الدستورية والتشريعات والقرارات التنفيذية، والإشراف على كل خطوات إعادة بناء النظام السياسي بدءاً بالسلطة التشريعية وانتخاب أعضائها، وتشكيل مجلس الوزراء، وقبل كل ذلك إصدار الإعلان الدستوري الأول والمنظم للعملية السياسية في المرحلة الانتقالية حتى انتخاب أعضاء مجلسي الشعب والشورى، ثم انتخاب رئيس جمهورية، ثم بعد ذلك إعداد مشروع جديد وعرضه على الاستفتاء الشعبي¹.

بخلاف الجيش المصري، لم يتدخل الجيش التونسي في السياسة و بقي محايداً حتى بعد هروب الرئيس و دخول تونس في مرحلة انتقالية تمت تحت وصاية مؤسسات مدنية. و هو ما يدل على درجة الضبط المدني للمؤسسة العسكرية التونسية من جهة، و المنسوب المدني العالي في المجتمع التونسي من جهة أخرى.

بناء على ما سبق، فإن الجيش هو من قام بحسم الموقف لصالح قوى التغيير في كل من تونس ومصر، لدرجة يمكن حسابان الجيش جزءاً من قوى الثورتين التونسية والمصرية، ولكن الجيش في هذين البلدين جزء من النظام القديم في الوقت نفسه. من الممكن تفسير هذا الموقف بأن الجيش قد تخلى عن النظام القديم في كلا البلدين في لحظة تاريخية، ساهمت في إنقاذ البلدين من مجزرة و كارثة وطنية، وقد جاء هذا الموقف منسجماً مع طبيعة العلاقة بين الجيش والنظام السياسي الذي كان قائماً، وطبيعة الجيش نفسه، وطبيعة المجتمع، في كل من تونس ومصر. إذ تعد التركيبة الاجتماعية في هذين البلدين اللذين وقفت فيهما المؤسسة العسكرية إلى جانب المحتجين، الأكثر تجانساً في العالم العربي، فضلاً عن ان الجيشين التونسي والمصري، محترفين نسبياً، ولم يكونا أداة شخصية في يد الحاكم. لذا كان من الصعب زج الجيش في كل من تونس ومصر في القتال ضد الشعب، فالتكوين النفسي للجيش في هذين البلدين مرتبط بكونه انعكاساً للمجتمع، فهو جيش وطني لا يقوى على مواجهة شعبه، بحكم ارتباط قاداته بمهمته التاريخية وهي حماية الوطن والشعب. وقد أظهرت وقائع الأحداث الأخيرة في تونس ومصر، بأن المؤسسات العسكرية في الدول العربية لم تعد جميعها مجرد أدوات في أيدي الأنظمة الحاكمة، تسخر لخدمتها وقمع خصومها ومناوئتها، كما كان يشاع سابقاً، بل إن الجيوش في المنطقة العربية، في

¹- مصطفى علوي، " الجيش بين الثورة و السياسة"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014 على الرابط التالي:

<http://democracy.ahram.org.eg/News/541/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1.aspx>

هذه المرحلة تحديداً، أصبحت مهياة لأداء دور مساعد في عملية التحول الديمقراطي، والتسريع بعجلة دورانها¹.

لقد حفزت المناشدات الدولية والإقليمية، المعلنة وغير المعلنة، المؤسسة العسكرية في تونس ومصر على انتزاع زمام المبادرة والسيطرة على مسار الأحداث خلال حركة التغيير التي شهدتها البلدين. وكان هذا الأمر أكثر وضوحاً في الحالة المصرية².

ويرى بعض الباحثين أن تركيبة الجيش المؤسساتية وقوته وطبيعته في هذه المجتمعات هو ما أفرز أدوار مختلفة للمؤسسة العسكرية في الدول التي تعيش الثورات ، ففي تونس ومصر حيث يتصف المجتمع والجيش بدرجة عالية من الانسجام الاجتماعي والحرفية أدركت قيادات الجيش أن بقاءها ليس مهدداً حتى ولو زال النظام وبالتالي لم تكن لديهم مشكلة في التخلي عن النظام والوقوف مع ثورة الشعب³.

أما بعض الباحثين فقد أوعزوا سبب اختلاف الجيوش في التعامل مع الثورات إلى علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى، فبحسب هؤلاء ، لا يمكن فهم موقف الجيش في مصر وتونس من الثورة دون أخذ البعد الدولي بعين الاعتبار. فمعروف أن للجيش المصري علاقات قوية مع مراكز القرار السياسي والعسكري في الولايات المتحدة خصوصاً بحكم المساعدات العسكرية السنوية التي يتلقاها من هذه الدولة. والدورات العسكرية التي يذهب لها ضباط الجيش. وهذه الحالة يمكن أن تنطبق على الجيش التونسي بالأخص في علاقاته مع فرنسا. لذلك من الأرجح أن موقف الجيش الحيادي أرادته الدول الغربية أيضاً كي تكون يده نظيفة من قمع الانتفاضة ومن ثم يمكن أن يعول عليه كقوة منظمة للسيطرة على الأوضاع خوفاً من انهيارها بالأخص في مصر وما تتمتع به من موقع إستراتيجي في مجاورتها لإسرائيل والخوف على أمنها⁴.

6. دور الحركات الإسلامية: المسار النضالي و سياسة استثمار الحالة الثورية

إن أي عملية لرصد مواقف الإسلاميين من الثورة الحاصلة في كل من تونس و مصر يستلزم الأخذ بعين الاعتبار أربعة أبعاد⁵:

1 - التراتبية و الامتداد في الحراك الشعبي الديمقراطي: كان انطلاق الثورة من تونس أثر في مواقف التيارات الإسلامية في مهد الثورات(تونس) مع الاختلاف البين في السياقات و في

¹- واثق محمد سعدون، "الأدوار المستقبلية للجيوش العربية: تونس و مصر أنموذجان"، العراق: جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، نشرة تحليلات إستراتيجية، العدد 37، جانفي 2012، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014 على الرابط التالي:

http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=72

²- نفس المرجع.

³- المرجع نفسه.

⁴- المرجع نفسه.

⁵- بلال التليدي، الإسلاميون و الربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم(تونس، مصر، المغرب، اليمن)، لبنان: بيروت، مركز نماء للبحوث و الدراسات، ط1، 2012، ص ص 21-23..

المواقع، حيث شكل أرضية مبدئية استفادت منها باقي الحركات الاسلامية في باقي الدول ، و منها الحركات الاسلامية في مصر .

2 - **اختلاف السياقات العربية:** يتعلق هذا البعد باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية و اختلاف ردة فعلها حيال الثورة الشعبية، كما يدخل ضمن هذا العنصر أيضا اختلاف الحركات الاسلامية و اختلاف رؤياها السياسية و منهجية تعاطيها مع الحراك الشعبي من حيث طبيعته و سقف مطالبه و آفاقه الاستراتيجية.

3 - **اختلاف الموقع السياسي للحركات الاسلامية ضمن السياقات العربية:** يرتبط هذا البعد بالاختلاف الواضح بين مواقع التيارات الاسلامية، فحركة النهضة التي كانت تعيش وضعية الابداء و الاستئصال السياسي، ليست هي وضعية الإخوان المسلمين في مصر، الذين كانوا يعرفون على مدى ثلاثة عقود وضعية الحصار السياسي.

4 - **السياق و الموقف الدولي:** فمعرفة الحركات الاسلامية بالوضع الدولي و ما يحمله من تناقضات، و بالتحويلات الكبرى التي تدرس في دوائر صنع القرار السياسي الغربي، كانت أيضا من محددات الأساسية التي كانت موجودة بشكل قوي ضمن أجندة صناع القرار داخل الحركات الاسلامية.

لوقوف على تأثير هاته الأبعاد لابد في البداية عرض موقع الحركات الاسلامية في كل من تونس و ومصر .

أولا: حركة النهضة في تونس

في البداية لابد من الإشارة إلى أن إن حالة الانسداد السياسي التي مارسها النظام السياسي التونسي حيال التيار الاسلامي في تونس من خلال شتى صنوف التصيير و الاستئصال كان لها الأثر البالغ في موقف النهضة من الثورة، يضاف إلى ذلك كون أن الثورة في بدايتها كانت عبارة عن حركات احتجاجية بمطالب اجتماعية ليرتفع سقف المطالب إلى مستواه السياسي باسقاط النظام، ما جعل موقف الحركة يتسم في حده القصي على الدعم و التوجيه¹.

على هذا الأساس، قدمت حركة النهضة قراءتها للثورة التونسية كآلاتي²:

- بالنسبة لطبيعة الثورة التونسية: فقد اعتبرتها النهضة تعبير عن غضب و انفجار الشارع المغلوب على أمره. و أنهذه الثورة قابلة للانتشار بفعل المحاكاة و كذا تقارب الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات العربية، خاصة في البلدان غير الريفية.
- فشل النظام السياسي و عجز المعارضة في ظل الديكتاتورية عن فرض الإصلاح: في هذا الإطار اعترف الشيخ راشد الغنوشي بأن انتفاضة سيدي بوزيد هي تعبير عن فشل النظام السياسي و فشل المعارضة السياسية في قيادة التغيير و تاطير الغضب الشعبي، وهو الأمر الذي

¹ - نفس المرجع، ص 24.

² - نفس المرجع، ص ص 25-27.

أرجعه في الأساس إلى منع التعاطي في السياسية في ظل النظام السابق و هو الأمر الذي أضعف بشكل كبير حال المعارضة.

- يقول الغنوشي: الديكتاتورية تعمل على تدمير المجتمع و تفكيكه و في الوقت ذاته تعمل على افساد الدولة، و تحويلها من جهاز لخدمة الصالح العام غلى جهاز قمعي رهيب. أنه لا أحد ناطقا باسم حزب من الأحزاب التونسية، يزعم اليوم أنه يقود انتفاضة سيدي بوزيد المباركة، و إنما هو المجتمع، يتحرك من أعماقه مدافعا عن حقه في البقاء.

ترجمت حركة النهضة موقفها حيال الثورة من خلال عنصرين أساسيين هما:

- الدعوة إلى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية من أجل فرض الإصلاح السياسي، و قد عبرت عن موقفها هذا في البيان الذي أصدرته بمعية الأحزاب السياسية و الهيئات المدنية¹ التي أدانت فيه الممارسات القمعية للنظام السابق و مطالبته بوقف إطلاق النار على المتظاهرين.

- تنفيذ اتهامات النظام السياسي، و كشف تناقضات خطابه السياسي و الاعلامي، بخصوص استعمال فزاعة الاسلاميين و توظيف مقولة "الخطر الأصولي" و "الخطر السلفي"، حيث أكدت النهضة أن الهدف من استخدام مثل هذه العبارات هو:

✓ ترهيب نخبة الحداثة في الداخل، ضمانا لولائها و رصها الى جانبها لتستخدمها في حربها على الشعب.

✓ ضمان الدعم الغربي، ومواصلة مساعداته الاقتصادية.

من خلال ما سلف، حاولت حركة النهضة استثمار اللحظة الثورية بعد توصيفها و تحليلها من خلال قراءة سياسية لمدى امكانية استبعاد النظام السياسي للمبادرة، فتوجهت إلى نقض خطاباته وتجريده من أي سند ايديولوجي أو سياسي في تعاطيه مع الحراك الثوري، كما أنها تمكنت من التوقع للاضطلاع بالدور الذي يمكن أن تقوم به مع باقي القوى السياسية لتسيير الفترة الانتقالية. بعدما غابت كفاعل منظم و محرك للثورة.

ثانيا: حركة الإخوان المسلمين في مصر: بالنسبة للإخوان المسلمين في مصر فإن تحليل دورهم في الثورة و موقفهم ازاء الحركات الاحتجاجية التي بدأت في مصر من خلال ثلاث أفكار أساسية: بداية بقراءة الإخوان لما حصل في تونس، ثم طرق الاستفادة من الثورة التونسية لاحداث التغيير في مصر. و اخيرا الموقف من الحراك الشعبي الديموقراطي الذي انطلق في مصر.

- في بيان لحركة الإخوان المسلمين بمناسبة نجاح الثورة التونسية باسقاط النظام التونسي، أثنى الإخوان على الشعب التونسي و أكد قدرة الشعوب العربية على الانتفاض للمطالبة للدفاع عن كرامتها و حريتها.

¹- وقع البيان كل من : حزب العمل الشيوعي التونسي، و المؤتمر من أجل الجمهورية، حركة النهضة، حزب تونس الخضراء،الوحدويون الناصريون و حركة البعث، و اللجنة الوطنية لمساندة اهالي سيدي بوزيد، منظمة حرية وانصاف، الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب، الجمعية الدولية للدفاع عن المساجين السياسيين، اتحاد الشباب الشيوعي التونسي، و رابطة الكتاب الأحرار ، كلها أدانت ممارسات القمع التي مارسها النظام و طالبت بوقف إطلاق النار.

يقول الباحث بلال التليدي في قرائته للبيان و الرسائل التي تضمنها: " الأولى: موجهة للنظام المصري، و تمثل دعوته إلى الاستماع إلى صوت الشعب التي تطالب بالحريات العامة و الديمقراطية، التي تكفل الاستقرار الحقيقي و الأمن التام و التنمية العادلة و العدالة الاجتماعية . أما الرسالة الثانية فكانت موجهة للحكومات الغربية و التي طالبه الإخوان من خلال البيان بأربعة مطالب :

- ✓ ضرورة استعاب الدرس الشعب التونسي في قدرته على تحقيق مطالبه في الحريات.
- ✓ التوقف عن التدخل في شؤون المنطقة.
- ✓ التوقف عن دعم الطغاة و المستبدين من الحكام.
- ✓ التوقف عن فرض النظم العلمانية على الشعوب العربية. بما يتعارض مع إيمانها و قيمها الحضارية.

أما الرسالة الثالثة، فموجهة إلى صناع الثورة التونسية و الفاعلين السياسيين في تونس، تطلب منهم التحلي بروح المسؤولية و الحفاظ على أمن البلاد ومصالح العباد و حماية الثورة وتحسينها و احداث الانتقال السلمي الطبيعي و ترتيب وضع ما بعد الثورة دستوريا و سياسيا و انتخابيا و مؤسساتيا¹.

من خلال ما سبق، يتضح أن الإخوان ركز على نقطتين، تعلق الأولى بتحميل سياسات النظام القائم المسؤولية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية المأزومة التي يعيشها الشعب المصري، أما الثاني فيرتبط بتحديد خيارات لتجاوز تكرار الثورة التونسية في مصر، و كان هذا لب موقف الإخوان، الذي تبنى خيار التهدئة و تجنب تداعيات الاحتقان الشعبي.

- **موقف الإخوان من الثورة المصرية:** على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين بقياداتها و شبابها كانت أكثر ضحايا قمع النظام، فإن موقفها من اعلان يوم 25 جانفي لحظة بدء التغيير، قد شابه الكثير من التردد و الاضطراب فقد صدرت عنها تصريحات شفوية تتحفظ على المشاركة، و أخرى تعلن ان الجماعة لم تتلق الدعوة الى المشاركة و أنها مازالت تدرس الوضع، و ثالثة تعلن أن المشاركة ستكون عبر بعض القيادات، و أنها لن تمنع شباب الجماعة من النزول الى الشارع² ، فمع دعوة حركة 6 أبريل إلى ثورة الغضب التي تقرر في 25 جانفي، أكد الناطق باسم الإخوان أن الحركة لن تشارك، و برر ذلك أن الدعوة صدرت من الفضاء الإلكتروني، و أنها موجهة لكل مواطن في هذا المجتمع.

في هذا الاطار، من خلال هاته التصريحات و حالة التوجس، يمكن تبين موقف الإخوان من خلال خيارين³: الأول خيار رسمي، رفض فيه الإخوان المشاركة في وقفة أمام دار القضاء العالي بحضور رموز كبيرة سياسية و نقابية و نيابية و مجتمعية من أجل دعم مطالب محددة. و خيار غير رسمي: و تمثل في عدم منع الفعاليات الشبابية الإخوانية من المشاركة في هذا الحراك. لكن مع احترام الطوابط الاخوانية في التظاهر السلمي، " فمن تداعيات ثورة 25 جانفي حالة الاستنفار عند القواعد الشبابية في

¹ - بلال التليدي، مرجع سابق ص

² - نواف بن عبد الرحمن القديمي، " الاسلاميون و ربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2012، ص 15.

³ - بلال، التليدي، مرجع سابق، ص

جماعة الإخوان المسلمين، و التي وصفها الاعلام بالتمرد تارة و بثورة شباب الإخوان تارة أخرى، و هو التغيير الأول الذي حصل في الإخوان. وقد حدث ذلك عندما أسس شباب الجماعة حزب التيار المصري مخالفين بذلك القرار الذي ألزم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعدم الانضمام لأي حزب غير حزب الحرية و التنمية. و الواقع أن الأمر لم يكن صراع حزبي بقدر ما كان تعبيراً عن "حالة" موجودة بين قواعد الإخوان الشبابية، و لا سيما العناصر التي شاركت فعلاً في الثورة، فهؤلاء يرون أن من الضروري إعادة النظر في الطريقة التي تدير بها الجماعة شؤونها بعد الثورة، و تغيير طريقة التعاطي مع الملفات الكبيرة (الدور المنوط بشباب الجماعة، دور المرأة، و بالعلاقة بين الدعوي و السياسي في الجماعة) بالسكوت عنها بالنظر إلى القمع و الاضطهاد الذي تعرضت له الجماعة، و فرض عليها السرية حفاظاً على تماسكها و وحدتها، فذلك لم يعد مقبولا بعد سقوط النظام الأمني الاستبدادي. غير أن موقف الجماعة تغير بفتح باب المشاركة في الثورة و تركه اختيارياً لشباب الإخوان بعد نجاح أول يوم من الثورة المصرية.

ما يمكن التنويه له في هذا المقام هو أن شباب الإخوان المسلمين لم يجد خياراً آخر غير الانفصال عن الجماعة، خاصة بعد أن بادرت هاته الأخيرة بفصل و تجميد عضوية الأعضاء المؤسسين للتيار المصري¹.

التغيير الآخر الذي حصل للجماعة هو تموقعها القانوني ضمن القوى السياسية المعترف بها وبشرعية نشاطها، و هي المرة الأولى منذ ثورة 1952، حيث تمكنت من انشاء حزب الحرية والعدالة.

بخلاف القوى السياسية الموجودة في مصر، استطاعت جماعة الإخوان المسلمين من التمتع ضمن ترتيبات الثورة المصرية من خلال التحاقها بالثورة و فعالية دورها خاصة القاعدة الشبانية منها.

ما ميز جماعة الإخوان في مصر هو أنها ظلت محافظة طوال عقود من الزمن على وحدتها و تماسكها بالرغم من حالة الاقصاء و التهميش التي لازمتها طوال فترة حكم النظام السابق، غير أنها كانت شديدة الحرص على أمرين هما: الحفاظ على وحدة كيان الجماعة و تماسكها، و المشاركة السياسية في ظل الاضطهاد، و هو ما يفسر المشاركة في العمليات الانتخابية و آخرها في عام 2010، حين شاركت بنسبة محدودة للغاية، ثمألفت مع قوى سياسية أخرى برلماناً موازياً للضغط على الحكومة². و لعل موقف الإخوان حيال الثورة و عدم قدرتها على الانطلاق و المبادرة في لحظة التغيير الجذرية، و هو الأمر الذي جعلها- مع معظم الكيانات الإسلامية الأخرى- في حالة من التردد و التوجس في تعاطيها مع لحظات اشتعال الحدث الثوري³

وقد استمر الإخوان على نفس الموقف بعد مظاهرة 25 جانفي و أصدروا بياناً بتاريخ 26 جانفي ابدوا فيه تأييدهم للحراك الشعبي، إلا أنهم استثمروا الفرصة للتعبير عن ثلاث مواقف:

- ادانة ممارسات النظام القمعية، و تحميله مسؤولية الاحتقان الشعبي.

¹- آية نصار و آخرون، الثورة المصرية، مرجع سابق، ص 220.

²- نفس المرجع، ص 223.

³- نواف بن عبد الرحمن القديمي، مرجع سابق، ص 15.

- تنفيذ اتهامات النظام السياسي للاخوان.

- استمرار الاخوان في موقعهم السياسي مع بقية القوى السياسية في اطار النضال الدستوري و القانوني السلمي، و الاصرار على المطالبة بالاستجابة الفورية الى المطالب العشرة لتجنب الاحتقان، و الرهان هلى معادلة الاصلاح في سياق الاستقرار.

إن هذا البيان أرخ لولوج الاخوان الحقيقي للثورة، حيث أمر مكتب الارشاد باستدعاء القواعد الشعبية للجماعة من المحافظات المختلفة الى ميدان التحرير¹.

في ذات السياق، أصدر الاخوان بياناً أعلنوا فيه عدم رفضهم حواراً جاداً و بناءً، بغية التوافق على طريقة الخروج من الأزمة، وقد فسر هذا الموقف على أنه استعجال اخواني لالتقاط اول فرصة لانفتاح النظام عليه، حيث قبلوا بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها عمر سليمان، بعد تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية. أدى ذلك إلى توجيه انتقادات عنيفة إليهم، في الوقت الذي كانت تأتي فيه رسائل الشبان من الميدان برفض الحوار، لأن الشعب رفع سقف مطالبه لمستوى تحية الرئيس و اسقاط النظام الديكتاتوريين فكان أن تراجع الإخوان عن موقفهم².

قبل تنحي الرئيس بيومين، جاء موقف الإخوان حيال ما يحصل من أحداث في مقالة نشرت في جريدة نيويورك تايمز بعنوان: ماذا يريد الإخوان المسلمون؟ و جاءت الاجابة أن الاخوان ليس لهم أجندة خاصة بهم و أن جدول أعمالهم هو ما يقرره الشعب المصري³.

ما تجدر الإشارة إليه، هو دور شباب الإخوان و مدى فاعليتهم في الميدان من جهة و في التأثير على الكوادر الوسطى لاقناع شيوخ الجماعة بضرورة الالتحاق بالثورة، و قد أثبت الواقع رؤية الشباب و قدرتهم التنظيمية في ادارة الميدان في الوقت الذي امتنع فيه شيوخ الجماعة من المشاركة. وهو الأمر الذي يبين الصراع بين الجيلين و ارادة الشباب في الوصول الى مواقع صنع القرار داخل الجماعة و المشاركة في صنع سياساتها.

الفرع الثاني: دور القوى الأجنبية في ثورتي تونس و مصر: أثر البعد الدولي الدولي في قيام الثورة في تونس و مصر

هناك اتجاه يقول بوجود دور العوامل الخارجية في تحريك المجتمعات العربية نحو الفعل الثوري، يبدو ذلك جلياً من خلال الوثائق التي سُرّبت عبر موقع "ويكيليكس" و التي كشفت عن فساد الأنظمة السياسية في الدول العربية لا سيما في تونس و مصر.

¹- تؤكد بعض قيادات الاخوان أن ثورة 25 جانفي هي ثورة شعبية لا يقودها فصيل سياسي بعينه، بل شباب مصري من جميع الانتماءات، و أنها ليست من صنع الاخوان المسلمين، بل شاركوا فيها بنسبة معقولة، و عملوا على حمايتها من العنف المضاد الذي مورس من الحكومة والأجهزة الأمنية. إلا أنه من ناحية أخرى- يمكن تلمس موقف آخر لدى أعضاء الجماعة، يرى أن ثورة 25 يناير لم تكن لتنجح، لولا مشاركة الاخوان الكاملة و الاستثنائية فيها، و التي كانت العمود الفقري الذي حفظ استمرار الثورة و اتجاها في طريق النجاح، حيث استثمروا قدرتهم في التنظيم و التعبئة، و استطاعوا استغلال تلك الفرصة لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدي إلى التغيير. للمزيد أنظر: آية نصار و آخرون، الثورة المصرية، مرجع سابق، ص 224.

²- نفس المرجع، ص 226.

³- نفس المرجع، ص 222.

بداية لابد من التنويه إلى أن مواقف القوى الغربية من الثورة الشعبية في كل من تونس و مصر تأثرت بشكل أو بآخر بالمصالح التي تربطها بالأنظمة القائمة، و احتمال تعرض تلك المصالح لمؤثرات تنتج عن تطور الأزمة، و بما يجسد حالة القلق على تلك المصالح و على العلاقات الجيدة التي ربما كانت تربط هاته القوى بالأنظمة الحاكمة بالأنظمة الحاكمة العربية التي استهدفت الثورات اسقاطها¹.

في دراسة أعدتها الباحثة شهرزاد أدمام، حول "دور المصالح في هندسة المواقف الدولية من الثورات العربية: دراسة في الموقف الأمريكي و الروسي" بينت أن هناك العديد من المميزات التي تبين المواقف الدولية تجاه الثورات العربية ، فقد تمايزت صفات المواقف الدولية تجاه ما عرف بالربيع العربي بين خصائص عديدة طبعها التماثل تارة والاختلاف وحتى التناقض تارة أخرى، أين تراوحت بين التحفظ والتدخل وبين الانتهازية والازدواجية يظهر ذلك في الأشكال التالية²:

1. **بين التحفظ والتدخل:** لقد أدت أسباب عديدة من قبيل عنصر المفاجأة والتسارع المفرد للأحداث إلى جانب دور المصالح في جعل بعض المواقف تتأرجح بين التحفظ والتدخل وما تحمله هاتين السلوكيتين من مدلولات تشكل بوضوح طرفا نقيض يستوجب بالإحاح استشفاف بواعثه.
2. **الانتهازية:** حيث انطلقت الكثير من المواقف من خانة التحفظ بل والتنديد بالثورات، لكنها مالبثت أن غيرت مسارها مع اشتداد وقع الأحداث موازاة مع استمرارية تماسك النظام وتعنته واحتفاظه ببعض خصائص قوته، لتخفف من حدة تحفظاتها وتدخل صف الدّاعين إلى إيجاد منافذ سلمية حوارية توفيقية بين الطرفين كمرحلة أولية باتجاه النزوح جهة الثوار إن لاحت بعض تباشير نصرهم، وهكذا كشف تغير المنحنى التصاعدي لأطوار الثورات عن تقصص بعض الدول للفرص من أجل تبني المواقف التي تمكّنها من التكيف السريع مع مفرزات هذا الحراك باختلاف مراحلها وأبعادها.
3. **ازدواجية المعايير:** على الرغم من أن المسببات الرئيسة لمختلف الثورات التي عرفتها المنطقة العربية تكاد تكون نفسها إلا أن مواقف الدول الخارجية لم تخف ازدواجية تعاملاتها من ثورة إلى أخرى، والمتفحص لهذه الازدواجية لا محال سيكتشف بوضوح البعد المصلحي في هندستها؛ إذ كثيرا ما عمل النفط والموقع الجيوستراتيجي وطبيعة التركيبة السكانية ومكوناتها إلى جانب درجة حدة الثورة وتسارع تطوراتها المعلنة بداية العهد الجديد الدور الحاسم في هيكلة مواقف العديد من الدول وتباينها (إيطاليا تجاه الثورة في ليبيا، روسيا تجاه الثورة السورية، الولايات المتحدة تجاه مصر).

¹ - مصطفى علوي، "كيف تعامل العالم مع الثورات العربية؟"، الثورة المصرية، مرجع سابق ص 39.

² - شهرزاد أدمام، "دور المصالح في هندسة المواقف الدولية من الثورات العربية: دراسة في الموقف الأمريكي و الروسي"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 16.02.2014، على الرابط التالي:

4. خلق أدوار تكميلية لقوى مصطنعة: وذلك عبر استغلال مطامع بعض الدول الصغرى الطامحة إلى إيجاد دور إقليمي موسع لها على أنقاض أدوار دول أخرى لابد من تسريع سقوطها (مصر وسوريا)، وقد تناسب هذا الأمر كثيرا مع قطر التي ساعدت زيادة نشاط سياستها الخارجية إلى جانب أدائها الإعلامية على إضفاء شرعية عربية على التدخلات الخارجية مختلفة التسميات وتأجيج الثورات بأغطية ملساء تخفي وراءها تشابكا مصلحيا لا شك أن المستقبل سيكشف تفاصيله القاطعة

إنّ المتفحص لمختلف المواقف الدولية تجاه الثورات العربية ليدرك كل الإدراك البعد المصلحي في هيكلتها، وعلى هذا فإن تحليل الموقف الأوروبي يستوجب مبدئيا الوقوف على أبرز المحاور التي نسجت حولها المصالح الأوروبية في المنطقة العربية والتي يمكن لجمالها في الآتي¹:

- ✓ امدادات النفط سهل التكلفة والبعيد عن التسييس.
- ✓ بنود واشترطات علاقات الشراكة الأورومتوسطية .
- ✓ التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية.
- ✓ بناء "قلاع حصينة ضد التطرف الإسلاموي".
- ✓ ضمان التفوق الإسرائيلي واعتباره اليد الممتدة للغرب في المنطقة وهو ما يؤشره اتفاقيات الشراكة مع إسرائيل منذ 1995.

وفي هذا السياق تجزم عديد التحليلات² أن المواقف الأوروبية اتصفت بالانتهازية المكشوفة إذ انطلقت مع بداية الاحتجاجات في مصر وتونس من خانة التنديد بها وتقديم كل الدعم السياسي للنظامين المستهدفين؛ ذلك أن الدول الأوروبية كانت قد رتبت مصالحها المبينة أعلاه على أكمل وجه مع هذين النظامين، ومع استمرار الاحتجاجات أضافت الدول الأوروبية إلى مواقفها دعوات الحوار والتعقل للطرفين. غير أنه و مع تزايد وتيرة الاحتجاجات و تحولها الى ثورات بمطالب سياسية، سارعت السياسة الخارجية الأوروبية لتغيير سياستها تجاه المنطقة العربية "إذ سرعان ما احتلت ملفات الهجرة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء سلم أولويات الاتحاد الأوروبي عقب الثورة التونسية والمصرية والليبية، وقد قاد الرئيس الفرنسي والإيطالي السياسة الأوروبية خلال الأيام الأولى للثورات العربية في شمال إفريقيا بإظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة في تلك البلدان وذلك من أجل الحفاظ على التفاهات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوروبي واستمرار الحفاظ على مصالح أوروبا في شمال

¹ - نفس المرجع.

² - أنظر : الهواري عدي، "فرنسا و الثورات العربية.. قراءة في ملامح دبلوماسية جديدة"، على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2011/10/201110269464250607.htm>

- أنظر أيضا: عائشة عبد الغفار، قراءة في الموقف الفرنسي إزاء المتغيرات العربية"، على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=447055&eid=516>

إفريقيا وجنوب الصحراء فيما يتعلق بقوانين منع الهجرة التي كانت تؤدي فيها الأنظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الأوروبي في منع انطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب أوروبا¹

وعلى نقيض التدخل الأوروبي جاء الموقف الصيني حذرا ، ميزه الترقب والتحفظ والتردد مع ابداء قلق الصين من امكانية انسياق الوضع لانزلاقات معينة قد تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية وترفع من وقع تداعياتها على الصين بالنظر إلى اعتبار المنطقة العربية سوقا كبيرة للمنتجات الصينية ومصدرا هاما للإمداد النفطي للصين وهدفا مهما لاستثمارات شركاتها . الأمر الذي جعلها تكفي بدعم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

من المفرزات التي أنتجتها الثورات العربية أيضا، و التي تستحق الدراسة و التحليل، يتعلق الأمر بالأدوار التي أصبحت تضطلع بها الأنظمة الخليجية عامة وقطر على وجه الخصوص، مرتكزة في ذلك على محاولة اختبار قدراتها السياسية والمالية والإعلامية وحتى العسكرية بدء من التجربتين التونسية والمصرية واللتين بناء عليهما تمكنت من هندسة مواقف وسلوكات اتسمت بالفاعلية أكثر في تحديد مسارات المنحنى التطوري للأحداث . وحري بالذكر أن أدوارا كالتى اضطلعت بها قطر جاءت في سياق مخططات أمريكية سابقة استهدفت إعادة هيكلة الشرق الأوسط، عبر آليات مختلفة كان منها اصطناع أدوار تكميلية لقوى صغرى ومكافأتها في كل مرة ، سواء من خلال الآلة الاعلامية (الجزيرة) أو ديناميات سياستها الخارجية التي تحولت من الحياد إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول². غير أن هذا التدخل أوجد حالة من النفور و الاستهجان من قبل دول الجوار و القوى الاقليمية³.

وعلى صعيد آخر ، أظهرت ثورتي تونس و مصر فاعلية قوة أخرى هي تركيا التي أدركت التأثير السياسي والاجتماعي وحتى العسكري للحراك الشرق أوسطى عليها، وهو ما دفعها لفرض نفسها بمواقف طالما عكست رؤيتها الا استراتيجية مستخدمة خطاب العمق التاريخي الذي يجمع تركيا بدول المنطقة⁴ من جهة والطامحة إلى افتكاك دور لها ضمن الهندسة الجديدة للأخيرة مع الحفاظ على مكتسبات السعي السابق إلى بناء دور إقليمي لها من جهة أخرى، بحيث أظهرت ذلك من خلال موقفها

¹ - خليل سامي أيوب، " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"- تم الاطلاع على المقال في يوم 17.02.2014 على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>

² - بول سالم، ويب دي زيو، "السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.02.2014، على الرابط التالي:

<http://www.carnegie-mec.org/2012/12/31/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A/fiqa>

³ - شتيفاني دوتزر، "سياسة قطر الخارجية و الربيع العربي"، ترجمة ياسر أبو معيلق، تم الإطلاع على المقال في يوم : على الرابط التالي:

<http://lb.boell.org/en/2014/03/03/qtr-wlrby-lrby>

⁴ -أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، تر محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2011، ص 441.

من الثورة المصرية حين طالبت الرئيس السابق من التنحي و تلبية مطالب ثوار ميدان التحرير ¹ .وفي هذا السياق بدا الموقف التركي كمن يطرح نفسه الوسيط البديل في منطقة الشرق الأوسط.

في ذات السياق، فقد فرضت أحداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات معقدة تتعلق بمسألة الحفاظ على علاقات وثيقة مع دول الثورات العربية، "ففي الوقت الذي وقفت فيه أنقرة بين شقي رحى فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية من جانب، أو الحفاظ على تحالفات وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر. هذا في حين شكلت حركة الشعوب العربية غير المسبوقة تحدياً لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بالتزام عدم الانخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد ضاعف من مأزق الموقف التركي حيال أحداث "الربيع العربي"، الطبيعة الفجائية لهذه الأحداث، فعلى الرغم من أن ثورتي مصر وتونس أسفرتا سريعا عن سقوط نظام بن علي (14 يناير 2011)، ونظام مبارك (11 فبراير 2011)، على نحو دفعت مؤشرات المبدئية بانحياز تركيا لإرادة ورغبة الجماهير العربية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي"².

في سياق آخر، يعتبر الموقف الأمريكي من أكثر الأدوار رسدا وانتظارا سواء من قبل شعوب وأنظمة المنطقة أو من طرف شعوب وأنظمة قوى إقليمية وعالمية، وهذا طبعا بالنظر إلى الدور الذي يمكن للولايات المتحدة أن تلعبه، والتغيير الذي قد تحدثه تدخلاتها إن إلى جانب الحراك الشعبي أو إلى جانب الأنظمة المستهدفة، وهي التدخلات التي لم تكن مستبعدة خاصة وأنّ منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط طالما صنّقتا في دوائر صناعة القرار الأمريكي ضمن المناطق الأكثر حيوية لاقتصاد الولايات المتحدة والأشد ارتباطا بأمنها القومي.

يقول مروان بشارة في هذا المقام : "اضطرت إدارة اوباما نتيجة التطورات المأساوية في تونس و مصر لاعادة النظر في سياستها و تحالفاتها في المنطقة، فما ان تجاوز البيت الأبيض الصدمة الأولى و الغموض و الالتباس، سعى للتمسك بشركائه المستبدين من خلال الدعوة الى الإصلاح و الانتقال السلمي، في حين افتنن العالم بالثورة التونسية التي أطاحت بنظام بن علي التسلطي، أبقت الحكومات الغربية على مبالاتها الواضحة أو أصيبت بالارتباك في أحسن الأحوال"³

غير أن هذا الارتباك لم يدم طويلا بالنظر إلى تأزم الوضع وجديته بما دفع الولايات المتحدة إلى محاولة لتغطية العجز مراكز التفكير و صنع القرار من التنبؤ لمثل هاته الثورات، محاولة انقاذ مصالحها عبر اعتماد سياسية الكيل بمكيالين بين النظام و الثوار، بالنظر إلى ضبابية المشهد السياسي في كل من تونس و مصر، و إن أبدت الولايات المتحدة اهتماما أكبر للثورة في مصر من مثلها في تونس التي لم تكن بحجم أولويات مصر ضمن أجندة السياسة الخارجية الأمريكية .

¹ - ستيفن أبوك، " ربيع العرب، خريف تركيا"، جريدة الأيام، العدد 5534، (2011/06/09)، فلسطين، ص 31.
² - محمد عبد القادر خليل، "تركيا و ثورات الربيع العربي"، تم الإطلاع على المقال في يوم : 16.02.2014 على الرابط التالي:

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>

³ - مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة و استراتيجيتها في العالم العربي"، سياسات عربية، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد1، مارس 2013، ص 19.

ومثال ذلك أن الموقف الأمريكي من الثورة المصرية، شابه حالة من الارتباك والمفاجأة، والرغبة في ذات الوقت في الإبقاء على النظام المصري الحليف، مما انعكس على سلوك الولايات المتحدة تجاه الثورة المصرية، والذي تميزب¹:

الأول : تأخر الرد انتظارا لما ستسفر عنه مجريات الأمور.

الثاني : تذبذب الموقف ما بين تأييد النظام، وتأييد الثورة، والمطالبة ببقاء النظام مع إدخال بعض الإصلاحات الإرضائية لهؤلاء، وما بين رحيل النظام وإحداث حالة من الانتقال السلمي للسلطة. وحتى هذا الخيار شهد تذبذبا أيضا ما بين الرغبة في الرحيل بعد انتهاء مدة الأشهر السبعة المتبقية، وما بين الرحيل الفوري².

ويمكن تقسيم الموقف الأمريكي من الثورة إلى ثلاث مراحل حكمتها ثلاثة سيناريوهات: المرحلة الأولى :منذ اندلاع الثورة وحتى موقعة الجمل الشهيرة "2 فبراير"

المرحلة الثانية : منذ موقعة الجمل وحتى ما قبل التنحي "11 فبراير"

المرحلة الثالثة : تنحي الرئيس مبارك.

إن الموقف الأمريكي قيدته ثلاث سيناريوهات خلال الثورة يمكن رصدها كالاتي³ :

الأول :دعم مبارك وتأمين الحماية لنظامه السياسي.

الثاني :تنحية مبارك والإتيان بعمر سليمان وتقويته مع الحفاظ على النظام السياسي القائم في مصر.

الثالث :تنحية عمر سليمان وإبداله بالجيش عن طريق انقلاب عسكري ناعم والقيام بتغييرات جزئية في الدستور الأساسي المصري من دون إجراء أي تغييرات أساسية في السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بمعاهدة كامب ديفيد.

وبالتالي وجدت الطرف الأمريكي نفسها في مأزق حقيقي في ظل عنصر المفاجأة من ناحية، ومن حيث الاختيار بين الانحياز لهذه النظم غير الشرعية من ناحية، أو الانحياز للإرادة الشعبية التي قد لا تعترف بالهيمنة الأمريكية مستقبلا. وهذا ما انعكس على السلوك الأمريكي تجاه الثورة المصرية⁴.

إن المتابع للمواقف الروسية يلحظ عدم الاهتمام المتعمد بالثورة التونسية انطلاقا من الاعتقاد بمحدودية تأثيراتها، إلا أن انتشار الحالة الثورية إلى مصر أدخل روسيا إلى ساحة التجاذبات الدولية الحاصلة تجاه هذا الحراك، "دخولا كان يطبعه الحذر والترقب والممانعة بل والتشكيك، ويبدو للوهلة الأولى أن روسيا من وراء خطابها المرن غالبا تحاول التوضع بشكل متوازن بين الثوار والأنظمة المستهدفة بما يضمن مصالحها في ظلّ ضبابية السيناريوهات التي ستؤول إليها الأحداث فيما بعد، ولأن المصالح

¹ - إيمان رجب، " كيف يمكن فهم تأثير العامل الخارجي في الثورات العربية"، تم الاطلاع على المقال في يوم : 16.02.2014، على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1058561&eid=6012>

² - نفس المرجع.

³ - بدر حسن شافعي، مرجع سابق.

⁴ - نفس المرجع.

الاقتصادية لم تكن بالحجم الكبير الذي يستدعي مجازاة الأنظمة المستهدفة فقد كان حري بروسيا أن تقيس الأمور بأكثر استراتيجية وبعد نظر¹.

بالإنتقال إلى النظير الروسي للولايات المتحدة الأمريكية و موقفه من ثورتي تونس و مصر، الملاحظ أنه لم يضع رؤية واضحة و محددة حيال ما حصل من حراك، على الرغم من العلاقات السياسية و الاقتصادية التي جمعت روسيا بالدولتين.

ففي الحالة التونسية، فرض منطق المفاجأة و تسارع وتيرة الأحداث وضعاً مربكاً حال دون بلورة الموقف الروسي "رغم أن النظام السابق مثل مادة دسمة لكل القوى الإقليمية و الدولية الطامحة لاعادة التوضع و فرصة التدخل و الاستثمار و لو على المستوى الشعبي القابل للاستثمار السياسي اللاحق. الأمر الذي افتقدته السياسة الخارجية الروسية"².

نفس الموقف تبنته روسيا بالنسبة للثورة المصرية، و هو الأمر الذي أحدث الكثير من الجدل و السجال، حيث بقيت روسيا تتعامل مع النظام المصري حتى سقوطه، دون أن تبين موقفها الصريح من مجريات الثورة. في هذا الصدد: "إن نظرة أولية للموقف الروسي تطرح احتمالية أن روسيا تنطلق في مواقفها على أساس نهج براغماتي يأخذ بالحسبان حسابات الربح والخسارة بما يعكسه إبداء موسكو استعدادها للاعتراف بالثورات دون التخلي عن الأنظمة القائمة، وهو احتمال مقبول في شقه الأول على اعتبار أن ما يربط روسيا بالمنطقة العربية لا يتعدى منطق الربح والخسارة"³ غير أن الباحثة تستبعد هذا الاحتمال على أساس مايلي⁴:

✓ أولاًهما أن المواقف الروسية تأتي متأخرة دوماً بعد أن تكون الأحداث قد تجاوزتها، وهو ما حصل مع الحالة الليبية أين اعترفت بالمجلس الانتقالي بعد وشوك سقوط نظام القذافي، أين كان لهذا الموقف ردود فعل سلبية لدى الشارع العربي عموماً والشارع الليبي على وجه الخصوص، وفي سياقات مماثلة جاءت المواقف الروسية مستميتة في الدفاع عن أنظمة اقتنعت كل الدول وقبلها الشعوب بحتمية وقرب سقوطها.

✓ و ثانيهما أن روسيا لم تحصل من حساباتها الخاطئة سوى الخسارة سواء تلك الاقتصادية الناجمة عن صفقات السلاح واستثمارات الغاز التي أبرمتها مع الأنظمة المنقضية، أو تلك الأعمق التي افتتحت بها عهداً مع شعوب المنطقة تحت سخط الأخيرة عليها.

إن الحديث عن وجود تأثير للقوى الدولية والإقليمية في الثورات العربية، لا يعني التغاضي عن وجود دوافع داخلية للتغيير، مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي تقاطعت مع مطالب سياسية،

¹- نفس المرجع.

²- حسين بهار، "قراءة في الموقف الروسي تجاه الثورات العربية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 26.03.2014 على الرابط التالي:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=63%3A-r-&catid=12%3A2010-12-09-22-56-15&Itemid=10&limitstart=1

³- شهرزاد أدمام، مرجع سابق.

⁴- نفس المرجع.

حيث ترتبط أهمية المتغير الخارجي في أثناء التغيير الثوري، بكونه المحفز catalyst لعملية التغيير، أكثر من كونه المنشئ لها، وتتوقف فرص نجاح المحفز على تسريع التغيير السياسي، بعامل توقيت التدخل، والمرحلة التي وصل إليها الصراع بين القوى الثورية وبين النظام¹.

المطلب الرابع: مخرجات الثورة في تونس و مصر

أفرزت ثورتى تونس و مصر متغيرات جديدة و عديدة لم تكن ضمن أجندات الألفية الثالثة ولا في اطار خطط ومشاريع القوى الكبرى، و كان في مقدمتها اسقاط أنظمة عرفت بتسلطية حكامها وفساد نخبتها الحاكمة. و في مقدمة هاته الأنظمة نظام بن علي في تونس و يليه نظام مبارك في مصر.

الفرع الأول: اسقاط أنظمة الحكم: نظام بن علي في تونس و نظام مبارك في مصر

أنتجت ثورتى تونس و مصر أوضاعا سياسية جديدة، ففي تونس سقط نظام بن علي بعد أربعة اسابيع فقط من الاضطرابات الاجتماعية المطالبة في عدد من المدن و القرى الشعبية في المحافظات الداخلية التونسية².

لقد أقام نظام بن علي عالمين متوازيين ومتقابلين في الوقت ذاته، عالم الحكم الشمولي الذي يتحكم في مفاصل الدولة والسلطة بمختلف أنواعها، وعالم الديمقراطية الشكلية التي تسوق للعالم في هيئة برلمان وانتخابات دورية منتظمة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني بلغ عدد جمعياته الأهلية قبل الثورة أكثر من 9000 ، وقد بلغ اتساع الفجوة بين العالمين، عالم الواقع وعالم الصورة، حدا يدعو إلى السخرية ويمكن استجلاء ملامحه من خلال النسب الخيالية المعلنة التي كان بن علي يحصل عليها في الانتخابات الرئاسية الخمس التي انتظمت خلال عهده³:

- انتخابات العام 1989: 99,7%.
- انتخابات العام 1994: 99,6%.
- انتخابات العام 1999: 99,44%.
- انتخابات العام 2004: 94,49%.
- انتخابات العام 2009: 89,62%.

ظل مطلب الديمقراطية بما تعنيه من تعددية حزبية ومشاركة سياسية وتداول سلمي على السلطة وسيادة للقانون وبسط للحريات العامة والخاصة، ملازما للحركة السياسية التونسية بأحزابها ومنظماتها المدنية وتياراتها الفكرية الكبرى، برغم الحصار المطبق على حركتها وأنشطتها

¹ - نفس المرجع.

² - كمال بن يونس، " التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، الثورة التونسية، مرجع سابق، ص 58.

³ - عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، تم الإطلاع على المقال في يوم: 12.02.2014 على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.htm>

وعلاقتها بجمهور الناس. إن من أولى إنجازات الثورة التونسية حتى قبل إسقاط نظام بن علي هو وضعها لمطلب الديمقراطية في قلب الحركة الثورية وذلك بتكريس "إرادة الشعب" رمزاً لها من خلال رفعها شعار "الشعب يريد" الشهير. لقد وُحِّدَت الثورة قلوب الجماهير وعقولها كما وُحِّدَت أصواتها في مختلف ساحات التظاهر من جنوب البلاد إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها حين استلهمت بيت شاعر تونس الكبير أبي القاسم الشابي: "إذا الشعب يوماً أراد الحياة .. فلا بد أن يستجيب القدر"، فنحَّت منه شعارها المركزي.

لا شك أن ترديد هذه الجملة السياسية بصوت عال على مدار أربعة أسابيع في شوارع المدن وأحيائها وفي القرى النائية وبلداتها التي لا تكاد تعرفها الدولة أو تصلها إلا في مناسبات طلب الولاء، قد مثل نقلة نوعية في وعي الجماهير الثائرة وأعاد إليها ثقافتها في ذاتها وفي قدرتها على التغيير. كما أتاح، من جهة أخرى، بجملة من الأفكار والأطروحات التي انبنت عليها ثقافتنا السياسية والتي عرضنا لبعضها عند تناول مقاربات التحول الديمقراطي، وفي مقدمتها فكرة مركزية الدولة في عملية التغيير. لقد قامت الثورة التونسية، ومن بعدها ثورات الربيع العربي، بتصحيح معادلة التغيير في فكرنا السياسي من خلال إعادة التأكيد على محورية دور الجماهير، وعلى مرجعية الشعب ومصدريته في إقامة السلطة أو إطاحتها، وعلى شرعيته الغالبة وتبعية الحكم لتلك الشرعية¹.

في نفس السياق، بدأ أن ردة فعل رئيس الجمهورية التونسي مرتبكة و قد فاجأتها التطورات الحاصلة في تونس من تزايد عدد المتظاهرين و ارتفاع سقف مطالبهم يوماً بعد يوم ليصل إلى المطالبة بإسقاط نظام الذي دام قرابة 23 سنة، وقد اختلفت خرجاته على الشعب، فكان الخطاب الأول في 28 ديسمبر 2010 لينا و مرنا و متعاطفاً مع سكان سيدي بوزيد وأقر بشرعية مطالب الشباب و حقهم في الشغل معلناً عن اتخاذ العديد من الاجراءات و التدابير التي من شأنها حل مشكلة البطالة في تونس، ومؤكداً في ذات الوقت على رفضه لأعمال العنف والشغب و التي تعبر عن مظاهر سلبية تضر بصورة تونس الحضارية².

مع تزايد الاضطرابات التي شهدتها تونس و انتقال الثورة من المناطق الداخلية لتشمل كبريات الولايات في تونس ظهر الرئيس بن علي في خطابه الثاني يوم 10 جانفي 2011 ليشجب و يندد بما حصل من سقوط ضحايا و مع تركيزه خطابه على نظرية المؤامرة من طرف قوى خارجية تريد القضاء على التجربة التنموية التونسية من خلا استغلال شباب تونس المتعلم و العاقل عن العمل من اجل تحقيق مخططاتها. كما اعلن عن جملة من الاصلاحات و البرامج التي سيقوم بها من اجل حل مشكلة البطالة في تونس، و كذا فتح المجال لاجراء حوار وطني يجمع مختلف الأطياف السياسية و تكوينات المجتمع المدني لطرح آرائهم و مقترحاتهم حول قضايا الشباب و الشغل و الحلول المقترحة، يضاف إلى ذلك دعم الاعلام الجهوي لمعرفة مختلف الانشغالات التي يطرحها المواطنون... إلخ³.

¹ - نفس المرجع.

² - عزمي بشارة، الثورة التونسية، مرجع سابق، ص 361.

³ - نفس المرجع، ص ص 367-368.

غير أن هذا الخطاب لم يرق لمستوى تطلعات الثوار الذين كانوا يطالبون ليس فقط بحل مشكلة البطالة، و إنما شملت مطالبهم -علاوة على المطالب الاجتماعية و الاقتصادية- الحرية السياسية و التداول على السلطة و تحقيق دولة ديمقراطية حقة، وهو المر الذي انعكس في شعارات المتظاهرين وعلى راسها "الشعب يريد اسقاط النظام".

كان آخر خطاب لبن علي كرئيس جمهورية في يوم 13 جانفي 2011، أين خاطب التونسيين بلهجة تونسية مرتبكة، أكد فيها أنه لم يكن يعلم بما يجري داخل البلاد متهما حاشيته بالاهمال و التسبب و اخفاء الحقائق عنه.

ما يهم في هذا الخطاب هو تغير نظرة الرئيس لمجرى الأمور و ادراكه لأن ما يحصل في تونس ليس بسبب مطالب اجتماعية يمكن أن تتحقق من خلال اجراء اصلاحات معينة، وإنما الأهم من ذلك هو تحقيق المطالب السياسية التي رفعتها الثورة التونسية، و هو ما جعله يقرر بحرية الاعلام الكاملة و عدم غلق مواقع الإنترنت أو فرض الرقابة عليها، كما أكد على وضع لجنة مستقلة للتحقيق في قضايا الفساد ومحاسبة المسؤولين عنها، اضافة إلى حرية التعبير السياسي و التظاهر السلمي، مؤكدا في ذات الوقت على دعم الديمقراطية و تفعيل التعددية، و لا رئاسة مدى الحياة.

بعد هذا الخطاب تفاجأ التونسيون بهروب رئيس الجمهورية خارج البلاد، فقد ذكر الكثير عن ظروف الهروب، و تحدثت مصادر عن تمرد المؤسسة العسكرية على النظام و رفضها قمع الثوار المحتجين، و تحدثت مصادر أخرى عن خديعة دبرها كبير حرس الرئيس بن علي لحمله على الخروج من البلاد تمهيدا لعودته بعد اشتداد الفوضى و احتقان الوضع¹.

وكان من أول مظاهر الاطاحة ببني علي مساء الجمعة 14 جانفي 2011 اسهام مسؤولين و أعوان من مصالح الأمن و الجيش و قوى فاعلة في الادارة و المجتمع في اعتقال رموز من تلك العائلات و مطارقتها ، و في اليوم التالي انطلقت سلسلة من الحملات و أعمال العنف التي استهدفت بعض رموز الثراء غير المشروع².

في مصر تعامل النظام السياسي للتعبئة الجماهيرية للقيام بالثورة عبر وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي باستخفاف كبير، معتبرا أن ما يتم تداوله عبر هاته الشبكات يدخل في اطار هامش الحرية الذي وفرتة الدولة للمواطن المصري. لكن 25 جانفي 2011 أوجد عنصر المفاجأة ، وتعدى مناصري الثورة كل توقعات النظام و الشعب المصري نفسه، وهو ما يفسر ردة فعل النظام القمعية للمظاهرات.

مع تطور الأحداث منذ 28 جانفي و انتشاره عبر معظم المحافظات المصرية، و الاعلان عن حالة من العصيان المدني و الاعتصام المفتوح، ما أدى الى افتكاك القبضة البوليسية التي انسحبت بعد ذلك مع استمرار التصعيد لمدة 18 يوما انتهت بتدخل الجيش في المشهد السياسي بنزوله الى الشارع، لادارة

¹ - السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير، مرجع سابق، ص 21.

² - كمال بن يونس، مرجع سابق ، ص 60.

الأوضاع الأمنية ، ثم الاعلان عن تحمله مسؤولية ادارة المرحلة الانتقالية في مصر بعد تنحي حسني مبارك عن السلطة.

اتبع نظام حسني مبارك ثلاث آليات لادارة الأزمة¹: الآلة الأمنية، الآلة السياسية و الاقتصادية، الآلة العسكرية، فاستخدم الآلة الأولى لقمع التظاهرات متبعا سياسة العنف و التخويف، غير أن هاته الوسيلة لم تنفع مع انتشار التظاهرات عبر كبريات المدن المصرية مما استحال معها التحكم البوليسي في زمام الأمور.

بالنسبة للآلة الثانية (الآلة السياسية)، فقد تم استخدامها من خلال سياسية التهميش و التجاهل التي اعتمدها النظام خلال الأيام الأولى من الثورة. غير أن النظام دفع ثمن ذلك برفع الثوار لسقف المطالب، "فبينما تلخصت مطالب اليوم الأول في الغاء حالة الطوارئ و حل مجلس الشعب و الشورى و اقالة وزير الداخلية، تصاعدت المطالب مع تجاهل النظام، ليصبح الشعار يوم 28 كانون الثاني/يناير(الشعب يريد اسقاط النظام)، و تطورت بتطور الاعتصام، لتنتهي بالمطالبة بمحاكمة الرئيس بعد رحيله². هذا الأخير الذي حاول انقاذه ما يمكن انقاذه من خلال عرضه لتنازلات كثيرة كتعهده بعدم الترشح لعهدة أخرى و تعيين نائب الرئيس، و بدء حوار وطني. غير أن ذلك لم يجد نفعا مع تطور مطالب الثوار. فيما استخدم النظام الآلة الاقتصادية التي تعددت اشكالها بين نقص التموين و أزمة الوقود... إلخ للتضييق على الثوار ، غير أن المتظاهرين اعتمدوا على طرق عديدة للتصدي لمثل هاته السياسات.

بالنسبة للآلة العسكرية فقد شكلت آخر وسيلة لانقاذ نظامه، ظنا منه أن الجيش سيعمل على حماية النظام ضد المتظاهرين، غير أن هذا الأخير انحاز للشعب ، الأمر الذي فرض تنحي الرئيس وتسليمه مقاليد السلطة للمؤسسة العسكرية.

¹- أمل حمادة، " 25 كانون الثاني/يناير 2011 القائد و الفاعل و النظام"، الثورة المصرية ، مرجع سابق، ص ص 111-113.

²- نفس المرجع، ص 113.

الفرع الثاني: ظهور التيارات الاسلامية على الواجهة السياسية: اغتنام الحركات الاسلامية للحظة الثورية

مع سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس و مصر، سارعت الأحزاب و مختلف القوى السياسية للتموقع داخل المرحلة الانتقالية و البحث في سبل اعادة بناء دولة ما بعد الثورة. غير أن ما أفرزته ثورتي تونس و مصر و آثار سجالاتها واسعا بين الأوساط الفكرية و العلمية و الاعلامية في الداخل و الخارج هو ظهور التيارات الاسلامية ضمن فعاليات المرحلة الانتقالية كأحد القوى الكبرى التي يمكن أن تلعب دورا رياديا في الحياة السياسية ما بعد الثورة.

بداية، فإن الحركات الاسلامية أثبتت دينامية تفكيرها و حركية تفاعلها مع الحدث الثوري-على الرغم من انها لم تكن مشاركة في تنظيمه أو داعية له- غير أنها في ذات الوقت تمكنت من التموضع بعد الثورات ضمن السياق التاريخي مغتمنة للحظة الثورية و مستغلة مكتسباتها لادارة -ليس فقط - المرحلة الانتقالية، و إنما ادارة دولة ما بعد الثورة.

و لعل مصدر هاته الحركية مرجعها إلى المبادئ التي اعتمدتها الحركات الاسلامية، و المتمثلة أساسا في¹:

1. لكل مرحلة الشكل التنظيمي الذي يناسبها : فتطور البيئة السياسية تستوجب تطورا في البنية التنظيمية للفاعل السياسي، وكون الحركات الاسلامية كذلك، فإنها عملت على وضع تعديلات معينة تناسب الأوضاع السياسية الآنية.
2. الاقتراب من الفاعل السياسي الأقوى دون الاصطدام به: حيث أنتجت الممارسة الفعلية للحركات الاسلامية في كل من تونس و مصر مرزنتها في التعامل مع باقي القوى السياسية الموجودة دون الاصطدام بها، بهدف تعزيز تموقعها السياسي، ومثال ذلك السلفيين في مصر و موقفهم من المجلس العسكري للقوات المسلحة. في حين كان سلوك الحركات الاسلامية في السياقات التي يقع فيها توترن القوى، أي يتعذر وجود فاعل سياسي قوي، بالمنافرة السياسية المرنة كما هو الحال بالنسبة لحزب النهضة التونسي الذي اختار الانسحاب من المعمل من الهيئة العليا لحماية الثورة و الاصلاح السياسي.
3. التحالف وسيلة لفرض الاصلاح و تقوية الموقع و تجنب العزلة في مواجهة الفاعل السياسي الأقوى : والهدف من ذلك تجنب الانفراد في مواجهة الفاعل السياسي الأقوى، حيث اعتمدت الحركات الاسلامية على سياسة التحالفات و استثمار العائد الثوري و استغلاله لتحسين شروط التفاوض، ففي الحالة التونسية التي كانت تتوجس من التواجد الاسلامي على الساحة السياسية و غموض دوره المستقبلي دفع الحركة الاسلامية في تونس إلى تبني خطاب وسطي يقبل بمختلف الآراء ويمكنه التعايش مع مختلف التيارات الموجودة على الساحة السياسية التونسية مؤكدا على استمرارية تحالفاته و قبوله للادارة التشاركية للمرحلة الانتقالية. نفس

¹- بلال التليدي، الاسلاميون و الربيع العربي، مرجع سابق، ص ص 145-153.

الموقف اتخذته الحركة الاسلامية المصرية من خلال التحالفات التي انخرط فيها الاخوان خلال و بعد الثورة.

4. **دينامية المواقف السياسي:** بحيث عملت الحركات الاسلامية في كل من تونس و مصر على ترتيب مواقفها و اعادة ترتيبها و كذا تغييرها بحسب التطورات السياسية و كذا النفاذات الحاصلة، و مثال ذلك موقف كل من الاخوان في مصر و النهضة في تونس من الانتخابات و الدعوة إلى تأجيلها. و يعود هذا التغير أو التراجع في بعض الأحيان عن بعض المواقف إلى الوضعية السياسية التي يفرضها السياق التاريخي. فقد اضطر الإخوان في مصر من تغيير موقفهم حول الانتخابات الرئاسية، بعد أن دعوا إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية و رفض اقامة "قرعون جديد" يتحكم في بقية ترتيبات المرحلة الانتقالية (المؤسسة العسكرية)، إلى تبني موقف آخر خاصة بعد تغير الدور الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية من مسير إداري لمرحلة ما بعد الثورة، إلى فاعل سياسي يتدخل في صناعة الدستور الجديد و هو الأمر الذي رفضه الإخوان.

في الحالة التونسية، تم استحداث هيئة وطنية لحماية الثورة و الاصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي، حيث جمعت مختلف الأطياف السياسية بما فيها الحركة الاسلامية في تونس ممثلة في حزب النهضة. غير أن تزايد انضمام شخصيات وطنية تابعة للتيار العلماني في تونس لاق استهجانا من حركة النهضة، و تخوفا منها من اختلال التوازن داخل الهيئة، غير أنها أعربت عن تقبلها لهذا الوضع لدوافع وطنية على أن يكون اتخاذ القرارات داخل الهيئة بالتوافق. غير أن التيار العلماني لم يأخذ بهذا المبدأ ، فقد تموضع التيار العلماني في هيئة برلمان، يطرح مشاريع القوانين، كقانون الأحزاب، قانون الجمعيات، قانون الصحافة. يضاف إلى ذلك اتخاذها للقرار بالأغلبية، على الرغم من كونها هيئة غير منتخبة، وإنما تأسست أصلا على الوفاق، و مما زاد الأمر تعقيدا بالنسبة لحركة النهضة هو اقدام هاته الهيئة على اتخاذ قرارات بالأغلبية ، كقرار تأجيل الانتخابات و اعلان عن استحداث لجنة عليا للانتخابات، و غيرها من القرارات التي لم تأخذ بعين الاعتبار الفواعل السياسية و المدنية الناشطة. لهذه الأسباب علقت النهضة عضويتها في الهيئة. غير أن النهضة تراجعت عن القرار بعد الحوار الذي جمع بينها و بين الحكومة المؤقتة تم تأجيل الانتخابات و الاتفاق على مبدأ الوفاق كأساس لعملية التقنين. و اعادة النظر في تركيبة الهيئة من أجل احداث التوازن داخل الهيئة¹.

استقراء لما سبق، يتبين أن حركة النهضة أرادت التوقع ضمن خريطة الطريق التونسية لمرحلة ما بعد الثورة، و يظهر ذلك من خلال مايلي²:

✓ قرار الغنوشي العودة الى تونس بعد الاطاحة بنظام زين العابدين بن علي من منفاه في لندن 30 جانفي 2011.

¹- نفس المرجع، ص 87.

²- نفس المرجع، ص ص 88-93.

- ✓ إعادة هيكلة حزبه و تهيئته للمشاركة في الحياة السياسية المستقبلية التي تطمح لتأسيس ديموقراطية حقيقية.
- ✓ ادانة القوة المفرطة في مواجهة القوى الحاكمة للمظاهرات و الاعتصامات المطالبة برحيل محمد الغنوشي و تبني الحركة لمطالب هاته المظاهرات
- ✓ تنبيه الحركة على خطورة استمرار السلطة الحاكمة على نهج الانفراد بالرأي باتخاذ قرار تعيين وزير أول دون التشاور مع بقية الأطياف السياسية ومكونات المجتمع المدني و الشباب المشارك في الثورة و المدافع عن مبادئها.
- ✓ الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تحظى بثقة كل الأطياف السياسية و الاجتماعية عبر المشاورات واسعة دون استثناء. مهمتها تصريف الأعمال الى جانب انتخاب مجلس تأسيسي يسهر على اعداد الدستور.
- ✓ مطالبة الحركة بالاسراع في تحقيق مطالب الثورة ووضع حد لتهميش الجهات المتضررة و حل البوليس السياسي و تحرير الاعلام ، و تطهير القضاء من الفاسدين، و الاعتراف الفوري بكل الأحزاب و الجمعيات، وتحقيق ما جاء في قانون العفو العام .
- ✓ اعتبار النهضة الترخيص لها في 1 مارس 2011 تنويجا لثورة الشعب و مسارها النضالي.
- ✓ رفض تأجيل الانتخابات الى 16 أكتوبر بحجة عدم الجاهزية التنظيمية و تأكيد النهضة على ضرورة اجرائها في 24 جوان.
- ✓ رفض النهضة توجه الهيئة نحو اصدار قانون الأحزاب معتبرة هذا القانون فاقدا للمرجعية الدستورية.
- ✓ اعلان النهضة عن تأييدها لمقترح الوزير الأول باجراء انتخابات في 23 أكتوبر تقديرا لأهمية الوفاق و دعما للمصلحة الوطنية.
- ✓ الاتفاق على اجندة سياسية انتقالية تبتدى باجراء انتخابات لاحداث المجلس التأسيسي الذي يضطلع بصياغة الدستور.

بالنسبة للحالة المصرية، لا يختلف توجه الاخوان في الثورة المصرية عن توجه مثيله في تونس في ادارة مرحلة ما بعد الثورة، "فباستثناء انخراط الاخوان في الثورة، والتي أملت التطورات التي عرفها المسار، يكاد يكون المسار نفسه، بدءا بمرحلة التطهير التي استهدفت بقايا النظام في بنية الدولة وهياكلها و اجهزتها لاسيما منها الأمنية و المطالبة بمحاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك، مروراً بمواجهة كل المناورات السياسية التي كان تستهدف استغلال الثورة و تحريف مسارها، و انتهاءا بالمشاركة الوازنة في صنع ترتيبات المرحلة الانتقالية سواء على مستوى التعديلات الدستورية أو على القوانين الانتخابية وصولاً إلى المرحلة الانتخابية"¹.

لعل الاختلاف بين تجربتي الحركة الاسلامية بين تونس و مصر هو وجود فاعل سياسي قوي داخل الخريطة السياسية المصرية، و يتمثل في المؤسسة العسكرية. مما جعل الاخوان يتجنبون الاصطدام

¹ - نفس المرجع، ص 95.

معه مع الدعوة إلى تسريع نقل السلطة الى جهة مدنية و عدم تأجيل موعد الانتخابات، و هو نفس الموقف الذي اتخذته النهضة سواء في ظل مشاركتها في الهيئة العليا لحماية الثورة و الاصلاح السياسي، أو في ظل انسحابها لضغوط سياسية من أجل التصدي لأي تحريف لصلاحياتها.

في هذا الإطار يمكن رصد موقف الاخوان خلال الفترة الانتقالية التي سبقت الانتخابات فيمايلي¹:

- ✓ الحضور القوي في كل المحطات، و التزام التعليق عليها كل أسبوع ضمن بيانات تأخذ في عين الاعتبار التطورات المحلية و الاقليمية و الدولية، وهو ما يعني اصرار الاخوان على أن يكونوا طرفا قويا في صناعة الوضع الانتقالي في مصر، حتى يتمكنوا من ضمان موقع سياسي وازن في المستقبل السياسي لمصر.
- ✓ مراجعة الاخوان لبعض المواقف التي أبدوا صرامة في تبنيها، و من ذلك موقفهم اتجاه تأجيل الانتخابات.
- ✓ وجود ثبات في الموقف من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إذ ظل محكوما ب الاقرار بدوره المركزي في صناعة الانتقال الديمقراطي في مصر و حماية البلد و دعم الاستقرار، و في الوقت ذاته دعوته الى النقل السلمي للسلطة مع تسجيل ملاحظات على الأداء الأمني في التعامل مع المظاهرات دون التورط في موقف حدي، إذ غالبا ما كان الاخوان يدعون إلى تحقيق في الأحداث و عدم التسرع في اطلاق الأحكام إلا بعد أن يثبت الدليل على تورط الجهة ما في جرائم ممارسة القتل ضد المدنيين المتظاهرين.
- ✓ حرص الاخوان على قضية التطهير و التخلص من ارث النظام السابق ورموزه، و خاصة في الجانب السياسي، و من ذلك من خلال الدعوة و المطالبة في كل البيانات تقريبا باقرار قانون العزل السياسي، وهذا يدل على وجود تقدير سياسي تتبناه الجماعة، يرى أن الإبقاء على بقايا النظام و عدم تفعيل قانون العزل السياسي سيجعل الخريطة السياسية تتسم بالغموض الذي لا يمكن معه تصور مآل الوضع السياسي، و موقع الجماعة منه.
- ✓ تأكيد الجماعة على الاستقرار السياسي، و حرصها على تأمين الوحدة الوطنية، و منع الإنجرار الى الفتنة الطائفية، إذا غالبا ما كانت تصوغ بياناتها بمنطق وجود مؤامرة تستهدف الوحدة الوطنية لمصر، و ترمي الى خلق الفتن الطائفية.
- ✓ عدم وجود استقرار في الخطاب السياسي للاخوان المتعلق ب الموقف من القوى الدولية، و بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بقي متارجحا بين الخطاب التقليدي الذي يتهم الدول الغربية بدعم النظمه التسلطية و عرقلة الثورة، مروراً بالخطاب السياسي المعتدل الذي يدعو أمريكا الى احترام ارادة الشعوب وصولاً إلى خطابات رجالات الدولة الذين يطمئنون الدول الغربية و يقللون من شأن التيار السلفي، بل و يجعلون من أنفسهم الضمانة الوحيدة للحد من هيمنة التيار السلفي في مصر.

¹ - نفس المرجع، ص ص 96-103.

يتضح من خلال ما سبق عرضه، أن صعود التيارات الإسلامية الى الواجهة السياسية مرده إلى القدرة التنظيمية لكل من الإخوان و حركة النهضة، و تمكّنها من اقتناص اللحظة الثورية و تحويلها إلى وسيلة للوصول الى السلطة و التموضع داخل خريطة الطريق في كل من تونس و مصر، يضاف إلى ذلك استغلال المظلمة التاريخية التي تعرض لها الاسلاميون طيلة حكم الأنظمة التسلطية في كلا البلدين و تحويلها هي الأخرى إلى أداة خطابية لاستمالة المجتمعين المصري والتونسي، مما مكنها من بناء قاعدة شعبية واسعة ستمكنها في ما بعد ليس فقط كأحد الفواعل النازمة للمرحلة الانتقالية، بل و الوصول الى السلطة أيضا. كل ذلك في ظل تراجع التيارات السياسية الليبرالية و العلمانية الموالية للأنظمة السابقة، ما عدا المؤسسة العسكرية المصرية التي أحدثت الفارق بين التجربتين التونسية و المصرية بتموقعها كفاعل أقوى استلزم استراتيجية محكمة من قبل الإخوان للتمكن من المشاركة في ادارة مرحلة ما بعد الثورة.

الفرع الثالث: هندسة العلاقات الدولية بعد الثورات

بشكل عام، ترك الحراك الثوري التي شهدتها تونس و مصر خلال المرحلة التالية بصماتها على النظام العربي ، الاقليمي و كذا العالمي . بحيث تمكنت من التأثير في الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بأكملها، مع اختلاف درجة التأثير بين ثورة و أخرى.

لم ينظر للثورات من هذه الزاوية في بداية انطلاقها بتونس، و كان من الطبيعي أن ينظر إلى تأثير الثورة المصرية الجيوستراتيجية، بسبب وزن مصر الإقليمي، أين تباينت توجهات الفاعلين الجيوستراتيجيين و الاقليميين بالنظر إلى تقاطع المصالح و اختلافاتها، و انعكاس ذلك على موقع الفاعلين الجيوستراتيجيين و أدوارهم في منطقة تعد "بؤرة الأزمات عالميا" لأهمية موقعها الجيوسياسي و الجيواقتصادي أيضا¹. و بالتالي خلقت الثورات العربية متغيرا مهما ساهم في احداث جملة من التغيرات مرحليا، و سيكون له الدور الأكبر في تحديد التغيرات الاستراتيجية على المدى المتوسط و الطويل في العالم العربي، خصوصا بعد عبور المراحل الانتقالية.

كما تركت أيضا آثارا في مختلف تفاصيل المشهد الجيوستراتيجي²، سواء تعلق ذلك بدول المنطقة، أو باللاعبين الدوليين و الاقليميين، إذ لم تشخص الثورتان التونسية و المصرية بوضوح معالم التغير الجيوستراتيجي في المنطقة العربية، نتيجة قصر مدتها الزمنية، غير أن المدة كانت كافية لاثارة قلق اسرائيل- و دول أخرى- من اسقاطات تغير النظام المصري.

و يمكن اجمال هاته التغيرات الجيوستراتيجية أثناء الثورات فيمالي³:

✓ **الولايات المتحدة الأمريكية:** أظهرت الثورات العربية حالة الانكفاء الأمريكي النسبي كنهج، وفرضت الثورات على أمريكا في ظل هاته الحالة أن تعيد النظر في أدوات القوة الناعمة و

¹-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية و الثورات العربية"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، أبريل 2012، ص 1.

²- للمزيد حول الموضوع انظر: عبد المنعم المشاط، "تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.01.2014 على الرابط التالي: <http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=988413&eid=3761>

³- نفس المرجع، ص 19.

التي تظاهرات في محاولة الادارة الأمريكية تجنب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي و التعاطي معه بايجابية، و خاصة فيما يتعلق بالنقاطات مع الحركات الاسلامية التي أوصلتها صناديق الانتخابات إلى الحكم في عدد من الدول العربية، و محاولة احتواء نتائج توسعها. اما على حضورها المتقدم في مناطق وجودها التقليدية، و لا سيما في منطقة الخليج العربي و مصر.

✓ **الصين:** تآثر الصين جيواستراتيجيا بالثورات العربية فيما تعلق بالبعد المرتبط بدور الولايات المتحدة، لذلك ساهم الانكفاء الأمريكي في بروز الدور الصيني مرحليا في حالة تصاعد استراتيجي.

✓ **روسيا¹:** تنشط الدبلوماسية الروسية على هذا الصعيد، للحفاظ على علاقاتها الخاصة مع بعض الأطراف الإقليمية، والبحث عن حلفاء جدد، كضرورة حتمية للأمن القومي الروسي. ويعود الخوف الرئيسي الروسي إلى اعتلاء حركات "الإسلام السياسي" سدة الحكم في بعض البلدان العربية، ومنزلق فوضى الصراعات الداخلية في بلدان أخرى، وتتامي التآليب المذهبي والطائفي، وقابلية انتقال نموذج الثورات العربية إلى الجوار الآسيوي المسلم في آسيا الوسطى، التي تعيش دولها أوضاعاً داخلية مشابهة نوعاً ما للأوضاع العربية، وصعود الدور التركي. وعلى المستوى الروسي المباشر تأثيرات كل ذلك على منطقة القوقاز، التي عانت حتى فترة ليست بالبعيدة من قلاقل أمنية خطيرة، وما زال ينظر إليها كخاصرة رخوة للأمن الروسي.

✓ **تركيا و إيران:** حيث أدى فراغ القوة في المنطقة العربية الى حدوث تنافس إيراني- تركي على الزعامة في المنطقة باسم الثورة و التغيير أولا وباسم الاستقرار و الطمأنينة ثانيا. بالنسبة لإيران، اعتقدت أن الثورات العربية جاءت في السياق الرفض للهيمنة الأمريكية و للغرب عموما، بينما كانت الثورات العربية أولوياتها الوطنية من دون أن يعني ذلك التماهي مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية

إن سرعة استجابة الغرب للثورة التونسية و الطلب من الرئيس التونسي بالرحيل نتيجة لاعتبار أن تونس لا تشكل ورقة أساسية و هامة في المعادلات و موازين القوى العالمية مما يعني بأن التحول الديمقراطي بتونس لا يشكل فارقا مع مراعاة بعض الملفات كالقاعدة و التطرف الديني و مسألة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا المنهكة اقتصاديا في السنوات الأخيرة، في حين أن هذا التعامل اختلف كثيرا في الحالة المصرية، أين حولت الولايات المتحدة الأمريكية التموضع كراعي رسمي للتغيير و تنحي مبارك على الأقل لتمكين المجلس العسكري من ادارة البل و الحكومات اللحقة بما يضمن حقوق و مصالح اسرائيل، و لعل هذا ما يفسر سرعة زيارة كلينتون للقاء الطنطاوي بعد تنحي مبارك مباشرة للتأكيد على السياسات الخارجية المصرية اتجاه اسرائيل².

¹ - عامر راشد، " الاستراتيجية الروسية و ميزان القوى المتغير في الشرق الأوسط"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.03.2014، على الرابط التالي: <http://anbamoscow.com/russia/20120513/375124211.html>

² - جهاد عودة، "الثورات العربية و أثرها على طبيعة التغير الدولي، بناء الاشكالية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 15.03.2014، على الرابط التالي: <http://www.gehadauda.com/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9->

من الصعوبات البحثية في الظواهر السياسية المقارنة أن يجد الباحث نفسه أمام بحث يقوم على الانقسام المتضاد للظاهرة ما بين واقع داخلي و خارجي و أبعاد براغماتية و أخرى أيديولوجية. فقد حكمت هندسة العلاقات الدولية بين القوى الكبرى و دول الثورات، خاصة تونس و مصر محددات كانت في مجملها ذات صبغة براغماتية، وتتمثل في المحدد السياسي، المحدد الاقتصادي، المحدد الأمني، المحدد العسكري.

فكل من تونس و مصر تندرج ضمن المجال الجيوستراتيجي الأوروبي، ما يجعل منها أحد أهم الفواعل الدولية المؤثرة في المرحلة الانتقالية لكلا البلدين. و يمكن إبراز هذا التأثير من خلال ثلاث محددات أساسية: الأول سياسي و الثاني اقتصادي و الثالث أمني.

بالنسبة للمحدد السياسي، فقد بين الاتحاد الأوروبي في ملف خاص حول المرحلة الانتقالية في تونس و دعم الاتحاد الأوروبي، أن هذا الأخير ثمن الثورة التونسية و جاء رده ايجابيا من خلال مراجعته لسياساته مع تونس و كل شركائه في الجنوب، و قد تجسدت في برنامج " spring" الذي يتيح مساندة الاصلاحات الديمقراطية و النمو الاقتصادي¹. هذا البرنامج الذي شمل كل الشركاء في الضفة الجنوبية للاتحاد بما فيها مصر.

أما المحدد الاقتصادي، فالاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا و بحكم علاقتها الاستعمارية بتونس فقد استغلت الأمر لتجعل منها منطقة نفوذ اقتصادي، حيث لا تزال ترتبط بها بعلاقات تبادل تجاري، سياحي، كما تعتبر تونس سوق لترويج المنتجات الأوروبية²

بالنسبة للمحدد الأمني، فيتعلق أساسا بقضايا الهجرة غير الشرعية و مكافحة الإرهاب، و الجريمة المنظمة، وغيرها من القضايا التي يحاول الاتحاد الأوروبي من خلال آليات معينة تنظم هذه الملفات مع شركائه التونسيين و المصريين، خاصة بعد الثورة، و الانفلات الأمني الذي عرفه كلا البلدين .

في الحالة المصرية، نجد أن مصر تعبر عن مجال جيوستراتيجي بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، فالملاحظ أن بعد استيعابها للحركات الاحتجاجية التي تحولت فيما بعد الى ثورات ضد الأنظمة التسلطية، عكفت دوائرها البحثية والسياسية والاستخباراتية على بلورة إستراتيجية جديدة متكاملة للتعاطي مع الواقع الجديد، تكفل لها حماية مصالحها وتحسين صورتها في الشارع العربي، كما تتضمن برنامجا لدعم الانتفاضات والأنظمة الناتجة عنها عبر التحرك في ثلاثة اتجاهات: اقتصادي وسياسي وثقافي.

في الجانب الاقتصادي، عمدت الإدارة الأمريكية إلى مساندة الديمقراطيات الوليدة في مصر وتونس على تجاوز التداعيات الاقتصادية السلبية للانتفاضات، فأعلن أوباما إسقاط بلاده ملياري دولار من

http://www.meda-comp.net/wp-content/uploads/2011/01/Euromed_2009_politique_version_arab.pdf

¹ بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس، " ملف خاص: المرحلة الانتقالية في تونس دعم الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 15.02.2014 على الرابط التالي: http://www.meda-comp.net/wp-content/uploads/2011/01/Euromed_2009_politique_version_arab.pdf

² عبد الحليم بن مشري، " التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، قدمت الورقة في ندوة "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، 18-17 فيفري 2013، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص 7.

ديون مصر وتونس مناصفة كما حث المؤسسات الاقتصادية الدولية على تقديم الدعم والشراكة التجارية للبلدين وضخ الاستثمارات لهما. وفي قمة الثماني في فرنسا في آذار/مايس 2011، دعي رئيسا الحكومتين الانتقاليين في تونس ومصر وأمين الجامعة العربية للمشاركة في بحث خطة دول الثماني لدعم الدول العربية الطامحة للديمقراطية، وتعهد البيان الختامي للقمة بتقديم 20 مليار دولار لدعم مصر وتونس¹.

وفي الجانب السياسي ومع نزوع السياسة المصرية الجديدة، نحو تبني نهج مستقل حيال إيران والقضية الفلسطينية، عملت الإدارة الأمريكية لصياغة الخطط الكفيلة بوضع حدود تضبط تلك السياسة. وبالتوازي حرص أوباما على مد جسور الثقة مع الأنظمة العربية الجديدة وإظهار دعمه الواضح للانتفاضات، كما جدد التزام بلاده بتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط استناداً لمبدأ الدولتين². وفي الجانب الثقافي، ظهرت مقترحات أمريكية بضرورة التعاطي مع العرب من منظور مغاير للصورة النمطية السائدة في الغرب، والتي طالما روجت لفكرة بأن الشعوب العربية غير ثورية لا تتوق للديمقراطية والتغيير، كما ظهرت طروحات أمريكية بضرورة مراجعة التصنيفات الأمريكية التقليدية للقوى السياسية الفاعلة في البلدان العربية ما بين "معتدلة" و"غير معتدلة" وتبني معيار جديد يصنفها إلى "قوى شرعية" وأخرى "غير شرعية". ولو تم اعتماد هذا التصنيف حقيقة فإنه سيمثل تغيراً مهماً تجاه الأنظمة المستبدة التي لازالت الولايات المتحدة تدعمها³.

في هذا الصدد، يقول الدبلوماسي الأمريكي جايمس لاروكو والذي يعبر عن وجهة النظر الأمريكية الرسمية "سواء كنا نتحدث عن تونس أو مصر أو غيرها من دول المتوسط العربية وحتى فيما وراء ذلك. فإن الولايات المتحدة غالباً ما كانت تختار المصالح على حساب القيم. اني أقر بذلك في شكل كامل. إلا أن هذا يمكن ويجب أن يتغير الآن... لقد وفرت شعوب المنطقة فرصة للولايات المتحدة لكي تكون شريكة كاملة، في الشرق الوسط الجديد، وسيتطلب ذلك تعديلاً في سياستنا، وأنا متأكد من أننا سنقوم بذلك"⁴.

تأسيساً لما سبق، من الواضح أن القوى الدولية الكبرى تحاول تطوير و تكيف استراتيجياتها وأجندات سياساتها الخارجية في مرحلة المخاض السياسي الذي تعيشه المنطقة العربية و خاصة الشرق الأوسط، بمختلف التأثيرات و الانعكاسات التي تحملها مرحلة ما بعد الثورات، خاصة على نسق التوازنات الجيوستراتيجية للقوى الإقليمية و العالمية.

¹-هاشم نعمة، " التفاعلات الدولية ازاء الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 03.02.2014، على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=346020>

²- نفس المرجع.

³- نفس المرجع.

⁴- جايمس لاروكو، "الولايات المتحدة والثورات العربية"، شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 138، 2011، ص 54-59.

المبحث الثاني: اعادة بناء الدولة في تونس و مصر

تعتبر عملية بناء الدولة في بعدها التاريخي عن كونها نتاجا للجهود التاريخية التي تواجه مختلف التحديات التي تخلفها الثورات و الصراعات و الحروب. ترتبط هاته التحديات بمختلف الأبعاد السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و كذا الأمنية، ما يجعل اختلاف تفسير التباينات بين التجارب الانتقالية مرتبطا بكيفية تعامل القوى السياسية و المدنية و العسكرية مع هاته التحديات.

في هذا الإطار ، و بالرغم من صعوبة التحكم في حركية المشهد السياسي في الدول محل الدراسة، إلا أنه سيتم التطرق إلى مختلف مراحل بناء الدولة في التجريبتين التونسية و المصرية، و معرفة مدى نجاح أو فشل هاتين الدولتين في تخطي المراحل الأولى من عملية الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: بناء المؤسسات: الإنتخابات و مسألة العدالة الانتقالية

في كتابه "عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا"، بين عالم الاجتماع أنطوني جيننز أن بناء الدولة يحتاج إلى تأهيل مؤسساتها السابقة أو اعادة بناء مؤسسات جديدة¹. وبالتالي فإن مفهوم بناء المؤسسات مرتبط بمأسسة البنى التابعة للدولة من خلال تعزيز قدراتها المادية و البشرية لادارة شؤون الدولة و علاقاتها مع المجتمع.

بالنسبة للتجربة التونسية و المصرية، شكلت عملية بناء المؤسسات أحد أكبر التحديات التي واجهتها المرحلة الأولى من الانتقال الديمقراطي، مع اختلاف في الفواعل التي أثرت في عملية البناء بين الدولتين.

الفرع الأول، اعادة تشكيل الخريطة الحزبية: صعود التيارات الاسلامية إلى الحكم

درجت الأدبيات السياسية على النظر إلى حالة الأحزاب السياسية من حيث القوة أو الضعف باعتبارها مؤشرا على حالة النظام السياسي و درجة تطوره في أي دولة، فالأحزاب تلعب دورا مهما في تدعيم الممارسة الديمقراطية باعتبارها همزة وصل بين الحكام و المحكومين بما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية و تعميق المشاركة السياسية للمواطنين.

بعد ثورتي تونس و مصر أعيد تبلور المشهد الحزبي في كلا البلدين بما يعبر عن انعكاس التفاعلات و الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و كذا الثقافية التي افرزتها الثورات العربية في كل من تونس و مصر.

أعادت الثورة التونسية الاعتبار إلى الأحزاب السياسية التي وجدت نفسها في الواجهة على اثر فرار الرئيس بن علي، وهو أمر طبيعي، حيث لا يمكن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي إلا بوجود أحزاب سياسية قوية و ممثلة. لكن بقدر ما وفرت الثورة هاته الفرصة التاريخية للأحزاب السياسية، فإن هاته الأخيرة قد وجدت نفسها تواجه تحديات كبيرة، و ذلك بسبب الضعف الذي ورثته من الحقبة

¹- أنطوني جيننز، عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، تر: عباس و حسن كاظم، لبنان: بيروت، المركز الثقافي العربي، 2003، ص40.

الاستبدادية التي مرت بها منذ العهد البورقيبي، و التي ازدادت اتساعا و خطورة مع تركيز نظام بن علي البولييسي¹.

غيرت الثورة التونسية الخارطة الحزبية بشكل جذري، ويمكن تحديد الملامح الكبرى لهذه الخريطة من خلال التقسيمات التالية²:

1. انهيار أحزاب الموالاتة: وهي الأحزاب المشار إليها في الملحق، و التي راهنت على تحالفها مع النظام الحاكم، مقابل تمتعها بعدد من المكاسب التي من شأنها أن تمكنها من البقاء، لكنها لم تفكر في مصيرها بعد انهيار هذا النظام. حيث تعرضت هاته الأحزاب لأزمة هيكلية عرضتها للانقسام و التخلي عت قياداتها، في محاولة منها لايجاد موقع داخل المرحلة الانتقالية، غير أن ذلك كان أمرا مستبعدا.

2. الأحزاب الديموقراطية المعترف بها: هي الصنف الثاني من الأحزاب السياسية التي تم الاعتراف بها في مرحلة نظام بن علي، لكنها رفضت الاصطفاف وراء السلطة، و حافظت على استقلالية قرارها، و هي بالتحديد الحزب الديموقراطي التقدمي، حركة التجديد، و التكتل من اجل العمل و الحريات، هاته الأحزاب انقسمت بعد رحيل بن علي مباشرة بسبب الاختلاف حول المشاركة في الحكومة المؤقتة. فجميعها قبل في البداية مبدأ المشاركة، غير ان بعضها تمسك بدعم حكومة محمد الغنوشي على الرغم من المعارضة الشديدة التي ووجه بها، في حين اختار الحزب الثالث الانسحاب من هذه الحكومة و الانضمام غلى ما سمي بمجلس حماية الثورة، لكن مع استقالة حكومة محمد الغنوشي أثر الحزبان المشاركة في الحكومة الثالثة التي ترأسها الباجي قايد السبسي بسبب طابعها التكنوقراطي.

المهم في هذا السياق أن هذه الأحزاب التي حصلت على الاعتراف قبل الثورة، قد وجدت نفسها تخوض تجربتين مختلفتين: من جهة تجربة الانتقال من المعارضة إلى السلطة بهدف الحفاظ على الطابع الدستوري، و من جهة أخرى الانخراط في جبهة سياسية واسعة تمكنت من الاطاحة بحكومة انتقالية في أقل من شهرين، و ذلك انطلاقا من الشرعية الثورية.

3. الأحزاب المقصاة سابقا: و هي الأحزاب التي تم اقصاؤها من المشهد السياسي في عهد النظام السابق، و رفضت السلطة الاعتراف بها، هاته الأحزاب غير متجانسة أيديولوجيا، إذ منها الماركسي كحزب العمال الشيوعي، و منها الاسلامي ك حركة النهضة و منها الليبرالي كحزب المؤتمر من أجل الجمهورية. لقد وجدت هاته الأحزاب نفسها تواجه نفس الخط المعارض الذي تبنته من قبل، وذلك برفض التعامل مع حكومة محمد الغنوشي بحجة كونها امتداد لنظام بن علي، لكن توافقه السياسي و انخراطها ضمن هيكل موحد (مجلس حماية الثورة) لم يحجب تعارضها الأيديولوجي و لم يطمس اختلاف أجندة كل طرف منها.

4. الأحزاب الجديدة: يتمثل المكون الرابع من المشهد الحزبي التونسي بعد الثورة في تشكل تيار الشبان التونسيون، فبعد سقوط نظام بن علي، تلقت وزارة الداخلية قرابة 80 طلب لتأسيس

¹- صلاح الدين الجورشي، "تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية و الكرامة"، كتاب الثورة التونسية، مرجع سابق، ص 249.

²- نفس المرجع، ص ص 256، 257،

أحزاب سياسية، وقد يتجاوز عدد الأحزاب الرخص فيها 60 حزب، الأمر الذي كان يبدو طبيعياً بعد حالة الانغلاق التي عاشتها الحياة السياسية التونسية قرابة الخمسين سنة.

غير أن هاته الأحزاب واجهت مشكلة التعامل مع مؤسسات النظام السابق و مختلف رموزه و فلوله، فإما القطع الكلي (كما حدث في الثورة الإيرانية)، أو القيام بنوع من التسوية التاريخية مع جزء من النظام السابق، وذلك لحماية البلاد و مكتسبات الدولة و بهدف تحقيق الانتقال الديمقراطي بأقل الأضرار الممكنة و بشكل سلمي (مثل ما فعله نيلسون مونديلا مع رموز نظام التمييز العنصري)¹.

في تونس، وجدت النخبة السياسية نفس المشكلة، و انقسمت بين من يعتقد بوجوب القطيعة مع النظام السابق، و بين من يدعو للإصلاح.

فبعد نجاح الثورة، طالبت أطراف عديدة باسقاط الحكومة و تعليق الدستور و حل البرلمان و استبدالها بمجلس حماية الثورة يتولى بشكل مؤقت القيام بدور تقييري و تشريعي بديل، في انتظار تنظيم انتخابات لمجلس تأسيسي، يتولى اعداد دستور بديل، و يتولى الدعوة الى انتخابات لمجلس تأسيسي، يتولى اعداد انتخابات رئاسية و برلمانية سابقة لأوانها².

يستند هذا الطرح على مجموعة من المعطيات أهمها:

- ✓ فقدان الدستور الموروث عن النظام السابق لقيمه المرجعية الملزمة بالنظر إلى تعرضه لعدد التعديلات التي أفقدته هاته القيمة.
- ✓ خطورة تواجد الحزب الحاكم سابقا و المتمثل في التجمع الدستوري الديمقراطي على الثورة و مكتسباتها.

غير أن هذا الطرح له من بعض السلبيات التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على المرحلة الانتقالية و في البناء الديمقراطي ككل. فاستبدال المؤسسات القائمة بأخرى غامضة أو غير منبثقة عن اختيار شعبي يمتلك قدرة الإلزام من شأنه أن يطرح العديد من التساؤلات حول شرعيتها و شرعية قراراتها³.

في مقابل هذا الطرح، تمسكت أطراف أخرى بالمحافظة على المؤسسات القائمة و دافعت عن الطابع الدستوري لعملية الانتقال على الرغم من تسليمهم بمظاهر الخلل الكامنة في الدستور، و انحصرت بذلك مطالب هؤلاء في اطار تحسين تركيبة الحكومة المؤقتة، و الدفع نحو فصلها عن الحزب الحاكم سابقا و ذلك سواء من حيث فك الارتباط بين الحزب و الدولة أو ابعاد عدد من وزراء السيادة المعروفين بانتماءاتهم السياسية. وهو الأمر الذي مكن الحكومة المؤقتة من الاستمرار قرابة الشهر و النصف لتسقط هي الأخرى بفعل ضغط الشارع و القوى السياسية المعارضة.

¹ - نفس المرجع، 259.

² - نفس المرجع، ص 260.

³ - للمزيد انظر المرجع السابق، ص 260.

ومع تولي الباجي قايد السبسي رئاسة الحكومة، تم الانحياز لمصلحة أجندة المعارضة مع الإبقاء على خيط رفيع يجمع بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية، فبعدما كانت الأولوية لتنظيم انتخابات رئاسية ثم برلمانية وفق ما تنص عليه المادة 57 من الدستور، تم الإتفاق على تعليق العمل بالدستور و الاتجاه نحو تنظيم انتخابات مجلس تأسيسي، يتولى صياغة الدستور الجديد و هو المطلب الذي ركزت عليه المعاضة طيلة المرحلة السابقة، غير أنه تم في ذات الوقت الإبقاء على الرئيس المؤقت على الرغم من تجاوز المهلة القانونية و ذلك بناء على تأويل اشارة وردت في الدستور تؤكد على ضرورة المحافظة على استمرارية الدولة¹.

بالفعل تم تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة في 11 فيفري 2011 ضم مجموعة من الأطياف السياسية بما فيها حركة النهضة، و تضمن بيان تأسيسه مجموعة من الأهداف المبتغاة من إنشائه(أنظر الملحق رقم2: تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة).

بالنسبة للحزب الحاكم السابق تم تجميد نشاطه و مصادرة جميع ممتلكاته، أين اعتبرت المحكمة أن الحزب خالف بتصرفاته النظام الجمهوري و مبدأ سيادة الشعب الى جانب التنقيحات التي ادخلت على الدستور منذ 1988، و التي انحرفت ليصبح التشريع يوافق مصلحة رئيس الحزب و ليس المصلحة العليا للبلاد.

تأسيسا لما سبق، يمكن القول أن المشهد الحزبي التونسي ما بعد الثورة في تونس اتسم بالتشتت و انتشار حالة الريبة و عدم الثقة بين الاحزاب، يضاف الى ذلك ضعف البرامج التي تم تقديمها كواجهة للحزب و طموحاته.

هذه المعطيات تبين أن المشهد الحزبي التونسي تميز بعد الثورة بالحراك المستمر، و أن التحالفات السياسية لم تستقر بعد، و ذلك في انتظار الكشف عن اختيارات الأحزاب، ونظرة كل واحد منها إلى طبيعة المشروع المجتمعي لتونس بعد الثورة. فالاعتراف بحركة النهضة قد شكل حدثا هاما، لكنه أثار في ذات الوقت مخاوف الأوساط العلمانية، التي استمرت في التشكيك في مصداقية الخطاب المعتدل و المطمئن الذي تبنته الحركة، و ضمنته في وثائقها التأسيسية.و ما يخشاه البعض هو عودة الاستقطاب الثنائي من جديد إلى المشهد السياسي، و ذلك باندلاع صراع عقائدي بين الاسلاميين و العلمانيين، تقوم بتغذيته العديد من الأطراف و ذلك بهدف الانحراف بالتجربة الديمقراطية و ادخالها الى متاهات لا تخدم أهداف الثورة و المجتمع، ومما زاد من هذا الجدل هو اعلان حزب التحرير أنه في حالة وصوله الى السلطة سيقوم بحل الأحزاب ذات المرجعية غير الاسلامية ، وجدد رفضه للديموقراطية، وهو ما دفع بلجنة الأحزاب التابعة لوزارة الداخلية الى رفض الترخيص القانوني لخمس أحزاب من بينها حزب التحرير و حزب السني التونسي².

ما يلفت النظر في التجربة الانتقالية التونسية هو حفاظها على الطابع المدني و الدستوري للدولة التونسية-بالرغم من أنها عرفت الكثير من التجاذبات و الأزمات بين مختلف الأطراف السياسية و

¹- نفس المرجع، ص 262.

²- نفس المرجع ، ص 268-269.

النقابية و المدنية - و عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و المسار الانتقالي في تونس. بعكس نظيرتها المصرية التي كان لها الدور الفصيل و الهام في المرحلة الانتقالية و ما بعدها.

فبالنسبة للمشهد الحزبي و السياسي في مصر شابه العديد من الغموض و الضبابية، خاصة مع اتساع الفترة الزمنية لإدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية ، الأمر الذي أوجد حالة من التخوف و التوجس من سيطرة العسكر على السلطة، و العودة عن أهداف الثورة.

و مع ذلك، فقد عرفت الحياة الحزبية هي الأخرى إعادة تشكل و تبلور فيما عرف بالمرحلة التكوينية¹ للتعددية الحزبية الحقيقية في مصر بعد ثورة 25 جانفي 2011.

بعد قيام ثورة 25 جانفي و سقوط النظام السابق و تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون الحكم في المرحلة الانتقالية عبر آليات الإعلانات الدستورية و المراسيم و القرارات، بدأت عملية مراجعة شاملة للإطار الدستوري و القانوني المنظم للحياة السياسية في مصر على النحو الذي يعالج التشوهات التي شابت المرحلة السابقة و بما يحقق الطموحات السياسية للمصريين و يتفق و أهداف الثورة².

و في سياق الجهود الرامية لتفعيل النظام الحزبي المصري و القضاء على القيود التي أعاققت هذه الغاية لعقود من الزمن، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 28 مارس 2011 مرسوما بقانون رقم 12 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون الحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977، و قد تمثلت أهم التعديلات و الأحكام التي تضمنتها المرسوم فيما يتعلق بشروط تأسيس و استمرار الأحزاب في الآتي³:

✓ انشاء لجنة قضائية خاصة تختص بفحص و دراسة اخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقا لأحكام هذا القانون .

✓ تأسيس الحزب و انشاؤه بمجرد الاخطار على أن يعرض ذلك الاخطار على اللجنة التي يتعين عليها الرد عليه، و يمارس الحزب نشاطه السياسي اعتبارا من اليوم التالي لمرور شهر من اخطار لجنة الأحزاب دون اعتراضها.

✓ عدم تأسيس حزب على أساس ديني أو طبقي و لا تتعارض مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياسته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات الأمن القومي المصري.

في نفس الإطار، عرفت الساحة السياسية تزايدا كبيرا في عدد الأحزاب السياسية في مصر - و عادة تعرف المجتمعات بعد الثورات ظاهرة "الإنفجار الحزبي" - حيث ظهر عدد كبير من الأحزاب

¹ - لقد مرتطور الأحزاب السياسية في مصر بعدة مراحل هي: المرحلة التكوينية التي سبقت ثورة 1919، ثم مرحلة التعددية الحزبية التي تلت ثورة 1919 و استمرت إلى 1952، ثم مرحلة التنظيم السياسي الواحد من 1953 إلى غاية 1976، ثم مرحلة التعددية المقيدة التي بدأت مع صدور قانون الأحزاب السياسية سنة 1977 و إلى غاية 25 جانفي 2011، لتأتي مرحلة انتقالية عرفت الحياة الحزبية فيها إعادة التكوين و التشكل. للمزيد أنظر: الهيئة العامة للاستعلامات، "تطور الأحزاب السياسية في مصر"، تم الاطلاع على المقال في يوم : 02.02.2014، على الرابط التالي: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=121>

² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

السياسية، ولقد أدت عدة عوامل إلى ظهور هذه الظاهرة بمصر بعد نجاح الثورة في الإطاحة بالرئيس المخلوع مبارك، أهمها تغيير البيئة القانونية، و شروط تأسيس الأحزاب، التي صارت بمجرد الإخطار بعد إستيفاء الشروط القانونية، إلى جانب التفكك الحزبي للتيارات السياسية الكبيرة، بحيث خرج أكثر من حزب ليعبر عن نفس التيار، بالإضافة إلى شغور مقعد القيادة الثورية، وعدم وجود حزب يفرض نفسه متحدثاً باسم الثورة¹.

ولقد وصل عدد الأحزاب السياسية بعد الثورة إلى حوالي 60 حزباً حصل على الترخيص الرسمي، بالإضافة إلى قرابة 100 حزب في قائمة الإنتظار، وتنوعت خلفيتها الفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من أحزاب تعبر عن الإسلاميين الجهاديين، إلى أخرى تتحدث باسم الشيوعيين². في نفس الإطار، يمكن تصنيف الأحزاب التي تم الاعلان عنها إلى عدة مجموعات اساسية حسب التوجه الأساسي لها³:

1. الأحزاب ذات المرجعية الدينية: و هي تنقسم إلى أحزاب ذات مرجعية اسلامية و أخرى مسيحية.

أ- الأحزاب ذات المرجعية الاسلامية: و هي الأحزاب التي أنشأتها الحركات و الجماعات الاسلامية التي تصدرت المشهد السياسي بعد نجاح الثورة و قامت بإنشاء أحزاب سياسية تمارس من خلالها العمل الحزبي و السياسي وفق رؤية و مرجعية اسلامية، فعلى سبيل المثال قامت جماعة الاخوان بتأسيس حزب الحرية و العدالة، وهو أبرز الأحزاب الجديدة و أكبرها على الاطلاق بالنظر الى قاعدته الشعبية التي كونتها الجماعة طوال ثمانية عقود من الزمن، يضاف إليه أحزاب أخرى كحزب أخرى كحزب النهضة، الإصلاح و التنمية، الريادة والتيار المصري.

أما التيارات السلفية المختلفة فقد أعلنت عن نشأة العديد من الحزاب و التي وصلت إلى 10 أحزاب و هي: النور الديموقراطي، النهضة، التوحيد العربي، الفضيلة، مصر البناء، الاتحاد من أجل الحرية، البناء و التنمية، مصر الحرة، الإصلاح و النهضة، الأصالة).

ب- أحزاب ذات مرجعية مسيحية: وصل عددها إلى 5 أحزاب و هم: الأمة المصرية، أبناء مصر، الاتحاد المصري، شباب الثورة، النهر الجديد، و كلها أحزاب يصير مؤسسوها أنها أحزاب مدنية.

2. الأحزاب الليبرالية: و هي الأحزاب التي تؤكد في برامجها على المرجعية الليبرالية و تؤمن بالحريات الفردية و تحرير السوق، ومنها: الإصلاح و التنمية-مصرنا، ثوار التحرير، المستقبل الديموقراطي، الأحرار المصريين، المستقبل الجديد، المصري الليبرالي...إلخ.

¹ - أحمد طه، " الحياة الحزبية في مصر... الانطلاق و التعثر " تم الاطلاع على المقال في يوم 02.02.2014 على الرابط التالي:

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/8647/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-...-D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82->

² - نفس المرجع.

³ - يسري عزباوي، " مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة"، من كتاب تحديات التحول الديموقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مصر: القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012، ص ص 138-139.

3. الأحزاب اليسارية: مثل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الحزب الشيوعي، الاشتراكي المصري. و الملاحظ أن هذا التيار يتجاذبه اتجاهان، الأول يساري اصلاحي و الثاني ثوري.

4. أحزاب مختلطة: و هي تلك الأحزاب التي تضم خليطا من اليسار الاصلاحي والليبراليين، و هي أحزاب ليبرالية فيما يخص الشأن السياسي و الاقتصادي و اشتراكية في بناء التكافل الاجتماعي و تحقيق العدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و تقليل الفجوات الطبقية. كما انها تؤكد على أهمية دور الدولة. ومنها الحزب الديمقراطي الاجتماعي، السلام الاجتماعي، التحرير المصري، الحق المصري، ثوار التحرير.

5. أحزاب عمالية: مثل حزب العمال الديمقراطي، و الذي يؤكد على الطابع الاقتصادي و الاجتماعي الذي قامت لاجله الثورة و يطالب جموع العمال باعادة الشركات التي تمت خصصتها. حزب آخر يسمى العمال المصري و الذي يضم في عضويته جميع أبناء الطبقة العاملة المصرية.

ما يميز المشهد الحزبي في مصر بعد الثورة يمكن اجماله فيمايلي¹:

✓ نخبوية التأسيس: بمعنى ارتباطها بأسماء أشخاص من الناشطين و المثقفين، و أنها نخبوية في ادارتها و عملها، و لم تستطع الوصول الى المواطن البسيط، ويمكن اعتبارها "أحزاب الميدان"، فمؤسسوها إما ثوار أو من العازفين عن المشاركة السياسية في الحقبة السابقة.

✓ أحزاب شعارات: فمن الملاحظ أن جميع الحزاب جعلت من أربعة مصطلحات سياسية مسميات لها مثل: الديمقراطية العدل، التنمية و الحرية، ما يعني أن هاته الأحزاب جعلت شعارات ثورة 25 جانفي مسميات لها دون الاهتمام بالمضمون او البرامج.

✓ التشابه الكبير في البرامج و الأسماء: تقارب الأسماء كثير من الأحزاب يجعل التمييز بينها أمرا صعبا، و يضيف على خارتتها طابعا عشوائيا، و من هاته الأسماء مثلا: الثورة و الحرية التحرير، الحديث، النهضة، الأصالة، كما ان التشابه شاب البرامج أيضا، باستثناء حالات الاختلاف الأيديولوجي الواضحة في قليل منها².

✓ التسرع في اغتنام مكاسب الثورة : فالعديد من الأحزاب الجديدة تحاول التوقع داخل دائرة المرحلة الانتقالية و التمتع بامتيازات الثورة، وهذا أمر طبيعي، غير أن الأمر الذي يشوبه الكثير من التناقض هو حال الحزاب القديمة التي كانت ضد الثورة و التي تسعى بعد نجاح الثورة في افتكاك مكان لها ضمن المنظومة الحزبية الجديدة. فبالرغم من انتهاء نشاط الحزب الوطني الذي تم حله و مصادرة أملاكه و سجن زعمائه، لا تزال هناك أحزاب كانت ضمن دائرة الموالاة، تريد التموضع واستغلال مكاسب الثورة.

✓ غياب خيار التحالف و الاندماج بين الأحزاب:

✓ كثرة الأحزاب ذات المرجعية الدينية: فقد تكون هاته الكثرة عائقا في طريق اقامة حياة حزبية حقيقية سليمة او ربما تسبب انقسامات طائفيا بين أطراف المجتمع المختلفة.

¹ - نفس المرجع، ص ص 143، 146.

² - بتحليل برامج وأهداف وشعارات الأحزاب الجديدة يصعب التمييز بينها، فجميعها تتفق على مجموعة من القواسم المشتركة، و الاختلاف يكون في تفاصيل جزئية أو سياسات فرعية، ففيم عدا الأحزاب مثل: الحرية و العدالة، العدل، المصريون الأحرار الديمقراطي الاجتماعي، و التي تملك برامج واضحة، فإن باقي الأحزاب لا يوجد لديها وضوح في معنى البرنامج، و لا تميز بين البرنامج و الشعار أو السياسات التفصيلية لها أو التي سوف تتبناها في المستقبل. للمزيد أنظر يسري عزباوي، مرجع سابق، ص 144.

✓ دور المال السياسي في نشأة الأحزاب: فكثير من الأحزاب يتم تمويلها من قبل رجال الأعمال. ما يدعو لتخوف من أن يكون للمال الدور الأكبر في مسيرة تشكيل الأحزاب الجديدة، وأن تكون أحزاب الأفكار و التيارات السياسية الحقيقية الأكثر فقرا، و الأقل تأثيرا، و في ذلك فساد للحياة الحزبية و السياسية.

الفرع الثاني: العدالة الانتقالية: بين العدالة التصالحية في تونس و العدالة العقابية في مصر

إن عملية بناء الديمقراطية و تأسيس مقومات الدولة الوطنية المرتكزة على مؤسسات مستقلة و فاعلة يستوجب المرور عبر عملية تاريخية جوهرية لا تستكمل أركان بناء الدولة الوطنية العصرية بدونها، يتعلق الأمر بقضية العدالة الانتقالية، و التي تسهل عملية شرعنة الدولة و السلطة على مبادئ و ركائز جديدة قوامها العدالة و حكم القانون و المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات و الحقوق.

تشير العدالة الانتقالية إلى حقل من النشاط أو التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك ارثا من انتهاكات حقوق الإنسان، و الإبادة الجماعية، أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل الجرائم ضد الإنسانية أو الحرب الأهلية، و ذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن. و يمكن ادراك المفهوم من خلال عدد من المصطلحات التي تدخل ضمنه، من مثل إعادة البناء الاجتماعي، و المصالحة الوطنية و تأسيس لجان الحقيقة، و التعويض للضحايا، و اصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالبا ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة مثل أجهزة الأمن و الجيش¹.

إن مفهوم العدالة الانتقالية في هذا السياق يختلف عن العدالة التقليدية المتواترة في كونها تعنى بفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح أو حرب أهلية إلى حالة السلم والانتقال الديمقراطي، أو من حالة انهيار النظام القانوني إلى إعادة بنائه بالترافق مع إعادة بناء الدولة أو الانتقال من حكم تسلطي ديكتاتوري الى حالة الانفراج السياسي و الديمقراطي، أي الانتقال من حكم منغلق بانسداد آفاق، الى حكم يشهد حالة انفتاح و اقرار بالتعددية².

1. تعريف العدالة الانتقالية: بالنسبة لتعريف العدالة الانتقالية، فبالرغم من تعدد التعاريف، إلا أنها تتفق حول مضمونها الذي يعبر عن كونها عملية المصالحة التي يسعى المجتمع المتحول الى تحقيقها من خلال إعادة تكييف العدالة و اقامة دولة القانون بالشكل الذي يعترف بانتهاكات حقوق الانسان المرتبطة بالنظم السابقة و محاسبة المتورطين فيها³.

من خلال مفهوم العدالة الانتقالية، فمن الواضح أنه مفهوم مركب من مصطلحين⁴:

¹ -Louis Bickrord, « Transitional Justice », In Dinah L.Shelton ,Ed , From The Encyclopedia Of Genocide And Crimes Against Humanity (Macmillan Reference USA,2004), Vol. 3, Pp. 1045-1047.

² - عبد الحسين شعبان، " العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية"، المستقبل العربي، لبنان: بيروت، قدمت هاته الورقة في اطار حلقة نقاشية بمركز دراسات الوحدة العربية بعنوان " العدالة الانتقالية"، ماي 2013، ص 100.

³ - خالد نصر السيد، نيفين محمد توفيق، " العدالة الانتقالية"، مصر، وحدة الدراسات و البحوث البرلمانية و الأكاديمية، نوفمبر 2012، ص 6.

⁴ - نفس المرجع، ص 7.

✓ **العدالة:** وهي هنا الغاية المنشودة ليس بايجادها من العدم بل باعادة احيائها و تكييفها بالشكل الذي يحقق التنظيف و التطهير الواجب للمجتمع لكي تبني عليه ديموقراطية راسخة، و من ثم فالعدالة بالمفهوم الانتقالي لا تعني هدم هياكل تطبيق العدالة بمفاهيمها المجتمعية تماما و اعادة بناءها بل تعني اصلاح و تعديل منظومة العدالة قد تكون موجودة بالفعل و إن كانت غير مكتملة أو تحتاج لتطهير فمن غير الرشادة تهديمها و اعادة بنائها من جديد بل تصحيح مسارها باجراءات العدالة الانتقالية.

✓ **الانتقالية:** المقصود بها حالة النظام المنتقل أو المتحول من حالة غير منفصلة لحالة مفضلة، إلا أن الانتقال إلى الديمقراطية هي أكثر الحالات ارتباطا بمفهوم العدالة الانتقالية.

و بالتالي فالمعنى الدلالي للمفهوم هو تحقيق العدالة اثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول¹. فهناك من الدراسات من يجعل من العدالة الانتقالية موازية لمفهومى بناء السلام والمصالحة الوطنية، فبناء السلام يشتمل مختلف الأنشطة و الاجراءات التي تؤدي لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات المتصارعة و دعم الهياكل التي ترسخ السلام حتى لا يتم العودة للصراع من أجل بناء الأمة على أسس شرعية و قانونية و تعددية و ديموقراطية في الوقت ذاته.

أما المصالحة الوطنية فهي تعبير أول من استعمله هو شارل ديغول الزعيم الفرنسي من اجل ازالة الديون و الجرائم التي ارتكبتها فرنسا اثناء احتلالها للجزائر، ثم استخدمه فرانسوا ميتران كوسيلة للوحدة الوطنية، ومن بعده نيلسون مانديلا الذي بدا التفاوض مع نظام الأبارتايد بالعفو العام².

في تقرير للأمم العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان عرف العدالة الانتقالية بأنها تشمل "كامل نطاق العمليات و الآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لفهم و تجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالاته للمساءلة و احقاق العدل و تحقيق المصالحة". و قد ربط الأمين العام ذلك باستراتيجيات شاملة بحيث تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية ووسائل جبر الضرر و تقصي الحقيقة و الاصلاح المؤسساتي أو أي شكل يدمج على نحو مدروس هذه العناصر ككل³.

2. **تطبيق العدالة الانتقالية:** يرتبط تطبيق العدالة الانتقالية بمجموعة من الآليات و الاجراءات و الأدوات التي يتم من خلالها تفعيل العدالة الانتقالية في اطار محدد، قد يكون داخل حدود الدولة الواحدة أو يتعداها إلى وجود اطراف خارجية.

ووفقا لهذا الاطار يوضع برنامج للعدالة الانتقالية، الذي يشتمل على مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة و التي تهدف إلى:

✓ وقف انتهاكات حقوق الانسان

¹ -Nil J.Kritz,Ed, « Transitional Justice : How Emerging Democracies Reckon Withformer Regimes, Vols 3, Wachington, Dc :United States Institutesof Peace Press,1995.p 56.

² - خاد نصر السيد، مرجع سابق، ص 8.

³ - عبد الحسين شعبان، مرجع سابق، ص103.

✓ التحقيق في كل الانتهاكات السابقة و معاقبة الجناة.

✓ تعويض الضحايا.

✓ منع وقوع انتهاكات حقوقية في المستقبل.

✓ تحقيق السلام المستدام.

بالنسبة لأهم العناصر التي تتضمنها العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات نجد أنها تركز على الحقوق الانسانية المشروعة و الاعتماد على القانون الدولي الانساني لمنع الانفلات من العقاب، و ذلك باعتماد المساءلة و المحاسبة على الممارسات السابقة، و استنادا الى مبادئ السلام و الديموقراطية، و أخذ حقوق الضحايا في الحسبان لجبر الضرر و الانصاف، و تصميم استراتيجيات تستند الى التطور الاجتماعي و الثقافي و التاريخي و السياسي المحلي، و التأكيد على أن هذا البناء هو جزء من عملية معقدة و متعددة¹.

تشمل الاستراتيجيات البينية : المحاكمات و لجان تقصي الحقائق و الفحص الدقيق و العقوبات و الاجراءات الادارية و تخليد الضحايا و اعادة تنقيف المجتمع بخطر انتهاكات حقوق الانسان و بناء الذاكرة الجماعية من خلال أرشيف وطني، و ذلك كله لابد أن يصب في الاصلاح المؤسسي القانوني و القضائي و الأمني و الاداري و السياسي و على جميع المستويات. على أن تكون هاته الاستراتيجيات منبثقة من توافق وطني لا يقصي أي طرف من أطراف المجتمع، مع الالتزام باقرار الأمن الداخلي و تحقيق بيئة².

في تونس يعرف الفصل الأول من مشروع قانون هيئة الحقيقة و الكرامة المعروض على المجلس التأسيسي بتونس العدالة الانتقالية، حسب هذا القانون هي "مسار متكامل من الآليات و الوسائل المعتمدة لفهم و معالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها ومساءلة و محاسبة المسؤولين عنها و جبر الضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية ، و يحفظ الذاكرة الجماعية، ويوثقها، و يرسى ضمانات عدم تكرار الانتهاكات و الانتقال من حالة الاستبداد الى نظام ديموقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان"³.

بعد انتخاب المجلس التأسيسي في اكتوبر 2011 تضافرت الجهود لوضع مشروع قانون شامل بشأن العدالة الانتقالية ، في تونس أطلقت وزارة حقوق الانسان و العدالة الانتقالية الوطنية للتشاور لتحديد و تشكيل آليات العدالة الانتقالية كمرحلة ما بعد بن علي، و تقول هذه المادة أنه على الرغم من مشاورات وطنية في تونس بشأن العدالة الانتقالية يمكن اعتبارها مبادرة استشارية جديدة لنقل مطالب العدالة الانتقالية في التشريع، كما سلط الضوء على الرؤى المتنازع عليها حول دولة ما بعد بن علي، يتعلق الأمر بالتقاليد السياسية العلمانية و الاسلامية في تونس⁴.

¹ - نفس المرجع، ص 104.

² - نفس المرجع، ص 104.

³ - أحمد شوقي بنوب، " العدالة الانتقالية: المفهوم و النشأة و التجارب"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت، قدمت هاته الورقة في اطار حلقة نقاشية بمركز دراسات الوحدة العربية بعنوان " العدالة الانتقالية"، ماي 2013، ص 130.

⁴ - Christopher K Lamont, Héra Boujneh, « Transitional Justice In Tunisia :Negotiating Justice During Transition », Politika Misao, No,5,2012,P32.

بحسب هاني مجلي نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيويورك، فإن الحكومة الانتقالية و المجتمع المدني في تونس تحركوا بشكل أسرع من نظرائهم المصريين في ما يخص العدالة الانتقالية، حيث أسسوا لجنة للتحقيق في فساد النظام السابق و لجنة لبحث الاصلاحات اللازمة و لجنة ثالثة لملاحقة المسؤولين عن انتهاكات التي وقعت بحق المتظاهرين في شهر ديسمبر 2010، كما تم اتخاذ قرار بالغ الأهمية استجابة للضغط الشعبي بحل الحزب الحاكم السابق، بينما في مصر تم التركيز على تحويل عدد من المسؤولين السابقين للتحقيق بتهم تتعلق بالفساد¹.

تعد تونس من أكثر الدول العربية تقدماً بصفة عامة في اجراءات العدالة الانتقالية، فقد أسندت ملف حقوق الانسان الى وزارة مختصة، هي وزارة حقوق الانسان و العدالة الانتقالية و تضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة موضوع العدالة الانتقالية كأحدى الأولويات الأربع في عملها، كما انشأت آلية خاصة لتعويض الضحايا و أهاليهم هي صندوق شهداء و جرحى الثورة و ضحايا الاستبداد، ووفق للمرسوم رقم 97 لسنة 2011، تم تشكيل لجنة شهداء الثورة و مصابيها، تضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني و رئاسة الحكومة، و المجلس الوطني التأسيسي، و تم انشاء لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، و كل ذلك يتزامن مع ما تم اجراؤه من محاكمات جنائية لرموز النظام السابق، و من ثم يمكن النظر إلى التجربة التونسية كأفضلالمحاولات الجارية حالياً في المنطقة العربية لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية².

في مصر، على الرغم من أن القوى الثورية و الحكومات المتعاقبة التي أدارت شؤون البلاد بعد الثورة قد اتخذت بعض الاجراءات التي تهدف الى تحقيق الاستقرار في الوطن، إلا أنها لم تستوف كافة المعايير المطلوبة لتحقيق العدالة الانتقالية ، و من أهم الاجراءات التي اتخذتها مصر و التي تتوافق و مفهوم العدالة الانتقالية تشكيل لجان لتقصي الحقائق حول العديد من الأحداث المهمة و الجسام التي اتسمت بالعنف في انحاء عديدة في مصر ابان الثورة و عقبها و كذا انشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء و مصابي الثورة³.

بالعودة الى التجربة الانتقالية في تونس، فقد اعتبر العديد من متتبعي المشهد السياسي التونسي أن تجربة العدالة الانتقالية في تونس كانت أقرب الى السيناريو الكلاسيكي للعدالة الانتقالية، حيث هناك تغيير شامل للنظام مع انشاء هيئات و هيكل و مؤسسات جديدة تعنى بمسألة العدالة الانتقالية في تونس و هو ما يدل عن وجود ارادة سياسية لتنفيذ العدالة الانتقالية⁴.

في هذا الاطار، يمكن تقسيم العدالة الانتقالية في تونس الى مرحلتين، الأولى من 14 جانفي 2011 إلى 23 أكتوبر 2011 ألو انتخابات برلمانية، و الثانية من 23 أكتوبر إلى 28 أكتوبر 2012 عندما تم تقديم مشروع قانون العدالة الانتقالية.

¹ - محمد ماضي، "هاني مجلي: العدالة الانتقالية لازمة لنجاح الثورة في تونس و مصر" تم الاطلاع على المقال في يوم 17.02.2014 على الرابط التالي: <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29741762>

² - عادل ماجد، "منظومة شاملة: العدالة الانتقالية و الادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، افريل 2013، المجلد 48، ص 13.

³ - نفس المرجع، ص 13.

⁴ - Hemi Mistry, "Transitional Justice And Arab Spring ", Chtham House, London, 2012, P 8.

-تميزت المرحلة الأولى بالقرارات الارتجالية التي غالبا ما تكون كردة فعل عن احتجاجات الشارع، و هو ما جعلها تفتقر الى سياسات و آليات العدالة الانتقالية المتعارف عليها.

من مفارقات العدالة الانتقالية في تونس أن بدايتها كانت بمبادرة من النظام نفسه. حيث تعهد الرئيس بن علي قبل هروبه بيوم و في خطابه الأخير بإنشاء ثلاث لجان: لجنة للتحقيق في الفساد، لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان و لجنة للإصلاح السياسي¹. انشاء هاته اللجان كان كردة فعل من النظام السابق على حالة الاحتقان التي وصل اليها الشارع التونسي.

مع حدوث المفاجأة (هروب بن علي في 14.01.2011)، شهد موضوع العدالة الانتقالية بداية النقاشات الجادة، حيث تم تقنين اللجان التي تم الاعلان عنها في عهد بن علي باصدار مراسيم في 18 فيفري 2011، يضاف الى ما سبق، اقامة محاكمات جنائية ضد النظام الاسبق التي أدانت الرئيس السابق و العديد من رموز الجهاز البوليسي التي شاركت في قمع مظاهرات 17 ديسمبر الى غاية 14 جانفي 2011، و قد شملت كبار الضباط الداخلية و شرطة مكافحة الشغب، كما حكمت بالسجن غيابيا مدى الحياة للرئيس السابق، و أديننت زوجته بتهمة الاختلاس الأموال العامة مما أدى الى عقوبتها بالسجن لمدة 35 سنة غيابي أيضا. كما تم تقديم تعويضات مالية للضحايا المتضررين من أحداث العنف التي شهدتها الثورة التونسية، و قد وزعت هاته المبالغ على فترتين الولي كانت في فيفري و الثانية في ديسمبر 2011.²

يمكن القول أن المرحلة الأولى من تطبيق العدالة الانتقالية و بالرغم من النقائص التي شابنها إلا أنها عرفت تقدما على العديد من الجبهات بدءا بترسيم اللجان و بثها في مهامها التحقيقية و الجنائية، مروراً بمحاكمة رموز النظام السابق و صدور أحكام في حقهم. غير أن النقاش الذي دار آنذاك كان حول ما إذا كانت العدالة الانتقالية التي يريدها التونسيون عدالة تصالحية أو عدالة عقابية تحدث قطيعة جذرية مع الماضي.

إن الاجابة عن هذا الاشكال كانت من خلال دراسة قضية الحزب الحاكم السابق(حزب التجمع الدستوري الديمقراطي) و ما إذا كان من الممكن مشاركته في الجمهورية التونسية الجديدة أم عزله سياسيا و بصفة قطعية؟

كلفت لجنة الإصلاح السياسي بالبحث في قضية المستبعدين عن العمل السياسي، حيث تم تحديد ثلاث فئات من المستبعدين عن النشاط الحزبي و السياسي، الفئة الأولى شملت الوزراء الذين عملوا في اطار النظام السابقة أما الفئة الثانية فشملت كبار قيادي الحزب الحاكم، فيما شملت الفئة الثالثة مختلف الشخصيات السياسية و المدنية من دعاة حكم بن علي و تركيته لعهدة أخرى في 2010. غير أن الفئة الأخيرة فشلت اللجنة في استبعاد العديد من الشخصيات بحكم أن العريضة التي شملت أسماؤهم تمت دون علمهم³.

¹ -Christopher K Lamont,ibid,p 38.

² -ibid , p p 39-40.

³ Opcit,p 41.

إن المرحلة الأولى من تطبيق العدالة الانتقالية في تونس طرحت العديد من الاشكالات و القضايا الشائكة، منها من هم الضحايا؟ من هم الجناة؟ من هي الجهات المعنية برد الاعتبار و تعويض الضحايا؟ ما هي الفترة الزمنية التي تدخل في اطار التعويض؟ عهد بن علي فقط أو عهد بورقيبة أيضا؟ ما هي الآليات الواجب اعتمادها لتطبيق عدالة الانتقالية ناجحة؟.

في المرحلة الثانية، أي بعد انتخاب المجلس التأسيسي و الذي أسفرت نتائجه عن فوز حزب حركة النهضة الاسلامي، لتشكل بعد ذلك حكومة ائتلافية مع حزبين آخرين عرفت بالترويكاء، بعد ذلك تم انتخاب رئيس جمهورية مؤقت في 10.12.2011 من قبل الجمعية التأسيسية، منصف المرزوقي الذي قام بدوره بتعيين حمادي الجبالي من حركة النهضة لتشكيل حكومة في 12.12.2011.

كما تم اصدار دستور مؤقت لتوفير اطار حكم اعتمد في تونس باسم الدستور الصغير في 10.12.2011¹.

خلال هاته المرحلة تم تخصيص وزارة للعدالة الانتقالية سميت بوزارة حقوق الانسان و العدالة الانتقالية في 19.01.2012، كما شارك في تطبيق العدالة الانتقالية في تونس العديد من الهيئات و المنظمات الدولية كمنظمة هيومن رايتس، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية و مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان التابع للامم المتحدة. و قد نظمت الوزارة حلقة دراسية وطنية بشأن العدالة الانتقالية في 14 مارس 2012 في تونس² استهدفت فتح نقاش وطني بمشاركة مختلف الفعاليات المدنية و السياسية المحلية و الدولية للوصول الى صياغة مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي من شأنه ادارة المرحلة القادمة بشكل يؤسس لعدالة تصالحية مع الماضي و ليس عدالة انتقامية.

أنتجت هاته المشاورات الوطنية صياغة مشروع قانون العدالة الانتقالية(أنظر الملحق رقم: مسودة قانون العدالة الانتقالية في تونس)، و الذي تم التصويت عليه بالأغلبية و نشره في الجريدة الرسمية في 24 ديسمبر 2013 (أنظر الملحق رقم: قانون العدالة الانتقالية في تونس).

تضمن القانون 70 فصلا ، خصص 55 فصلا قانونيا لهيئة الحقيقة و الكرامة و التي اعتبرها القانون المؤسسة المؤهلة لتطبيق العدالة الانتقالية في تونس.

في قراءة نقدية لهذا القانون، طرح الباحث القانوني **محمد العفيف الجعدي** العديد من الاشكالات التي وقع فيها المشرع التونسي في صياغته لهذا القانون، حيث يقول في هذا الصدد: "سعى قانون العدالة الانتقالية الى الإحاطة بمجمل انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفت في ظل الحكم الاستبدادي. غير أن سوء تبويب أحكامه و غياب رؤية مؤسسية للآليات التي استحدثها وتلك التي اعترف لها بدور في مسارات العدالة الانتقالية أفضى الى ترك مجالات لتنازع الاختصاص بين المؤسسات ... فقد أدى شغف المشرع في تعداد مهام هيئة الحقيقة الى جعلها هيكلاً يتدخل في كل ما يتعلق بالسياسات العامة للدولة ... وهي أمور يصعب فهم علاقتها بموضوع عملها الأصلي. فيما أبعد بعث المشرع للجان المتخصصة التي استقلت

¹ --Christopher K Lamont, opcit, p 42.

² -ibid, p42.

بمسارات العدالة الانتقالية عن الهيئة الى منع هيئة الحقيقة والكرامة من ممارسة دورها. واكتنف الغموض مستقبل علاقة مجلس الهيئة باللجان ... أن للهيئة أن تدعو أعضاء اللجان المتخصصة لمواكبة أشغال الجلسة على ألا يكون لهم الحق في التصويت" بما يؤكد أن الهيئة كانت مفرداً في منطلقها وانتهت الى تفتت، والآليات كانت تتكامل إلا أنها انتهت لوصاية تنذر بصراعات في مسار عدالة انطلقت بميز وانتهت الى تمييز وغموض¹.

كما اعتبر أستاذ الحقوق " سليمان عبد المنعم " أن التعريف الذي تضمنه قانون العدالة الانتقالية التونسي لمفهوم العدالة الانتقالية أنه محدود في نطاق انتهاكات حقوق الانسان(فهمها علاجها و كشف حقيقتها و مساءلة المسؤولين عنها و تعويض الضحايا)، و بالتالي فهو يستبعد موضوع الفساد و استرداد الأموال المنهوبة من أنظمة الاستبداد و الفساد التي اطاحتها الثورة سواء أكانت هاته الأموال في الداخل أو الخارج².

بخلاف التجربة التونسية، شهدت مصر في فترة ما بعد ثورة 25 جانفي تعثرا في تطبيق العدالة الانتقالية، يرجع ذلك للعديد من العراقيل و التحديات التي فرضتها الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بمصر.

هناك من عرف العدالة الانتقالية في السياق المصري على أنها " مجموعة التدابير و الاجراءات القضائية و غير القضائية، يتم الاضطلاع بها خلال مرحلة ما بعد ثورة الخامس و العشرين من جانفي المجيدة للتصدي لانتهاكات حقوق الانسان، و غيرها من صور الاساءة في استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظام السابق و خلال فترة تغيير هذا النظام، و هي ترمي اساسا الى القصاص العادل للضحايا، و جبر الأضرار التي لحقت بهم و بذويهم، و اصلاح مؤسسات الدولة، و تحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع الى صميم الديمقراطية، و منع تكرار ما حدث من انتهاكات و تجاوزات"³.

و تميز الدراسة بين مرحلتين للعدالة الانتقالية بعد الثورة، مرحلة ادارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة و المرحلة الثانية مرحلة أول رئيس مدني منتخب "محمد مرسي".

- تمتد المرحلة الأولى من " 11 فيفري 2011 الى 30 جوان 2012": شهدت هاته المرحلة عددا من مظاهر العدالة الانتقالية منها:
✓ المحاكمات الجنائية:

¹ - محمد العفيف الجعدي، " قراءة نقدية لقانون العدالة الانتقالية: مقارنة مؤسساتية" تم الاطلاع على المقال في يوم 28.03.2014 على الرابط التالي:

http://legal-agenda.com/article.php?id=643&lang=en#_UzWsGPmdPXQ

للمزيد عن الانتقادات الموجهة لهذا القانون اقرأ: هاجر ونه الهنتاني، " قانون العدالة الانتقالية : عدالة انتقائية على المقاس"، أنظر الرابط التالي :

<http://nawaat.org/portail/2014/01/20/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7/>

² - سليمان، عبد المنعم، "العدالة الانتقالية: حلقة نقاشية"، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 157.

³ - عادل ماجد، " منظومة شاملة: العدالة الانتقالية و الادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات "، تم الاطلاع على المقال في يوم 28.03.2014

على الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284762&eid=5129>

أ- تقديم رموز النظام السابق الى المحاكمات ، فقد عرفت المحاكم المصرية نشاطا واسعا من عرض اتهامات و تقديم أدلة و اصدار أحكام ضد عدد كبير من رموز النظام السابق من ابرزهم الرئيس السابق حسني مبارك و نجلاه علاء و جمال، و اللواء حبيب العادلي و الدكتور زكريا عزمي و أحمد عز و العديد من الشخصيات السياسية.

ب- تنوع القضايا ضد رموز النظام السابق : اتسمت القضايا التي رفعت ضد رموز النظام السابق بالتنوع بين الاتهام في موقعة الجمل و تحريض البلطجية للاعتداء على المتظاهرين و قضايا الاستيلاء على أراضي الدولة، و اهدار المال العام، وتصدير الغاز الى اسرائيل بسعر لا يتفق و الاسعار العالمية، فضلا عن قضايا التزوير و غسيل الاموال...إلخ.

ج- برامج تعويض أسر الشهداء و المصابين : حيث أعلن المجلس العسكري انشاء صندوق للرعاية الصحية و الاجتماعية للمصابين و أسر الشهداء و الذي تحول في شهر نوفمبر الى مجلس قومي تابع لمجلس الوزراء. وقد قدم هذا المجلس في 17 سبتمبر 2012 تقريراً تضمن بيانات لما قام به المجلس طوال الفترة الماضية، حيث ذكر التقرير أن اجمالي ما صرف من مستحقات مالية لصالح أسر الشهداء و المصابين بلغ 143 مليون جنيه، اين حصلت 799 أسرة شهيدة على مستحقاتها من اجمالي 813 اسرقن و حصل عدد 4792 مصاب على المستحقات المالية من اجمالي 5296 مصاب¹.

✓ الإصلاح التشريعي و الدستوري

- العزل السياسي: يعتبر العزل السياسي مرتبطاً جذرياً بمحاكمات النظام السابق، فأهداف العزل ليست فقط تطهير المؤسسات من بقايا البنية البيروقراطية التي كان يستند عليها النظام السابق، فهي وسيلة لعقاب الأفراد على الخلل السياسي الذي تسببوا فيه، و يذكر في هذا الصدد قيام مجلس الشعب المصري بالموافقة على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، بما يحرم الرئيس السابق حسني مبارك و كبار معاونيه من مباشرة حقوقهم السياسية و هو ما يتصل باستبعاد اللواء عمر سليمان المدير السابق للمخابرات العامة المصرية و الفريق أحمد شفيق رئيس وزراء المصري السابق من سباق الانتخابات الرئاسية ، الا أن القانون بصيغته الجديدة لم يدخل حيز التنفيذ خاصة بعد حكم بعدم دستوريته و ما اعقبه من جدل سياسي في المجتمع المصري.

- لجان الكشف عن الحقيقة: منها لجنة تقصي الحقائق التي شكلها المجلس الأعلى لحقوق الانسان بشأن الجرائم و التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث ثورة 25 جانفي 2011.

انطوت فترة حكم المجلس العسكري بعد الثورة المصرية على الكثير من الجدل و التنديد بممارسات المجلس العسكري حيث تعرض حوالي 56000 مدني للمحاكمة العسكرية خلال اربعة اشهر الاولى من حكم المجلس وهو ما عتبرته منظمة هيومن رايتس انتهاكا لحقوق الانسان. يضاف الى ذلك أن معظم نشاطات لجان تقصي الحقائق التي تم انشاؤها للتحقيق في العديد من الاحداث من الثورة كللت

¹ - خالد نصر السيد، "العدالة الانتقالية"، مرجع سابق، ص ص 27-28.

جميعها بالفشل بالنظر لتضارب المعلومات و غياب الشفافية و غياب التفسيرات الرسمية...الخ¹.
يضاف الى ما سبق أن هناك قصور منظومة العدالة الجنائية المصرية في محاكمة المتورطين في ارتكاب جرائم ضد الانسانية خلال الثورة و اثناء فترة حكم المؤسسة العسكرية ما أثر سلبا في اجراءات المحاسبة و القصاص².

لقي تطبيق العدالة الانتقالية في مصر العديد من الانتقادات منها³:

- فيما يخص المسائلة الجنائية، يتعلق الأمر بطبيعة التهم و و الأحكام، فالتهم التي وجهت لرموز النظام السابق لم تشمل سجل الممارسات غير القانونية من التعذيب و اعتقال المعارضين السياسيين، يضاف الى ذلك بطء صيرورة المحاكمات ، و كذا المحاكمات العسكرية التي شملت قرابة 12000 مدني مصري خلال فترة حكم المؤسسة العسكرية و هو ما ينم عن قصور القانون الجنائي المصري.

- ضعف و عدم استقلالية السلطات القضائية و النيابة العامة في مصر: وهو ما يجعلها تفتقر الى الكفاءة اللازمة لجمع الأدلة الجنائية و تحقيق العدالة.

المطلب الثاني: بناء الاقتصاد: الاصلاح الاقتصادي و مشكلة النموذج الناجح

دأبت القوى السياسية في تونس و مصر خلال المرحلة الانتقالية على تنفيذ بعض الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية بغية بناء اقتصاد متطور قائم على آليات السوق، مستهدفا تحقيق المطالب الاقتصادية للثورة. غير أن التحديات السياسية و الأمنية التي تواجهها الدولتين أوجدت العديد من المعوقات التي حالت دون اعادة بناء الاقتصاد بالوتيرة المطلوبة. لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر الى الوضعية الاقتصادية التي أفرزتها الثورة.

الفرع الأول: الوضعية الاقتصادية للانتقال الديمقراطي في تونس و مصر

على الرغم من كون و لوج المنطقة العربية في حالة ثورية بمعطيات اقتصادية و اجتماعية بالأساس، إلا أن هذه المعطيات لم تتغير إلى الأفضل بعد الثورات، بل عرفت الدول التي احتضنت هاته الثورات ترجعا حادا في اقتصاداتها بما يهدد كينونتها و يجعلها في مصاف الدول الفاشلة.

ففي مصر تراجع الاحتياطي النقدي الى ما يقارب 20 مليار دولار حسب بيان البنك المركزي المصري. فمصر التي تعتمد على الصناعة و السياحة و عائدات الغاز و دخل قناة السويس و الاستثمارات الخارجية بدأت بالتراجع بسبب الضبابية السياسية مما سبب في تآكل الاحتياطات الأجنبية و أبعد المستثمرين لمدة عام و نصف العام ، و بعد أن بلغ عدد السياح 12 مليون سائح قبل بدء الثورة كان العائد 13 مليار دولار على الاقتصاد المصري و بعد عام تراجع الى ادنى مستوياته. أما تونس فالقطاع السياحي قد اصيب بالشلل تام اضافة الى ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت الى 18% بنهاية

¹ - نفس المرجع، ص 28.

² - عادل امجد، مرجع سابق.

³ - Judy Barsalou, « Transitional Justice In Egypt : One Step Forward, Two Steps Back », Norweg, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, June 2012, p2.

العام 2011 ، حيث تبين في نشرة للبنك المركزي التونسي ان النمو الاقتصادي للبلد وصل الى نقطة الصفر في نهاية 2011 خاصة و أن السياحة في تونس مرتبطة بشكل كبير مع أوروبا و تداعيات الأزمة العالمية¹ .

لا تزال الحكومة التونسية تواجه تحديات اقتصادية نظرا لعدم تعافي الاقتصاد في 2011 بالوتيرة التي كانت متوقعة. ففي حين قامت الحكومة باعتماد موازنة تكميلية في جوان 2011 تضمنت حزمة حوافز كبيرة للمالية العامة، لم يتم استيعاب سوى جزء منها وبلغ عجز الموازنة 3.5% من اجمالي الناتج المحلي(كان متوقع 5.1%)².

و نظرا لتدهور الميزان التجاري و ترجع العائدات السياحة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة زاد العجز في الحساب الجاري ليصل إلى 7.3% من اجمالي الناتج المحلي سنة 2011، و بالتالي تراجعت معدلات احتياطي النقد الأجنبي من 4.7 شهر لتمويل الواردات في نهاية 2010 إلى 3.5 شهر في نهاية 2011³.

وقد قدر خبراء اقتصاديون تكلفة الثورة التونسية بنحو 5% من الناتج المحلي الاجمالي، و تراجع عائدات السياحة التي تمثل 6.5% من الناتج المحلي الاجمالي و التي تعد أكبر مزود للنقد الأجنبي بنسبة 50% ، و تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20% حيث غادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد، مع تفاقم الوضع في سوق العمل، سواء بسبب تسريح العمال أو بسبب تدفق العمال التونسيين الفارين من ليبيا، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 700 ألف مقارنة بأقل من 500 ألف نهاية 2010. نتيجة ذلك بلغ معدل البطالة 17% مقارنة ب 14% قبل الثورة⁴.

في سياق جهودها لحل هذا الوضع، اتخذت الحكومة الجديدة مجموعتين من القرارات الأساسية⁵:

- الأولى: في افريل أعلنت الحكومة عن "البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي قصير المدى" تضمن 17 اجراء، استهدف خلق تاثير اقتصادي فوري من دون الاضرار بالآفاق المستقبلية للاقتصاد. واضعا في نفس الوقت جملة من الأولويات في مقدمتها الأمن، خلق فرص عمل، دعم النشاط الاقتصادي، و تيسير الحصول على التمويل، و تعزيز التنمية الإقليمية، وتقديم المساعدات الاجتماعية المستهدفة. و لكن باستثناء خلق فرص العمل و دعم النشاط الاقتصادي من خلال الحوافز الضريبية و المالية، بدت معظم الاجراءات الأخرى غامضة و تفقر الى اي جدول زمني واضح لتنفيذها.

¹ - سمارة محمود، " ربيع العرب و تبعاته الاقتصادية"، تم الإطلاع على المقال في يوم 18.01.2014 على الرابط التالي: <http://www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions/page/1d3fd144-654e-4e6a-bada-67d9fb7c1dbf>

² - طاهر الشريف، "دول الربيع العربي...طويل طريق و صعب"، مجلة المجلة، السعودية، الرياض، المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد 1579، جانفي 2013، ص33.

³ - نفس المرجع، ص 33.

⁴ - الحسن عاشي، " التحديات الاقتصادية في تونس"، لبنان: بيروت، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، مركز كارينغي للشرق الوسط، ديسمبر 2011، ص 6-5.

⁵ - نفس المرجع، ص6.

- الثاني: عدلت الحكومة المؤقتة الميزانية العامة للدولة لعام 2011، و تمت الموافقة على مشروع قانون الموازنة التكميلية في جوان 2011 بهدف اعادة تكييف موارد الدولة، لتأخذ في عين الاعتبار الآثار المالية المترتبة عن التدابير الاستثنائية التي اتخذت بعد ثورة تونس، وقد زاد الانفاق العام المتوقع بنسبة 11%.

غير أن الحكومة المؤقتة جابهتها ثلاث قيود عرقله سياساتها المتخذة، يتعلق القيد الأول بالاطار الزمني القصير، أما القيد الثاني فتتمثل في محدودية الموارد لاستيعاب التكلفة الاقتصادية للثورة و مواجهة الآثار السلبية للازمة الليبية، في حين كانت تواصل الاستجابة لتوقعات عالية من شرائح المجتمع. أما لاقيد الثالث فكان في مواجهة مسألة شرعيتها و التعامل مع الغموض بشأن الحدود الدقيقة لمهمتها باعتبارها حكومة تصريف أعمال¹.

على الرغم من الصعوبات التي واجهتها حكومة المرحلة الانتقالية، إلا انها نجحت في منع انهيار الاقتصاد بمحافظتها على مستوى مقبول من احتياطي النقد الأجنبي و السيطرة على التضخم².

بالنسبة للاقتصاد المصري، فقد واجه - الى جانب- ادارة فترة التحول السياسي الصعبة والانقسام المجتمعي الحاد، عددا من التحديات الاقتصادية، فقد تضافرت عوامل خارجية مع تعطل النشاط التجاري بسبب الثورة ما أدى الى اغلاق البورصة لفترات طويلة و انخفاض عائدات السياحة، مع تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي ادى الى تراجع التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انخفضت 50% لتصل الى 3.7 مليار دولار في المتوسط من 2010/2009 أو أقل من 1% من اجمالي الناتج المحلي، ثم تواصل انخفاضها عام 2011 لتصل الى 0.9 مليار دولار. كما تراجع احتياطي مصر من النقد الأجنبي تراجعاً حاداً في السداسي الأول من 2011 بعد الثورة و ظل بتراجع منذ ذلك الحين ليصل الى 18 مليار دولار نهاية ديسمبر 2011، اي ما يعادل قيمة واردات مصر من السلع و الخدمات لثلاثة اشهر³.

الفرع الثاني: تراجع الاستثمارات الأجنبية

مع مرور عامان من الثورة، لا يزال الاقتصاد التونسي و المصري يراوح مكانه، خاصة بعد الأزمات السياسية التي عرفها كلا البلدين خلال العامين، وان كان بدرجات متفاوتة. ففي تونس و مصر اصبح معدل البطالة في كلتا الدولتين اعلى مما كان عليه، لم تثمر سلسلة التغيرات الوزارية و محاولات وضع دستور جديد عن نتائج مستقرة حتى الآن.

¹- نفس المرجع، ص 6.

²- نفس المرجع، ص 7

³- طاهر الشريف، "دول الربيع العربي...طويل طريق و صعب"، مرجع سابق، ص 35.

لقد وقع صناع القرار خلال المرحلة الانتقالية في كل من تونس و مصر في اشكالية النموذج الاقتصادي المثالي لادارة الاقتصاد في هذه المرحلة، و الذي يتطلب نموذجا يجمع بين فعالية اقتصاد السوق من جهة و تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

على صعيد الاستثمارات الاجنبية انخفض حجم الاستثمار المباشر في مصر 92%¹. فيما سجل نفس المؤشر في تونس تراجعا بنسبة 24.5% في الفترة 2010/2011، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة 1.1 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار عام 2010. وقد شمل انخفاض الاستثمار خصوصا قطاع السياحة (بنسبة 86.8%) و الصناعات المعملية (بنسبة 27%) و قطاع الطاقة (بنسبة 18.3%) و سجلت هاته الفترة دخول 248 مشروعا حيز النشاط منها 112 مشروع جديد.

يضاف الى ما سبق انخفاض مؤشر اقتصادي آخر تمثل في احتياطي النقد الأجنبي الذي توفره الدول لمواجهة الظروف الصعبة، حيث تأتي مصر في مقدمة البلدان التي شهد احتياطها من النقد الأجنبي انخفاضا حادا خلال المرحلة الانتقالية، إذ هبط بنسبة 57.08% ليبلغ نحو 15.39 مليار دولار في نهاية 2011، بعدما بلغ 35.85 مليار دولار نهاية 2010. فيما هبط ذات المؤشر في تونس في نفس العام بنسبة 22.11% أي من 9.46 مليار دولار سنة 2010 الى نحو 7.37 مليار دولار سنة 2011².

تعود أسباب هذا التراجع إلى فقدان بيئة العمل الاستثماري في هذه الدول لما تشهده من تحولات سياسية عميقة و تراجع اقتصادي شديد فضلا عن تصاعد حدة الاضطرابات الأمنية، و إن كانت بدرجات متفاوتة بين البلدين.

في هذا الصدد بينت دراسة أن هناك مجموعة متكاملة من العوامل التي أثرت سلبا على النشاط الاستثماري سواء الداخلي أو الخارجي، من بينها يمكن ذكر:³

➤ الاضطرابات السياسية: فتدقق الاستثمارات الأجنبية إلى تونس و مصر مرده أساسا الى الأمن و الاستقرار السياسي الذي شهدته الدولتين لعقود من الزمن، و هو المؤشر ذاته الذي أدى إلى تراجع هاته الاستثمارات خوفا من الخسارة و تردي الأوضاع الأمنية و كل ما يترتب عن عدم الاستقرار في كلا البلدين.

¹ - منظمة العمل العربية، "التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية"، مصر، 2012، ص 48.

² - نفس المرجع، ص 52.

³ - أحمد رجب، " مستقبل الاستثمارات الأجنبية في دول الثورات العربية "، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.03.2014 على الرابط التالي:
<http://www.rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D9%85%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF.html>

➤ ارتفاع معدلات التضخم: فبحسب البيانات التي نشرتها مجلة "قوربس الشرق الأوسط" سنة 2012، أوضحت أن مصر احتلت المرتبة الثالثة من بين خمس دول عربية شهدت الثورات من حيث ارتفاع معدل التضخم، أين وصل نسبة 9%، فيما سجلت تونس نسبة 2.5% في نفس التقرير.. و مرد ذلك هو حالة عدم الاستقرار التي تعرفها اسعار صرف العملات المحلية في هذين البلدين، ناهيك عن ارتفاع سعر البترول الذي تعتبر تونس و مصر من الدول المستوردة له.

➤ تراجع بيئة ممارسة الأعمال¹: ففي تقرير لممارسة الأعمال لعام 2014، الصادر عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية تراجع ترتيب مصر الى 110 سنة 2012، بعدما كان 106 عام 2010، فيما سجلت تونس مرتبة متقدمة على ما كانت عليه، حيث سجلت الرتبة 46 سنة 2012 بعدما كانت 69 سنة 2010 في نفس المؤشر (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال).

من خلال ما سلف، فإن التحديات الاقتصادية التي تفرضها مؤشرات الحقبة الانتقالية و ما تحمله من معطيات تتسم بديمومة الحركية و عدم الثبات، بالنظر إلى حركية المشهد السياسي في كل من تونس و مصر، و إن كانت وتيرة الإصلاح الاقتصادي في تونس تعرف انتعاشا و اضحا جعلها تسبق مثيلاتها المصرية التي لا تزال الأوضاع السياسية و الاقتصادية يشوبها الغموض و الضبابية، خاصة مع تطور الأحداث السياسية و الأمنية و حدوث ما سمي بالثورة المضادة، الانقلاب العسكري في 30 جوان 2013.

المطلب الثالث: العضلات البنوية لبناء دولة مابعد الثورة في تونس و مصر

واجه المسار الانتقالي الذي خلفته الثورة في كل من تونس و مصر العديد من التحديات الأجنبية و الاقتصادية و المجتمعية الطائفية، مما أوجد حالة من عدم اليقين حول مآل الثورات في كلا البلدين، و ما إذا كانت القوى السياسية و المدنية الفاعلة ستفصل أو تضع حدا لهاته الصعوبات و العراقيل، أم أنها ستكون المحور الجوهري لكل هاته التحديات، مما قد يؤدي في الأخير الى احتمالات كارثية لمرحلة انتقالية لا تزال في سنواتها الأولى نحو بناء المسار الديمقراطي الطويل.

على هاذ الأساس، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف الأزمات أو العضلات التي واجهه المسار الانتقالي في كل من تونس و مصر، مع تبيان الفروقات الجوهرية بين التجربتين. و ستحدد الدراسة بثلاث عضلات جوهرية هي: العضلة الأمنية، العضلة الاقتصادية، و العضلة الطائفية.

الفرع الأول: العضلة الأمنية: أزمة الترويكاف في تونس و عودة الدولة العميقة في مصر

¹ - أنظر كل من: ممارسة الأعمال، ممارسة الأعمال، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010"، واشنطن: البنك الدولي، 2010، ص 2.
- ممارسة الأعمال، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012"، واشنطن: البنك الدولي، 2010، ص 6.

تتحدد المعضلة الأمنية في هذا الإطار بكل ما يواجه المسار الانتقالي من انفلات أمني أو أزمات سياسية أو مشكلات بنبوية أمنية.

بالنسبة للتجربة الانتقالية التونسية، بالرغم من أنها قد شكلت نموذجا فارقا بين دول الثورات العربية، بالتسيير المدني المؤسس على بنى و آليات ديموقراطية توجت في الأخير بانتخاب المجلس التأسيسي و ادارة الدولة بحكومة ائتلافية جمعت ثلاث أحزاب هي حركة النهضة و حزب المؤتمر من أجل الديموقراطية و حزب التكتل من أجل العمل و الحريات. كما شمل المجلس التأسيسي مختلف الأطياف السياسية الناشطة في تونس.

غير أن هذا النموذج شهد أزمات عديدة متشابكة و معقدة، يمكن تقسيمها إلى:

1- **الأزمة السياسية:** فقد تميز المشهد السياسي التونسي منذ انتخاب المجلس التأسيسي و إلى نهاية 2013 بالاحتقان السياسي ، شكلته الخلافات بين أحزاب الحكم و المعارضة و المجتمع من جهة، و بين أحزاب الحكم داخل الائتلاف الذي عرف ب"الترويكا" من جهة ثانية و داخل كل حزب من أحزاب الترويكا من جهة ثالثة.

في البداية، تجدر الإشارة الى الخارطة السياسية للأحزاب التونسية، فبعد انتخاب المجلس التأسيسي تحول الإطار الحزبي في تونس من التشتت و كثرة الأحزاب إلى الترابط و تشكيل التحالفات التي أفرزت في النهاية أربعة جبهات: جبهة الترويكا الحاكمة، الجبهة الليبرالية، الجبهة اليسارية، جبهة الانقاذ¹.

أ- **الخلافات الحزبية:** بالعودة إلى الخلافات التي دارت بين أحزاب الائتلاف الحاكم، فتماسك الترويكا لمدة سنتين و نصف منذ انتخاب المجلس التأسيسي و تشكيلها لحكومتين متتاليتين بزعامة حركة النهضة على رأس الحكومة، لم يحقق الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية التي شكلتها مطالب الشعب خلال الثورة. بالنظر للوتيرة المتباطئة للتنمية و فشل الحكومتين في خلق حلول موضوعية لمشكلة البطالة (أنظر الفرع الثاني بعنوان: الوضعية الاقتصادية بعد الثورة)، يضاف إلى ذلك مشكلة الإنفلات الأمني و عجز الترويكا على وضع استراتيجية واضحة حول مكافحة الارهاب. ناهيك عن مشكلة الانشقاقات التي حدثت على داخل حزبي المؤتمر و التكتل و التي كانت لأسباب عديدة، سواء بسبب رفضها للتحالف مع النهضة بحكم الاختلاف الأيديولوجي، أو بسبب حكمها على الائتلاف بالفشل في حل أهم القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية لاسيما مكافحة الفساد و محاسبة رموز النظام السابق، مما أفقد الحزبين كتلة نيابية معتبرة أثرت بشكل أو بآخر على وزنهما السياسي داخل الترويكا²، مما بلور نظرة تشكيك و ارتياب لدى المعارضة و المجتمع التونسي بفقدان هذا الإئتلاف أو عجزه على تسيير المرحلة الانتقالية الثانية في البلاد.

¹ - أنور الجمعاوي، " المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سياسات عربية، العدد 6، جانفي 2014، ص 2.

² - مركز الجزيرة للدراسات، " أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة"، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.02.2014 على الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/201321010739424512.htm>

لقد فرض منطق المجابهة بين الترويك الحاكمة و المعارضة بكل جبهاتها المناهضة لحكم "حركة النهضة بالذات بحكم توجهها الإسلامي" ، فعلى مستوى الجبهة الليبرالية¹ ، استطاعت هاته الأخيرة من ممارسة مختلف الضغوطات على الترويك من خلال تحريك الشارع و القيام بمظاهرات سلمية استهدفت المحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، حرية المرأة، و حرية الاعلام...) . أما الجبهة اليسارية، فبالرغم من صغر حجم قاعدتها الشعبية، إلا أنها شكلت تيارا معارضا يستمد قوته من قاعدته النقابية و الجموعية. و اتخذت معارضتها للأحزاب الحاكمة منحى راديكالي، إذ اتهمت الائتلاف و خصوصا حركة النهضة " بأنها خانت الثورة، و أنها تحالفت مع رجال أعمال فاسدين و استقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي أعادت انتاج النظام القديم"². إضافة الى اتهامها للترويك بالفشل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني³.

أما جبهة الانقاذ الوطني، فقد استمدت شعبيتها من سبب تأسيسها، الذي كان على إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد براهيم (25 جوان 2013)، بحيث جمعت الجبهة بين حركة نداء تونس و الجبهة الشعبية ، و عدد من الحزاب الاشتراكية و الليبرالية، إضافة إلى حزب الاتحاد من أجل تونس. كما انضمت إليها حركة "تمرد" السياسية و 16 منظمة حقوقية و مدنية⁴. و هو ما يدل على اصطاف المعارضة وانتظامها في مجابهة الأحزاب الحاكمة.

اعتمدت هاته الجبهة في تأليبها للرأي العام الداخلي و العالمي على مرتكزات داخلية و أخرى خارجية. فعلى المستوى الداخلي، اتخذت الجبهة من الملف الأمني و فشل الترويك في مكافحة التهديدات الارهابية الركيزة المحورية لكسب تأييد الشعب التونسي الذي دعتة في بيان لها إلى اعلان العصيان المدني في 26.07.2013. داعية في ذات الوقت إلى تشكيل هيئة وطنية للانقاذ الوطني، و استكمال صياغة الدستور و عرضه على الاستفتاء الشعبي، و تشكيل حكومة انقاذ وطني، كما دعت المؤسسة العسكرية للتعاون معها⁵.

أما مرتكزها الخارجي، فكان باستغلال قضية سقوط الاخوان المسلمين في مصر بعد اقلاب عسكري قاده الجيش المصري ضد الرئيس محمد مرسي، لحشد الجماهير للاطاحة بنظام "الاخوان المسلمين" في تونس.

¹-تسمى يتحالف "الاتحاد من أجل تونس"، و تضم الحزب الجمهوري، حركة نداء تونس، حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي.

²-أنور الجمعاوي، مرجع سابق.ص 5.

³- نفس المرجع، ص 5.

⁴- نفس المرجع، ص 5.

⁵- جبهة الانقاذ الوطني، "بيان: عن تأسيس جبهة للانقاذ الوطني في تونس"، تم الاطلاع على البيان في يوم 23.03.2014 على الرابط التالي:

<https://ar-ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/387924837996412>

إن نجاح هذه الجبهة في تحريك الشارع ضد الترويك الحاكمة لم يفلح في الاطاحة بها، بالنظر إلى التزام المؤسسة العسكرية منطق الحياد، وكذا مساندة الاتحاد العام للشغل للجبهة على أساس الاطاحة بالحكومة و ليس الترويك و المسار الانتقالي ككل، مرجحة منطق الحوار الوطني.

ب- أسباب الأزمة السياسية: يمكن اجمال الأسباب التي أوجدت الأزمة السياسية في تونس فيمايلي¹:

➤ تجاوز الفترة الزمنية لمرحلة المجلس التأسيسي المحدد بعام واحد غير قابل للتجديد.

➤ السجل القائم حول حدود صلاحيات المجلس التأسيسي.

➤ الجدل حول صياغة الدستور.

➤ قضية روابط حماية الثورة.

➤ الاتحاد العام للشغل و مسألة دوره السياسي

➤ تدهور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية.

➤ سياسة التحريض التي اعتمدتها وسائل الاعلام².

2- الأزمة الأمنية: فقد بقيت المسألة الأمنية من أهم القضايا العالقة و التي لا تزال تلازم المسار الانتقالي في ظل تصاعد المد الإرهابي في تونس. بهذا الصدد، يقول هيكل بن محفوظ:

"..ومن المتابعين للشأن الأمني و السياسي في تونس و خارجها من يطرح اليوم بجديّة مسألة و جدوى الإصلاح، في ظلّ عدم استقرار الوضع الأمني و تعدد التهديدات التي تستنزف قدرات القوات الأمنية من جهة، و تصاعد التجاذبات السياسية، و ما ولدته من أزمات متتالية في قيادة مرحلة الانتقالي الديمقراطي، فضلا عن محاولات ادخال المؤسسة الأمنية باختلافاتها في دوامة الصراعات، و ما يخلفه ذلك من تسييس للعمل الأمني من جهة أخرى، هذا بغض النظر عن فشل وقصور الحكومة ومؤسسات الدولة العاملة في مجالات الأمن و الدفاع و العدالة في معالجة أهم الملفات الأمنية العالقة: كالارهاب و التصدي للجريمة المنظمة و بخاصة التهريب و العنف السياسي، و أبرزها اغتيلات قيادات سياسية بارزة في البلاد، ومحاولات اختراق الأجهزة الأمنية و العسكرية في قصد اضعافها، وبالتالي ارباك النظام الجمهوري ومؤسسات الدولة و ركائز المجتمع التونسي"³

¹ - للمزيد من التفاصيل أنظر: أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، مرجع سابق، ص ص 9-16.

² - للمزيد حول موضوع الاعلام التونسي، أنظر مركز الجزيرة للدراسات، "تونس: معركة سياسية بأدوات اعلامية"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2012، ص ص 1-7.

³ - هيكل بن محفوظ، "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة و في خلال سنة 2013"، تم الاطلاع على المقال في يوم 16.03.2014 على الرابط التالي:

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CCoQFjAA&url=http%3A%2F%2Fcarnegeendowment.org%2Ffiles%2FSecurity%20Sector%20in%20Tunisia%20in%202013%201.pdf&ei=e_pIU9TIL6SN0AXaiYHQDw&usg=AFQjCNEaAbuy6Kn9QbbKfuEBqvRzPn2lgQ

إن هذه الرؤية لخبير أمني، تعني أن الوضع الأمني في تونس مرتبط أشد الارتباط بالارادة السياسية للمنظومة الحاكمة و مدى قدرتها على تجاوز الأزمات السياسية ومسألة مشروعية الأجهزة الأمنية، حتى يتسنى لهاته الأخيرة الاضطلاع بمهامها الأمنية.

من بين الملفات الأمنية التي شكلت تحديا لبناء الدولة في تونس، هي : ظاهرة العنف السياسي والتهديد الارهابي.

بالنسبة لظاهرة العنف السياسي، فقد شهدت المرحلة الانتقالية في تونس تزايد وتيرة العنف السياسي¹، بداية من مصرع المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين "لطي نقض" في 2012/10/17، مروراً باستخدام أجهزة الأمن "الرش" لمواجهة احتجاجات مدينة سليانة في شهر نوفمبر 2012، يضاف إليها حادثة الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل في 2012/12/04، لتصل درجة الاحتقان الأمني إلى الاغتيالات السياسية، أين تعرض كل من الناشط اليساري " شكري بلعيد"² و زعيم التيار الشعبي "محمد براهيم"³.

انعكست ظاهرة الاغتيالات السياسية على المشهد السياسي في تونس، بحيث أضحت حركة النهضة المتهم الرئيسي وراء هذه الاغتيالات، خاصة بعد فشلها في الحد من المد السلفي الجهادي المتمرد. الذي اتهم الطبقة السياسية في تونس برفضها مطلب الدولة الاسلامية من رؤية سلفية بحتة، وهو التوجه الذي قاده التيار المحافظ في الحركة السلفية التونسية⁴.

مما زاد الأمر تعقيدا هو التهديدات الارهابية لما سمي بمجاهدي القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، و التي اتهمت بأحداث جبل الشعانبي في في 29 جوان 2013، و التي راح ضحيتها 8 جنود من الجيش التونسي على يد مسلحين من كتيبة عقبة بن نافع التابعة للقاعدة⁵. وكذا هجوم سوسة الذي وقع في 30 اكتوبر 2013، من قبل شبكة ارهابية ناشطة داخل و خارج تونس⁶.

في نفس السياق، من المهم التنويه بمسألة اختراق وزارة الداخلية من رجال النظام السابق، حيث أنها تواجه الإنفلات الأمني بقدرات ضعيفة ، بالنظر إلى وجود عناصر تعرقل عملها خاصة في مجال

¹ - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 16.

² - قتل في يوم 6 فيفري 2013، للمزيد حول الموضوع أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "شكري بلعيد"، تم الاطلاع على المقال في يوم 06.03.2014، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%83%D8%B1%D9%8A_%D8%A8%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%A

³ - قتل في يوم: 25 جوان 2013. للمزيد أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "محمد براهيم"، تم الاطلاع على المقال في يوم 06.03.2014، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%8A

⁴ - رياض الشعيبي، " العنف السلفي في تونس: الواقع و الخيارات"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص 4.

⁵ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "أحداث جبل الشعانبي"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 06.03.2014 على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D8%AC%D8%A8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A8%D9%8A

⁶ - بي بي سي عربي، " انتحاري يفجر نفسه بمدينة سوسة التونسية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 06.03.2014 على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/10/131030_tunisia_blast_sousse_monastir.shtml

سرعة وصول المعلومة، و الضعف في التعاطي مع المشاكل الأمنية. ما يعني أن هناك فلول من النظام السابق تريد العودة بثورة مضادة لاحباط عملية الانتقال الديمقراطي في تونس¹

بالنظر إلى التآزم السياسي و الاحتقان الأمني في تونس، و أمام تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية²، أضحت امكانية بروز سيناريو الحرب الأهلية ممكنا في تونس، خاصة اثر تحول الأزمة السياسية و الأمنية إلى أزمة طائفية و جهوية، خلقت فضاء من الفوضى و ضبابية المشهد العام خلال هذه المرحلة.

موازاة مع التجربة التونسية ، لم يكن المشهد السياسي في التجربة الانتقالية المصرية أقل تأزما مما كان عليه في مثيلتها التونسية، بل تعداه بمراحل ليصل حد الانقلاب العسكري في محاولة لعودة الدولة العميقة في مصر .

1- الأزمة السياسية:

شكل فوز الإخوان المسلمين بالانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية وتسلمهم السلطة في 30 جوان 2012، النقلة الأولى في تاريخ الجماعة من المعارضة إلى السلطة، أين كان فوز الرئيس محمد مرسي بفارق بسيط بينه و بين ممثل النظام السابق أحمد شفيق يمثل حجم الاستقطاب داخل المجتمع المصري .

تشكلت الأزمة السياسية في مصر على مستويات عدة، منها ما كان مرتبطا بالإخوان كنخبة سياسية، و منها ما تعلق بالمعارض و منها ما تعلق بتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة.

فعلى مستوى جماعة الإخوان، أحدث فوز حزب العدالة و الحرية الاسم الحزبي لجماعة الإخوان، خلا داخل الجماعة، التي بقي تنظيمها مستمرا بعقلية المعارض، و ليس الحاكم، وهو ما انعكس سلبا على توليها ادارة المرحلة الثانية من المسار الانتقالي، "فقد ارتكبت الجماعة العديد من الاخطاء السياسية و الاستراتيجية التي ساهمت في انهاء حكمها بشكل سريع"³.

¹ - مركز الجزيرة للدراسات، " تونس: حوار وطني في السياق تحديات أمنية و سياسية"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2013، ص 3.

² - للمزيد أنظر أيضا: إيمان أحمد عبد الحليم، " أزمات متصاعدة: مآزق المرحلة الانتقالية في تونس"، الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx>

³ - خليل العناني، " جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2013، ص 4.

فبالرغم من اشتغال الجماعة على العديد من النخب التقنية و الفكرية، إلا أن تجربتها في التسيير تكاد تكون منعدمة بسبب الممرسات التهميشية لها في اطار الأنظمة السياسية المصرية السابقة، و هو ما انعكس سلباً في تعاملها مع البيروقراطية المصرية الموروثة من النظام السابق في محاولة منها لتطهيرها¹. مما أضعف التكوين السياسي للنخب الإخوانية التي ميزها النشاط الاجتماعي الدعوي. و هو الأمر الذي حد من قدراتها على التعاطي مع قضايا الدولة العالقة للمرحلة الانتقالية المفتوحة على كل الاحتمالات.

في هذا السياق يمكن التماس المشاكل الداخلية التي عانى منها فصيل من جماعة الإخوان (الفصيل المحافظ) و الذي كان المهيم على الجماعة فيمايلي²:

➤ ضعف النزعة التوافقية لدى ممثلي التيار، و بخاصة ما يتعلق بالقوى و التيارات المخالفة للجماعة أيديولوجيا و سياسيا كالليبراليين و العلمانيين، إذ وصلت العلاقة طوال عام 2012 إلى درجة القطيعة مع هذه القوى.

➤ طغيان الأيديولوجيا على الحسابات السياسية الواقعية، و غلبة "النزعة الصفريّة" على طريقة أداء الجماعة بطريقة "المباراة الصفريّة" في الصراع السياسي، و هو ما أدى إلى حالة تأزم علاقتها مع بقية القوى السياسية.

➤ التماهي مع القوى الدينية و الاجتماعية المحافظة و التي مثلت - و لا تزال - عبئاً على الخطاب الديني و الفكري لجماعة الإخوان، كالقوى السلفية و بعض الرموز الراديكالية، و قد أضرت هذه القوى بالرئيس مرسي و ساهمت في إسقاطه بشكل غير مباشر.

إن هذه المشاكل عبرت بالأساس عن أزمة بنيوية عميقة ، جعلت من سقوط حكم الإخوان تحصيل حاصل، بالنظر إلى الممارسات التي تبنتها الجماعة و التي ترجمت في قرارات و سياسات³ الرئيس مرسي منذ توليه الحكم.

في تحليله لأحد أسباب سقوط حكم الإخوان في مصر، ذكر المحلل السياسي **سامح فوزي** أن الإخوان بنوا نظرتهم لجهاز الدولة على أنه "غنيمة حرب"، حيث تصور الإخوان أن الدولة مدينة لهم و لابد من التمكين لهم من خلال إخضاع جهاز الدولة لقيادات الإخوان المسلمين بنف الشروط التي كانت سائدة في عهد النظام السابق. وهنا ظهر مصطلح "أخونة الدولة" و هو تعبير استخدمته المعارضة لوصف عملية زرع قيادات الإخوان داخل جهاز الدولة⁴.

¹ - نفس المرجع، ص 4.

² - نفس المرجع، ص 8.

³ - أنظر في هذا الإطار: عهد فاضل، " لغز المصريين و خطأ الإخوان المسلمين" المجلة، الرياض، المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد 1586، أوت 2013، ص 36.

⁴ - سامح فوزي، " حكم الإخوان، أعادت السلطة مؤسسات الدولة وأجهزتها السيادية: الجماعة المعزولة"، المجلة، الرياض، المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد 1586، أوت 2013، ص 28.

من الأسباب أيضا، حالة الغموض التي شابت صناعة القرار في مصر في عهد الإخوان، فالكثير من المحللين بينوا أن قرارات الرئيس مرسي كان مصدرها "مكتب الارشاد" لجماعة الإخوان المسلمين، بدءا بالاعلان الدستوري الصادر في نوفمبر 2012 و الذي خلف حراكا مجتمعيا و حزبيا واسعا داخل المجتمع المصري. مما جعل من الرئيس ناطقا رسميا، ليس باسم الدولة المصرية، بل باسم الجماعة.

لم يكن فشل الإخوان المسلمين في السلطة مصادفة، بل هو نتيجة لعدم قدرتهم على السيطرة على آليات و أجهزة الدولة العميقة التي ناصبتهم العداء منذ نشأتهم. " فقد نجحت الدولة العميقة على مدار السنة التي حكم فيها الإخوان في استنزافهم و الاستثمار في ضعف خبرتهم و قدرتهم على ترويض مؤسساتها من أجل العمل لصالحهم، و قد وصلت قمة العداء يوم 30 جوان 2013، أين تم اسقاط أول تجربة ديموقراطية في مصر¹.

بالنسبة للدور الذي لعبته المعارضة في الأزمة السياسية المصرية و كذا اسقاط حكم الإخوان، فقد تكاثفت و جندت قاعدتها البشرية و الاعلامية من أجل تقوية توسيع نفوذها داخل المجتمع من جهة، و تقوية جبهاتها ضد النظام من جهة أخرى. فبعكس التعددية الجبهوية التي عرفتھا الحالة التونسية، فقد اختارت النخب المعارضة من أحزاب و سياسيين من مختلف التيارات اليسارية و القومية والليبرالية التوحد داخل جبهة واحدة سميت بـ " جبهة الانقاذ الوطني " ، يبحث اجتمعت هاته القوى على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية، فقط لتكون ضد التيار الاسلامي. و هو نفس السلوك السياسي الذي سلكته جماعة الإخوان "متناسية أن شروط المرحلة الانتقالية تختلف جذريا عن شروط اللعبة الديموقراطية في ظل نظام سياسي ذي مؤسسات ديموقراطية ناجزة، و أصبح سلوك المناكفة يطغى على سلوكها السياسي "². ناهيك عن عدم تقديم هاته الجبهة لبديل برامجي مضبوط تبين فيه رؤيتها حول المرحلة الانتقالية و سبل الكفيلة تحقيق مطالب الثورة لمعرفة ما إذا كانت برامجها تتقاطع أو تختلف عن برنامج الإخوان.

صفوة القول، أن جماعة الإخوان و في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، و فشلها في التعاطي مع مختلف الفواعل السياسية³ و الدينية و المدنية بما في ذلك الاعلام الذي كان وسيلة ناجعة شاركت في اسقاط حكم الإخوان⁴، يضاف إلى ذلك عدم امتلاكها لرؤية استراتيجية في ادارة الدولة وفقا لمتطلبات المرحلة الانتقالية، التي ترفض الاقصاء أو المحاصصة، بل تكاثف جهود مختلف الأطياف السياسية و المدنية و العسكرية⁵ لضمان انتقال ديموقراطي نموذجي.

¹ - خليل العناني، مرجع سابق، ص 9.

² - وحدة تحليل السياسات، " الأزمة المصرية: مخاض الديموقراطية العسير " قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ديسمبر 2012، ص 7.

³ - للمزيد حول الموضوع أنظر: شحاتة عوض، الاعلام المصري بعد 30 يونيو: أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة؟ قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014، ص ص 1-12.

⁴ - أنظر في هذا الصدد للحالات التالية: محمود عبد الهادي، " الأزمة المصرية: مسلمات و خطايا"، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/fa51336c-4768-4850-8b38-0f6e19eff067>

- ابراهيم رمضان، " ماذا يعني تعطل التجربة الديموقراطية في مصر"، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/038e1dcd-0fe4-46fe-aac2-d6b902841da7>

إن نظرة المعارضة المصرية للرئيس شابها الكثير من عدم الثقة و تأويل كل من يصدر منه من قرارات أو ردود فعل في مواضيع معينة داخلية و خارجية¹، فكلها بحسب المعارضة تصب في دائرة المؤامرة الاخوانية على مصر .

ما زاد من قوة المعارضة المصرية في مقابل حكم الاخوان هو امبراطورية الاعلام التي خلفتها الدولة العميقة، يضاف إليها مختلف فلول النظام من قيادان نقابية و شخصيات جموعية محسوبة على النظام السابق، هذه المخلفات تم اختراقها من الدولة العميقة نفسها عبر التسهيلات الاقتصادية و رؤوس الأموال² التي استفادت منها في نفس الفترة.

باختصار، يمكن تقسيم معارضي الاخوان إلى تيارين³: الأول جمع بعض القوى الشبابية الثورية كحركة كفاية و مرد معارضتها للنظام اعتقادها بتحالفه مع المؤسسة العسكرية⁴ لإدارة المسار الانتقالي و تحديد جل القوى الناشطة و المجركة للثورة.

أما التيار الثاني فمثله "حركة 6 أبريل" و "كلنا خالد سعيد" و "الأتراس"، و شباب الأحزاب الجديدة التي ساندت الرئيس مرسي في الانتخابات لكنها عارضت الاعلان الدستوري و ضد الاستفتاء على الدستور .

بالنسبة للفاعل الأقوى في المعادلة السياسية المصرية، المتمثل في الجيش، فقد جند امكانياته المادية (بحكم تحكمه ب 70% من الاقتصاد المصري) و الاعلامية على مدى سنة كاملة من حكم الاخوان لتعبئة الجماهير لتخرج في الأخير برؤية سوداوية محورها فشل الرئيس في ادارة الدولة، و أنه السبب الوحيد في تدني الأوضاع الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية على المواطن المصري البسيط.

بدأ مخطط الانقلاب العسكري بعدما أقدمت القيادة العامة للقوات المسلحة- بعد خروج مظاهرات حاشدة ضد ادارة الرئيس- مهلة أسبوع للتوصل الى اتفاق دون أن تحدد بوضوح أطراف هذا الاتفاق. هذا البيان⁵ الذي رأت فيه الرئاسة خرقا للقانون و تعديا على الشرعية الدستورية للرئيس. لترد القيادة بقيادة

¹ - للمزيد أنظر، وحدة تحليل السياسات، "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، مرجع سابق، ص ص 7-15..

² - انظر :حسين عبد الغني، "دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير و يونيو"، المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 419، جانفي 2014، ص 132.

³ - نفس المرجع، ص ص 14-15.

⁴ - هناك علاقة تاريخية جمعت بين الاخوان المسلمين و الجيش المصري شكلت تناقضات في علاقاتهما على مدى عقود من الزمن . للمزيد أنظر: جيمس دورسي، " تناقضات موروثه: اشكالية العلاقة بين الجيش و الاخوان ما بين 1952 و 2013"، ترجمة محمد بسيوني عبد الحميد، على الرابط التالي:

<http://rcssmideast.org/reviews/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%AB%D8%A9.html>

⁵ - هناك من اعتبر أن القيادة العسكرية قد أعطت للرئيس مرسي العديد من الفرص للانصياع لمطالب الشعب-بحسبهم-، غير أنه لم يستثمر هاته الفرص مما أدى الى عزله. للمزيد أنظر: هاني نسيرة، " مابعد 30 يونيو.. هل تحول الاخوان لعنف القاعدة و الجهاديين"، على الرابط التالي:

<http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%69F>

الفريق السيسي¹ - المترشح الحالي لرئاسيات 2014 - بامهال الرئيس مدة 48 ساعة للانصياع لإرادة الشعب، دون تحديد مطالب المتظاهرين. في هذه الأثناء خرجت مظاهرات حاشدة مساندة للرئيس و مدافعة عن شرعيته، لينتهي الفصل الخير من مخطط الانقلاب بخروج المؤسسة العسكرية في 3 جويلية 2013 ومعها مختلف الشخصيات الدينية الإسلامية و المسيحية و ممثلو حزب النور السلفي و ممثلوا شباب "حركة تمرد"، لتعلن المؤسسة عن إسقاط الرئيس و تكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا برئاسة الجمهورية مؤقتا مع تعطيل الدستور و وضع خارطة طريق للمستقبل و بداية مرحلة انتقالية جديدة². لكن هذا القرار قوبل بالرفض من مؤيدي شرعية الرئيس الذين اعتبروه انقلابا عسكريا تحت مظلة "إرادة الشعب"، هذا الأخير الذي كان خروجه ليس لإسقاط الرئيس بل للضغط عليه للمزيد من الإصلاحات، ما عدا "حركة تمرد" التي تم تجنيدها للقيام بالثورة المضادة من قبل الدولة العميقة التي لم تزل بزوال حسني مبارك.

لقد ولد هذا الانقلاب معضلات سياسية جديدة، يمكن اجمالها فيمايلي³:

- إشكالية الشرعية ما بين ادعاء أن قرارات 3 جويلية المعلنة من الجنرال السيسي تعبيراً عن إرادة الشعب، الذي انتفض في 30 جوان، و بين إصرار الرئيس المعزول و الإخوان المسلمين و تيارات الإسلام السياسي في مصر و قطاع شعبي عريض على أن ما جرى هو انقلاب على الشرعية. إضافة إلى الرفض قوى خارجية للانقلاب كالمملكة السعودية، و عدد من دول الخليج، بينما علق الاتحاد الإفريقي عضوية مصر، نفس النهج، اتبعته تركيا التي اعتبرت من جهتها أن ما يحدث في مصر انقلاب عسكري كامل الأركان، فيما تحفظت أمريكا عن معوناتها العسكرية . نفس الموقف اتخذه الاتحاد الأوروبي.
- غياب المؤسسات السياسية المنتخبة التي تعبر عن الإرادة الشعبية .
- تشكيل لجنة لمراجعة الدستور و طرحه للاستفتاء.
- تكريس حالة الانقسام السياسي و المجتمعي الحاد ، بين مؤيدي الشرعية و بين مؤيدي الانقلاب.
- استمرار مظاهرات المؤيدة للرئيس مرسي، و تعرضهم للقمع.
- انسداد أفق الحل السياسي بين طرفي المعادلة: الجيش و الإخوان.
- ضبابية المشهد السياسي و العام في المسار الانتقالي في مصر و الطي أصبح مفتوحاً على كل الاحتمالات بما فيها دخول مصر في حرب أهلية.

¹ - للمزيد حول علاقة الجيش و المجتمع في مصر، أنظر: عبد الله الرشيد، " الجيش و الشعب.. من عرابي إلى السيسي"، المجلة، الرياض، المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد 1586، أوت 2013، ص ص 38-39.

² - عادل محمد سليمان، " بين الثورة و الانقلاب : معضلات مصر السياسية و الأمنية"، قطر: الدوحة، مركز جزيرة للدراسات، أوت 2013 ، ص 4.

³ - نفس المرجع، ص 5

➤ تشتت القوى السياسية الموالية للانقلاب.

2- الأزمة الأمنية: كان للانقلاب العسكري الذي قاده الجيش¹ ضد رئيس شرعي منتخب تداعيات أمنية خطيرة لا تزال تعيش مصر على وقعها لحد اللحظة، ويمكن اجمال هاته التداعيات في مايلي²:

➤ موجة العمليات العسكرية ذات الطابع الارهابي التي تستهدف عناصر الأمن من الشرطة المدنية و قوات المسلحة في سيناء بشكل عشوائي.

➤ العنف المفرط في التعامل مع المتظاهرين، و حالة الاحتقان المجتمعي التي خلفها هذا التعامل.

➤ عودة ظاهرة "البلطجة" بغطاء أمني و دفعهم للاحتكاك الخشن و المسلح بالمسرات المؤيدة للرئيس مرسى بما في ذلك المسيرات النسائية.

➤ حالة الاضطراب الأمني و القلق الشعبي تؤدي الى انتعاش سوق بيع الاسلحة غير المرخصة و ما تمثله من تهديد امني و زيادة احتمال تصادم الأهالي.

➤ ظهور بوادر عودة الفتنة الطائفية بعد تأييد ممثلي المسيحيين المصريين لانقلاب 30 جوان 2013، مما أدى الى الاعتداء على رموز المسيحية من كنائس و منازل مسيحيين في مناطق الصعيد و سيناء.

➤ استمرار المسيرات اليومية و رهان السلطات على الحل الأمني في التعامل معها، كما وقع في فض اعتصامي رابعة و النهضة و المسيرات التي اعقبت ذلك و سقوط قتلى و جرحى.

الفرع الثاني: المعضلة الطائفية المذهبية: السلفيين في تونس و الإخوان في مصر

من الناحية النظرية، لطالما شكلت العلاقة بين المسيحيين و المسلمين في مصر أنموذجا للتعايش و الاحترام المتبادل. كما أن مشاهد الالتحام أيام ثورة 25 جانفي 2011، بينت مدى الترابط بين المسلمين و الأقباط ضمن توليفة وطنية موحدة. قبل أن تتقلب العلاقة إلى عدا و تضاد بين الطرفين، خاصة بعد انقلاب 30 جوان 2013.

غير أن الواقع يثبت أن جذور أزمة التعايش بين مسلمي و مسيحيي مصر تعود إلى عقود من الزمن³ و ليس خلال ثورة 25 جانفي و 30 جوان.

¹ - للمزيد حول دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في مصر أنظر: مجموعة الأزمات الدولية، "تقرير حول الشرق الأوسط و شمال افريقيا: ضياع في المرحلة الانتقالية: العالم طبقا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية"، القاهرة/ بروكسل، تقرير رقم 121، 24 أفريل 2012، ص ص 1-29.

² - نفس المرجع، ص 6.

³ - نبيل عبد الفتاح، الأزمات الطائفية: الجذور، المتغيرات، المعالجات، القاهرة، مركز الأندلس لدراسات التسامح و مناهضة العنف، جماعة تنمية الديمقراطية، ص ص 4-6.

يقول كمال زاخر موسى، في دراسة له بعنوان "التحديات التي تواجه قضية التعددية الدينية و المذهبية و العرقية": "إن اشكالية التعددية الدينية واحدة من الاشكاليات المزمنة في مصر، تمتد إلى ما قبل الدولة الحديثة التي تأسست مع ولاية محمد علي (1805-1848)، إذ تولدت مع نسق الطوائف الذي عرفته نظم الحكم المختلفة، و كانت العلاقة بين المسلمين و غيرهم متقلبة بحسب موقف الحاكم من غير المسلمين"¹.

لعل مرد الاندماج الوطني الذي ميز التعددية الدينية في مصر هو الأمل بعودة الطبيعة المصرية الوسطية و القابلة للتعددية إلى طبيعتها و الانتقال إلى مرحلة تعزز هذا الاندماج. غير أن تطور الأحداث² و تجدد العنف ضد الرموز الدينية للأقباط المصريين أدى إلى تراجع مشهد الاندماج لصالح الفوضى و تبادل الاتهامات طوال فترة المرحلة الانتقالية بقيادة المؤسسة العسكرية، مروراً بحكم الاخوان لمدة عام وصولاً على الانقلاب العسكري في 30 جوان

ففي تقرير لمنظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعنوان: "الأقباط تحت حكم العسكر: وقائع عام ونصف من جرائم "المرحلة الانتقالية"، بين التقرير أن المرحلة الانتقالية التي أدارها المجلس العسكري في مصر تميزت بعدم قدرته على التحكم و التعامل مع ملف العنف الطائفي الذي مورس ضد مسيحيي مصر، " لذلك لم يستخدم سلطة التشريع لاصدار قوانين تصحيحية تعالج مشكلة بناء الكنائس أو الممارسات التمييزية في المجتمع، و ذلك بالرغم من تأكيده و حكومته منزوعة الصلاحيات في أكثر من مناسبة عن صدور تعديل تشريعي ينظم الكنائس و تقنين الكنائس المقامة بالفعل و التي تزاوّل فيها الصلوات و لكنها لا تحصل على تراخيص رسمية"³.

مع حدوث الانقلاب العسكري، تصاعدت وتيرة العنف الطائفي، خاصة بعد فض اعتصامي الاخوان المسلمين في النهضة و رابعة، حيث اتخذ العنف في جميع المحافظات المصرية بعداً دينياً، و الذي تعددت أشكاله و اتسعت دائرة ممارسته لتشمل كل مسلم و مسيحي في مصر.

من أشكال العنف الطائفي في مصر يمكن ذكر مايلي⁴:

➤ اقتحام الكنائس: تشير جغرافيا الغضب الموجه من العناصر الإخوانية أو الجماعة الإسلامية أو مجموعات إجرامية ضد الأقباط إلى اشتعالها في 12 محافظة مصرية⁵، فقد تم حرق 38 كنيسة و نهب محتوياتها بشكل كلي، و الاعتداء على 23 كنيسة بشكل جزئي بالقاء الحجارة و المولوتوف و اطلاق أعيرة نارية، و حصارها من الخارج.

¹ - كمال زاخر موسى، "التحديات التي تواجه قضية التعددية الدينية و المذهبية و العرقية"، في تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ب س ط، ص 99.

² - أحداث قرية "صول" بالجيزة، و التي تمثلت في حرق و هدم كنيسة القرية .. و جاءت أحداث امبابه 7 مايو 2011 لينكرر احراق كنيستين على خلفية احتقان طائفي يقف وراءه تيار سلفي أيضاً... للمزيد أنظر كمال زاخر موسى، مرجع سابق، ص 101.

³ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "الأقباط تحت حكم العسكر: وقائع عام ونصف من جرائم "المرحلة الانتقالية""، مصر: القاهرة، 2012، ص 32.

⁴ - محمد عز العرب، "رسائل متعددة: أبعاد العنف الداخلي ضد الأقباط في مصر"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.03.2014 على الرابط التالي: <http://rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9.html>

⁵ - هذه المحافظات هي: المنيا، اسيوط، سوهاج، بني سويف، وقنا و الفيوم و السويس، و الاسكندرية، الجيزة، القاهرة و شمال سيناء و الأقصر.

➤ حرق الممتلكات: فقد تم الاعتداء على 58 منزلا بمناطق متفرقة من المحافظات، و 85 محلا تجاريا و 16 صيدلية و 3 فنادق تابعة كلها للمسيحيين.

➤ قتل و اختطاف الأفراد: لم يصل هذا الشكل من العنف الى عمليات للقتل الجماعية، و انما اقتصر على حالات فردية.

إن هذه الممارسات التي تزيد من حدة الاحتقان الطائفي مرجعها إلى أسباب عديدة ، منها:

➤ المشاركة في الموجة الثورية : حيث شارك الأقباط المصريين في الثورة المضادة في 30 جوان 2013، ضد حكم الإخوان، حيث شارك البابا تواضروس في دعم و تأييد الانقلاب العسكري.

➤ اشتعال الفتنة الطائفية: و التي أجبتها الخطابات الدينية و التحريضية لجماعات محسوبة على الاخوان و أنصارهم خلال مختلف تظاهراتهم و اعتصاماتهم المناهضة للانقلاب العسكري، والتي عملت على تأجيج مشاعر العنف ضد المسيحيين.

➤ توسيع رقعة الاضطرابات الداخلية: حيث استهدف أنصار جماعة الاخوان توسيع مساحات المواجهات لارباك الأجهزة الأمنية لتعجيزها، لاسيما باستهداف أقسام الشرطة و مديريات الأمن.

➤ تدويل الأزمات السياسية: في محاولة لتدويل الأزمة السياسية في مصر، عملت الجماعة على استهداف الكنائس الذي يخدم أمريكا و الغرب للتدخل في الشأن المصري بحجة حماية الأقليات.

هذه الأسباب و أخرى جعلت من المسألة الطائفية و تصاعد العنف الطائفي في مصر أحد اهم القضايا التي قد يؤدي اتساعها الى احتمال ولوج البلاد في حالة من الفوضى و التهديد الأمن القومي، بل و احتمال الحرب الأهلية السيناريو الأقرب إلى واقع الأحداث الجارية في مصر.

أما في تونس، فلإن كانت الطائفية في مصر بين معتقدين دينيين (الاسلام و المسيحية)، فإن الطائفية في تونس اتخذت شكلا آخر ، ارتبط بالمذاهب الدينية داخل المعتقد الواحد، و الذي ترجمته ممارسات التيار السلفي الجهادي في تونس.مع أن هذا البلد ، و على مدار تاريخ بناء الدولة التونسية، لم تكن المسألة الطائفية موضوعا مطروحا في المشهد السياسي و الاجتماعي التونسي.

غير أن ثورة 14 جانفي 2011، أفرزت قضية جديدة تمثلت في مسألة السلفية و بواذر أزمة طائفية في تونس -و إن كانت أقل حدة و ضررا- من تلك التي تشهدها الطائفية في مصر.

بداية ، لابد من التنويه لمسألة هامة، تتعلق بالتواجد السلفي المتجذر في الثقافة التونسية و الذي قمع بشتى الوسائل في عهد النظام السابق. غير أن هذا التيار واجه تحديات أيديولوجية بعد الثورة بين

اتجاه محافظ يتبنى فلسفة جهادية صدامية عنيفة، بالنظر لعدم استجابة النخبة السياسية لمطلبه الأساسي و هو اقامة دولة اسلامية، وبين توجه دعوي ينبذ العنف¹.

فاللافت في الموضوع، هو صعوبة التحول الذي عاشها التيار ، فلقد عاش تمزقا بين أرضية ثقافية عنفية يكتسب من خلالها التعبئة الداخلية لما يعبر عنه من قناعات و بين الأدوار اجتماعية يروم القيام بها تتطلب منه تكييفا هيكليا وواقعا يهيئ له الفضاء العام لانجاز مهامه. انعكس هذا الإضطراب عندما شاهدنا الاصطدامات المتتالية مع الحكومة حول السفارة الأمريكية في 14 سبتمبر 2012، ثم تحولت الى مواجهات مسلحة مفتوحة بعد اغتيال شكري بلعيد و محمد براهمي، حيث اتهم هذا التنظيم بجريمتي الاغتيال. كما انعكس الاضطراب أيضا في المواجهات المتقطعة في جبل شعانبي و في المناطق الحدودية مع الجزائر² -كما ذكرنا آنفا-

في هذا الإطار ، حذرت مجموعة الزمات الدولية من مخاطر التقليل من التهديدات الطائفية في تونس، خاصة في ظل الاضطرابات الحدودية و جارتها ليبيا، فلا شك أن الحرب في ليبيا لها تداعيات أمنية على تونس، كما أن المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية و التي شنت هجمات ضد أعوان الحرس الوطني و الجيش و الشرطة في تونس ، أصبحت تشكل تهديدا أمنيا كبيرا ،خاصة مع عودة المقاتلين التونسيين من سورية³. مما جعل من الأنشطة الاجرامية و التطرف الاسلامي يمتزجان ليشكلا شبكة ما يسمى العصابات الاسلامية و تداعيات ممارساتها الإرهابية على الوضع الأمني في تونس يتضح من خلال ما سبق طرحه في هذا الفصل ، يمكن استنتاج مايلي:

➤ بالرغم من أن الحكم على أن ما حدث في تونس و مصر ثورة أم لا يبقى مطروحا بالنظر إلى أن المراحل الانتقالية و تحقيق المطالب الثورية يحتاج عقودا من الزمن. و مع ذلك يمكن القول أن توصيف ما حصل من حراك في تونس و مصر بالثورة يتحدد في المعنى الذي تم تبنيه خلال هاته الدراسة و الذي يُقصد به الثورة من أجل التغيير السياسي أو اسقاط نظام الحكم و استبداله بنظام آخر، و ليس ثورة شاملة، التي تشهد تغييرات جذرية سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.

➤ قيام ثورتي تونس و مصر كان نتاجا لعقود من الأنظمة التسلطية، و غياب للعدالة الاجتماعية و تدني مستوى المعيشة للمواطن البسيط.

➤ لعبت القوى الشبابية دورا فاعلا من خلال استثمارها في تقنيات التواصل الجديدة للقيام بالتنسيق و التخطيط لتفجير الثورة.

¹ رياض الشعيبي، " العنف السلفي في تونس: الواقع و التحديات"، مرجع سابق، ص 4.

² نفس المرجع، ص 4.

³ مجموعة الأزمام الدولية، "الارهاب الاقليمي يدخل مرحلة أكثر خطورة تهدد تونس و دول الجوار"، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.03.2014 على الرابط التالي: <http://www.alarabonline.org/?id=10831>

➤ أنتجت ثورتي تونس و مصر أوضاعا متشابهة على شاكلة صعود التيارات الاسلامية على الواجهة السياسية و نجاحها في الانتخابات البرلمانية و الرئاسية. لكن الاختلاف كان في كيفية تعامل الاسلاميين في كلا البلدين مع المعضلات الأمنية و السياسية و كذا الاقتصادية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الثورة.

➤ دخول مصر في ثورة مضادة بعد الانقلاب العسكري أعاد عملية بناء الدولة إلى نقطة الانطلاق، حيث كان للمؤسسة العسكرية الدور الفاصل في الحياة السياسية المصرية.

➤ تأزم المشهد السياسي في تونس بعد الاغتيال السياسي لشخصيات سياسية مرموقة، جعل عملية بناء الدولة في تتأرجح بين المعضلة الأمنية و امكانية تكرار سيناريو الثورة المضادة في مصر، أو ايجاد حلول توافقية بين الفرقاء السياسيين.

الفصل الثالث

واقع وأفاق بناء دولة ما بعد الثورة في تونس ومصر

بعد التحليل المقارن الذي جمع بين تجربتي تونس و مصر و دراسة مختلف الفروقات الجوهرية ، سيما ما تعلق بالثورة و بناء الدولة.خلص الفصل الثاني إلى نتيجة مفادها أن الظاهرة السياسية التي عرفتھا المنطقة العربية أو ما عرف بـ"الربيع العربي" بما فيها تونس و مصر، لم تكن "ثورة" بالمعنى الكامل و الشامل للكلمة، و إنما كان حراكا ثوريا سياسيا تمكن من اسقاط رأس الهرم التسلسلي دون أن يتبع ذلك تغييرات جذرية سياسية،اقتصادية و اجتماعية و ثقافية تحدث القطيعة التامة مع النظام السابق برمته.

يأتي هذا الفصل للبحث في واقع بناء الدولة في كل من تونس و مصر من خلال نظرة تقييمية للوضع العام الذي أفرزه المشهد السياسي خلال المرحلة الانتقالية الراهنة و مآلات هذه العملية مستقبلا. مع أن تقييم التجربة التونسية و المصرية لا يزال بعيد المنال نظريا و عمليا من منطلق حركية المشهد السياسي و المرتبط بديناميات متعدد الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...الخ)، وارتباط كل ذلك بالوضع العام في المنطقة العربية ككل. مما يجعل الحكم على نجاح أو فشل التجربتين في بناء دولة ما بعد الثورة أمرا صعبا للغاية. غير أنه يمكن استشراف مستقبل البلدين وفقا للمؤشرات الموضوعية الآنية، التي قد تفيد في بناء نظرة علمية حول آفاق عملية البناء في كلا البلدين. و هو ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: واقع بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر

في هذا المبحث، سيتم دراسة الحالتين التونسية و المصرية و مآلات المسار الانتقالي بعد الأزمات السياسية التي اختلفت حدتها بين البلدين: احتقان سياسي في تونس و انقلاب عسكري في مصر.

المطلب الأول: الخروج من الدائرة المغلقة في تونس: تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية

عرفت المرحلة الانتقالية في تونس العديد من المحطات التاريخية ، خاصة بعد انتخاب المجلس التأسيسي، غير أن حالة الاحتقان التي أوجدتها الأزمة السياسية بين الترويكا الحاكمة و المعارضة وصلت إلى درجة قد تهدد أمن و استقرار تونس بعد سلسلة الاغتيالات السياسية التي استهدفت شخصيات سياسية بارزة، و التي أدت إلى تبادل الاتهامات بين الأحزاب الحاكمة و المعارضة.

غير أن هناك من الباحثين من اعتبر أن ما يحصل في تونس هو مجرد نزاع سياسي سلمي لم يخرج عن سياق الانتقال الديمقراطي العادي ¹. فمن منطلق التجربة التاريخية، عادة ما تشهد هاته الفترة تزايدا في عدد الأحزاب السياسية التي يميزها طابع الإرتباك و غياب الرؤيا الموضوعية لمختلف المواضيع المطروحة على الساحة السياسية، كما تتشابك مصالحها و تتعقد مواقفها بحسب الوضعية السياسية العامة في البلاد.

في هذا الإطار، برزت الأزمة السياسية التونسية بعد حالة الاغتيال السياسي التي راح ضحيتها كل من المعارض اليساري "شكري بلعيد" و النائب البرلماني "محمد براهمي". هذه الحالة أدت إلى تزايد عدد التحركات الحزبية و مظاهرات المجتمع المدني التي اتهمت الحكومة بعجزها في التعامل مع الأوضاع

¹-عبد اللطيف الحناشي، " الحوار الوطني في تونس: الآليات و المآلات"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014، ص 2.

الأمنية و السياسية، و مطالبة باسقاط حكومة الترويكا و تعيين حكومة كفاءات وطنية "غير حزبية"¹. و مما زاد من حدة النزاع و الاحتقان رفض مختلف أطراف النزاع السياسي الجلوس على طاولة الحوار و البحث في السبل الكفيلة للحيلولة دون تعقد الوضع السياسي و الأمني الذي يهدد التجربة الديمقراطية التونسية في العمق.

نتيجة لانعدام الثقة و تبادل الاتهام و تمييع المشهد السياسي التونسي، خاصة بعد اعتصام "الرحيل"، فضلا عن " انسحاب نواب المعارضة من المجلس و تغيبهم عن حضور جلساته و شل نشاطه لبضعة أسابيع، ثم أخذت وتيرة المواجهة بين أحزاب الترويكا الحاكمة و المعارضة تحتد و تشتد شيئا فشيئا، الأمر الذي كان ينبئ بعواقب وخيمة، فكان من الضروري أن يتحرك المجتمع المدني لامتناع ذلك الاحتقان و البحث عن حلول توافقية بين طرفي النزاع لانقاذ البلاد من أية مضاعفات سلبية محتملة فأعاد الاتحاد العام التونسي للشغل بالاتفاق مع اتحاد الصناعة و التجارة و عمادة المحامين و الرابطة التونسية لحقوق الانسان مبادرته مشفوعة بخارطة طريق تضمنت عدة نقاط اجرائية و مبادئ أساسية للحوار و أهدافه: ايجاد أرضية للتوافق بشأن المسائل المطروحة المتعلقة بعدد من القضايا الخلافية"².

تمكنت منظمات المجتمع المدني الأربعة بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل في ما عرف بـ "مبادرة الرباعي الراعي"³ من جمع الأطراف السياسية المشكلة للنزاع حول طاولة الحوار⁴، بحيث وضعت أجندة توافقية شكلت الخطوط العريضة للخريطة الطريق للخروج من الأزمة السياسية في تونس.

في سياق متصل، وقع طرفي النزاع على وثيقة التوافق، يتعلق الأمر بالأحزاب الحاكمة عدا حزب "المؤتمر"، و الأحزاب المعارضة عدا "تيار المحبة"، كما وعد رئيس الحكومة " السيد "علي العريض" باستقالة حكومته. يضاف إلى ذلك عدور حركة النهضة عن التعديلات التي تم ادخالها على النظام الداخلي للمجلس التأسيسي، في غياب المعارضة⁵.

على هذا الأساس، كانت انطلاقة الحوار الوطني في 25 اكتوبر 2013 باستحداث ثلاث لجان هي: لجنة المسار الحكومي(التي تفترض التوافق على رئيس حكومة جديدة تكمل باقي المرحلة و تشرف على الانتخابات)، و لجنة المسار الانتخابي(للاتفاق على رزنامة العملية الانتخابية بما في ذلك التوافق على تاريخ للانتخابات)، و لجنة المسار التأسيسي (للتوافق على تذليل آخر الصعوبات لمناقشة الدستور و المصادقة عليه و بقية عمل المجلس)⁶.

بالنسبة للجنة المسار التأسيسي، فقد حققت تقدما ملحوظا بالتوازي مع العمل الذي تقوم به لجنة التوافقات الدستورية داخل المجلس التأسيسي، و تم الانتهاء تقريبا من كل الاشكالات التي عرقلت تمرير الدستور للمناقشة و التصويت عليه.

¹- نفس المرجع، ص 3.

²- نفس المرجع، ص 3.

³- يضم الرباعي الراعي: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان و عمادة المحامين.

⁴- مركز الجزيرة للدراسات، " تونس: حوار وطني في السياق تحديات أمنية و سياسية"، مرجع سابق، ص 3-4.

⁵- عبد اللطيف الحناشي، " الحوار الوطني في تونس: الآليات و المآلات"، مرجع سابق، ص 4.

⁶- المرجع السابق الذكر، ص 4.

بالمقابل، فإن لجنة المسار الحكومي داخل الحوار الوطني تشهد تعثرا واضحا، حيث لم يتوافق المشاركون على اسم المرشح لقيادة الحكومة المقبلة، و بالنسبة لمعظم المشاركين في الحوار و هم المعارضة، فإن الأمر يتعلق باجبار حركة النهضة صاحبة الأغلبية في المجلس التأسيسي ، على المرشح الذي تختاره المعارضة، بل إن بعض زعماء المعارضة اقترح التصويت على المرشح داخل الحوار الوطني، و هو ما اعتبره البعض محاولة لتحديد المجلس التأسيسي¹.

غير أن جلسات الحوار عرفت العديد من الخلافات بين أطراف النزاع حول اسم المرشح لرئاسة الحكومة غير الحزبية، مما أدى إلى توقف الحوار في 4 نوفمبر 2013، و كنتيجة لما سبق، تأجلت الجولة الأولى من المرحلة التحضيرية للحوار الوطني على مدى أربعة أشهر².

إن العراقيل التي واجهت الحوار الوطني تمحورت في الأساس حول غلبة المصالح الضيقة للأحزاب على حساب المصلحة العامة، مما دفع بأطراف النزاع بالتشدد و التمسك بمواقفها، مع العلم أن أي حوار لا يمكن أن يجد سبيله للنجاح دون تقديم طرفي النزاع لتنازلات موضوعية تخدم المصلحة العليا للبلاد.

تصاعدت وتيرة الانقسام و التمسك بالمواقف بين أحزاب المعارضة و الأحزاب الحاكمة إلى درجة أصبح كل طرف يتهم الطرف الآخر بعرقلة مسار الحوار، ففي الوقت الذي طالبت فيه المعارضة بحل المجلس و استقالة الحكومة و الفشل في التوصل الى اختيار شخصية توافقية تتولى رئاسة الحكومة، مما أدى بعض أحزاب المعارضة إلى رفض خريطة الطريق و الذهاب إلى أبعد من ذلك، " أين اتهمت المعارضة طرفي الترويكا بالالتفاف على مسار الحوار و ابعاده عن أهدافه بالرغم من التجاوب الايجابي لجهة الانقاذ مع هذه المبادرة و تقديمها لبعض التنازلات في سبيل انجازها، كما اتهمت حزب النهضة بأنه حول مائدة الحوار الوطني الى استراحة بهدف امتصاص الغضب، و ربح الوقت، بعد أن اشترطت الحركة تلازم المسارين الحكومي و التأسيسي في الوقت الذي حددت خارطة الرباعي أن الحكومة ستنبثق بعد ثلاث اسابيع ، و أن مهام المجلس ستنتهي بعد أربعة اسابيع"³.

إن اختلاف خيارات الأحزاب الحاكمة و أحزاب المعارضة شكلت النقطة الفارقة خلال هذه المحطة التاريخية التي وضعت الانتقال الديمقراطي التونسي على المحك. غير أنه و بفعل عوامل داخلية(اشتداد الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و تهديدات الرباعي) و اخرى خارجية (الضغوطات الاقليمية و الأوروبية و الأمريكية)، نجح الرباعي في دفع أكثر ما يمكن من الأحزاب لقبول مضمون خارطة الطريق. و انتهت الجولة الأولى من الحوار الوطني بالتوصل إلى اختيار رئيس حكومة جديد عن طريق آلية الانتخاب و ذلك بموافقة 9 أحزاب و امتناع 7 أحزاب عن التصويت و انسحاب "الحزب الجمهوري" من الحوار⁴.

¹ - نفس المرجع، ص 5.

² - عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص 4.

³ - نفس المرجع، ص 4.

⁴ - نفس المرجع، ص 5.

يعود نجاح الحوار الوطني التونسي في الأخير إلى الإرادة القوية لفواعل المجتمع المدني من جهة، و التنازلات التي قدمتها مختلف الأطراف المشكلة للنزاع السياسي التونسي(أنظر الملحق رقم: الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني).

في دراسة له بعنوان: " الحوار الوطني في تونس: الآليات و المآلات " ، بين عبد اللطيف الحناشي مساحات التباعد والتقارب بين أطراف النزاع التونسي، فبالنسبة لمساحات التباعد تمثلت خاصة في¹:

- أزمة الثقة العميقة و الحادة أحيانا بين حركة النهضة من جهة و أحزاب المعارضة من جهة أخرى على خلفية أيديولوجية و سياسية. وهو الأمر الذي صعب من مهمة الرباعي في توفير حد أدنى من الثقة بين هذين الطرفين لانجاح الحوار الوطني.
- هيمنة حالة الغلبة و التي كانت السبب في تمسك كل طرف بمواقفه و رفضه لتقديم المزيد من التنازلات لصالح القضية الوطنية.
- حدة الضغوطات التي مارستها القواعد التنظيمية لأطراف النزاع التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأزيم الوضع.
- التناقضات السياسية التي شابت مواقف جبهة الإنقاذ، من ذلك رفضها لترشيح السيد أحمد المستيري نظرا لتقدمه في السن، ثم قبولها بالسيد مصطفى الفيلالي الذي يفوقه سنا، في حين أدى تشبث حركة النهضة و حلفائها بالسيد أحمد المستيري دون غيره من الشخصيات إلى تعميق الهوة بين طرفي النزاع و الحوار.

غير أنه-وبحسب نفس الدراسة- فإن عناصر التوافق بين أطراف النزاع السياسي التونسي كانت أكبر مساحة من عناصر الخلاف، " و هو ما تجسد في خاتمة الجولة الأولى للحوار و في التوافقات الحاصلة في المجلس التأسيسي لاحقا، إذ بالرغم من احتجاج المعارضة على الآلية التي تم اعتمادها في اختيار رئيس الوزراء، إلا أنها لم تنسحب من الحوار الوطني، و قررت جبهة الإنقاذ المشاركة في الحوار بعد أن وجدت تفاعلات إيجابية من الرباعي بخصوص المذكرة التي قدمتها الجبهة، الأمر الذي حال دون دخول البلاد إلى نفق لا تُعرف نهايته، فقد تم تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية"².

من خلال ما سبق، أنتج الحوار الوطني التونسي في 14 ديسمبر 2013 اختيار وزير الصناعة "مهدي جمعة" في حكومة "علي العريض" رئيسا للحكومة التي ستتولى قيادة المرحلة المقبلة³، التي تتضمن اقرار الدستور و التحضير للانتخابات، و ذلك استكمالا لبناء مؤسسات المسار الانتقالي و ضمان استمرارية مسار التوافق السياسي بين الأطراف السياسية في تونس.

لقد أفرز الحوار الوطني كذلك العديد من قضايا التي بينت مدى تأثير المشهد السياسي التونسي بنظيره المصري الذي عرف ثورة مضادة دشنها الانقلاب العسكري في 3 جويلية 2013، و هو الأمر الذي استغلته المعارضة لقلب موازين السلطة الحاكمة "الترويك"، لكن ضعف القاعدة الشعبية للمعارضة حالت دون تحقيق أهدافها بإسقاط النظام الجديد.

¹- نفس المرجع، ص 6.

²- نفس المرجع، ص 7.

³- كمال القصير، " المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014، ص 3.

نقطة أخرى كشفها الحوار الوطني، تتعلق بالتناقضات التي شابت الأحزاب المعارضة، و التي يمكن ذكر بعضها كالآتي¹:

- خروج الحزب الجمهوري من الاتحاد من أجل تونس.
- تفكك جبهة الانقاذ بعد انسحاب الحزب الجمهوري من الحوار. و رفض البعض الآخر للحوار أصلا.

تأسيسا على ما سبق، فإن التجربة التونسية و تحقيقها للوفاق الوطني-و إن عرف عراقيل و تحديات كثيرة- قد مهد للخروج من سلسلة الأزمات السياسية و انعكاساتها على الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و التمكين لاستكمال محطات المسار الانتقال الديمقراطي المنشود الذي سيتوج في الأخير بالمصادقة على الدستور التونسي. و هو ما سوف يتم تناوله في عناصر أخرى من هذا البحث.

المطلب الثاني: : مفرزات الانقلاب في مصر: امكانية تفعيل سيناريو الحرب الأهلية بين الجيش و انصار الرئيس المعزول

كشف الحراك الاجتماعي (30 جوان 2013) الذي قادته حركة تمرد و العديد من الأحزاب السياسية المناهضة لحكم الاخوان في مصر عن عودة الدولة الأمنية التي مارست تقاليد الحكم منذ عهد جمال عبد الناصر، و تعززت في عهد حسني مبارك.

كما طرحت هاته الأحداث العديد من السجلات و التجاذبات بين مؤيد للانقلاب العسكري و بين مساند لشرعية الرئيس محمد مرسي و الذي دخل التاريخ كأول رئيس مصري منتخب. يضاف إلى ذلك كله تضارب الأفكار بين الباحثين و المفكرين و الاعلاميين بين من اعتبره "تصحيحا ثوريا"، و من اعتبره "انقلابا عسكريا" أو "انقلابا على الشرعية الدستورية"، فيما ذهب طائفة أخرى إلى اعتباره "موجة ثورية ثانية تستكمل تحقيق أهداف ثورة 25 جانفي".

بهذا الصدد، و بعد توصيف المشهد السياسي غداة الانقلاب العسكري في موضع آخر من هذه الدراسة و تحليل نتائجه، سيتم التطرق في هذا العنصر إلى آثار هذا الانقلاب على الأوضاع السياسية و الأمنية في مصر.

لقد طرحت ظاهرة "الثورة المضادة" في مصر العديد من السيناريوهات المحتملة للتوجهات السياسية و الأمنية في مصر بعد الانقلاب. ففي مقالة بعنوان: "ماذا بعد الانقلاب العسكري في مصر؟"، طرح صاحب المقالة "بلال التليدي" ثلاث سيناريوهات لما بعد الانقلاب، و التي تجيب عن اشكالية تعامل العسكر مع الإخوان المسلمين.

¹- نفس المرجع، ص5.

"حالة مصر عبد الناصر التي تعاطت بشكل قمعي استتصالي مع جماعة الاخوان على طول ثلاثة عقود، و حالة تركيا التي تم فيها الانقلاب العسكري على تجربة أربكان مع فرض أنماط من التضييق السياسي التي انتهت في الأخير بعودة قوية للإسلاميين من نفس البوابة السياسية بصيغة أخرى استفاد فيها حزب العدالة والتنمية التركي من دروس الماضي و بروز بقوة في المشهد السياسي و الإنتخابي و تصدر الحكم لأكثر من ولاية، و حالة الجزائر، التي انقلب فيها العسكر على الشرعية غداة فوز جبهة الانقاذ الجزائرية و تسبب ذلك في اندلاع حرب دموية ضد المجتمع و قواه الحية سقط ضحيتها الآلاف، و لم تستطع الحيا السياسية الى اليوم ان تتحرر من قبضة العسكر"¹.

حوصلة هاته الحالات الثلاث، كونها لم تضعف قوة الاسلاميين بل جعلتهم أكثر قوة، و دليل ذلك من واقع فوز الاخوان المسلمين في أول انتخابات نزيهة يعرفها تاريخ مصر الحديث، و النموذج التنموي الرائد لحكم الاسلاميين في تركيا، فيما تعرف الجزائر تراجعاً كبيراً في حوكمتها السياسية بحكم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

إن ما يجري في مصر في الوقت الحالي و منذ انقلاب العسكريين على الحكم، يدل على احتمال المزوجة بين السيناريو الاستتصالي الناصري و سيناريو الحرب الأهلية في الجزائر. فالمتتبع لكترونولوجيا الأحداث التي جرت بعد أحداث 30 جوان و عزل الرئيس مرسي في 03 جويلية، و تداعيات هذا العزل بخروج أنصار الرئيس المعزول إلى الشارع و التظاهر ضد الانقلاب، و ردة فعل الجيش على المظاهرات طوال هاته المدة ينبؤ باحتمال دخول مصر في حرب أهلية، خاصة بعد سلسلة الهجمات "الارهابية" على عناصر الجيش في سيناء و مناطق أخرى من مصر.

ضمن نفس التوجه، عمد الجيش المصري الى استخدام آلة القمع و العنف ضد المتظاهرين المؤيدين للشرعية، و من مظاهر ذلك يمكن ذكر:

- جمعة الرفض (5 جويلية)
- مجزرة دار الحرس الجمهوري (8 جويلية)
- الأمر بالقبض على قيادي جماعة الإخوان (10 جويلية)
- جمعة الزحف: التي دعى اليها "التحالف الوطني لدعم الشرعية" في ميدان رابعة العدوية و النهضة و ميدان رمسيس. (12 جويلية)
- اعلان النيابة العامة باجراء تحقيق جنائي ضد الرئيس المعزول بتهمة التجسس و التحريض على العنف و تخريب الاقتصاد (13 جويلية).
- دعوة الفريق عبد الفتاح السيسي الشعب المصري إلى الخروج يوم 26 جويلية لاعطاء الجيش التفويض ضد ما اسماه بالارهاب بعد حادثة المنصورة (انفجار قنبلة في مركز للشرطة)، هاته الدعة قوبلت بالدعم من قبل مؤسسة الرئاسة و حركة تمرد، فيما رفضتها فصائل التيار الاسلامي: جماعة الاخوان التي اعتبرت "دعوة لحرب أهلية"، حزب النور السلفي، حزب مصر القوية، و كذا جماعات حقوق الانسان المصرية و حركة 6 ابريل.

¹ - بلال التليدي، " ماذا بعد الانقلاب العسكري في مصر؟"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.03.2014 على الرابط التالي:

<http://www.maghpress.com/hespress/83145>

➤ أحداث ميدان رابعة العدوية (27 جويلية)

➤ أحداث فض اعتصامات مؤيدي مرسي (14 أوت)

➤ تجريم جماعة الاخوان المسلمين و عزلها سياسيا و وضعها في خانة "الجماعات الارهابية"

إن السياسة القمعية التي استخدمها الجيش و مختلف المؤسسات الأمنية في مصر ضد مؤيدي الرئيس المعزول طرحت العديد من الاشكالات ذات دلالات متناقضة بين خطاب المؤسسة العسكرية المؤكد لدعم مدنية الدولة و عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية من جهة، و ظهور قاداته في العديد من المناسبات للدعوة إلى تفويض العسكر لممارسة السياسة من جهة أخرى. و هو الأمر الذي أثار الكثير من مخاوف لدى مختلف التكوينات الحزبية و المدنية بما فيها تلك التي شاركت في مظاهرات 30 جوان 2013 من امكانية عودة الدولة البوليسية في مصر¹. فهاته المظاهرات التي رفضت حكم الإخوان لم تكن تدرك أنها أعطت الشرعية في ذات الوقت لعودة الدولة العميقة المتجذرة في مؤسسات الدولة الأمنية و العسكرية و القضائية² التي عجز الرئيس المعزول عن مجابهتها .

في سياق آخر، توالى العديد من مبادرات الداخلية و الخارجية للخروج من الأزمة السياسية و الأمنية التي حلت بمصر، خاصة في ظل الوضعية المتأزمة بين المؤسسة العسكرية و أنصار الرئيس المعزول و تمسك كليهما بموقفه، ففي حين تمسكت سلطة الانقلاب بخارطة الطريق المعلن عنها في 3 جويلية 2013، و تضمينها في الاعلان الدستوري الذي أعلنه الرئيس الجديد المؤقت "عدلي منصور" في 8 جويلية 2013، فيما تمسك مؤيدي مرسي بشرط الشرعية الدستورية كأساس للبحث في أي حوار سياسي لانهاء الأزمة³ .

لعل أولى المبادرات التي لاقت استحسانا من طرفي النزاع في مصر كانت مبادرة رئيس الوزراء السابق هشام قنديل الذي أعلنها في 25 جويلية 2013 ، حيث شملت ثلاثة مراحل بدءا باجراءات للتهدئة، ثم الاتفاق على المبادئ العامة وامكانية التفاوض حول جزئياتها المختلفة، وصولا إلى خارطة طريق جديدة تحتكم لسلطة الشعب. و قد أبدى قادة تحالف دعم الشرعية و قادة الاخوان موافقة مبدئية على هذه المبادرة في حين رفضتها سلطة الانقلاب.

نفس الموقف تكرر مع العديد من المبادرات الداخلية من كبار الشخصيات السياسية و الثقافية بدءا بمبادرة الدكتور "سليم العوا"، و كذا مبادرة المستشار "طارق البشري" و "قهمي هويدي" التي طرحت في 27 جويلية 2013، تضمنت الاتفاق أولا حول أن تكون الانطلاقة من دستور الدولة لعام 2012 و تحديدا من المادتين 141 و 142، وبموجبها يفوض رئيس الجمهورية سلطاته الكاملة لوزارة مؤقتة

¹ - محمود بيومي، "الدولة الأمنية و أحداث 30 يونيو.. المخاوف و الحقائق"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.02.2014 على الرابط التالي:

<http://www.dw.de/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9/a-16958527>

² - أحمد راغب، " حتى لا يكون انقلابا.. العدالة الانتقالية أولا"، ورقة مقدمة في اطار الملتقى الفكري لمنهج العدالة الانتقالية: المفاهيم الأساسية وفقا

لتصور مصري جديد، القاهرة، 23 سبتمبر 2013، ص 3.

³ - قطب العربي، " الحوار و المصالحة في مصر: ضرورات الداخل و تدخلات الخارج"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014، ص

9.

جديدة يتم التوافق عليها في أول جلسة سياسية، ثم انتخابات نيابية فحكومة دائمة رئاسية مع تعديل بعض النصوص الدستورية¹.

على الصعيد الدولي، حاول الرباعي المشكل للوساطة الدولية و الذي شارك فيه كل من: وزير الخارجية وليام بيرينز و مندوب الاتحاد الأوروبي برناردو ليون، ووزير الخارجية القطري خالد العطية، و نظيره الاماراتي عبد الله بن زايد. أن يحل الأزمة من خلال سلسلة من اللقاءات المشتركة أو المنفردة بطرفي النزاع، خاصة بقيادات الاخوان و الرئيس المعزول، إلا أن الوساطة باءت بالفشل. بالنظر لتمسك طرفي النزاع بموقفيهما من القضية، خاصة الاخوان المسلمين الذين رفضوا القبول بالانقلاب العسكري، خاصة و أن الوساطة الدولية كانت تستهدف قبول الاخوان بالأمر الواقع "الانقلاب العسكري" و عودة الرئيس مرسي و تهيئة الأجواء لاستقالته و من ثم الرجوع إلى المسار السلمي للعملية الانتقالية و وضع قواعد مؤسسية جديدة من تعديل الدستور و تنظيم انتخابات جديدة، بمقابل اعادة الاعتبار لشخص الرئيس و جماعته².

المبادرة	الحلول التي تضمنتها المبادرة	موقف الجيش	موقف جماعة الإخوان
مبادرة الدكتور هشام قنديل	تتضمن المبادرة 3 مراحل: ➤ اجراءات التهذئة ➤ الاتفاق على المبادئ العامة ➤ خارطة طريق تحتكم لسلطة الشعب	رفض	موافقة مبدئية
مبادرة سليم العوا	تتضمن المبادرة مايلي: ➤ الاعتماد على مادتي 141 و 142 من دستور 2012 و التي يفوض رئيس الجمهورية بمقتضاها سلطاته الكاملة الى وزارة مؤقتة جديدة يتم التوافق عليها في جلسة سياسية. ➤ اجراء انتخابات نيابية. ➤ تشكيل حكومة دائمة. ➤ انتخابات رئاسية. ➤ تعديل بعض النصوص الدستورية	رفض	موافقة مبدئية
مبادرة دولية رباعية الولايات المتحدة الأمريكية+ الاتحاد	تضمنت: ➤ اقناع الاخوان بما حدث في 3 جويلية و القبول بالأمر الواقع من قبل الرئيس المعزول. ➤ تقديم بعض التحفيزات لجماعة الاخوان كاطلاق سراح القيادات الاخوانية. مع الحفاظ على الوضع	موافقة مبدئية	رفض

¹ - نفس المرجع، ص 9.

² - International Crisis Group, " Marching In Circles : Egypt's Dangerous Second Transition",Cairo/ Broussels :Middle East/ Noorth Africa Briefing N 35, August 2013, P 2.

الأوروبي+ قطر + الامارات	السياسي و القانوني للجماعة.و اعادة فتح قنواتها الفضائية المغلقة.	
مبادرة الدكتور محمد البرادعي	تضمنت: ➤ ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة ➤ وضع خطة واضحة لتحقيق الإزدهار الإقتصادي ➤ إصلاح الجهاز التنفيذي ➤ إصلاح القطاع الأمني ➤ والعمل على إنشاء إدارة مستقلة مدنية لتلقى شكاوى المواطنين ➤ يكون الدستور المقبل محل توافق بين جميع المصريين ➤ وضع خطة لإصلاح المؤسسات القضائية	رفض رفض

الجدول رقم 06: أهم المبادرات الداخلية و الدولية لحل الأزمة السياسية في مصر بعد الانقلاب

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة

هاته المبادرات (أنظر الجدول رقم 6)¹ و أخرى كانت نهايتها الفشل خاصة بعد فض اعتصامي رابعة العدوية و النهضة باستخدام القوة²، وهو الأمر الذي أدانته العديد من الدول و الحكومات و منظمات حقوق الانسان³، يضاف إلى ذلك أن تداعيات هذه العملية (فض الاعتصامات) قد مهدت لاقصاء و بشكل نهائي جماعة الاخوان المسلمين من الحياة السياسية في مصر إلى أجل غير مسمى من جهة، و

¹ - للمزيد حول المبادرات أنظر: همام سرحان، " المبادرات المطروحة في مصر لم تنجح بعد في حلحلة الأزمة"، على الرابط: التالي :

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=37923922>

² - لمزيد من التفاصيل أنظر: نظرة للدراسات النسوية، " تقرير حول تعامل القوات الأمن مع المعتصمات في أحداث فض اعتصامي رابعة العدوية و النهضة"، على الرابط التالي:

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CDIQFjAB&url=http%3A%2F%2Fnazra.org%2Fsites%2Ffiles%2Fattachments%2Freport_on_police_treatment-with_women_protesters.pdf&ei=yYJbU6rKC8aR0AX-8oG4Cg&usq=AFQjCNFptAEQF5pT8XQLGDU6GDjP5pINVw

- أنظر أيضا: ياسر سليم و آخرون، مجزرة رابعة: بين الرواية و التوثيق، على الرابط التالي:

https://docs.google.com/file/d/0B3GFP_IKaXUuUWhMS243bkdqSIU/edit?pli=1

- المجلس القومي لحقوق الانسان، "تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية"، على الرابط التالي:

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&ved=0CD8QFjAD&url=http%3A%2F%2Fwww.sis.gov.eg%2FNewvr%2Ffinal%2520rab3a%2520report%2520march2014.pdf&ei=NoRbU6-7NKuX0QXkoYDIDw&usq=AFQjCNH8zKAnywkaA_nStgbhzNKsS5nG1g

³ - See The Following Reference : U S Dapartement Of State , " Egypt 2013 Human Rights Report " , (Bureau Of Democracy, Human Rights, And Labor,February 2014), On The Following

Link :<http://Www.State.Gov/J/Drl/Rls/Hrrpt/2013/Nea/220350.Htm>

- See :Euro-Mid Observer, " Egypt Military Crackdown :Bodies Pile Up As Escalation Continues Amid The Slaughter " , On The Following Link :

https://Www.Google.Dz/Url?Sa=T&Rct=J&Q=&Esrc=S&Source=Web&Cd=4&Cad=Rja&Uact=8&Ved=0ceccqfjad&Url=Http%3A%2F%2Fwww.Euromid.Org%2Freport%2Fegyptmilitary.Pdf&Ei=T4vbu4otoesr0qx_Miaq&Usg=AFqjcngc_h45hnwyij9e3ugg2zyd2b-Kgg

أكد في الوقت ذاته أن ما حصل في مصر في 3 جويلية هو انقلاب عسكري و ليس ثورة تصحيحية لمسار ثورة 25 جانفي 2011.

إن الطريقة التي تمت بها عملية فض اعتصامات مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين كانت نتيجة قلق المؤسسة العسكرية و غيرها من فلول النظام القديم من اعادة انتاج مشهد ثوري جديد، بالنظر إلى تزايد عدد المعتصمين عقب شهر رمضان. غير أن هذا المشهد تم ضبطه و التحكم فيه بطرق قمعية، ليتم التركيز بعد ذلك في قمع المظاهرات الأقل عددا من شاكلة اعتصامي رابعة و النهضة، فإطلاق الرصاص الحي و سلسلة الاعتقالات العشوائية و تقديم المتهمين إلى محاكم عسكرية ، فضلا عن حضر التجول و مختلف الوسائل التي استخدمتها الأجهزة الأمنية كانت تستمد شرعيتها من اعلان حالة الطوارئ¹.

من جهة أخرى، عرفت مصر خلال شهرين بعد الانقلاب نهاية ما عرف بـ"المليونيات" التي كانت تنظم لدعم الشرعية و الدفاع عن حكم الاخوان، إذ كانت آخر تجربة من تنظيم التحالف الوطني لدعم الشرعية الذي كشف عن تنظيم مليونية تعتصم في ميدان التحرير، غير أنه فشل أمام قمع الأجهزة الأمنية².

ما ميز هاته الفترة أيضا هو انتقال تفكير الاخوان من قيادة مظاهرات "متعاطفة" إلى مظاهرات تستهدف توسيع المجال العام للاحتجاجات التي تقودها، و منها³:

➤ تظاهرات متوسطة الحجم بعد كل صلاة جمعة، تكمن أهمية هاته التظاهرات في الحفاظ على وتيرة الاحتجاجات و استمراريتها، اضافة إلى استغلالها اعلاميا، غير أنها غالبا ما تفتقد إلى الخطاب القومي و الوطني الذي يستميل مختلف الأطياف المجتمعية، و تقوقع الخطاب ضمن دائرة "الشعارات الدينية".

➤ التظاهرات شبه اليومية: تتميز بفجائيتها، و أنها ذات طابع تعبوي، تستهدف بالأساس نشر ظاهرة الاحتجاج إلى أكبر قدر من المناطق و ارباك الأمن، من بينها "رابطة شباب ضد الانقلاب".

➤ التظاهرات الطلابية: استهدفت هاته التظاهرات نقل الاحتجاجات إلى الجامعات، بالنظر إلى التضيق الممارس على المظاهرات في الشوارع بحكم حالة الطوارئ، و قد كان لقرار وزير العدل المتعلق باعطاء حق الضبطية القضائية للأمن الجامعي تأثيرا كبيرا في تأجيج حالة الاحتجاجات و الاحتقان الذي شهدته مختلف الجامعات المصرية، مما أجبر الوزير على العدول عن القرار.

¹ - هاني عواد، "مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة و مرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى"، قطر : الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2013، ص 4.

² - نفس المرجع، ص 5.

³ - نفس المرجع، ص 5-6.

➤ التظاهرات المناسبة: والتي كانت تنظم من قبل التحالف الوطني لدعم الشرعية على خلفية مختلف الظروف السياسية التي تنتهجها قوى الانقلاب، من ذلك تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور ، محاكمة الرئيس المعزول ...إلخ.

تأسيسا لما سبق، من الواضح أن التجربة الانتقالية المصرية قد اختلفت بشكل جذري عن مثيلتها في تونس، و ذلك بفعل العديد من العوامل التي شكلتها بالأساس تداعيات الانقلاب العسكري و حالة الاستقطاب المتزايدة في المشهد السياسي المصري، يضاف إلى ذلك فشل أطراف النزاع في التوصل إلى حالة الوفاق التي نجحت في تونس، أين تمكن أطراف النزاع بفضل سياسة "تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية" من الخروج من الأزمة السياسية ، و هي السياسة التي غابت في الحالة المصرية، أين عملت قوى الانقلاب العسكري على اقضاء الطرف الآخر من المعادلة السياسية المصرية و بشكل نهائي بعد حل جماعة الاخوان المسلمين و مصادرة أملاكها و اعتقال و تجريم قياداتها ، بل و الحكم بالاعدام على الكثير منهم في محاكمة جماعية، وصولا إلى وضع جماعة الاخوان المسلمين ضمن "قائمة الجماعات الارهابية، منتهجة بذلك سياسة "الاقضاء" ، مما ينبؤ بتراجع عملية الانتقال الديمقراطي و اعادة انتاج دولة ما قبل ثورة 25 جانفي في التجربة المصرية. فيما يفتح الوفاق الوطني التونسي المجال لامكانية استكمال عملية بناء الدولة، و ذلك من خلال اقرار دستور توافقي يكون تنويجا للتجربة الديمقراطية التونسية.

المبحث الثاني: آفاق بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر

في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى مسألة بناء الدستور في كل من تونس و مصر، و قراءة في جديد هذين البلدين من الناحية الدستورية، خاصة مع وصول البلدين الى اقرار دستور جديد ما بين 2013/2014، وتأثير ذلك على مستقبل بناء الدولة في كلا الدولتين.

المطلب الأول: بناء الدستور كمخرج تأسيسي لبناء الدولة في تونس و مصر

تقتضي عملية بناء الدولة -كما ذكرنا آنفا- تفعيل عملية بناء الدستور، فالتحديات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من العوامل تستدعي في كثير من الأحيان ضرورة اجراء تعديلات دستورية أو اضافة اجراءات جديدة لحلها و وضعها في اطارها القانوني، و هو الأمر الذي ينتج عنه خلق مؤسسات جديدة أو تطوير المعمول بها ، بما يعكس ايجابا على الحوكمة السياسية المتبعة. إذ عادة ما تبنى الدساتير في سياق التحولات السياسية الأوسع نطاقا و التي قد تكون مرتبطة بتنفيذ عملية سلام أو بناء دولة، كما قد ترتبط كذلك بالحاجة إلى المصالحة و المشاركة و التوزيع العادل للموارد خلال الفترات التي تعقب الصراعات، و أصبحت العديد من الدساتير لا يقتصر دورها الحالي على تحديد آليات الحكم فحسب، بل امتد كذلك ليشمل الاستجابة لتلك التحديات الأوسع نطاقا على نحو يعتبر مشروعا و مقبولا، مع زيادة المطالب الملقاة على عاتق الدساتير، كثيرا ما تكون معقدة و طويلة، و من ثم تزداد صعوبة تصميمها. و نتيجة لما سبق، يحتاج القائمون على بناء الدساتير إلى الوصول إلى معارف واسعة النطاق و متنوعة المجالات¹.

بهذا الصدد، تتضمن عملية بناء الدستور العديد من الخطوات الاجرائية و القانونية بدءا بعملية التفاوض، مروراً بالصياغة، فالإقرار، و أخيرا عملية التنفيذ. هاته الخطوات تطرح العديد من الاشكالات في تصميم الدستور² المنشود، و منها:

1. نطاق التغيير :

من منطلق التجربة العالمية في بناء الدساتير، ثمة توجهين، يتعلق الأول بالتصميم الاجمالي للدستور و الذي يتضمن تغييرات جذرية(وقف العمل بالدستور القديم و بناء دستور جديد)، أما الثاني فيتعلق بالتغيير التدريجي، الذي يتم من خلال ادخال اصلاحات معينة على الدستور القديم. و بالتالي نطاق التغيير(العمليات و المدة الزمنية لتنفيذها) يختلف باختلاف الخيار بين التوجهين.

بالنسبة للتجربة الدستورية التونسية، و اثر توصل أطراف النزاع (الأحزاب الحاكمة و الأحزاب المعارضة) إلى توافق وطني، وضع خارطة طريق للخروج من الأزمة السياسية و تداعياتها الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية. و بالتالي ارتكز نطاق التغيير في تونس على تشكيل ثلاث عمليات جوهرية ، خصص لكل منها لجنة : لجنة المسار التأسيسي، لجنة المسار الحكومي، و لجنة المسار الانتخابي.

ما يهم في هذا الموضوع هو لجنة المسار التأسيسي، و التي حققت تقدما ايجابيا بالتوازي مع العمل الذي تقوم به لجنة التوافقات الدستورية داخل المجلس التأسيسي¹.

¹- وينيلاك واهيو، دليل عملي لبناء الدساتير، السويد: سترونبورغ، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات حول بناء الدساتير، 2011، ص 5.

²- نفس المرجع، 12.

في حالة تونس تم الاتفاق على الحاجة إلى إجراء تغيير دستوري شامل بعد الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد، و بالتالي تم تأسيس اللجنة -المذكورة آنفاً-، ووضع مسودة ثالثة للدستور التونسي . غير أن عملية بناء الدستور شهدت تعثراً مستمراً خلال عام من وضع المسودة²، بسبب ما أسماه أحزاب المعارضة و كذا قوى التحالف الحاكم بأنه "مخاطر" قد تهدد مكتسبات الثورة التونسية.

في نفس التوجه، طرحت مسودة الدستور التونسي العديد من القضايا الخلافية³، يمكن اجمالها فيمايلي:

أ- القضايا الخلافية الشكلية: و يمكن اجمالها فيمايلي⁴:

- رفض رئيس لجنة السلطة التشريعية و السلطة القضائية و العلاقة بينهما الدعوة لعقد اجتماع اللجنة، احتجاجاً منه على نشر المسودة النهائية لمشروع الدستور على الموقع الإلكتروني للمجلس من دون تمكين اللجنة من نسخة أصلية.
- اتهام المعارضة لجنة التنسيق و الصياغة، التي يرأسها رئيس المجلس التأسيسي بتزوير مضمون أعمال اللجان التأسيسية، و تغيير مضامين الدستور، و هو ما يمثل مخالفة قانونية للنظام الداخلي للمجلس.
- اتهام المعارضة المقرر العام للدستور بصياغة الباب العاشر و اضافته دون الرجوع الى اللجنة، مما دفع أكثر من ثلث أعضاء المجلس التأسيسي (70 نائب) الى رفض مشروع الدستور الذي تم الاعلان عنه يوم 30 جوان 2013 ، و التوجه الى المحكمة الادارية لرفع قضية ضد هيئة التنسيق و الصياغة، بدعوى مخالفتها القانونية المذكورة، وهذا بهدف اعادة مشروع الدستور إلى اللجان التأسيسية حتى تعيد صياغته.

ب- القضايا الخلافية الموضوعية: يمكن ذكرها كمايلي⁵:

- جدلية طبيعة الدولة، هل تكون مدنية أم دينية؟، فبحسب العديد من القوى السياسية و القانونية في تونس هناك العديد من الدلالات التي تضمنها مشروع الدستور بما يوحي بأسلمة الدولة التونسية ، من ذلك أنه ورد في الفقرة الثانية من التوطئة مايلي: "تأسيساً على ثوابت حقوق الانسان و مقاصده"، و هو ما جعل الثوابت الاسلامية من وجهة نظر المعارضين في درجة أعلى من الدستور الذي يفترض أن يكون أعلى مرجع قانوني.
- جدال حول الحقوق و الواجبات، مثل الحقوق الاجتماعية التي تم تغييرها في الفصل 30.
- السجل القائم حول طبيعة النظام السياسي للدولة التونسية الجديدة، و محل الخلاف كان قائماً حول غياب التوازن بين رؤساء السلطة الثلاث (رئيس المجلس التأسيسي، رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة)

¹ مركز الجزيرة للدراسات، " تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية و سياسية"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2013، ص 4.

² أحمد حسن لكلوك، "دستور تونس الجديد.. بين التحول الديمقراطي و بناء مؤسسات الدولة"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.08.2013 على الرابط التالي: <http://www.alamatonline.net/13.php?id=54982>

³ للمزيد حول مفهوم القضايا الخلافية أنظر: ياسمين فاروق أبو العنين، نادية عبد العظيم "المشاركة و بناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية"، مصر: القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، 2013، ص 31-34.

⁴ عبد اللطيف الحناشي، " تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق اقليمي متغير"، مرجع سابق، ص 4.

⁵ نفس المرجع، ص 5.

و لم تقتصر التحفظات حول مشروع الدستور على الداخل التونسي، بل طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش بإدراج حكم عام يجعل القانون التونسي يتضمن بشكل مباشر حقوق الانسان، كما تعرفها المعاهدات الدولية. كما طالبت هاته المنظمة تضمين الدستور تأكيد حرية الأديان، أو ضمان حق تغيير الدين أو الكعتقد، كما انتقدت منظمة العفو الدولية، نص مسودة الدستور، لأنه يمنح الدستور وضعاً قانونياً أسمى من المعاهدات الدولية التي وقعت عليها تونس.

بالمقابل ترى حركة النهضة أن الدستور يساوي بين جميع المواطنين، و يعزز مفهوم المواطنة ، كما يتضمن الدرجة الأعلى من الحقوق و الحريات العامة و الفردية، كما أنّ حركة النهضة أثبتت انحيازها إلى أولوية بناء الديمقراطية التشاركية وتحليها بروح وطنية عالية وإعلانها للمصلحة العليا للبلاد والتضحية بالخروج من الحكومة لتسهيل وتسريع المصادقة على الدستور، وانتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتشكيل حكومة كفاءات غير متحيزة بما ييسر اجراء انتخابات حرة ونزيهة تؤسس لحياة ديمقراطية وتقطع نهائياً مع الاستبداد والفساد¹.

في سياق آخر، فقد تمكنت القوى السياسية و المدنية التونسية بالرغم من حالة عدم الثقة والخلافات حول العديد من نقاط التي تضمنها الدستور، إلا أن آلية التنازلات من مختلف الأطراف وخاصة حركة النهضة التي أبدت ليونة كبيرة في التعاطي مع مشروع الدستور، تمكنت هاته القوى من الوصول الى التوافق، حول المسار الحكومي من جهة بتنازل حركة النهضة عن السلطة، وتعيين وزير الصناعة بحكومة علي العريض السيد مهدي جمعة و الاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات وطنية انتقالية، التي تم اسناد مهمة الاعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية لها في ظل دستور تونس الجديد.

من جهة أخرى صادق نواب المجلس الوطني التأسيسي على الدستور التونسي الجديد بالرغم من مختلف التناقضات بين مرجعيات و أجندات الحزبية و الانتخابية لكل الأطراف المشاركة. و لعل حالة التوجس التي رافقت مختلف النقاشات داخل المجلس ، خاصة ما تعلق " بالفصل السادس الذي لم تتم المصادقة عليه إلا في الجلسة الختامية بالنظر إلى سلسلة التعديلات التي استحدثت على نسخة المسودة الأصلية².

تجدر الإشارة إلى أن نطاق التغيير المتعلق ببناء الدستور التونسي قد استغرق قرابة العامين، بدءاً بمسودة مشروع الدستور التي تم الاعلان عنها في 14 ديسمبر 2012، مروراً بالاعلان عن مشروع الدستور في 01 جوان 2013، وصولاً إلى المصادقة على الدستور في 26 جانفي 2014. و يعتبر الدستور التونسي النموذج العربي الوحيد الذي تم الصياغته من قبل مجلس منتخب ديموقراطياً.

¹ - الشروق أونلاين، " مجلس شورى حركة النهضة يثمن انجاز الدستور و يدعو لمقاومة الارهاب"، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.03.2014 على الرابط التالي: <http://www.alchourouk.com/38930/691/1/>

<http://www.alchourouk.com/38930/691/1/>
%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3 %D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89 %D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%
A9 %D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9 %D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86 %D8%A5%
D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2 %D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1 %D9%
88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88 %D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9 %D8%
A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html

² - فتحي الجراي، " الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديموقراطي"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014، ص3.

فبخلاف التجربة التونسية، عرفت عملية بناء الدستور في الحالة المصرية تعثرا كبيرا ، بالنظر إلى تداعيات التي خلفها تعدد المراحل الانتقالية انطلاقا من بحكم العسكر للمرحلة الانتقالية الأولى، و التي أقدمت خلالها القيادة العسكرية بادخال العديد من التعديلات الدستورية بعد ايقاف العمل بدستور 71، لثقل كافة السلطات الدستورية للمؤسسة العسكرية، بدءا بالاعلان الدستوري في 23 فيفري 2011¹، ثم تشكيل لجنة دستورية وضعت تعديلات دستورية تم الاستفتاء عليها في 19 مارس 2011²، لثعتمد بعد ذلك كدستور جديد مؤقت للبلاد للاعداد للانتخابات برلمانية ورئاسية.. إلى غاية نجاح الجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين بالانتخابات التشريعية والرئاسية، و الذي أدخل البلاد إلى مرحلة ثانية عرفت العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، غير أنها تمكنت من ادخال تعديلات جديدة على الدستور و طرحته للاستفتاء، ليصادق عليه بعد ذلك خلال 2012، أما المرحلة الثالثة فكانت على خلفية الانقلاب العسكري الذي تم بقيادة المؤسسة العسكرية المصرية، ليتم بعد ذلك وقف العمل بدستور 2012 و تشكيل لجنة الخمسين التي أشرفت على تعديل الدستور، أين تم تعديل قرابة 200 مادة من دستور 2012³ ليخرج في هيئته الجديدة في 2013. كل ذلك جعل نطاق التغيير في هذا البلد يتسع من حيث العمليات و كذا المدة الزمنية لها.

تختلف تجربة بناء الدستور المصرية عن مثيلتها التونسية أيضا في المنظور المتبع في عملية البناء، ففي الوقت الذي اعتمدت تونس منظور التصميم الاجمالي للدستور، اختارت مصر منظور التغيير التدريجي، الذي يتم من خلال ادخال اصلاحات معينة على الدستور القديم، وهو ما تم بعد التعديلات الدستورية التي تم ادخالها على دستور 2012 المعطل.

2. استخدام أدوات مؤقتة و انتقالية: نظريا، يقصد بها الترتيبات المؤقتة التي تتيح مايلى⁴:

- أ- السماح لوضعي الدساتير بالعمل على أطر قانونية و سياسية جديدة تحل محل الأطر القديمة للسماح بالتغيير مع أقل قدر ممكن من الاضطرابات.
- ب- اتاحة المجال لبناء الدستور في ظروف مستقرة من شأنها تحسين الفرص أمام استكمال عملية بناء الدستور جديد بنجاح.

عمليا، تمثلت الترتيبات المؤقتة في تونس بتنازل حركة النهضة عن السلطة و استقالة حكومة علي العريض، و التوافق الوطني الذي خرج بتسمية "مهدي جمعة"، و كذا تشكيل حكومة كفاءات وطنية انتقالية في 26 جانفي 2014 تسند لها مهمة تسيير المرحلة الانتقالية و الاعداد للانتخابات البرلمانية و الرئاسية المقبلة. كما تم اعلان عن تشكيل لجنة المسار التأسيسي التي أسند لها مهمة صياغة الدستور.

أما في مصر فتمثلت الترتيبات المؤقتة في احالة المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة الرئاسة -بعد الانقلاب العسكري- لرئيس المحكمة الدستورية "عدلي منصور"، الذي عين رئيس حكومة جديدة

¹ - معهد الدوحة، " الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس 2012، ص 1.

² - نفس المرجع، ص 1

³ - جمال جبريل، "من شارك في اعداد التعديلات.. ينقصهم الخبرة القانونية و الثقافية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 01.03.2014 على الرابط التالي:

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=37507448>

⁴ - وينيلاك واهيو، دليل عملي لبناء الدساتير، مرجع سابق، ص 14.

"البلاوي"، و تعتبر هاته الحكومة حكومة انتقالية أسند لها مهمة تصريف الأعمال و الاعداد للدستور و الانتخابات الرئاسية و البرلمانية الجديدة.

نقطة الاختلاف بين تجربتي تونس و مصر من حيث الترتيبات تكمن بالأساس في دور المؤسسة العسكرية التي تمثل الدور الأساس في تسيير و اعداد الترتيبات الانتقالية في مصر، و من مظاهر ذلك هو اضافة منصب نائب رئيس الوزراء لوزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي، و هو الأمر الذي يبين مدى تدخل الجيش و قبضته على مجريات المشهد السياسي المصري منذ ثورة 25 جانفي 2011، و ما تبعه من آثار على صياغة الدستور الجديد.

فارق آخر بين التجربتين، ارتبط بالظروف الأمنية و السياسية التي رافقت عملية بناء الدستور و صياغته، فتونس شهدت استقرارا نسبيا في الأوضاع السياسية و كذا الأمنية بعد اتفاق القوى السياسية و المدنية بمختلف توجهاتهم الفكرية الحزبية و الأيديولوجية على الخروج بخارطة طريق توافقية من جهة، و تحقيق الأمن نسبيا، خاصة باحكام المؤسسة العسكرية و الأجهزة الأمنية على الوضع الأمني و تبنيها لبرنامج مكافحة الارهاب. فيما شهدت مصر احتقانا سياسيا و أمنيا لا يزال يهدد استقرارها الداخلي، خاصة بعد عزلها لجماعة الاخوان سياسيا و سلسلة التفجيرات التي تشنها جماعات جهادية مناهضة للانقلاب العسكري. و هو ما أثر سلبا على عملية بناء الدستور التي تمت باقصاء أحد أطراف المعارضة و الذي يكتسب قاعدة شعبية كبيرة، مما يعني تهميش قطاع واسع من المجتمع المصري في هذه العملية و هو ما سنتطرق اليه بشيء من التفصيل في عناصر أخرى من هذا الفصل.

3. قضايا العدالة الانتقالية:

يقول وينلياك واهيو في تقرير له بعنوان : "دليل عملي لبناء الدساتير": إن البت في مطالبات العدالة الانتقالية على نحو مرض يمكن أن يزيد من تعقيد المهمة التي تحمل بالفعل العديد من التحديات لارساء ثقافة دستورية بعد حقبة من الصراع أو في ظل حالة من الانقسام العميق. قد تتضمن المعضلات المعنية ماييلي: كيف ينبغي علينا التعامل مع الماضي؟ كيف يمكننا تعلم التعايش مع الطغاة السابقين أو مرتكبي جرائم الماضي؟ كيف يمكننا التصالح؟ عقب انتهاء الصراع، قد يحتاج الممارسون إلى علاج الانقسامات الكائنة بين الحكام السابقين و الثوار و ضحايا انتهاكات حقوق الانسان و المتعاطفين معهم. و قد يستلزم هذا العلاج ايجاد منفذ للغضب العارم و الصدمات التي يعانيتها الضحايا، إلى جانب وضع عملية للكشف عن الحقائق التاريخية التي أدت إلى ذلك الظلم، و ربما كجزء من عملية أكبر للمصالحة أو حل عادل للجرائم و الانتهاكات التي أرتكبت. إن التحدي الأعظم المتمثل على أرض الواقع عو اعادة تأهيل مجتمع بأسره بنجاح بدون تمزيق الدولة الى أشلاء، و لا سيما جينما يكون الصراع قد تعثر، دون وجود منتصر واضح، مما يفترض التوصل إلى تسوية بعد المفاوضات¹.

باسقاط هذا المنظور على تجربتي تونس و مصر، نجد أن تجربة العدالة الانتقالية التونسية فاقت في ترتيباتها و عملياتها الدستورية مثيلتها المصرية. فقد تم المصادقة على قانون العدالة الانتقالية و التصويت عليه بالأغلبية و نشره في الجريدة الرسمية في 24 ديسمبر 2013.

¹ - وينلياك واهيو، دليل عملي لبناء الدساتير، مرجع سابق، ص 15.

غير أنه ، و من جانب آخر، تأثر قانون العدالة الانتقالية التونسي بمجريات الأزمة السياسية التي عرفها المشهد السياسي التونسي و آثارها، و من ذلك، تحول الجذري للخطاب السياسي التونسي، فبعد أن كان يطالب ب"المحاسبة قبل المصالحة"¹، أصبح ينادي بالمصلحة الوطنية و حماية المصلحة العامة حقن دماء التونسيين و ضمانا لاستمرار السلم الاجتماعي". و لعل أحداث الانقلاب العسكري التي تمت في مصر كان لها آثارها على مجريات أطراف الأزمة السياسية التونسية، و خاصة حركة النهضة، التي خشيت من امكانية اعادة السيناريو المصري في تونس في حالة ما أصرت على مواقفها، مما دفعها إلى تقديم الكثير من التنازلات معتبرة اياها تضحية من أجل المصلحة الوطنية. و من بينها اسقاط قانون تحصين الثورة، و الذي يدعو إلى تقنين عملية العزل السياسي لكل من شارك في حزب التجمع الدستوري الحاكم سابقا(في عهد نظام بن علي).

في نفس التوجه، أعيد طرح قضية مسألة "العزل السياسي" مع بداية مناقشة القانون الانتخابي الذي سينظم الانتخابات التشريعية و الرئاسية نهاية 2014 الجارية. بين من يريد تضمين القانون الانتخابي فصلا يعنى بتقنين العزل السياسي " على اعتبار أنه يتماشى مع مطالب الثورة التي تطمح إلى اعادة بناء مؤسسات الدولة من منطلق ثوري يعمل على القطع مع النموذج القديم"². و بين من يرى أن ترسيخ العزل قانونا من شأنه أن يجر البلاد إلى الفتنة، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها تونس خلال هاته المرحلة³. كما أن قانون العدالة الانتقالية سيتعامل مع الماضي من منطلق المصالحة و على اساس المحاسبة و جبر الضرر دون الافلات من العقاب.

في ذات السياق، و في دراسة قدمها المحلل السياسي نبيل اللباسي بعنوان "دواعي و ضرورات و مخاطر قانون تحصين الثورة"، أكد من جهته أن قانون العزل السياسي ليس بدعة بل هو إجراء وقائي يتبع الثورات في العالم بهدف حماية المراحل الانتقالية الحساسة من امكانية انتكاستها و اعادة النظام القديم إلى الواجهة، كما ذكر انه في حالة غياب الحصانة تكون الثورة مهددة بالتفاف فلول النظام السابق عليها واستعادة المنظومة القديمة لفاعليتها في ظلّ ضعف مسار الانتقال الديمقراطي و هشاشته .لذلك

¹ - المحاسبة قبل المصالحة: حيث تعمل العدالة الانتقالية على معالجة انتهاكات الماضي لبناء مستقبل أفضل ولا يمكن المرور إلى مرحلة المصالحة بمعزل عن فتح ملفات البوليس السياسي وأرشيفه لكشف الحقائق والوقوف على حجم المظالم التي سلطت على المواطنين وإذا أردنا فعلا بناء دولة ديمقراطية يجب الانطلاق بالمحاسبة. ففتح الأرشيف أصبح مطلباً شعبياً، باعتبار أن الشعب التونسي متعطش لمعرفة خفايا الماضي عن كذب، ومن حقه أن يخضع منتهكي حقوق الإنسان إلى المساءلة والمحاسبة وهو في حاجة إلى عدالة شاملة تضمن له التعويض. وأوضح الأستاذ عبد الستار بن موسى أن عديد التجارب في العدالة الانتقالية شهدت نقائص ولم تكلل بالنجاح لأن جزءاً من الأرشيف قد فقد أثناء الثورات وفي ذلك طمس لآثار الانتهاكات والجرائم وبالتالي الإفلات من العقاب. وقد أكد على هذا من أشرف على العدالة الانتقالية في المغرب مثلاً، وبالتالي لا بد في كل ثورة من العمل على الحفاظ على الأرشيف وصيانيته من كل عبث. إذا تصبح عملية المحاسبة هامة ولا يقصد بالمحاسبة الانتقام والتشفي وإنما إعطاء الحساب المناسب لكل من أجرم في حق الشعب في إطار محاكمة عادلة، حتى يطمئن الشعب على نجاح ثورته ويستعيد ثقته بالدولة ويقبل على المصالحة الوطنية. وهو ما أكدته القاضية ليلي بحرية إذ أشارت إلى أنه لا يمكن المرور إلى المصالحة والبناء دون العودة إلى الماضي ومحاسبة كل من ثبتت إدانته، وقالت: إن ما يقع لدينا اليوم ومنذ عشرة أشهر من محاكمات لا معنى لها طالما أن هذه المحاكمات تتعلق بجرائم ثانوية حسب قولها مما لا يمكننا من الوصول إلى تفكيك منظومة الفساد. وقالت إن على الحكومة الانتقالية الدخول في أقرب وقت في مسألة العدالة الانتقالية التي تبدأ بالمحاسبة ثم المصالحة.. واعتبر الأستاذ بن فرحات أن إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي ترتكز أولاً على محاسبة المسؤولين عن الفساد المالي والسياسي وتفعيل لجان الحقيقة لكشف حقيقة ما كان يحدث و ضمان عدم تكراره. للمزيد أنظر: توفيق المديني، "تونس و المرواح في تحقيق العدالة الانتقالية"، على الرابط التالي:

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/144/tmadini.htm>

² - جريدة العرب، "قانون العزل السياسي في تونس بين تحصين الثورة و اثاره الفتنة"، تم الاطلاع على المقال في يوم : 29.04.2014 على الرابط التالي:

<http://www.alarabonline.org/?id=21385>

³ - نفس المرجع.

استدعى الوضع الحالي وجوب حماية الثورة من إمكانية تغير المسار السلمي و توجهه إلى مسار العنف¹.

على هذا الأساس يرى اللباسي أنه " لا بدّ من وضع آليات وأجهزة تحول دون هيمنة أي سلطة أو شخص أو حزب واحترام شروط و ضرورات دولة القانون و الحقوق وإرساء محكمة دستورية. وقد نفى الأستاذ نبيل أيضا الادّعاءات التي تصف قانون العزل السياسي بأنه عملية سياسية بحتة تكرّس عقلية الإقصاء و يقول أنها عملية وقائية تكون بتجميد مؤقت للأنشطة السياسية لرموز العهد البائد و كلّ من اثبت تورّطه في اي منظومة فساد، بطريقة سلمية تضمن الاستقرار و نجاح مسار".

مما سلف، من الواضح أن العدالة الانتقالية التونسية لا تزال رهينة الحسابات السياسية التي من شأنها التأثير سلبا على تحقيق العدالة و انصاف ضحايا الثورة. ومع ذلك فإن قانون العدالة الانتقالية التونسي له من الإيجابيات ما يؤهله لتجاوز المرحلة الانتقالية الأخيرة لبناء الدولة التونسية في اطار الجمهورية الثانية في تونس.

في سياق آخر، تدل التجربة المصرية، على أن مسار العدالة الانتقالية و بالرغم من الحديث الحقوقي المبكر عن ضرورة تبني مسار عدالة انتقالية مناسب، و الذي خصص له جانب كبير من الاهتمام في أجندة أعمال تقصي الحقائق المكثفة التي قام بها المجلس القومي لحقوق الانسان و بعض المنظمات الحقوقية، و كذا تجاوب بعض النخب السياسية مع هذه الأفكار، فإن غياب التوافق السياسي المنتظر و الضروري لبناء قاعدة توافقية للانتقال السياسي و الاجتماعي و كذا بلورة و اطلاق مسار عدالة انتقالية ظل متعثرا و بعيد المنال². فقد أولت النخب السياسية المتعاقبة على الشأن الانتقالي في مصر الضرورة لاعادة بناء مواقفها و مواقعها في الحياة السياسية المصرية على حساب اعطاء دفعة قوية تمكن ضحايا الثورة و تسلطية النظام السابق من حقوقهم المعنوية و المادية . " خاصة و أن الاستجابات الرسمية بقيت مرتبطة بإجراءات سياسية و قانونية محدودة قادتها الى اتباع سبل اقرب للعدالة الانتقامية و الانتقائية المسييسة"³. يضاف الى ذلك اهتمام مختلف الأطياف السياسية و المدنية المشاركة و غير المشاركة في الثورة على تحديد الفترة التي تعنى بالعدالة الانتقالية ما بين قيام الثورة و ما بعدها، دون أن يشمل الحيز الزمني فترة النظام السابق الذي عان الشعب من تسلطيته و فساده.

بعد أحداث 30 جوان 2013 ، اكتسبت العدالة الانتقالية بعدا مؤسسيا تمثل في تخصيص وزارة للعدالة الانتقالية ضمن الحكومة التأسيسية الجديدة، و كذا الاقرار بانشاء مفوضية وطنية مستقلة غير تابعة للحكومة لتولي هذه المهمة وفق معايير الدولية⁴.

غير أن هذا المكسب المؤسسي لم يحقق مطالب العدالة الانتقالية ، خاصة و أن الانقلاب العسكري الذي تلى أحداث 30 جوان، أكد على عودة النظام القديم إلى واجهة مصر السياسية، كما تبني نموذجا اقصائيا في اطار العدالة الانتقامية ضد رافضي الانقلاب ، خاصة جماعة الاخوان المسلمين التي تم حلها و اعتقال قياداتها، ليصل الأمر في الوقت الحالي، و حتى 28 أفريل 2013 أين تم اقرار حكم

¹ - نبيل اللباسي، " دواعي و ضرورات و مخاطر قانون تحصين الثورة"، مداخلة مقدمة في اطار ورشة الحوار الوطني حول قانون التحصين السياسي للثورة، تونس، 04 ماي 2013.

² - علاء شلبي، "العدالة الانتقالية.. المسألة و المصالحة: الاطار المفاهيمي"، ورقة قدمة في اطار المؤتمر الدولي حول العدالة الانتقالية.. المسألة و المصالحة، القاهرة، 20-21 أكتوبر 2013، ص 4.

³ - نفس المرجع، ص 4.

⁴ - نفس المرجع، ص 5.

باعدام 683 فرد من جماعة الاخوان بمن فيهم المرشد العام مصطفى بديع، أين تم تحديد جلسة 21 جوان الجاري للنطق بالحكم النهائي بعد استطلاع رأي المفتي الذي يعتبر استشاريا غير ملزم للمحكمة.¹

لم تقتصر مجريات العدالة الانتقالية في مصر على هاته الأحكام فقط، فقد سبقتها بمجازر فض اعتصامي "رابعة العدوية" و "النهضة"، كما تم تجريم الجماعة باكملها ووضعها في خانة "الجماعات الإرهابية" بقرار من مجلس الوزراء المصري في 25 ديسمبر 2013، على خلفية أحداث تفجير مبنى مديرية أمن الدهليقية و سقوط 16 قتيلا و أكثر من 130 جريح في صفوف الشرطة، و الذي اتهمت فيه عناصر جماعة الاخوان المسلمين². التي كانت في كل مرة تفند هاته الاتهامات و تعتبرها مغالطات سياسية و اعلامية للمنقلبين على الشرعية³، يستهدف ضرب الجماعة في قاعدتها الشعبية. إن اتباع قوى الانقلاب العسكري عدالة انتقالية تقوم على سياسية الاقصاء، أدخل مصر في دوامة من العنف و العنف المضاد، ما جعل بناء الدستور في مصر يخضع لحسابات سياسية لا لحسابات المصلحة الوطنية. و هو ما كرسه دستور 2013 المعلن عنه.

4. التمثيل الديموقراطي أثناء العملية: يستهدف التمثيل الشامل خلال عملية بناء الدستور اعضاء الشرعية اللازمة على العملية، فـ"لطالما تم ربط بناء دستور ديموقراطي بالاستقرار، و كذلك بالنتائج المقبولة على نطاق واسع و التي تشير إلى أنه من الأرجح أن يتمتع الدستور بالارادة السياسية اللازمة لتطبيقه، و من ثم الاذعان له..كما تم اعتبار بناء دستور ديموقراطي عملية استشارية تحتاج إلى وقت كاف و ظروف مستقرة"⁴.

في هذا الإطار، بالنسبة للحالة التونسية، فإن حرص القوى السياسية و مختلف تكوينات المجتمع المدني على الابقاء على مدنية الدولة مكنهم من الانتقال السلس و السلمي نسبيا نحو بناء دستور توافقي تتساوى فيه الفرص بين جميع المشاركين، فقد ذكرنا سابقا أن الحوار الوطني الذي جمع بين الفرقاء السياسيين التونسيين أفرز لجنة تضم مختلف التشكيلات السياسية و القانونية و الاستشارية التي من شأنها الاعداد للدستور و مناقشته بعد ذلك من قبل الأحزاب السياسية في المجلس التأسيسي، ليتم التصويت بعد ذلك على الدستور.

تتطلب محادثات التوافق في المرحلة الحالية ما يعرف بـ"الاعتدال" لدى قادة القوى السياسية المشاركة في التفاوض، وربما يكون الاعتدال أحيانا ثمنا للمشاركة، أو بحسب تعبير هنتنغتون "مقايضة المشاركة بالاعتدال"، و هذا ما يضمن توسيع حدود المشاركة في النظام السياسي بأشراك

¹- بي بي سي العربية، "الأزمة في مصر: حالة أوراق حوالي 700 مؤيد و عضو بالاخوان المسلمين للمفتي تمهيدا للحكم باعدامهم"، تم الاطلاع على المقال في يوم 28.04.2014 على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/04/140428_egypt_death_verdict.shtml

²- الشرق الأوسط، " نص قرار الحكومة المصرية باعلان الاخوان "جماعة ارهابية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 26.12.2013 على الرابط التالي:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12812&article=755269#.U2C3WfldPXQ>

⁴- أونيلك واهيو، مرجع سابق، ص 15.

القوى السياسية المستثناة سابقا مقابل تخليها عن مواقفها الراديكالية¹، كما حصل في تونس، عندما تم اسقاط قانون العزل السياسي الذي يقصي كل الشخصيات السياسية التي كانت تنتمي إلى الحزب الدستوري الحاكم -سابقا-

تكمّن مشكلة التمثيل الديمقراطي لبناء الدستور بإمكانية قيام أحد الأطراف بفرض هيمنته بفاعلية على التمثيل و من ثم على مختلف خطوات العملية الدستورية، و هو ما فعلته قوى الانقلاب العسكري في مصر على رأسها المؤسسة العسكرية التي تموّعت كطرف أقوى في المعادلة السياسية المصرية، بحيث كان لها تأثير كبير على صياغة الدستور، بدءا بتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسا مؤقتا للجمهورية، و بعد ذلك استحداث لجنة الخمسين، والتي -و بالرغم من تمثيلها لمعظم الأطياف السياسية و الدينية (باستثناء جماعة الاخوان) والمدنية- إلا أنها كانت تحت سيطرة المؤسسة العسكرية. و هو الأمر الذي ترجم بعد ذلك في المزايا التي أختصت بها المؤسسة العسكرية، باعتبارها سلطة مستقلة بذاتها مع باقي السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية، هذا يعني أنها لم تعد جزءا من السلطة التنفيذية أو فرعا من فروع الحكومة. يضاف إلى ذلك تعزيز مكانة و سلطة القضاء العسكري و منحه صلاحيات واسعة في التعامل مع المدنيين. بعد أن تركه كل من قانون 1971 و 2012 للقانون².

بهذا الصدد، و بإجراء مقارنة بسيطة بين دستور 2012 و دستور 2013، فيما تعلق بالتزام الدولة بتحقيق العدالة الانتقالية، خاصة ما ارتبط بتكريم و تعويض ضحايا 25 جانفي، تم حذف ثورة 25 جانفي، و استبدلت بتكريم شهداء ثورة 30 جوان 2013، و تعويض مصابي العمليات الأمنية في إشارة إلى الحرب التي شنها الجيش و الشرطة على "الإرهاب" أو جماعة الاخوان المسلمين.

يتضمن التمثيل الشامل و الديمقراطي أثناء بناء الدستور أهمية كبيرة لاضفاء الشرعية على العملية الدستورية، في حين أن التمثيل المنحاز لطرف مع اقضاء طرف آخر من شأنه الاخلال ببناء الدستور و تحقيقه للانصاف لجميع المواطنين، فتصبح العملية رهنا للولاءات و المصالح الضيقة التي لا تخدم الدولة و المجتمع.

5. المشاركة الشعبية: عرف دور المجتمع في بناء الدساتير تطورا كبيرا أواخر القرن العشرين و بداية الألفية الثالثة، بالنظر إلى أن المشاركة الشعبية تمنح الدستور الشرعية الشعبية لعملية بناء الدستور.

و للمشاركة الشعبية مزايا كثيرا يمكن ذكرها فيمايلي³:

¹ - رضوان زيادة، " كيف يمكن بناء تونس ديموقراطية العدالة الانتقالية للماضي و بناء المؤسسات للمستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 30، 2011، ص 153.

² - جريدة الشعب، " دراسة لكارنيجي: الرابحون في مسودة دستور 2013"، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.04.2014 على الرابط التالي: <http://elshaab.org/thread.php?ID=86194>

³ - أونيلاك واهيو، دليل الدساتير، مرجع سابق، ص 17.

➤ يمكن للشعب المشاركة بديموقراطية في صياغة الدستور الذي سيحكم علاقته بالحكومة.

➤ استطلاع شعبي يضمن الشفافية و المساواة من خلال مشاركة المعلومات المعنية بالدستور و بعملية وضع الدستور مع الشعب.

➤ يصبح في امكان الأشخاص تثقيف و تعريف أنفسهم بمضمون العضلات الدستورية قبل التصويت.

في هذا الإطار، أعطت تجربة بناء الدستور التونسية نموذجا رائدا في اشراك مختلف فئات المجتمع في مرحلتي الصياغة و المصادقة على الدستور، من خلال مشاركة نوابهم المنتخبين و كذا لجان الجماعات العمومية و الجهوية و المحلية في معظم الورشات والدورات و الندوات و المؤتمرات التي شملها الحوار الوطني حول الدستور و ترسيخ الديمقراطية¹.

في نفس التوجه، فإن الدستور التونسي في نسخته الأخيرة بعد المصادقة عليه بين مدى تأكيده على الحريات العامة و الفردية و حقوق الانسان، و تضمن الدولة المدنية و النظام الجمهوري، كما نص على الهوية الاسلامية العربية و الأهم من ذلك كله أنه دستور توافقي يعبر عن التعدد و التنوع في المجتمع و يجمع بين الأصالة و الحداثة، و الاسلام و العلمانية². و هو الأمر الذي ترجمته ردود الأفعال الداخلية و الخارجية بعد المصادقة على الدستور، و التي أجمعت على أنه دستور توافقي يكرس مبادئ الديمقراطية الحقة³.

بالنسبة للتجربة المصرية، يمكن القول بأن المشاركة الشعبية في بناء الدستور اقتصر على مرحلة المصادقة عليه، بمعنى أنها الشعب المصري لم يشارك في صياغة الدستور -على الرغم من وجود ممثلين لمختلف الأطياف المجتمعية المصرية في لجنة الخمسين- فبخلاف التجربة التونسية التي كان دستورها نتاجا من داخل مجلس و طني منتخب ديموقراطيا، كانت لجنة الخمسين معينة من قبل رئيس جمهورية مؤقت يخضع لسلطة المؤسسة العسكرية. هذا من جهة ، من جهة أخرى، كرس دستور مصر في طبعته النهائية منهج الاقصاء و الوصاية⁴ ، بدليل عدم اشراك جماعة الاخوان في مختلف مراحل بناء الدستور، هاته الأخيرة التي تمتلك قاعدة شعبية كبيرة.

¹ - للمزيد حول الموضوع، الاطلاع على: مركز دراسة الاسلام و الديمقراطية، "حوار وطني حول الدستور و ترسيخ الديمقراطية"، على الرابط التالي:

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0CDoQFjAC&url=https%3A%2F%2Fwww.csidonline.org%2Fpdf%2FCSID_Report_on_Constitutional_Dialogue_Arabic.pdf&ei=EDZiU9yhM6qS0AWX1IGwDg&usq=AFQjCNFnYeljvXBPG97PZIHwXEd0SsyYVg

² - بوبكر بن عمر، " العريض: دستور تونس توافقي و يجمع بين الأصالة و الحداثة"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 26.03.2014 على الرابط التالي: <http://www.majalla.com/arb/2014/01/article55249670>

³ - Tunivisions, " Tunisie, People, :Reactions A Propos De L'adoption De La Nouvelle Constitution", <Http://Www.Tunivisions.Net/49420/221/149/Tunisie-People-Reactions-A-Propos-De-Ladoption-De-La-Nouvelle-Constitution.Html>

⁴ - الجزيرة مباشر، " الدستور بين الرفض و اتهامه ب فرض وصاية عسكرية و اعتباره منقذا"، تم الاطلاع على المقال في يوم 15.03.2014 على الرابط التالي: <http://mubasher-misr.aljazeera.net/news/20131215111832710749.htm>

بالنسبة لمرحلة المصادقة، فقد تم اجراء استفتاء على الدستور الجديد في يومي 14 و 15 جانفي 2014، شارك في التصويت 38.6 % من الكتلة الناجبة، و أيد الدستور 98.1 % ، بينما رفضه 1.9 % وفقا للجنة المنظمة للاستفتاء¹.

من خلال تتبع مختلف ردود الأفعال الداخلية و الخارجية حول نتائج الاستفتاء، انقسمت بحسب مؤيدي السلطة الانقلابية و معارضيها، فأما المؤيدين اعتبروا أن النتائج "انتصارا لارادة المصريين التي تجسدت في مظاهرات 30 يونيو" كما اعتبر هؤلاء المؤيدون أن النتائج تؤسس لشرعية جديدة في مصر ستعمل على استكمال بناء مؤسسات الدولة.فيما رفضها المعارضون خاصة جماعة الاخوان المسلمين التي اعتبرته "استفتاء الدم" ، كما أكدوا على هزيمة الانقلابيين بدليل المشاركة الضعيفة و المقاطعة الواسعة للاستفتاء². ما يجعل الدستور الجديد غير مؤسس على شرعية شعبية توافقية.

أما ردود الفعل الخارجية فجاءت متوجسة من الظروف التي تم في اطارها اجراء الاستفتاء ، و منها الموقف الأمريكي الذي أشار إلى بعض الملاحظات التي أبداه الملاحظون الدوليون حول الاستفتاء خاصة ما تعلق منها بحالة الاحتقان السياسي و درجة الاستقطاب السياسي التي تم على اثرها اعتقال الكثير من رافضي هذا الاستفتاء³.

بناء على ما سلف، فإن المشاركة الشعبية في مصر ضبطت بحسب ما تراه سلطة الانقلاب العسكري، و التي جعلت من دستور مصر الجديد أداة شرعية لممارسة سياسات النظام التسلطي الأسبق.

المطلب الثاني: مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس و مصر

تنبؤ التجارب الانتقالية العالمية، بالضرورة الزمنية التي تربط ماضي مجتمع معين بحاضره، كما يكون المستقبل وثيق الصلة بالحاضر و الماضي ايضا، لأنها تجربة تراكمية تستهدف الانتقال بمجتمع ما من حالة إلى حالة أفضل، و هو الحال بالنسبة للجماعات العربية التي تعيش تحولات عديدة، لا سيما تونس و مصر، التي عرفت تحولات كثيرة تمخضت في الأولى عن الاعلان عن ميلاد جمهورية ثانية، فيما عاودت في الثانية اعادة انتاج الدولة القديمة التي تحكمها العقلية العسكرية.. في هذا العصر سيتم استشراف مستقبل التجريبتين على ضوء المعطيات الحالية (أفريل 2014).

الفرع الأول: تونس: ختام المسار الانتقالي بميلاد الجمهورية الثانية : قراءة في الدستور الجديد

تعتبر مصادقة المجلس الوطني التأسيسي التونسي على دستور الجمهورية الثانية مؤشرا دلاليا على نجاح الثورة التونسية، التي تؤكد نجاحها بتجاوز المرحلة الانتقالية، والمرور إلى مرحلة بناء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية. يضاف إلى ذلك كونه تتويجا للنضالات المدنية و السياسية للمجتمع المدني و الأحزاب السياسية .

¹ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، " الاستفتاء الدستوري المصري 2014"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.03.2014 على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2014

² - شحاتة عوض، " دستور 2014 : توسيع الشرح السياسي المصري"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014، ص 3.

³ - نفس المرجع، ص 3.

فقد "أظهرت الأحزاب السياسية المعارضة بينها الجبهة الشعبية التي ينتمي إليها محمد البراهمي، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، قدرة فائقة من الوعي السياسي لخطورة المرحلة وشكلت في مجموعها ضغطاً كبيراً على حركة النهضة الحاكمة للقبول بدستور يعكس مطالب الشعب التونسي. وإلّا، يُلغى دستور الجمهورية الثانية للمحافظة على إرث كبير للجمهورية الأولى من خلال دستور تونس سنة 1959 الذي كان ينص في مادته الأولى على أن تونس دولة مستقلة، دينها الإسلام ولغتها العربية، حيث جعلت الدولة التونسية قريبة من العلمانية. كما أن صدور مجلة الأحوال الشخصية التي منحت المرأة حقوقاً متنوعة فقدتها المرأة في جل دساتير الدول العربية يعد ولوجاً نحو الليبرالية المدنية"¹.

لقد شكلت المصادقة على الدستور القاعدة المحورية للتقدم نحو بناء دولة ديمقراطية، متجنباً في ذلك الانزلاقات التي عرفت التجربة المصرية (الانقلاب العسكري)، كما أن الظروف الإقليمية ساعدت تونس والترويكا الحاكمة وعلى رأسهم حركة النهضة أن تعيد صياغة مواقفها بما يضمن احقاق التوافق الوطني بدلاً من سياسة الغلبة والتفرد بالسلطة، تجاه عملية الانتقال الديمقراطي². في نفس السياق، فقد تم تشكيل حكومة جديدة "حكومة كفاءات وطنية غير حزبية" لاستكمال مهام إدارة الدولة خلال المرحلة الأخيرة من المسار الانتقالي لحين إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. بالعودة إلى الدستور الجديد، وفي قرائته الأولى للدستور بين الباحث السياسي "توفيق المديني" أن الدستور التونسي جاء متناسقاً ومتوافقاً، وبدلالات سياسية منسجمة كانت نتيجة الحوار الوطني ونجاح التكوينات الحزبية السياسية من الوصول إلى نقاط تقاطع بين مواقفها، وبين ما تمليه المصلحة الوطنية، لتتمكن في الأخير (وفقاً لآلية التنازل والتفاوض) إلى إقرار دستور اعتبر "نموذجاً فريداً" في إطار ما عرف بالثورات العربية.

بالنسبة لمتن الدستور، فمن الواضح أنه "لم يتم التنصيص صراحة على أن «الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع»، بل تم الاكتفاء بالفصل الأول من الدستور التونسي الذي وُضع عام 1959، وهو ما ورد في صياغة مشروع الدستور الجديد، حيث جاء في «الفصل الأول: تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»، كما جاء في الفصل الثاني: «تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلمية القانون». وصادق «التأسيسي» مؤخراً على «تجريم التكفير والتحريض على العنف»، وذلك بعد خلافات حادة بين نواب حركة «النهضة» الإسلامية، ونواب المعارضة، إذ أصبح الفصل السادس في صيغته المعدلة يقول «الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، حامية للمقدسات، ضامنة لحياة المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. يُحجّرُ التكفير والتحريض على العنف». وصوت على الفصل في صيغته المعدلة 131 نائبا من أصل 182 شاركوا في عملية الاقتراع فيما صوت ضده 23 وتحفظ 28³.

¹ - حسن دياب، "ثورة الياسمين في تونس تتحقق بالمصادقة على دستور الجمهورية الثانية"، تم الإطلاع على المقال في يوم 01.03.2014 على الرابط التالي: <http://alarabalyawm.net/?p=124753>.

² - نفس المرجع.

³ - توفيق المديني، "الدستور والاستثناء التونسي في الربيع العربي"، تم الإطلاع على المقال في يوم 22.04.2014، على الرابط التالي: <http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=608461>

كما تطرق المديني لمسألة جوهرية و جديدة على المجتمعات العربية، تم تضمينها في الفصل السادس من الدستور التونسي، يتعلق الأمر بتعبير "حرية الضمير"، و الذي أحدث " حالة ثورية في مجمل العالم العربي والإسلامي الذي يعني ليس فقط حرية العبادة بل حرية اعتناق العقيدة التي يريد بها الإنسان. وكان تعبير "حرية الضمير" تبناها الفاتيكان في وثائقه. وسبق للبابا السابق في وثيقة سينودس كنائس الشرق الأوسط أن انتقد «العالم العربي والإسلامي» بأنها مرغم تبنيهما لحرية ممارسة الشعائر الدينية لكل الأديان غير أنهما يرفضان "حرية الضمير"¹.

في فصل آخر من الدستور، وبخصوص تجريم التكفير، جاء في البيان "أن من أنكر أصلاً من أصول الاعتقاد الثابتة بالأدلة الشرعية أو أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، فقد كفر بإجماع علماء الأمة وخرج عن الملة الإسلامية"، مشيراً إلى أن «الحكم بالكفر ليس من متعلقات العامة وإنما مرضه أهل العلم من ذوي الاختصاص في العلوم الشرعية».

يقول المديني: "وبعد هذا الاعتراض من الأئمة المتحالفين مع حركة النهضة، الذين يكفرون العلمانيين، أعيدَ مناقشة الفصل السادس من جديد، وتوصل رؤساء الكتل النيابية في المجلس التأسيسي التونسي يوم الخميس 23 جانفي الجاري، إلى صيغة توافقية للفصل السادس من الدستور تنص على أن «الدولة راعية للدين كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، تلتزم الدولة بحماية المقدسات ومنع النيل منها ومنع الدعوات التكفيرية والتصدي لها»².

يضاف إلى ما سبق، فإن الدستور الجديد عمل على تضمين حقوق المرأة ومكتسباتها، فقد أقرّ الدستور الجديد في الفصل 21 المساواة بين التونسيات والتونسيين في الحقوق والواجبات، إذ جاء في هذا الفصل "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم"³.

تجدر الإشارة إلى أنه ورغم بروز الانقسامات السياسية بين نواب حركة النهضة، ونواب المعارضة، فإن المجلس الوطني التأسيسي في تونس صادق على مشروع الدستور الجديد، وتحديدًا التصويت على

¹ - نفس المرجع. - ويعتبر إقرار تعبير «حرية الضمير» في الدستور التونسي الجديد، منعطفاً كبيراً في التاريخ الدستوري العربي الذي نشهد بدايته في تونس، حيث يؤكد على ثقة المجتمع التونسي بنفسه، يعكسها مجتمع مسلم حين يقر «مدنية الدولة» و «حرية الضمير» بشكل لا التباس فيه! مجتمع لا ترى نخبته المتنورة أي خطر على الإسلام الراسخ كقوة ثقافية عميقة في كل العالم. هذا فعل ثقة جديد بـ«النفس» بما هي الشخصية الاجتماعية للبلاد تفتتحه النخبة الليبرالية العلمانية والإسلامية في تونس في مواجهة تيار أصولي مذعور حضارياً ويريد أن ينشر الذعر بين المسلمين عبر قتلهم قبل قتل غيرهم، حسب قول الصحافي اللبناني جهاد الزين.

غير أن ديوان الإفتاء أصدر بياناً حول الفصل السادس من الدستور ذكر فيه أن «حرية الضمير» التي تم التنصيص عليها في الفصل 6 من الدستور هي مصطلح غير منضبط وليس له مفهوم واحد، مشيراً إلى أن هذا المصطلح استغل للاستعاضة به عن الدين لتسهيل التخلص منه والارتداد عنه .

- في المرجعية الدستورية والقانونية الغربية برز مصطلح: «حرية الضمير» وتطور كمفهوم ديني مع توماس الإكويني في الكنيسة الكاثوليكية، ثم تحول إلى أساس في الفكر الديني البروتستانتي منذ تمرد لوثر إلى دعوة كالفن حتى تركز كمفهوم سياسي مع الفيلسوف جان لوك من حيث عدم جواز سلطة الدولة على معتقدات الأفراد حتى تبنيّه في الفكر السياسي الأميركي الذي أسس الدستور الأميركي. وهو في الحصلة المعاصرة حق الفرد وحده في تقرير معتقده الديني (راجع الفصل المتعلق بتاريخ المصطلح في الصفحات 27-33 من كتاب المفكر السياسي الحقوقي الأميركي نواه فلدمان Divided By God الطبعة الأولى عام 2005 في نيويورك منشورات Farrar, Straus and Giroux).

² - نفس المرجع.

³ - الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 21، الباب الثاني، ص 15.

مواد الباب الرابع الخاص بالسلطة التنفيذية، وبحسب مواد هذا الباب فإن السلطة التنفيذية ستكون موزعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وستكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويمكن أن تكون موضع مذكرة حجب ثقة¹.

وفي تفاصيل جلسات التصويت التي جرت، فقد تم إسقاط الفصل 73 من الدستور الذي يحدد شروط الترشح لرئاسة الجمهورية بعد نقاشات حامية. وتنص هذه المادة على أن الترشح لرئاسة الجمهورية في تونس هو حق لكل ناخبة أو ناخب من أب وأم تونسيين، وأن يكون مسلماً. وتنص أيضاً على ضرورة أن لا يحمل المرشح لهذا المنصب في تاريخ تقديم ترشحه جنسية أخرى وان لا يقل عمره عن 40 سنة على الأقل وأن يحصل على توافيق عدد من النواب أو رؤساء الجماعات المحلية أو ناخبين مسجلين بناء على القانون الانتخابي. ووفق الصياغة النهائية للفصل 73 بعد المصادقة عليه، أصبح بالإمكان الترشح لرئاسة الجمهورية دون الخضوع لشرط سن قصوى².

ويرى عديد الملاحظين أن قبول كتلة النهضة (الأغلبية) بالمصادقة على هذا الفصل جاء في إطار تفاوضات غير معلنة بين حزبي «النهضة» الإسلامي و«نداء تونس» الليبرالي لاقتسام السلطة بعد الانتخابات القادمة من أجل السماح للباقي قائد السبسي زعيم حزب نداء تونس بالترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة³.

وتتكون السلطة التنفيذية في تونس وفق مشروع الدستور الجديد من رأسين: رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس الحكومة حسب منطوق الفصل 70 من المشروع. وعلى الرغم من أن الفصل الموالي (71) نص على أن "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدتها، يضمن استقلالها واستمراريتها ويسهر على احترام الدستور" فإن توزيع الصلاحيات بينهما جاء متداخلاً ومختلاً لفائدة رئيس الحكومة. ولم يبق رئيس الجمهورية مجرداً من الصلاحيات كما هو الحال اليوم بالقانون المؤقت المنظم للسلطات، لكن كل الصلاحيات المخولة له تخللتها عبارات من نوع بعد استشارة رئيس الحكومة أو بالتوافق مع رئيس الحكومة أو باقتراح من رئيس الحكومة.

فرئيس الجمهورية يختص برسم السياسات في ميدان الدفاع والخارجية والأمن القومي ولكن بعد استشارة رئيس الحكومة (الفصل 76) وهو رئيس مجلس الأمن القومي، لكن يدعى إليه رئيس الحكومة ورئيس المجلس التشريعي وهو القائد الأعلى للجيش وله أن يرسل القوات إلى الخارج لكن بموافقة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وهو الذي يعين في الوظائف السامية في ميادين الدفاع والخارجية والأمن القومي لكن بعد استشارة رئيس الحكومة وهو الذي يعين محافظ البنك المركزي لكن باقتراح من رئيس الحكومة وله أيضاً أن يتخذ التدابير الاستثنائية، لكن بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وهو الذي يسمي القضاة السامين باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء وبعد أخذ رأي رئيس الحكومة أيضاً. ولرئيس الجمهورية حق اتخاذ المراسيم عند حل مجلس نواب الشعب لكن بالتوافق مع رئيس الحكومة المنحلة. ولرئيس الجمهورية رأي في اختيار وزير الدفاع والخارجية

¹ - نفس المرجع، الفصل 71، الباب الرابع، ص 29.

² - توفيق المدني، مرجع سابق.

³ - نفس المرجع.

عند تشكيل الحكومة وعند إعفائهما من قبل رئيس الحكومة ولمجلس الوزراء حق اتخاذ القرارات في مجال اختصاص رئيس الجمهورية ويعلمه رئيس الحكومة بتلك القرارات¹.

وفي المقابل يتمتع رئيس الحكومة بصلاحيات واسعة، فهو الذي يرسم السياسات العامة للدولة ويسهر على تنفيذها وله السلطة الترتيبية العامة وله التعيينات والإعفاءات في الوظائف المدنية السامية وله أن يحدث ويعدل أو يحذف الوزارات والمنشآت العمومية كما أنه رئيس مجلس الوزراء يعدّ جدول أعماله ويختص بدعوته إلى الاجتماع وله إقالة أعضاء الحكومة وهو الذي يخلف رئيس الجمهورية عند الشغور الوقي الذي لا يمكن أن تتجاوز مدته الستين يوماً، وإلا اعتبر رئيس الجمهورية بعدها مستقلاً².

بناءً على ما سبق، فإن مستقبل الجمهورية الثانية في تونس مرتبط بضمان تطبيق بنود الدستور، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال تونس تعيش تداعياتها المستمرة.

من بين التحديات المضافة بعد المصادقة على الدستور، يمكن ذكر أولاً الإيفاء بالواجبات الدستورية العملية والمدة الزمنية الواجبة لتنفيذها، خاصة ما تعلق بالأعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي من المنتظر إجراؤها أواخر 2014. يضاف إلى ذلك الظروف الإقليمية المضطربة وتأثيرها على الداخل التونسي، كالحالة الليبية والمصرية وكذا السورية، مما يزيد من الضغوط المفروضة على التجربة الديمقراطية الفتية في تونس لكي تعطي النموذج الأمثل للانتقال الديمقراطي السلمي في إطار المصالحة الوطنية التي لا تقص أي طرف لحساب طرف آخر³.

يضاف إلى التحديات السابقة، تحديات أخرى تتعلق باحتمالية خرق الدستور، "فالدستور هو أهم أداة بالنسبة للجميع، فالنجاح في المصادقة على الدستور يفترض التفاف الجميع من أجل التوصل إلى تحقيق مزيد من النجاحات القادمة، ولو وقع إخلال في الدستور وخرق له فما فائدة أن تتوافق على نص نقوم بخرقه"⁴.

و عليه، فقد نجحت الثورة التونسية ليس فقط في إسقاط نظام تسلطي وحسب، بل لأنها ساهمت في إعادة بلورة شاملة للوعي السياسي التونسي في اتجاه التفاعل العميق مع مفاهيم الحرية والديمقراطية، بما يمكّن المجتمع التونسي من اجتياز المرحلة الانتقالية للتحوّل الديمقراطي في اتجاه الجمهورية الثانية. مع ترسيخ قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة. ناهيك عن الوعي بمهام الدستور الذي أقره المجلس الوطني التأسيسي، وبالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفرد والمجتمع⁵.

كما تمكنت الثورة التونسية من تعزيز "التثقيف المدني" لدى المجتمع التونسي، من خلال الوعي بمهام الفرد، و"مدى الحريات الممنوحة له وأنواعها، وبكيفية تشكيل القرارات السياسية، وكيفية تنفيذها، وبنظم الحكم العالمية، وبشروط التمثيل النيابي، وبكيفية المشاركة في الانتخابات النزيهة والشفافة، وتشكل

¹ - للمزيد أنظر: الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية، الفصل 72-82، الباب الرابع، ص ص 29-34.

² - نفس المرجع، الفصل 89-90، ص ص 36-37.

³ - سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "تقرير حول: تونس ما بعد الدستور: كيف ستواجه تحديات الفصل الأخير من المرحلة الانتقالية"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014، ص 4.

⁴ - نفس المرجع، ص 4.

⁵ - عبد الله تركماني، "تونس على طريق الجمهورية الثانية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.03.2014 على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=251976>

المجالس النيابية، وغيرها من قضايا المواطنة التي تساهم في رفع سوية المواطنة التونسية ذاتها، وتخليص الفرد والمجتمع والدولة على السواء من عقلية وثقافة الراعي والرعية، وكل ما يعيق تحقيق دولة الحق والقانون"¹.

و في الأخير، يمكن اعتبار أن التجربة التونسية تشكل نموذجا انتقاليا يمكن وضعه ضمن التجارب العالمية الانتقالية الناجحة، بالنظر إلى نهايته التي حققت اللبنة الأولى في اطار بناء دولة ديموقراطية .

الفرع الثاني: مصر السيناريوهات المحتملة بعد اقضاء الاخوان و شرعة الانقلاب العسكري

أعطت التوازنات التي أفرزتها المرحلة الانتقالية بعد الانقلاب دورا أساسيا للنخبة العسكرية في ادارة شؤون الدولة المصرية ، ومنها على وجه الخصوص الاستحقاقات الرئاسية التي ترشح لها الفريق السابق عبد الفتاح السيسي، في دلالة على مخططات المؤسسة العسكرية في اعادة انتاج نموذج الدولة ما قبل ثورة 25 جانفي 2011.

هذه الثور التي غيرت المجتمع المصري كثيراً، أين تحول المجتمع من حالة السكون السياسي التي ظلت مسيطرة عليه طيلة عقود مضت، كما أن هاته الحالة أفرزت العديد من التحولات على الساحة السياسية، فمن التوافق السياسي الذي جمع بين مختلف الأطياف السياسية و المدنية ضد النظام التسلطي، إلى بداية حالة من الاستقطاب الحاد بين تيار مدني وآخر ديني و آخر عسكري يسعى كل تيار لفرض رؤيته لإدارة الدولة، وسرعان ما انتقل هذا الاستقطاب النخبوي إلى الشارع، ليضفي مزيداً من الاحتقان. يضاف إلى ذلك أن "معضلة الفترة الانتقالية" باتت إشكالية جوهرية تزيد الواقع تعقيداً، فالمواطن اعتقد أن سقوط نظام مبارك سيفسح المجال أمام حياة أفضل، ولكنه كان يصطدم بواقع لا يلبي توقعاته، وكانت استمرارية الفترة الانتقالية هي الحجة التي تُساق له دوماً لإقناعه بضرورة تأجيل تحقيق مطالبه المشروعة².

ولم يختلف الوضع بصورة كبيرة عقب 30 يونيو 2013، " فلم يكن الأمر مجرد عزل المؤسسة العسكرية لرئيس محسوب على جماعة الإخوان استنادا لحشود شعبية خرجت تعلن رفضها لحكم جماعة الإخوان المسلمين، ولكن المعضلة الحقيقية أن هذه اللحظة كانت تؤشر على دخول الدولة في مرحلة جديدة من التنازعات تلازمت بتنامي معدلات العنف. ومرة أخرى استدعيت فكرة الفترة الانتقالية ومعها أثيرت تساؤلات حول السيناريوهات المستقبلية للفترة الانتقالية، وما الذي يمكن أن تفضي إليه المعطيات الراهنة من

¹ - نفس المرجع.

² - محمد بسيوني عبد الحليم، " مصر 2014 السيناريوهات الأربعة المحتملة لازمة الانتقال السياسي"، تم الاطلاع على المقال في يوم

26.03.2014 على الرابط التالي: <http://democracy.ahram.org.eg/News/559/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.aspx>

مسارات في المستقبل القريب، خاصة ونحن على مشارف عام جديد يمكن أن يحمل معه تغيرات تترك أثرها على المشهد السياسي المصري لعقود قادمة¹.

في دراسة له بعنوان " مصر 2014 السيناريوهات الأربعة المحتملة لازمة الانتقال السياسي "، بين الباحث السياسي محمد بسيوني عبد الحليم امكانية استشراف المسارات المحتملة للفترة الانتقالية خلال عام 2014 يرتبط بعدد من الدلالات الراهنة التي يمكن الارتكان إليها للتنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع، وتتلخص تلك الدلالات فيما يلي²:

1. **الاستقطاب والعنف**: فقد أضافت الأحداث التي تلت 30 جوان 2013 المزيد من دوافع الانقسام والاستقطاب، وأمسى الموقف من خارطة الطريق محور ال نزاع بين مؤيد و معارض ، فالتيار المؤيد لخارطة المستقبل يرى أن ما حدث هو ثورة شعبية على غرار ثورة جانفي 2011، فيما كان التيار المعارض للخارطة يصف ما حدث بأنه انقلاب على السلطة الشرعية. وفي ضوء هذه المعطيات اتضح أن طرفي النزاع يخوضان حالة أشبه ما تكون بصراع وجود في خضم مباراة صفرية تصاعدت معها أشكال العنف، ومن غير المتوقع إصلاح هذه التوجهات المتبادلة في المستقبل القريب، لا سيما أن مغذيات العنف والكراهية لا تزال قائمة، كما أن الاستحقاقات الانتخابية القادمة ستمثل مناسبات مواتية للعنف.

2. **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية**: وهي قضية احتلت مساحة ملحوظة في الأدبيات السياسية حول العلاقات المدنية - العسكرية ، بالنظر إلى وجود اتجاهين نظريين بارزين يشكلان الإطار الفكري الحاكم لثنائية المدني والعسكري، يركز الاتجاه الأول بالأساس على أفكار صمويل هنتجتون، ويفترض ضرورة تمتع الجيش بالاحترافية، والابتعاد عن شئون الحكم والسياسة، فيما كان الاتجاه الآخر يستبعد إمكانية حدوث قطيعة تامة بين المدني والعسكري، وخاصة بالدول النامية؛ حيث يشير الباحث الأمريكي أوزيان فارول إلى أن الجيوش المتماسكة التي تؤمن قيادتها بالديمقراطية يمكن أن تقوم بدور الضامن لعملية الانتقال الديمقراطي. وبعيداً عن هذا الجدل النظري تبدو الحالة المصرية نموذجاً لتقاطع المدني والعسكري الذي بدأ في جوان 1952، وظهرت تجلياته في جانفي 2011 وجوان 2013 حينما اتضح في كلا التاريخين أن المؤسسة العسكرية هي الفاعل الأقوى، وبالتالي فمن غير المنطقي القول إن عام 2014 سيشهد تراجع الدور السياسي للجيش، بل ستظل المؤسسة العسكرية طرفاً فاعلاً في المعادلة السياسية، ويتحدد بناء على دورها وخياراتها ملامح النظام السياسي الجديد، واحتمالات التحول الديمقراطي.

3. **التوافق مع البيروقراطية**، يعبر عن شكل آخر من أشكال الحياة السياسية المصرية، وستكون له انعكاسات على الاستحقاقات الانتخابية القادمة، فبوجود مؤسسات بيروقراطية تحظى بنفوذ أقوى من المؤسسات السياسية، وهذه الوضعية تجعل مؤسسات الدولة عصية على الإصلاح

¹- نفس المرجع.

²- نفس المرجع.

والانصياع المرن لمطالب السياسيين المتعارضة مع مصالحها، وهذه المعطيات ستفرض ضغوطاً على أي مرشح في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، وتجعله يبحث عن مقاربات سياسية أكثر رشادة تجنبه عداء البيروقراطية، وفي الوقت ذاته تتيح له فرصة لإصلاح تلك المؤسسات، ولكن قبل هذا وذاك سيكون المحك الفعلي مدى قبول البيروقراطية للمؤسسات السياسية المنتخبة.

4. **الدور الخارجي :** لا يمكن استبعاده من المعادلة السياسية المصرية في المرحلة القادمة، وخصوصاً مع الطريقة التي تعاطت بها عدة دول مع عزل الرئيس السابق، وإطلاق وصف "الانقلاب" على ما حدث في 30 جوان و 3 جويلية، ناهيك عن محاولات طرفي الصراع سواء السلطة الحاكمة أو جماعة الإخوان الحصول على الاعتراف الخارجي بشرعية مواقفهم. خاصة الموقف الأمريكي، الأوروبي و الصهيوني و كذا الروسي. سيما و أن هاته الدول تسعى للحفاظ على مكتسباتها الاقتصادية و الأمنية في المنطقة.

من جانب آخر هناك العديد من السيناريوهات المحتملة في المرحلة الانتقالية التي لا يزال مسارها طويلاً بحسب الكثير من المحللين، بالنظر إلى الأوضاع السياسية و الأمنية المضطربة.

في هذا الإطار، بين محمد بسيوني في ذات الدراسة وجود أربعة سيناريوهات محتملة يمكن توضيحها كالاتي¹:

السيناريو الأول: الإخفاق والتجدد الثوري . يقوم هذا السيناريو على احتمالية فشل خارطة الطريق، وتعثر السلطة الانتقالية الحاكمة، وعدم قدرتها على إدارة الدولة، وبالتالي يتم استنساخ تجربة 25 جاني في 2011، وتسعى جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها (تحالف دعم الشرعية) على تحقق مثل هذا السيناريو، ويستند في هذا السياق على ثلاثة جوانب، أولها استمرارية تظاهرات تحالف دعم الشرعية، وامتداد تلك التظاهرات داخل الفضاء الجامعي بصورة تشكل ضغطاً على السلطة الحاكمة، وتستنزف قدراتها الأمنية والاقتصادية.

أما الجانب الثاني فيتمثل في المراهنة على حدوث انقسامات حادة داخل تحالف الثلاثين من جوان، لا سيما أن الآونة الأخيرة تضمنت مؤشرات يمكن أن تصب في هذا الاتجاه، منها على سبيل المثال الاعتراض من جانب قوى سياسية مدنية على قانون التظاهر² الصادر من الحكومة، وما تبعه من محاكمات لعدد من النشطاء السياسيين البارزين³، فضلاً عن رفض بعض مواد الدستور الجديد، وفي

¹ - نفس المرجع.

² - للمزيد حول الموضوع أنظر: وكالة أنباء نوفوسيتي، " مصر... قوى سياسية تتحفظ على قانون التظاهر"، على الرابط التالي:

<http://ara.bi/news/10364/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1>

³ - انظر: محمد حسن شعبان، "أحزاب وقوى سياسية مصرية تطالب رئيس الدولة بـ"العفو" عن نشطاء في السجون"، على الرابط التالي:

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12916&article=767773#.U2R1Fvl_tVY

مقدمتها مادة المحاكمات العسكرية للمدنيين¹، ويرتبط الجانب الثالث بالأحكام القضائية الصادرة مؤخرًا لصالح عدد من رموز نظام مبارك، ومحاولة توظيف هذه الأحكام من جانب تحالف دعم الشرعية على أنها بداية لإعادة إنتاج النظام القديم. يضاف إلى ذلك، اقرار الدستور و تداعياته السياسية و المجتمعية الذي يضع المجتمع المصري تحت الوصاية العسكرية. كما عمل على تقنين الانقلاب العسكري و أقصى جماعة الاخوان بوضعها تحت مسمى "الارهاب".

وبصرف النظر عن تلك الجوانب يعترض هذا المسار بعض العوامل، وتقلل من احتمالية حدوثه²:

(1) أن شروط القابلية للثورة ليست متوافرة في الوقت الراهن، أو حتى في المستقبل القريب؛ إذ إن الشارع منقسم على نفسه، كما أن المواطن بدأ يشعر بالإحباط من النموذج الثوري في ظل الأوضاع التي تشكلت على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وتراوحت بين الأزمات السياسية والإنهاك الاقتصادي.

(2) صعوبة تجاوز ميراث الكراهية، وانعدام الثقة بين التيار الإسلامي (جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها) وبين من يطلقون على أنفسهم التيار الثالث، ومن ثم فقد تتخلى بعض القوى المدنية عن دعمها لخارطة الطريق، ولكنها في الوقت نفسه لن تقف مع جماعة الإخوان المسلمين في نفس الميدان، كما حدث في ثورة جانفي 2011.

(3) الاعتقاد الراسخ لدى السلطة الحاكمة بأن فشل المرحلة الانتقالية يعني خروجها التام من المشهد السياسي، بل وإمكانية تعرضها "لانتقام السياسي"، وهذا يجعلها حريصة على ألا تخرج الأمور من تحت سيطرتها، ومقاومة أي احتمال لرجوع جماعة الإخوان للمعادلة السياسية الرسمية مجددًا.

السيناريو الثاني: العنف الشامل. ويجد هذا المسار حاليًا بيئة مواتية، وعوامل مساعدة؛ إذ إن المجتمع المصري يمر بمرحلة مفصلية تصطبغ بتنامي الاستقطاب، ومعدلات العنف، واسترجاع الأحداث التي وقعت خلال الشهور الأخيرة يدلل على ذلك. ولكن الإشكالية المطروحة في هذا السياق أن تتوسع دائرة العنف، وينخرط المجتمع في حالة أشبه ما تكون بالحرب الأهلية، ويخوض الإسلاميون صراعًا مسلحًا مع الدولة على غرار السيناريو الجزائري في حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وهكذا لا تنتهي المرحلة الانتقالية، ولكنها تمتد لسنوات.

ولا يمكن إغفال أن تحقق هذا المسار سيظل مرتفعًا بعاملين جوهريين، أولهما الحسابات الخاصة بتحالف دعم الشرعية، على اعتبار أن الانخراط في عمل مسلح على نطاق واسع سيمنح السلطة الحاكمة فرصة سانحة للقضاء نهائيًا على هذا التحالف الذي تقوده جماعة الإخوان، وحينها ستحظى الإجراءات الأمنية بغطاء شعبي منطقي، وأيضًا مساندة خارجية، أما العامل الثاني فهو مرتبط بالسلطة

¹ - انظر بهذا الصدد: هاني عبد الراضي، " اختلاف الأحزاب السياسية على مادة المحاكمات العسكرية للمدنيين.. و مطالبات بالغائها و الاكتفاء بقانون العقوبات"، على الرابط التالي: <http://elwadynews.com/news-reports/2013/11/21/1065>

² - محمد بسيوني، مرجع سابق.

الحاكمة، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه مقاربتها الأمنية في التعامل مع الأزمة السياسية، فالاستمرار في هذه المقاربة الأحادية (دون البحث عن حلول سياسية) سيعزز من احتمالية انتشار العنف.

السيناريو الثالث: التوافق السياسي. ينبني هذا السيناريو على إمكانية توصل أطراف الصراع السياسي إلى صيغة توافقية يتم عبرها تقديم تنازلات تحفظ لكل طرف حق الوجود السياسي، وهكذا يتم البحث عن معادلة تحقق مكاسب متبادلة، بما يتضمنه ذلك أيضاً من احتمالات تعديل مراحل العملية الانتقالية، وإطالة أمدّها إلى حين الانتهاء من وضع الصيغة التوافقية التي على أساسها ستدار العملية السياسية.

بالنسبة لهذا السيناريو، الواقع يجعله مستحيلاً، خاصة بعد وضع الإخوان ضمن "الجماعات الإرهابية"، وكذا محاكمة قرابة 700 إخواني و الحكم عليهم بالإعدام جماعياً، ما يدل على أن القوى الانقلابية أثرت الإقصاء و التعامل بالعنف على أن تحقق التوافق السياسي الذي يخدم المصلحة الوطنية.

السيناريو الرابع: التأسيس لديمقراطية غير مكتملة . يعد السيناريو الأكثر ترجيحاً، ويفترض أنه سيتم تسريع وتيرة إجراءات خارطة طريق بما يؤدي إلى إنجاز المرحلة الانتقالية خلال عام 2014، مع الشروع في التأسيس لديمقراطية غير مكتملة أو أقرب ما تكون للشكلية تستلهم فقط شكل الديمقراطية الغربية، دون أن تستقي من جوهرها وروحها، وبوجه عام يحتمل هذا السيناريو عدة دلالات، أهمها¹:

أولاً) أن المؤسسة العسكرية لا تزال المؤسسة الأكثر قبولا على المستوى الجماهيري، مما يجعلها طرفاً قوياً في الاستحقاقات الرئاسية المقبلة.

ثانياً) تطمح السلطة الحاكمة إلى تمرير الاستحقاقات الانتخابية خلال عام 2014، وذلك اتساقاً مع نهج الاستقطاب السائد، والمباراة الصفرية المهيمن على الواقع السياسي؛ خاصة بعد نتائج الاستفتاء الدستوري 2014.

ثالثاً) لا يستبعد هذا السيناريو احتمالية وقوع أحداث عنف تتخلل المرحلة الانتقالية في 2014، وستكون أكثر ارتباطاً بالاستحقاقات السياسية، ناهيك عن أن هذه الفترة ستشهد تكثيفاً في استخدام مصطلحات من قبيل هيبة الدولة، ووحدة الجيش والقضاء على الإرهاب، كآلية يتم عبرها الحشد الجماهيري اللازم لدعم السلطة الحاكمة.

رابعاً) محدودية الطلب الجماهيري على الديمقراطية الحقيقية يمكن أن تشكل سمة من سمات عام 2014، ففي ظل الأزمات التي تعيشها الدولة أضفي على "الديمقراطية" مدلول سلبي، وصار لدى المواطن قابلية للتنازل عن فكرة الديمقراطية في سبيل الحصول على الأمن والاستقرار. و هي النقطة

¹ - نفس المرجع.

الجمهورية التي تركز عليها النخب العسكرية، و جاءت مترجمة في برنامج المترشح عبد الفتاح السيسي¹

خامساً) سيمثل الدور الخارجي عنصراً ضاعطاً على النظام الحاكم، والذي يدرك أن الالتزام بخارطة الطريق وإنجاز الاستحقاقات الانتخابية سيسفر عن تراجع المواقف الدولية الراضية له، والمزيد من الشرعية الخارجية بما ينطوي عليه من تدفق المساعدات الاقتصادية.

كقراءة أولية لهاته السيناريوهات، يرجح الباحث امكانية حدوث سيناريو يجمع بين العنف الشامل و التأسيس لديموقراطية غير مكتملة-على حد تعبير الباحث السياسي محمد بسيوني-ذلك أن أحداث العنف المتواصلة منذ الانقلاب العسكري و إلى غاية شهر ماي 2014، تنبؤ باحتمال دخول مصر في حرب أهلية بين قوى الانقلاب و مؤيدي جماعة الاخوان المنحلة، خاصة في ظل السياسة الاقصائية التي اعتمدها الجيش و مؤيدي الانقلاب كبديل عن ايجاد توافق وطني يسمح بفتح قنوات عديدة للحوار مع رافضي الانقلاب، بدل اختيار الآلة القمعية كأداة لفرض سياسة النظام التسلطي الأسبق(نظام حسني مبارك).

من جهة ثانية، فاستقالة الفريق عبد الفتاح السياسي من وزارة الدفاع و اقدمه على الترشح بعد الحملة الاعلامية الحاشدة و المنظمة و الهادفة إلى تكوين وعي جماعي بضرورة اختيار هذا المترشح ليس فقط كرئيس جمهورية بل كزعيم وطني جديد ينقذ مصر من "الارهاب" و يحقق "الازدهار". و لعل هذه الحملة لها دلالات كثيرة، أهمها دور رأس المال و رجالاته في الثورة المضادة، بدءاً بدعم حركة "تمرد" مادياً و إلى غاية دعم الحملة الانتخابية للمرشح المذكور. يضاف إلى ذلك اقرار دستور يكرس الوصاية العسكرية على الشعب(أنظر الملحق رقم: الدستور المصري 2014)، و ما له من دلالات واضحة على عودة "الدولة القديمة" بكل مؤسساتها الأمنية و القضائية و البيروقراطية و كذا الاعلامية التي لم يفلح حكم الاخوان في مجابهتها أو تحييد عناصرها الفاعلة، لتكون في النهاية سبباً في اسقاطه. وهو ما يعني في ذات الوقت فشل القوى الثورية في حماية مكتسباتهم الثورية. لا سيما حاجز الخوف الذي عاد من جديد بعد انتهاج النظام الانقلابي لسياسة العنف و التهريب.

من جهة ثالثة، تطرح الأوضاع السياسية الحالية في مصر مسألة مستقبل الاخوان المسلمين بعد نجاح المرشح عن النظام عبد الفتاح السياسي بالرئاسيات المنتظرة في أواخر 2014، و لعل القيود الجديدة التي تحكم هذا المستقبل مرتبطة بجدلية العلاقة بين العسكر و الاخوان منذ 1952 إلى الآن، فمن الممكن عودة الاخوان إلى الحقبة الناصرية التي أقصتهم على مدى عقدين من الزمن. غير أن ذلك لا يعني القضاء نهائياً على الجماعة، فحل الجماعة و شل حركتها السياسية لا يعني اختفاءها، خاصة و أنها تشكل حركة اجتماعية دينية بالأساس، وهو ما جعل وجودها يتجذر داخل المجتمع المصري و لا يمكن بأي حال من الأحوال القضاء عليها. من المتوقع أن تحاول الجماعة إعادة بناء تنظيمها و ترتيباتها الداخلية للعودة بقوة إلى الساحة السياسية و الاجتماعية.

¹ - ربا خوري، "الانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة.. المهم ما بعد الانتخابات"، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.04.2014 على الرابط التالي:

<http://ncro.sy/baathonline/?p=2788>

تأسيسيا على سبق ذكره من معطيات، فإنه-و إن تشابهت البدايات بين التجربة التونسية و المصرية من الناحية الثورية في مختلف تفاصيلها، فإن النهايات كانت مختلفة تماما، بالنظر إلى العوامل الكثيرة التي أنجحت التجربة الانتقالية في تونس و أفشلتها في مصر.

ففي التجربة التونسية لم يكن هناك فاعل أقوى و فواعل سياسية تابعة، و إنما كان هناك توازن نسبي في التفاعلات السياسية التونسية، خاصة مع حياد المؤسسة العسكرية التونسية من جهة و تمكن مختلف القوى الحزبية خاصة حركة النهضة التي -و بفعل الثورة المضادة في مصر- و ما تبعها من تداعيات على سلوك و مستقبل الاخوان المسلمين السياسي، جعلها تعيد حساباتها التكتيكية لتصب في قالب التوافق الوطني مع كافة القوى السياسية و المدنية لانجاح الانتقال الديمقراطي في تونس. بعكس التجربة المصرية التي عرفت منذ اسقاط النظام حالة من الاستقطاب السياسي بفعل تواجد فاعل أقوى تمثل في المؤسسة العسكرية و تدخلها في المشهد السياسي من خلال ادارتها للمرحلة الانتقالية الأولى بعد الثورة، يضاف إلى ذلك تموقع الاخوان كطرف أقوى بين الأطراف السياسية، خاصة بعد تراجع القوى الراكية العلمانية و الليبرالية التي كانت موالية للنظام الأسبق، كما أن سياسة الاخوان الاقصائية بعد تمكنها من تحقيق الأغلبية في البرلمان و الرئاسة، أدخلها في صراع مع باقي الأطراف السياسية و كذا فلول النظام من مختلف المؤسسات الاعلامية، البيروقراطية، الأمنية و حتى الدينية، و هو الأمر الذي ساعد على انجاح الثورة المضادة التي أسقطت حكم الإخوان، لتعود المؤسسة العسكرية لدورها المركزي و المحوري في ادارة الشؤون السياسية للبلاد. يضاف إلى ما سبق هو حالة التمييز التي شابت العمل الحزبي و النشاط السياسي في مصر من خلال تصاعد حدة الاستقطاب السياسي بين مؤيد للنقلاب العسكري و رافض له، و تأثير ذلك على المشهد السياسي المصري برمته.

عامل آخر مكن من انجاح التجربة التونسية، يتعلق بقوة تكوينات المجتمع المدني التونسي و محافظته على مكتسباته المدنية التي مارسها في اطار النظام السابق، و هو الأمر الذي جعله طرفا وسيطا ناجعا في فتح قنوات الحوار بين الفرقاء السياسيين خلال الأزمة السياسية التي كادت أن تتحو بالتجربة الانتقالية في اتجاه الثورة المضادة و امكانية عودة فلول النظام و اعادة انتاج الدولة التسلطية السابقة.

كما تموقع المجتمع المدني في موقع حياد بين مختلف الأطراف السياسية و لو نسبيا، أمكن من تحقيق المصالحة الوطنية و التوجه نحو اقرار دستور توافقي شُهد له من معظم المراقبين للوضع الانتقالي في تونس بتكريسه لمبادئ الديمقراطية و التوسط بين الاسلام و العلمانية دون اقضاء لأي طرف لحساب طرف آخر.

نفس العامل كان سببا في افشال الانتقال الديمقراطي في مصر، بالنظر كذلك إلى درجة الاستقطاب من جهة، و كذا ضعف المجتمع المدني المصري في فتح مجال للحوار بين الأطراف المتنازعة من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك، سياسة القمع و العنف التي انتهجتها قوى الانقلاب ضد تحركات المجتمع المدني من اعتقالات و التحكم في نشاطه عبر سن قوانين تضبط أو تحد من نشاطه و فعاليته.

الخلاصة

خلصت الدراسة البحثية للثورات العربية و أزمة بناء الدولة إلى النتائج التالية:

➤ **النتيجة الأولى:** كشفت تجربتي تونس ومصر عن مدلولات جديدة حول الثورة و بناء الدولة، ارتبطت أساسا بدور الفواعل الجديدة (الشباب و الاعلام الجديد) في احداث التغير الثوري، غير أن هذا الدور غاب أو غُيِّب في عملية بناء الدولة، بل أكثر من ذلك هو أن هاته الفئة تم استغلالها من قبل القوى السياسية و المدنية حتى العسكرية لتحريك الشارع بحسب توجهاتها و مصالحها، كحركة تمرد في مصر و مثيلتها في تونس التي أستغلت للاطاحة بنظام حكم الاسلاميين في كلا البلدين.

➤ **النتيجة الثانية:** أن تجربتي تونس ومصر جمعتهم متغيرات دلالية ثورية و فرقتهما متغيرات دلالية متعلقة ببناء الدولة و مسار الانتقال الديمقراطي، أين تشابهت من حيث الثورة و فواعلها الشبابية و استراتيجيات التعامل مع الأنظمة التسلطية و استغلال مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، اضافة إلى نتائجها المرتبطة باسقاط النخب الحاكمة وصعود الاسلام السياسي إلى الحكم في كلا البلدين. لينتقل بعدها مسار التجربتين نحو الافتراق باتخاذ وضعية متوازية، حيث ارتبط المسار الأول بوصول الاسلاميين التونسيين إلى السلطة بائتلافهم مع تيارات علمانية و ليبرالية أخرى في اطار ما سمي بالترويكا لتبدأ عملية بناء الدولة في اطار تجاذبات سياسية بين مختلف الأطياف السياسية ضد التيار الاسلامي الحاكم، الأمر الذي أوجد حالة من اللا استقرار السياسي و كذا الأمني، خاصة بعد سلسلة الاغتيالات السياسية التي مست شخصيات سياسية من التيار المعارض، التي أنتجت حالة من الفوضى و محاولة تحريك الشارع (محاكاة التجربة الانقلابية المصرية) لاسقاط حكم الاسلاميين. غير أن وجود مجتمع مدني قوي على رأسه الاتحاد العام التونسي للشغل و الذي تمكن من ايجاد حلول سلمية عن طريق تفعيل آلية التفاوض و الحوار بين الفرقاء السياسيين، ليتوصل في الأخير من تحقيق التوافق الذي أفرز اقرار دستور توافقي شهد له بديمقراطيته و حمايته للحريات. لتخرج التجربة التونسية بنموذج قد يحدث القطيعة مع باقي نماذج "دول الثورات العربية".

أما الخط الثاني فكان بوصول الاخوان المسلمين إلى حكم مصر لأول مرة في تاريخها بأغلبية مكنتهم من احتكار السلطة ومحاولة التخندق ضمن دائرة الطرف و الطرف الآخر (الندية و التنافس) مع باقي الفواعل السياسية و المدنية التي أفرزتها الثورة المصرية، و لعل حالة التوجس التي سيطرة على أداء الاخوان من امكانية عودة الدولة العميقة بثورة مضادة كان ملازما لسلوك الاخوان السياسي طوال فترة حكمهم، ما شغلهم عن تحقيق المطالب الثورية وانشغالهم بتحسين حكمهم من خلال العديد من التشريعات و غيرها من الممارسات السياسية التي غُيِّب فيها منطق التوافق و سادت حالة من الاستقطاب و الاستقطاب المضاد الأمر الذي أدى في النهاية إلى سقوط حكم الاخوان بثورة مضادة اجتمعت فيها مختلف الأطياف السياسية و الدينية و المدنية بقيادة المؤسسة العسكرية.

- إن اختلاف الفكر الديني بين الاخوان المسلمين في مصر و حركة النهضة في تونس مرده إلى تاريخ الطرفين، ففي الوقت الذي اختارت حركة النهضة الوجهة الأوروبية بسبب السياسة

الاقصائية التي انتهجها النظام التونسي منذ الاستقلال، الأمر الذي أثار على الفكر الاسلامي للحركة و جعلها أكثر انفتاحا على الآخر. في حين أن نفس الأوضاع السياسية جعلت الاخوان المسلمين يختارون الوجهة الخليجية مقر الفكر الوهابي الذي أثار بشكل كبير على الفكر الاخواني و جعله أكثر انغلاقا. يضاف إلى ذلك البيئة التعليمية في تونس و التي كرس لمبدأ الاختلاف و الانفتاح و التنوع.

➤ النتيجة الثالثة: تتعلق بأدوار بعض الفواعل في كل من تونس و مصر، و التي أحدثت

الفارق بين التجربتين، و تتمثل أساسا في دور المؤسسة العسكرية في مصر و دور المجتمع المدني و على رأسه الاتحاد العام التونسي للشغل. فبالنسبة لدور العسكر في مصر سواء في دعم الثورة أو التحكم في المرحلة الانتقالية الأولى و تداعيات سوء ادارتها لهاته المرحلة و استحكامها لمنطق الفاعل الأقوى، أثار بشكل سلبي على عملية بناء الدولة ، بل و الانتقال الديموقراطي بأكمله. و لعل هذه القوة مستمدة من قدراتها الاقتصادية و مختلف الامتيازات التي أعطت لهذا الدور الحصانة القانونية، ما جعله قوة "فوق الدولة"، استطاع أن يُسيّر المسار الانتقالي وفقا لحسابات "الدولة العميقة" التي فشلت ثورة 25 جانفي في اسقاط نظامها و هو الأمر الذي تجسد في الانقلاب العسكري و ما تبعه من اقصاء للاخوان المسلمين من جهة و ترشح الفريق عبد الفتاح السيسي للرئاسيات و الذي يروج له الاعلام المصري على أنه الزعيم المنقذ للديموقراطية في مصر من جهة أخرى. ضف إلى ذلك كله اقرار دستور يكرس الوصاية العسكرية على الدولة المصرية من خلال الامتيازات التي حفظها الدستور للمؤسسة العسكرية. وبالتالي، فإن بداية المرحلة الانتقالية في مصر بادارة الدولة من قبل القوات المسلحة حال دون انتقال سلس و توافقي يجمع بين مختلف الأطياف السياسية و المدنية، كما كرس حالة من الاستقطاب السياسي و تمييع المشهد السياسي في مصر و زاد من حدة الانفلات الأمني الذي ينبؤ باحتمالية سيناريو الحرب الأهلية بهذا البلد. بعكس ذلك، كان دور الاتحاد العام التونسي للشغل دورا ايجابيا في في المسار الانتقالي التونسي، حيث استحكم الاتحاد لقوته و قاعدته الشعبية في ادارة الأزمات السياسية التي حدثت في تونس و استطاع تحقيق الحوار من منطلق التفاوض و التوافق بين الفرقاء السياسيين، خاصة بعد سلسلة الاغتيالات السياسية و تداعياتها على الوضع الأمني في تونس. بعكس المجتمع المدني المصري الذي استطاعت القوى السياسية المتصارعة من استغلال ضعفه ليتموقع في موضع تابع لأحد الطرفين، ما جعل أدواره تكاد تكون ثانوية في محاولة ايجاد حلول وسط بين الفرقاء السياسيين في مصر و أدوار رئيسية في تحريك الشارع لطرف أو لآخر، و بالتالي استغلاله بحسب الوضعية السياسية المطلوبة. وبالتالي فإن درجة الوعي المدني و مؤسسة المجتمع المدني من شأنها احداث الفارق في أي دولة تمر بمراحل انتقالية نحو بناء دولة ديموقراطية.

➤ النتيجة الرابعة: أحد الفروقات الجوهرية بين تجربتي تونس و مصر هي مسألة العدالة

الانتقالية، ذلك أن هاته الأخيرة تتطلب آليات و اجراءات استثنائية خلال المراحل الانتقالية و التي تسهل عملية تنفيذها و تعزيز الانتقال الديموقراطي من خلال التعامل

بموضوعية مع الماضي وفق أطر مؤسسية نازمة لهذه العملية، سواء أكانت قضائية أو غير قضائية، المهم هو التأسيس لعدالة انتقالية تجنب الدولة الأزمات و الانقسامات التي قد تصيب المجتمع خلال هاته الفترة، و ان تكون محايدة و مستقلة بما يضمن عدم اقضاء فئة أو جهة لحساب أخرى. و تؤسس أيضا لترسيخ مبادئ سيادة القانون و احترام حقوق الانسان ، و اصلاح مختلف المؤسسات الأمنية و القضائية.

من خلال ما سلف، فإنه و مع وجود نقاط تقاطع بين تجربتي العدالة الانتقالية في كل من تونس و مصر كجزء من انتقالها السياسي من خلال محاولة تقصي الحقائق حول الجرائم و مرتكبيها ووضع حد للانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان، إلا أن هاته العملية (العدالة الانتقالية) تدار في سياقات سياسية و أمنية و مؤسسية مختلفة مما أوجد ديناميات مختلفة بين الخطاب السياسي و العملية في حد ذاتها، مع احرار تونس تقدما ملحوظا بهذا الشأن.، فقد فاقت تجربة العدالة الانتقالية التونسية في ترتيباتها و عملياتها الدستورية مثلتها المصرية، أين تم استحداث قانون مؤطر للعدالة الانتقالية اضافة إلى وزارة العدالة الانتقالية المشكلة للبعد المؤسسي للعدالة الانتقالية في تونس. يضاف إلى ذلك أن القوى السياسية و المدنية في تونس اعتمدت على العدالة الانتقالية التصالحية التي من شأنها تعزيز الحريات و تمثيل مختلف الأطياف و الأهم التصالح مع الماضي. فيما كانت العدالة الانتقالية في مصر ترواح مكانها بين الخطابات السياسية المشجعة لتطبيقها و بين واقعها المكرس لسياسة الاقصاء، ولعل الانقلاب العسكري شكل انتكاسة لمسار العدالة الانتقالية من خلال تبني عدالة انتقالية انتقامية تم بموجبها اقضاء الاخوان المسلمين من الحياة السياسية.

في الأخير فإن الثورات العربية اسست لنموذجين متناقضين شكلت فيه الثورة التونسية النموذج الفريد و الاستثنائي الذي يؤكد امكانية تأسيس الثورة كمنطلق لبناء دولة ديموقراطية، خاصة بعد اقرار الدستور التوافقي الذي سيفتح المجال لاجراء انتخابات رئاسية و تشريعية للجمهورية الثانية في تونس، جمهورية مبنية على التوافق. غير أن هذا النموذج لا يزال يواجه تحديات اقتصادية وأمنية من شأنها عرقلة عملية بناء الدولة، لذلك يستوجب تظافر كل الجهود و تخصيص مختلف الامكانات المادية و البشرية لتعزيز بناء دولة ديموقراطية في تونس قد تكون نموذجا تاريخيا يحتذى به.

بالنسبة لمصر، فمختلف التحليلات تؤكد فشل الثورة المصرية 25 جانفي 2011 في تحقيق مسعاها الديموقراطي خاصة بعد الانتكاسة التي شهدتها المسار الانتقالي بسبب الانقلاب العسكري و عودة فلول النظام القديم بأدواته الاعلامية و القضائية و العسكرية إلى واجهة المشهد السياسي. يضاف إلى ذلك الانفلات الأمني الخطير الذي ينبؤ بنشوب حرب أهلية بين الاخوان و مؤيديهم و القوى الانقلابية التي من المتوقع أن يكون مرشحها للرئاسيات المقبلة الرئيس العسكري الخامس للدولة المصرية. و هو ما يؤكد الدور السياسي و الجوهري للنخبة العسكرية التي ترسم معالم المرحلة الانتقالية الجديدة و وفقا لرؤية هاته النخبة لقضايا بناء الدولة و الديموقراطية بما يضمن الحفاظ على مصالحها الاقتصادية و دورها سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية.

قائمة المراجع

- 1 - أفلاطون ، الجمهورية، تر: شوقي داوود تماراز بيروت: الأهلية للنشر و التوزيع، 1994.
- 2 - أرسطو، السياسات، تر: أوغسطينوس بربارة البولسي، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، 1957.
- 3 - الكيالي ،ابراهيم ، موسوعة السياسة، لبنان : بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، (ب.ذ.س)، الجزء الأول.
- 4 - الطاهر الأسود ،شعبان ،علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي و الثورة ،مصر: القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للنشر و التوزيع، 2003.
- 5 - أرندت ، حنة ، في الثورة، تر: عطا عبد الوهاب، لبنان : بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2008.
- 6 - الغزالي ، أبو حامد ، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق انصاف رمضان، لبنان، بيروت، دار فتيبة للطباعة و النشر و التوزيع، 2003.
- 7 - الماوردي ، أبو الحسن ، تسهيل النظر و تعجيل الظفر في أخلاق الملك و سياسة الملك ، تحقيق: محيي هلال السرحان بيروت: دار النهضة العربية، 1981.
- 8 - الماوردي، أبو الحسن، أدب الدنيا و الدين، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، 1987.
- 9 - الهضيبي ، ابراهيم و آخرون، تحديات التحول الديموقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مصر: القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2012.
- 10 - بشارة ،عزمي ، بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، جانفي 2011.
- 11 - برينتون ،كرين ، تشريح الثورة، تر: سمير الجليبي، ردمك: دار الفرابي للنشر و هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث، الطبعة الأولى، 2009.
- 12 - بلال ، التليدي ، الاسلاميون و الربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم(تونس، مصر، المغرب، اليمن)، لبنان: بيروت، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2012.
- 13 - جیدنز ،أنطوني ، عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، تر: عباس و حسن كاظم، لبنان: بيروت، المركز الثقافي العربي، 2003.
- 14 - داوود أوغلو ،أحمد ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية ، تر محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2011.

- 15 -ولد أباه ،السيد ، الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير..يويكات من مشهد متواصل،لبنان: بيروت، جداول للنشر و التوزيع،2011.
- 16 -واهيو ،وينيلاك ، دليل عملي لبناء الدساتير ، السويد: سترونبورغ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات حول بناء الدساتير، 2011.
- 17 -لينين ،فلاديمير ، الدولة و الثورة،موسكو: دار جيزن أي زنانييه للطباعة و النشر، 1918.
- 18 - ماكيفر،م ، تكوين الدولة، تر: حسن صعب، لبنان: بيروت، دار العلم للملايين للتأليف و الترجمة والنشر،الطبعة الثانية، 1984.
- 19 -محمد عارف ، نصر ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.
- 20 -مالكي ،امحمد و آخرون، ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات ،قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، فيفري 2012.
- 21 -نصار ،آية و آخرون، الثورة المصرية: الدوافع و الاتجاهات و التحديات، قطر : الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس2012.
- 22 -عمارة ،محمد ، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده ، القاهرة، دار الشروق، ج3،1979.
- 23 -عمارة ،محمد ، جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج2،1979.
- 24 -عابد الجابري ، محمد ، فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة:معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1994.
- 25 - عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار صادر، 2000.
- 26 -عبد الفتاح ،نبيل ،الأزمات الطائفية: الجذور، المتغيرات، المعالجات، القاهرة: مركز الأندلس لدراسات التسامح و مناهضة العنف، جماعة تنمية الديموقراطية، ب س ط.
- 27 -عودة ،جهاد ، تصورات عبد الاله بلقيز: العلاقة بين الدين و الدولة و المجتمع ، بيروت، دار السلام للنشر، 2011.
- 28 -عبد الهادي النائب ،احسان ، توماس هوبز و فلسفته السياسية، العراق: منشورات مكتب الفكر و التوعية للاتحاد الوطني الكردستاني ، 2012.
- 29 -فوكوياما ،فرانسيس ، بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين،ترجمة مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية: ردمك، مكتبة العبيكان،2007.

- 1- Bickrord ,Louis, **Transitional Justice** , In Dinah L.Shelton ,Ed , From The Encyclopedia Of Genocide And Crimes Against Humanity Macmillan Reference USA, Vol. 3,2004.
- 2- Cohen ,Youssef,And Others, **The Paradoxical Nature Of State Making: The Violent Creation Of Order** ,University Of Michigan, American Political Science Association Review,Vol 75,N 4,1981.
- 3- I.Rotberg ,Robert,**Failed States And Weakness States In Time Of Tirror**, Washington D.C. 20036, World Peace Foundation, Brookings Institution Press 1775 Massachusetts Avenue, 2003.
- 4- I Rotberg ,Robert, **When States Fail : Causes And Consequences**,U.S.A : New Jersey 08540, Princeton University Press, 2004
- 5- Kritz,Ed ,Nil J, **Transitional Justice : How Emerging Democracies Reckon Withformer Regimes**, Vols 3, Wachington, Dc :United States Institutesof Peace Press,1995
- 6- K Lamont ,Christopher, H  la Boujne  , **Transitional Justice In Tunisia :Negotiating Justice During Transition** ,Politaka Misao,Vol , No,5,2012.
- 7- Migdal ,Joel, strong societies and weak states ,New jersey : princeton uneverisity press,1988.
- 8- Migdal ,Joel," State In Society :Stadying How States And Societies Trensform And Constitute One Another" ,UK :Combridge University Press,2001.
- 9- Scott ,Zoe ,Litirature Riview On State-Building,Governance And Social Department Resource Centre,University Of Bermingham ,International Development Department ,May 2007.
- 10- Tores ,Mag  i Morino And Anderson ,Mechael ,Fragile States: Defining Difficult Environments For Poverty Reduction, Uk :Department For International Development, Poverty Reduction In Difficult Environments Team, Prde Working Paper 1 - August 2004.

ثانيا: الوثائق الرسمية

- 1 -جمهورية مصر العربية، دستور 2013، المادة16.
- 2 -الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 21 ، الباب الثاني.

ثالثا: المقالات و الدوريات

1/ باللغة العربية:

- 1 -الرواشدة ،علاء زهير ، " سوسيولوجيا الثورة في الفكر الخلدوني: دراسة معاصرة للربيع العربي في ضوء مقدمة ابن خلدون"، كان التاريخية، الكويت، دار ناشري للنشر الالكتروني، العدد 19، مارس 2013.
- 2 -الشريف ،طاهر ،"دول الربيع العربي...طويل طريق و صعب "، مجلة المجلة ، السعودية، الرياض، المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد1579، جانفي 2013
- 3 -الرشيد ،عبد الله ، " الجيش و الشعب.. من عرابي إلى السيسي "، المجلة ، الرياض، المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد 1586 ، أوت 2013.
- 4 -العربي ، قطب ، " الحوار و المصالحة في مصر: ضرورات الداخل و تدخلات الخارج "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014.
- 5 -الجمعاوي، أنور ، " المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق "، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سياسات عربية، العدد 6، جانفي 2014.
- 6 -الشعبي ،رياض ، " العنف السلفي في تونس: الواقع و الخيارات"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2014.
- 7 -العناني ،خليل ، " جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسى"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2013.
- 8 -الحناشي ،عبد اللطيف ، " الحوار الوطني في تونس: الآليات و المآلات "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014.
- 9 -القصير ،كمال ، " المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014.
- 10 - الجراي ، فتحي ، " الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014.
- 11 للعالم ، صفوت ، " دور وسائل الاعلام في مراحل التحول الديمقراطي: مصر نموذجا "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013.

- 12 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، أبريل 2012.
- 13 - بن يونس، كمال، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مطابع الأهرام التجارية المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.
- 14 - بشارة، عزمي، "في الثورة و القابلية للثورة"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2011.
- 15 بن عبد الرحمن القديمي، نواف، "الاسلاميون و ربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012.
- 16 - بشارة، مروان، "أهداف الولايات المتحدة و استراتيجيتها في العالم العربي"، سياسات عربية، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، مارس 2013.
- 17 بنيوب، أحمد شوقي، "العدالة الانتقالية: المفهوم و النشأة و التجارب"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت، قدمت هاته الورقة في اطار حلقة نقاشية بمركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "العدالة الانتقالية"، ماي 2013.
- 18 - ولد أحمد سالم، سيدي أحمد، "تقرير حول: تونس ما بعد الدستور: كيف ستواجه تحديات الفصل الأخير من المرحلة الانتقالية"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2014.
- 19 وحدة تحليل السياسات، "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2012.
- 20 - زرنوقة، سالم، صلاح، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة: الجوانب البنوية"، مصر: مركز الدراسات المستقبلية، 2010.
- 21 زيادة، رضوان، "كيف يمكن بناء تونس ديموقراطية العدالة الانتقالية للماضي و بناء المؤسسات للمستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 30، 2011.
- 22 حتي، ناصيف، "المسار التحولي للنظام العربي الجديد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 93، 2013.
- 23 لاروكو، جايمس، "الولايات المتحدة والثورات العربية"، شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 138، 2011.
- 24 مختار قنديل، محمد، "دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي في مصر"، الحوار المتمدن، تم الإطلاع على المقال في يوم 23.06.2013، على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267017>

- 25 محمد سليمان ،عادل ، " بين الثورة و الانقلاب : معضلات مصر السياسية و الأمنية "، قطر: الدوحة، مركز جزيرة للدراسات، أوت 2013.
- 26 محمود ،محمد داغر،"الاقتصاد السياسي لتدافع النمو و التوزيع: مصر و تونس"، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، 2013.
- 27 مركز الجزيرة للدراسات، " تونس: حوار وطني في السياق تحديات أمنية و سياسية "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2013.
- 28 مركز الجزيرة للدراسات، " تونس: معركة سياسية بأدوات اعلامية "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2012.
- 29 مركز الجزيرة للدراسات، " تونس: حوار وطني في سياق تحديات أمنية و سياسية "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2013.
- 30 نصر السيد ،خالد ، نيفين محمد توفيق، " العدالة الانتقالية"،مصر، وحدة الدراسات و البحوث البرلمانية و الأكاديمية، نوفمبر 2012.
- 31 عادل ماجد، "منظومة شاملة: العدالة الانتقالية و الادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات"،مجلة السياسة الدولية، العدد 192، المجلد 48، افريل 2013.
- 32 عبد المجيد ،وحيد ، "نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر "، مجلة السياسة الدولية، مصر: القاهرة، مؤسسة الأهرام العدد 184، افريل 2011.
- 33 عوض ،شحاتة ، "الاعلام المصري بعد 30 يونيو: أزمة بنيوية أم مرحلة عابرة ؟" قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014.
- 34 عبد الغني ،حسين ، "دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير و يونيو"،المستقبل العربي، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 419، جانفي 2014.
- 35 عواد ،هاني ، "مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة و مرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى"، قطر : الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، نوفمبر 2013.
- 36 عوض ،شحاتة ، " دستور 2014 : توسيع الشرخ السياسي المصري "، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014.
- 37 -عبد الغني عماد، " الثقافة وتكنولوجيا الاتصال: التغيرات و التحولات في عصر العولمة و الربيع العربي"، بيروت: دار مجد، 2012.
- 38 -عاشي ، الحسن ، " التحديات الاقتصادية في تونس"، لبنان: بيروت، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، مركز كارينغي للشرق الوسط، ديسمبر 2011.
- 39 عبد القادر ،عبد العالي ، " محاضرات في النظم السياسية المقارنة"،جامعة مولاي الطاهر - سعيدة-،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008.
- 40 صفار ،محمد ،"ادارة مرحلة ما بعد الثورة..حالة مصر"، مجلة السياسة الدولية ، مصر: العدد84، أفريل 2011.

- 41 فاروق أبو العينين ،ياسمين ، عبد العظيم ،نادية "المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية " ، مصر: القاهرة، مركز العقد الاجتماعي،2013.
- 42 فوزي ، سامح ، " حكم الاخوان، أعادت السلطة مؤسسات الدولة وأجهزتها السيادية: الجماعة المعزولة"، المجلة، الرياض: المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد 1586 ، أوت 2013.
- 43 فاضل ، عهد ، " لغز المصريين و خطأ الاخوان المسلمين "المجلة ، الرياض: المجموعة السعودية للأبحاث و التسويق، العدد 1586 ، أوت 2013.
- 44 فواز ، إلي ، "الخبز قبل الحرية: الحراك الشعبي انحرف عن مساره الأساسي في مطالبه الثورية"، المجلة، المملكة العربية السعودية : الرياض، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق،العدد1591، جانفي 2014.
- 45 قرني، بهجت، " الربيع العربي في مصر: الثورة و ما بعدها " ، المستقبل العربي ، العدد 404،2013.
- 46 -قذري مختار، أحمد ، عبد الرحيم ،محمد ، " التنمية البشرية في القطاع الريفي في مصر"، تم تقديم الورقة البحثية في اطار المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، 24-25 سبتمبر 2003.
- 47 -رمضان محمد ،حمدان ، محمد ،محمود محمد، " الفكر الاجتماعي و السياسي للامام الشهيد حسن البنا : دراسة تحليلية في علم الاجتماع الاسلامي"، مجلة كلية العلوم الاسلامية ، العراق، المجلد 6، العدد 12، 2012.
- 48 شعبان ،عبد الحسين ، " العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية " ، المستقبل العربي،لبنان: بيروت،قدمت هاته الورقة في اطار حلقة نقاشية بمركز دراسات الوحدة العربية بعنوان " العدالة الانتقالية"، ماي 2013.
- 49 شحاتة ،دينا ، وحيد ،مريم ، " محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية ، مصر: مطابع الأهرام التجارية المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.

2/ باللغة الأجنبية:

- 1- Barsalou ,Judy, " **Transitional Justice In Egypt : One Step Forward,Two Steps Back** ",Norweg,Norwegian Peacebuilding Resource Centre, June 2012.
- 2- Charles Tilly, "War Making And State Making As Organized Crime",Cambridge University Press,1985.
- 3- Dutsch. M. C, " **War And Strong States, Peace And Weak States?** ",International Organization,Vol.50,1996.
- 4- C.Lsaak,Alan, "**Scope And Methods Of Political Scince**", Darsey Press, Illiois, 1969.
- 5- International Crsis Group, " **Marching In Circles : Egypt's Dangerous Second Transition**",Cairo/ Broussels :Middle East/ Noorth Africa Briefing N 35, August 2013.
- 6- International Development Association,"**Operational Approaches And Finincing In Fragile States**",Operational Policy And Country Services(Opes) And Resource Mobilization Department(Frm),June2007
- 7- Mistry ,Hemi, "**Transitional Justice And Arab Spring** ", Chtham House, London,2012.
- 8- Leo ,Starous, ,"**What Can We Learn From Political Theory ?**",The Review Of Politics, Vol 69, No 4 ;Fall 2007.
- 9- R ,Stubss, " **War And Economic Development :Export-Oriented Industrialization In East And Southeast Asia** ",Comparative Politics, Vol 31,1999.
- 10- Rdcliffe Brown ,R, " **On Social Structure** ", The Journal Of The Royal Anthropological Institute Of Great Britain And Ireland, Vol.70, No. 1 (1940).

رابعاً: الرسائل و المذكرات

- 1 بن جيلالي ، محمد أمين ،مشكلة بناء الدولة دراسة إستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة المقارنة، جامعة أبي بكر بلقاوي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013
- 2 -محمد علي ،ياسر ، دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط- كلية الآداب و العلوم الانسانية بجامعة الأزهر، غزة،2013.

3 -ممدوح مبارك الرعود ،عبد الله ،دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس و مصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين ، قدمت الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول علة درجة الماجستير في الاعلام، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعلام، الفصل الأول 2011/2012.

خامسا: التقارير و الملتقيات

1/باللغة العربية:

- 1 -البنك الدولي، " استراتيجية التعاون، الجمهورية التونسية"، واشنطن، 2005.
- 2 -المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "الأقباط تحت حكم العسكر: وقائع عام ونصف من جرائم "المرحلة الانتقالية"، مصر: القاهرة، 2012.
- 3 للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الانسان، " تونس بعد 14 يناير/كانون الثاني و اقتصادها السياسي و الاجتماعي: رهانات اعادة تشكيل السياسة الاوروبية"، الدنمارك، كوبنهاجن، 2011.
- 4 -بن مشري ، عبد الحليم ، " التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، قدمت الورقة في ندوة "المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة" بالدوحة، 17-18 فيفري 2013، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- 5 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010.
- 6 -ميركن ،باري ، " تقرير التنمية الانسانية العربية: الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية"، واشنطن، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013.
- 7 -معهد التخطيط القومي بمصر، " تقرير التنمية البشرية في مصر عام 2010"، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010
- 8 -تقرير التنمية الانسانية العربية ، " الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية"، سلسلة أوراق بحثية، 2013.
- 9 -صيام ،جمال ، عبد الراضي ،هنادي ، " أثر أزمة الغذاء العالمية و الأزمة الاقتصادية على الفقر في مصر"، هذه الورقة مقدمة في اطار مؤتمر افتتاح سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات و اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري، عقد بالقاهرة يوم الأحد 28 مارس 2010.
- 10 -منظمة العمل العربية، "التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية"، مصر، 2012.
- 11 ممارسة الأعمال، ممارسة الأعمال، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010"، واشنطن: البنك الدولي، 2010.

- 12 -ممارسة الأعمال، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012"، واشنطن: البنك الدولي، 2010.
- 13 -مجموعة الأزمات الدولية، "تقرير حول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: ضياع في المرحلة الانتقالية: العالم طبقا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية"، القاهرة/ بروكسل، تقرير رقم 121، 24 أبريل . 2012.
- 14 -معهد الدوحة، " الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر "، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.
- 15 -منتدى البدائل العربي للدراسات، المعهد البولندي للشؤون الدولية، " الثورة المصرية و التجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، مصر: الجيزة، 2011.
- 16 -نبيل اللباسي، " دواعي و ضرورات و مخاطر قانون تحصين الثورة"،مداخلة مقدمة في اطار ورشة الحوار الوطني حول قانون التحصين السياسي للثورة، تونس، 04 ماي 2013.
- 17 -شليبي، علاء، " العدالة الانتقالية.. المساءلة و المصالحة: الاطار المفاهيمي"، ورقة قدمة في اطار المؤتمر الدولي حول العدالة الانتقالية.. المساءلة و المصالحة، القاهرة، 20-21 أكتوبر 2013.
- 18 -راغب، أحمد، " حتى لا يكون انقلابا.. العدالة الانتقالية أولا"، ورقة مقدمة في اطار الملتنقى الفكري لمنهج العدالة الانتقالية: المفاهيم الأساسية وفقا لتصور مصري جديد، القاهرة، 23 سبتمبر 2013.

2/باللغة الأجنبية:

- 1- OECD, Concepts And Delimmas Of State Building In Fragile Situations: From Fragility To Resilience, Off-Print Of The Journal On Development, Volume 9, No. 3. 2008.
- 2- World Bank, "Fragile States-Good Practice: Country Assistance Strategies", Operations Policy Andcountry Services, December 2005.

رابعاً: الصحف الالكترونية

1/ باللغة العربية

- 1 - الخبر، " العنف السياسي يتفشى في تونس"، تم الاطلاع على المقال في يوم 02.01.2014، على الرابط التالي:

<http://alkhabar.info/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/13/%>

[D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/1](http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=245965&#.Us1Y7fTuJVY)

2 -اليوم السابع، "مصر تقرير التنمية البشرية"، تم الاطلاع على المقال في يوم على الرابط التالي:

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=245965&#.Us1Y7fTuJVY>

3 - بوبكر بن عمر، " العريض: دستور تونس توافقي و يجمع بين الأصالة و الحداثة"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 26.03.2014 على الرابط التالي:

<http://www.majalla.com/arb/2014/01/article55249670>

4 -بسيوني عبد الحليم ، محمد ، " مصر 2014 السيناريوهات الأربعة المحتملة لازمة الانتقال

السياسي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 26.03.2014 على الرابط التالي:

<http://democracy.ahram.org.eg/News/559/%D9%85%D8%B5%D8%B1-->

[8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-](http://democracy.ahram.org.eg/News/559/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-)

[84-](http://democracy.ahram.org.eg/News/559/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.aspx)

[84-](http://democracy.ahram.org.eg/News/559/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.aspx)

[84-](http://democracy.ahram.org.eg/News/559/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A.aspx)

5 -الشروق أونلاين، " مجلس شورى حركة النهضة يثمن انجاز الدستور و يدعو لمقاومة الارهاب"،

تم الاطلاع على المقال في يوم 25.03.2014 على الرابط التالي :

<http://www.alchourouk.com/38930/691/1/->

[89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html](http://www.alchourouk.com/38930/691/1/-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html)

[89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html](http://www.alchourouk.com/38930/691/1/-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html)

[89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html](http://www.alchourouk.com/38930/691/1/-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html)

[89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html](http://www.alchourouk.com/38930/691/1/-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89_%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%8A%D8%AB%D9%85%D9%86_%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88_%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-.html)

6 -العرب، "قانون العزل السياسي في تونس بين تحصين الثورة و اثاره الفتنة"، تم الاطلاع على

المقال في يوم : 29.04.2014 على الرابط التالي:

<http://www.alarabonline.org/?id=21385>

7 -جريدة الشعب، " دراسة لكارنيجي: الراحون في مسودة دستور 2013"، تم الاطلاع على المقال

في يوم 25.04.2014 على الرابط التالي: <http://elshaab.org/thread.php?ID=86194>

8 ستيفن أ.كوك، " ربيع العرب, خريف تركيا "، جريدة الأيام، العدد 5534، (2011/06/09)، فلسطين.

9 الشرق الأوسط، " نص قرار الحكومة المصرية باعلان الاخوان "جماعة ارهابية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 26.12.2013 على الرابط التالي:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12812&article=755269#.U2C3WfldPXQ>

خامسا: المقالات الالكترونية

1/ باللغة العربية

1 -الجزيرة مباشر، " الدستور بين الرفض و اتهامه ب فرض وصاية عسكرية و اعتباره منقذا "، تم الاطلاع على المقال في يوم 15.03.2014 على الرابط التالي: [http://mubasher-](http://mubasher-misr.aljazeera.net/news/20131215111832710749.htm)

[misr.aljazeera.net/news/20131215111832710749.htm](http://mubasher-misr.aljazeera.net/news/20131215111832710749.htm)

2 -العفيف الجعيدي ، محمد ، "تجليات العدالة الانتقالية في تونس: نافذة للكشف عن مآزق المفاهيم الجميلة"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.03.2014، على الرابط التالي: [http://legal-](http://legal-agenda.com/article.php?id=522&lang=ar#.U1-PKPlidPXQ)

[agenda.com/article.php?id=522&lang=ar#.U1-PKPlidPXQ](http://legal-agenda.com/article.php?id=522&lang=ar#.U1-PKPlidPXQ)

3 -الاخوان المسلمون، "بيان من الاخوان المسلمين حول الاعلان الثاني الظالم لجماعة الاخوان جماعة ارهابية"، على الرابط التالي:

<http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=182149&SecID=212>

4 -المديني، توفيق ، "تونس و المواجهة في تحقيق العدالة الانتقالية"، على الرابط التالي:

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/144/tmadini.htm>

5 -التليدي، بلال ، " ماذا بعد الانقلاب العسكري في مصر؟"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.03.2014 على الرابط التالي: <http://www.maghress.com/hespress/83145>

<http://www.maghress.com/hespress/83145>

6 -أحمد عبد الحليم، إيمان ، " أزمات متصاعدة: مآزق المرحلة الانتقالية في تونس"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.04.2014 على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx>

[2-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

[%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

[%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

[%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

[%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

[84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

[%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2825/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%7C%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx)

7 -الشيريني ، عصام ، " الجيش: كلمة السر في الثورات المصرية"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 12.02.2014، على الرابط التالي:

<http://almesryoon.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/218539-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

8 -الهيئة العامة للاستعلامات، " نظرة على التاريخ الحديث للاقتصاد المصري"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.09.2013، على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=410#>

9 -المازقي ،صالح ،"منهجية قراءة الثورات العربية: تونس مثلاً تطبيقياً"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 23.08.2013، على الرابط التالي :
<http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4604>

10 - أنصاري ،شاكّر ، " تأملات في الثورة التونسية و أسبابها و مستقبلها"، تم الإطلاع على المقال في يوم: 03.012.2013، على الرابط التالي:

<http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1294&artid=140134>

11 - الشريف ،سمير ، " الجذور التغريبية في فكر رفاة الطهطاوي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.03.2013 على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66919>

12 - أدمام ، شهرزاد ، "دور المصالح في هندسة المواقف الدولية من الثورات العربية: دراسة في الموقف الأمريكي و الروسي"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 16.02.2014، على الرابط التالي:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=193:-recherche-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

13 للهيئة العامة للاستعلامات، "تطور الأحزاب السياسية في مصر"، تم الاطلاع على المقال في يوم : 02.02.2014، على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=121>

14 - أحمد طه، " الحياة الحزبية في مصر... الانطلاق و التعثر " تم الاطلاع على المقال في يوم 02.02.2014 على الرابط التالي:

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/8647/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF->

[%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-...-](#)

[%D8%A8%D9%8A%D9%86-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%](#)

[82-](#)

15 للمدني، توفيق ، "الدستور و الاستثناء التونسي في الربيع العربي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.04.2014، على الرابط التالي :

<http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=608461>

16 - الجعدي، محمد العفيف ، " قراءة نقدية لقانون العدالة الانتقالية: مقاربة مؤسساتية " تم الاطلاع على المقال في يوم 28.03.2014 على الرابط التالي:

<http://legal-agenda.com/article.php?id=643&lang=en#.UzWsGPmdPXQ>

17 - بول سالم، ويب دي زيو، "السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.02.2014، على الرابط التالي :

[http://www.carnegie-](http://www.carnegie-mec.org/2012/12/31/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8)

[%B3%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8](#)

[%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%](#)

[8A%D8%A7%D8%AA-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8](#)

[%A9-%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-](#)

[%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9](#)

[%8A/figa](#)

18 - بن محفوظ، هيكل ، "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة و في خلال سنة 2013"، تم الاطلاع على المقال في يوم 16.03.2014 على الرابط التالي :

[https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=](https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CCoQFjAA&url=http%3A%2F%2Fcarnegieendowment.org%2Ffiles%2F)

[=0CCoQFjAA&url=http%3A%2F%2Fcarnegieendowment.org%2Ffiles%2F](#)

[Security Sector in Tunisia in 2013 1.pdf&ei=e pIU9TIL6SN0AXaiYHQ](#)

[Dw&usg=AFQjCNEaAbuy6Kn9QbbKfuEBqvRzPn2lgQ](#)

19 بي بي سي العربية، "الأزمة في مصر: احالة أوراق حوالي 700 مؤيد و عضو بالاخوان

المسلمين للمفتي تمهيدا للحكم باعدامهم"، تم الاطلاع على المقال في يوم 28.04.2014 على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/04/140428_egypt_death_verdic

[t.shtml](#)

20 بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس، " ملف خاص: المرحلة الانتقالية في تونس دعم الاتحاد الأوروبي"،
تم الاطلاع على المقال في يوم 15.02.2014 على الرابط التالي [http://www.meda-](http://www.meda-comp.net/wp-content/uploads/2011/01/Euromed_2009_politique_version_arab.pdf)

[comp.net/wp-content/uploads/2011/01/Euromed_2009_politique_version_arab.pdf](http://www.meda-comp.net/wp-content/uploads/2011/01/Euromed_2009_politique_version_arab.pdf)

21 جبريل ،جمال ،"من شارك في اعداد التعديلات ..ينقصهم الخبرة القانونية و الثقافية "، تم
الاطلاع على المقال في يوم 01.03.2014 على الرابط التالي :

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=37507448>

22 - بيومي ، محمود ، "الدولة الأمنية و أحداث 30 يونيو.. المخاوف و الحقائق"، تم الاطلاع على
المقال في يوم 22.02.2014 على الرابط التالي :

<http://www.dw.de/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9/a-16958527>

23 - بي بي سي عربي، " انتحاري يفجر نفسه بمدينة سوسة التونسية"، تم الاطلاع على المقال في
يوم 06.03.2014 على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/10/131030_tunisia_blast_souss_e_monastir.shtml

24 - بولي ، لبنى ، "الأدوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية " تم الاطلاع على
المقال في يوم 12.02.2014، على الرابط التالي:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=62:-r-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

25 - بهار ، حسين ، "قراءة في الموقف الروسي تجاه الثورات العربية "، تم الاطلاع على المقال في
يوم 26.03.2014 على الرابط التالي :

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=63%3A-r-&catid=12%3A2010-12-09-22-56-15&Itemid=10&limitstart=1

26 - جبهة الانقاذ الوطني، "بيان: عن تأسيس جبهة للانقاذ الوطني في تونس"، تم الاطلاع على
البيان في يوم 23.03.2014 على الرابط التالي [https://ar-](https://ar-ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-)

[ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-](https://ar-ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-)

[ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-](https://ar-ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-)

[ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-](https://ar-ar.facebook.com/notes/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-)

<http://rcssmideast.org/reviews/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%AB%D8%A9.html>

27 - دورسي، جيمس ، " تناقضات موروثية: اشكالية العلاقة بين الجيش و الاخوان ما بين 1952 و 2013"، ترجمة محمد بسيوني عبد الحميد، على الرابط التالي:

<http://rcssmideast.org/reviews/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%AB%D8%A9.html>

28 هاشم نعمة، " التفاعلات الدولية ازاء الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية "، تم الاطلاع على المقال في يوم 03.02.2014، على الرابط التالي :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=346020>

29 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الثورة التونسية"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 10.06.2013، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

30 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، " المرأة و ثورة 25 يناير"، تم الاطلاع على المقال في يوم على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9_%D9%88%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

31 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "ثورة 25 يناير"، تم الاطلاع على المقال في يوم 10.06.2013، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

32 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، " الاستفتاء الدستوري المصري 2014"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.03.2014 على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2014

33 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "أحداث جبل الشعاني"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 06.03.2014 على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_%D8%AC%D8%A8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A8%D9%8A

34 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الثورة التونسية"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 10.06.2013، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

35 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "شكري بلعيد"، تم الاطلاع على المقال في يوم 6.03.2014، على الرابط التالي :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%83%D8%B1%D9%8A_%D8%A8%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%AF

36 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "اقتصاد مصر"، تم الاطلاع على المقال في يوم: 22.09.2013، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D8%B5%D8%B1

37 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "محمد براهمي"، تم الاطلاع على المقال في يوم 6.03.2014، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%8A

38 حسن شعبان ، محمد ، " أحزاب و قوى سياسية مصرية تطالب رئيس الدولة بـ"العفو" عن نشاط في السجون "، على الرابط التالي:

http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12916&article=767773#.U2R1FvI_tVY

39 حسن لكلوك ، أحمد ، "دستور تونس الجديد..بين التحول الديمقراطي و بناء مؤسسات الدولة"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.08.2013 على الرابط التالي :

<http://www.alamatonline.net/l3.php?id=54982>

40 حسن دياب، "ثورة الياسمين في تونس تتحقق بالمصادقة على دستور الجمهورية الثانية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 01.03.2014 على الرابط التالي :

<http://alarabalyawm.net/?p=124753>

41 كامل البحيري ،أحمد ، " ائتلاف شباب الثورة..الأزمة البنيوية و حتمية الحل "، تم الإطلاع على المقال في يوم: 19.10.2013، على الرابط التالي:

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=97>

- 42

43 مجموعة الأزمات الدولية، "الارهاب الاقليمي يدخل مرحلة أكثر خطورة تهدد تونس و دول الجوار "، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.03.2014 على الرابط التالي :

<http://www.alarabonline.org/?id=10831>

44 مركز الجزيرة للدراسات، " تونس : أزمة الترويكاف واصطفاف المعارضة"، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.02.2014 على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/201321010739424512.htm>

45 مركز التضامن العمالي، " محفزات التغيير تونس:النساء التونسيات مواصلة النضال من أجل المساواة في الحقوق"، تم الإطلاع على التقرير في يوم 18.01.2014، على الرابط التالي:

46 ماضي،محمد ، "هاني مجلي: العدالة الانتقالية لازمة لنجاح الثورة في تونس و مصر" تم الاطلاع على المقال في يوم 17.02.2014 على الرابط التالي:

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29741762>

www.solidaritycenter.org

47 محمد سعدون ، واثق ، " الأدوار المستقبلية للجيش العربية: تونس و مصر أنموذجان"، العراق، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد37، جانفي 2012، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014 على الرابط التالي :

http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=72

48 محمود ،سمارة ، " ربيع العرب و تبعاته الاقتصادية"، تم الإطلاع على المقال في يوم 18.01.2014 على الرابط التالي:

<http://www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions/page/1d3fd144-654e-4e6a-bada-67d9fb7c1dbf>

49 ماجد ، عادل ، " منظومة شاملة: العدالة الانتقالية و الادارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات "، تم الاطلاع على المقال في يوم 28.03.2014 على الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284762&eid=5129>

50 نسيرة ، هاني ، " ما بعد 30 يونيو.. هل تحول الاخوان لعنف القاعدة و الجهاديين"، على الرابط التالي

<http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84->

<http://www.analysthome.com/NewsLetter6.htm#19>
<http://www.arabjo.net/index.php?>
<http://ar.qantara.de/content/lqt-ljywsh-blsys-fy-zl-lrby-lrby-rby-ljywsh-lrby-wkhryf-lnzm-ldykttwry>

51 نشرة الإدارة بالمعلومات، "25 يناير صناعة مصرية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 16.10.2013 على الرابط التالي :

<http://www.analysthome.com/NewsLetter6.htm#19>

52 نجيب وهبي ،محمد ، " المجتمع المدني التونسي: خصائصه و آفاق تطوره(محاولة للتفكير)"، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.08.2013، على الرابط التالي :

<http://www.arabjo.net/index.php?>

53 ناظم الغبرا ،شفيق ، " علاقة الجيوش بالسياسة في ظل الربيع العربي: ربيع الجيوش العربية.. و خريف الأنظمة الديكتاتورية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014، على الرابط التالي:

<http://ar.qantara.de/content/lqt-ljywsh-blsys-fy-zl-lrby-lrby-rby-ljywsh-lrby-wkhryf-lnzm-ldykttwry>

54 سماسي أيوب ،خليل ، " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية" — تم الاطلاع على المقال في يوم 17.02.2014 على الرابط التالي :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>

55 تركماني ،عبد الله ، " تونس على طريق الجمهورية الثانية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.03.2014 على الرابط التالي :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=251976>

56 خوري ،ريا ،"الانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة.. المهم ما بعد الانتخابات"، تم الاطلاع على المقال في يوم 25.04.2014 على الرابط التالي:<http://ncro.sy/baathonline/?p=2788>

57 علي داود ، وفاء ،"التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها، تم الاطلاع على المقال في يوم 22.06.2013، على الرابط التالي:

<http://democracy.ahram.org.eg/News/422/%A9-.aspx>

58 عاشي ، الحسن:" البطالة في تونس و مضاعفات المماثلة في معالجتها"، تم الاطلاع على المقال في يوم 16.07.2013، على الرابط التالي:

59 عبد المولى ، عز الدين ، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، تم الإطلاع على المقال في يوم:12.02.2014 على

:

60 للرابط التالي

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.htm> www.infos-banks.net/article-63802791.html

61 عبد القادر خليل ،محمد ، "تركيا و ثورات الربيع العربي"، تم الإطلاع على المقال في يوم 16.02.2014 على الرابط التالي :

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>

62 عز العرب ،محمد ، "رسائل متعددة: أبعاد العنف الداخلي ضد الأقباط في مصر"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.03.2014 على الرابط التالي :

<http://rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9.html>

63 عبد الفتاح ، بشير ، "الأدوار المتغيرة للجيش في مرحلة الثورات العربية"، تم الإطلاع على المقال في يوم 12.04.2014 على الرابط التالي :

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1582/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%89/%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.aspx>

64 حلوي ،مصطفى ، "الجيش بين الثورة و السياسة"، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014 على الرابط التالي :

<http://democracy.ahram.org.eg/News/541/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9--%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1.aspx>

65 عبد الشاف ،عصام ، "العدالة الانتقالية بعد الثورات الشعبية: قضايا و اشكاليات"، تم الاطلاع على المقال في يوم 28.03.2014 على الرابط التالي :

<http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/459864>

- 66 عودة ، جهاد ، "الثورات العربية و أثرها على طبيعة التغير الدولي، بناء الاشكالية"، تم الاطلاع على المقال في يوم 15.03.2014: ، على الرابط التالي: <http://www.gehadauda.com/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89.pdf>
- 67 قرني محمد ، رمضان ، "الجيش المصري و ثورة 25 يناير: نموذج المؤسسة الوطنية "، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.02.2014، على الرابط التالي: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/4a.htm>
- 68 رجب ، ايمان ، " كيف يمكن فهم تاثير العامل الخارجي في الثورات العربية"، تم الاطلاع على المقال في يوم : 16.02.2014، على الرابط التالي : <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1058561&eid=6012>
- 69 رجب ، أحمد ، " مستقبل الاستثمارات الأجنبية في دول الثورات العربية "، تم الاطلاع على المقال في يوم 12.03.2014 على الرابط التالي: <http://www.rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D9%85%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF.html>
- 70 راشد ، عامر ، " الاستراتيجية الروسية و ميزان القوى المتغير في الشرق الأوسط"، تم الاطلاع على المقال في يوم 23.03.2014، على الرابط التالي: <http://anbamoscow.com/russia/20120513/375124211.html>
- 71 شكو ، محمد ، "تونس نموذج لثورة الشباب و التكنولوجيا-دراسة تحليلية -"، تم الاطلاع على المدونة في يوم 11.02.2014، على الرابط التالي: <http://shackow.wordpress.com/2011/01/22/>
- 72 شتيفاني دوتزر ، "سياسة قطر الخارجية و الربيع العربي"، ترجمة ياسر أبو معيلق، تم الإطلاع على المقال في يوم : على الرابط التالي: <http://lb.boell.org/en/2014/03/03/qtr-wlrby-lrby>
- 73 خانمي ،منية ، " المرأة و المشاركة السياسية"، تم الاطلاع على المقال في يوم على الرابط التالي: http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/10/20/feature-02?change_locale=true

74 Journeyman.Tv، "مهنة صناعة الثورات...الحقيقة كاملة"، وثائقي تم انتاجه من قبل journeyman.tv، تم الاطلاع على الشريط في يوم 22.05.213، على الرابط التالي:
<http://www.youtube.com/watch?v=Xjfjy8NTwXw>

2/باللغة الأجنبية:

1- Foreign Policy,"**Found For Peace,Failed States Index Ix 2013**", The Report Have Seen In 25.09.2013 On The Web Site:
<Http://Library.Fundforpeace.Org/Library/Cfsir1306-Failedstatesindex2013-06l.Pdf>

2- Lévine ,Daniel , Autre , "**Etats Défaillants Et Terrorisme**", Obtenu En Parcourant:
<Http://Www.Idedn.Fr/Portail/Rapports/57-Rapportc6.Pdf>

3- Schutte ,Robert,"**La Sécurité Humaine Et l'Etat Fragile**", (Traduction : Antonia C.Durnsteiner),Human Security-Journale-.Issu. Feb 2007, Obtenu En Parcourant
Http://Www.Peacecenter.Sciences-Po.Fr/Journal/Issue3pdf/Issue3_FF_Robert-Schutte.Pdf

Tunivisions," **Tunisie,People, :Reactions A Propos De L'adoption De La Nouvelle Constitution**",
<Http://Www.Tunivisions.Net/49420/221/149/Tunisie-People-Reactions-A-Propos-De-Ladoption-De-La-Nouvelle-Constitution.Html>

فهرس الجداول و الأشكال

1. فهرس الأشكال:

الصفحة	الشكل
21	الشكل رقم 01: عناصر ظاهرة الثورة
30	الشكل رقم 02: مدى الدولة عن فرانسييس فوكوياما
31	الشكل رقم 03: قوة الدولة عند فرانسييس فوكوياما
44	الشكل رقم 04: طرق توزيع الضبط الاجتماعي
51	الشكل رقم 05: بناء الدولة عند ابن خلدون
53	الشكل رقم 06: مسارات الفكر النهضوي

2. فهرس الجداول:

الصفحة	الجدول
10	الجدول رقم 01: الفروقات الجوهرية بين الثورة و المصطلحات ذات الصلة
25	الجدول رقم 02: ثلاثيات مفهوم الدولة
50	الجدول رقم 03: الفروقات الفكرية حول بناء الدولة بين مفكري الاسلام السياسي
09	الجدول رقم 04: اجمالي البطالة و البطالة بين الشباب في تونس و مصر سنة 2011
23	الجدول رقم 05: التفاوت بين القطاعين الريفي و الحضري في مصر
10	الجدول رقم 06: أهم المبادرات الداخلية و الدولية لحل الأزمة السياسية في مصر بعد الانقلاب

الفهرس

المقدمة.....	أ-ز
الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري لمسألتي الثورة و بناء الدولة.....	1
المبحث الأول: الثورة :مقاربة أيتيمومعرفية.....	2
المطلب الأول: مفهوم الثورة.....	2
الفرع الأول: إشكالية التعريف: مصطلح واحد بدلالات متعددة.....	3
الفرع الثاني: إشكالية التشابه: الفروقات الجوهرية بين الثورة، الانتفاضة ، الانقلاب و الإصلاح.....	6
المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة للثورة.....	8
الفرع الأول: المقاربات الغربية لمفهوم الثورة.....	8
أ. الثورة في الفكر السياسي الغربي الكلاسيكي: الثورة مفهوم مناقض لبناء الدولة.....	8
ب. الثورة في الفكر السياسي الغربي الحديث: الثورة أداة للتغيير.....	10
ت. الثورة في الفكر الغربي المعاصر:تنوع المقاربات و قصور المعالجة.....	12
الفرع الثاني: الثورة في الفكر الاسلامي: التحليل الخلدوني للثورة.....	13
المبحث الثاني: بناء الدولة: مقارنة أيتيمومعرفية.....	18
المطلب الأول:مفهوم بناء الدولة.....	18
الفرع الأول: تعريف البناء: تعزيز قدرات الدولة.....	19
الفرع الثاني: تعريف الدولة: من البعد القانوني المؤسسي إلى البعد الوظيفي.....	24
الفرع الثالث: تعريف بناء الدولة: ثنائية(الدولة/الأمة).....	21
الفرع الرابع: التطور التاريخي لمفهوم بناء الدولة: أولوية بناء الدولة على بناء الأمة ضمن الأجندة الدولية.....	23
المطلب الثاني: تصنيف الدول من حيث النجاح أو الإخفاق في بناء الدولة.....	23
الفرع الأول: الدولة القوية: أصغر مدى و أقوى قدرة مؤسسية.....	24
الفرع الثاني: الدولة الضعيفة: اختلالات بنيوية.....	26
الفرع الثالث: الدولة الفاشلة: فقدان السلطة الشرعية لإدارة شؤون الدولة و المجتمع.....	27
المطلب الثالث: المقاربات النظرية لبناء الدولة.....	30
الفرع الأول:بناء الدولة في الفكر السياسي الغربي.....	30
أولاً: مقارنة الدولة المهيمنة:عملية اختراق الدولة للمجتمع.....	30
ثانياً: مقارنة علاقة الدولة بالمجتمع: الضبط الاجتماعي و تعدد منافسي الدولة.....	33

الفرع الثاني: بناء الدولة في الفكر السياسي الاسلامي: سلسلة بتور تاريخية في البنى الفكرية.....	37
أولاً:بناء الدولة في الفكر السياسي الاسلامي القديم: بناء دولة اسلامية من منطلق المسؤولية السياسية	
(الملك/السلطانية/الامارة).....	37
ثانياً: بناء الدولة في الفكر السياسي النهضوي(الإصلاحي): الانفتاح على الدولة الأوروبية و مسألة فصل الدين عن الدولة.....	39
ثالثاً:بناء الدولة في الفكر السياسي الراديكالي: ظهور الفكر الاخواني و إعادة طرح فكرة الخلافة الإسلامية.....	41
الفصل الثاني: ثورتا تونس و مصر: هل تؤسس الحالة الثورية لبناء دولة ديموقراطية؟.....	44
المبحث الأول: طبيعة الحالة الثورية في تونس ومصر.....	46
المطلب الأول: استراتيجية اللاعنف في ثورتي تونس ومصر.....	46
المطلب الثاني: عوامل قيام الثورة في تونس و مصر: من أجل تنمية انسانية متكاملة.....	50
الفرع الأول: العوامل الاقتصادية: ارتفاع معدلات الفقر، البطالة و تراجع النمو الاقتصادي.....	50
الفرع الثاني: العوامل السياسية:فساد النظام و أزمة المواطنة.....	58
الفرع الثالث: العوامل الإجتماعية: غياب العدالة الاجتماعية.....	64
المطلب الثالث: الفواعل المحركة للثورة في تونس و مصر.....	69
الفرع الأول: دور الفواعل الداخلية: بين التجانس و الفعالية في تونس و التنوع و التصادم في مصر..	69
1. دور الشباب.....	69
2. دور المرأة.....	72
3. دور الأحزاب السياسية و النقابات العمالية.....	74
4. دور الاعلام في الثورة.....	77
5. دور المؤسسة العسكرية في الثورة.....	84
6. دور الحركات الاسلامية في الثورة.....	89
الفرع الثاني: دور القوى الأجنبية: أثر البعد الدولي في قيام الثورة في تونس و مصر.....	95
المطلب الخامس:مخرجات الثورة في تونس و مصر.....	102
الفرع الأول: اسقاط نظام الحكم: نظام بن علي في تونس و نظام مبارك في مصر.....	102
الفرع الثاني: ظهور التيارات الاسلامية على الواجهة السياسية.....	106
الفرع الثالث: هندسة العلاقات الدولية بعد الثورات.....	110
المبحث الثاني: اعادة بناء الدولة في تونس و مصر.....	115

المطلب الأول: بناء المؤسسات: الإنتخابات و مسألة العدالة الانتقالية.....	115
الفرع الأول: اعادة تشكيل الخريطة الحزبية: صعود التيارات الاسلامية إلى الحكم.....	115
الفرع الثاني: اشكالية العدالة الانتقالية : بين العدالة التصالحية في تونس و العدالة العقابية في مصر..	123
المطلب الثاني: بناء الإقتصاد: الاصلاح الاقتصادي و مشكلة النموذج الناجح.....	132
الفرع الأول: الوضعية الاقتصادية للانتقال الديمقراطي في تونس و مصر.....	132
الفرع الثاني: تراجع الاستثمارات الأجنبية.....	135
المطلب الثالث: المعضلات البنيوية لبناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر.....	137
الفرع الأول: المعضلة الأمنية: أزمة الترويكاف في تونس و عودة الدولة العميقة في مصر.....	137
الفرع الثاني: المعضلة الطائفية المذهبية: السلفيين في تونس و الإخوان في مصر.....	148
الفصل الثالث: واقع و آفاق بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر.....	154
المبحث الأول: واقع بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر.....	154
المطلب الأول: مفرزات الإنقلاب في مصر: امكانية تفعيل سيناريو الحرب الأهلية بين الجيش و انصار الرئيس المعزول.....	159
المطلب الثاني: الخروج من الدائرة المغلقة في تونس:تحقيق الوفاق الوطني بين العلمانيي و الاسلاميين..	164
المبحث الثاني: آفاق بناء دولة ما بعد الثورة في تونس و مصر.....	166
المطلب الأول: العدالة الانتقالية كمخرج تأسيسي لبناء الدولة في تونس و مصر.....	166
المطلب الثاني: مستقبل الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر.....	178
الفرع الأول: تونس: ختام المسار الانتقالي بميلاد الجمهورية الثانية:	
قراءة في الدستور الجديد.....	178
الفرع الثاني: مصر: السيناريوهات المحتملة بعد اقضاء الاخوان	
و شرعنة الانقلاب العسكري.....	183
الخاتمة.....	191
قائمة	
المراجع.....	195
فهرس الأشكال و الجداول.....	218
الفهرس.....	219